الخلاف النحوي
في ترتيب الجملة

الدكتورة
شيماء رشيد محمد زنكنة

www.darsafa.net

الخلاف النحوي في ترتيب الجملة

الدكتورة
شيماء رشيد محمد زنكنة

٧ ١ ٢٣

الخلاف النحوي

في ترتيب الجملة

دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان - شارع الملك حسين
مجمع الفحيص التجاري - هاتف : 4611169 6 962+
تلفاكس: 4612190 6 962+ ص.ب 922762 عمّان 11192 الأردن
E-mail: safa@darsafa.net www.darsafa.net

9789957245993

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الخلافُ النحوي

في ترتيبِ الجُملة

الخلافُ النحوي

في ترتيبِ الجُملة

تأليف
الدكتورة
شيماء رشيد محمد زنكَنة

الطبعة الأولى
2011 م — 1432 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (1287/ 4/ 2010)

415

زنكنة، شيماء رشيد محمد

الخلاف النحوي في ترتيب الجملة/ شيماء رشيد محمد زنكنة._ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع 2010 .

( ) ص

ر . أ: (1287/ 4/ 2010)

الواصفات : قواعد اللغة/ اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2011 م - 1432 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+
هاتف: 4611169 6 962 + ص.ب 922762 عمان - 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 – Tel: + 962 6 4611169
P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-599-3 ردمك

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ
أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾

سورة الزمر/ 46

الإهداء

إلى من نضح من جبينه عرقا ...

ليطعمني ويكسيني

والدي الحبيب

إلى من قطرت يداها دما ....

لتعلمني وتربيني

أمّي الحبيبة

إلى إخوتي وأخواني

إلى أستاذي د. كريم حسين ناصح الخالدي

جزاءَ ما ثقفته من علمِكَ وأدبكَ

إلى جميع أصدقائي وصديقاتي

إلى بلدي الجريح

إلى بغدادي

أهدي ثمرة جهدي هذا

شيماء زنكَنة

شكر وامتنان

أتقدّمُ بخالصِ شكري وامتناني إلى أستاذي العزيز والأب الروحي الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ولما قدّمَهُ لي من توجيهاتٍ وملاحظاتٍ أثْرَت هذا البحث ، ولِمُتَابَعَتِهِ عملي منذ اللحظة الأولى فلم يكن لهذا العمل أن يتم على هذهِ الصورة لولا أن شمَلَهُ بعنايتِهِ ورعايتِهِ فهو ما فتئ يسدِّدُ ثغراهُ ،ولكونه صاحب الفضل عليَّ في نشرِ هذا الكتاب وظهورهِ للقارئ العزيز محاولةً لإغناء المكتبة العربية والإسلامية ، فجزاهُ اللّهُ عنّي خيرَ الجزاءِ وحفِظَهُ ذُخْرَاً لذا البلد ، ولِطُلاب الدراسات اللغوية .

وأشكر كلَّ من له يدٌ في إخراج هذا العمل .

شيماء زنكَنة

الفهرس

الفصل الرابع :

"تقويم الآراء في ترتيب الجملة في ضوء الخلاف النحوي"

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين نشكرُهُ على نعمِهِ الكثيرة التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى وبِهِ نستعينُ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الخلقِ سيدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد.........

فلقد تركَ لنا النحويون تُراثاً فكرياً يبعث على الإجلالِ والإكبارِ وقد طالَ بهذا التراثِ الزمن حتَّى تراكمَ، وكثُرَ حتَّى صارَ أمرُ الإحاطةِ بدقائِقِهِ والوصولِ إلى جواهرِهِ من الأمورِ الشاقَّةِ. ومنذُ أنْ كُتِبَ النحو في القرنِ الثاني الهجري مرَّ في قرونٍ طويلةٍ لَمْ ينلْ فيها كلَّ ما يستحقُهُ من العنايةِ، والمتابعةِ المطوَّرةِ، فَجُمِّدَتْ أحكامُهُ وقواعِدُهُ جموداً لا يتناسبُ وطبيعةُ اللغةِ المتغيرةِ.

ومن حقِّ النحوِ علينا ومن حقِّ النحويين أيضاً أنْ نرجعَ فنتصلَ بمصادرِهِ الأولى لِنخوضَ فيها ونستخرج منها جواهرَها المدفونةَ فنجلوها ونبرزُها تاركينَ ما قد يشوبُهَا وما قَدْ يعلقُ بها مما نَحْسَبُ النحوَ في غِنَىً عنهُ. وإنَّ الاتصالَ المباشرَ بالمصادرِ الأساسيةِ لَيكشُفَ لنا أنَّ كثيراً ممَّا صُوِّرَ لنا على أنّه خلفٌ نحوي بين العلماء ما هو إلاَّ اختلافٌ وليس خلفاً حيث لا يكون ثمَّةَ مخطئٌ ومصيبٌ وإنَّما إصابةٌ في الجهتين ولكنها مختلفةٌ من جهةٍ إلى أُخرى بسبب اختلافِ القضيةِ موضوع الدرس، أو اختلاف جهة النظر.

وقد شغلَ الخلافُ النحوي حيّزاً من الفكرِ النحوي فألّفَ علماءُ العربيةِ فيه الكُتب وأدّى هذا الخلافُ إلى انقسامِ العلماء بين مؤيدٍ لهذا لمذهبِ أو ذاك وقد

وجدتُ أنَّ بينَةَ الجُملة مِمَّا يُثيرُ اهتمامَ العلماءِ فاختلفوا فيها وعرضوا الحججَ والبراهينَ لتأييدِ آرائِهم.

وإنَّ دراسةَ الجُملة في العصرِ الحديثِ تُمثِّلُ جوهرَ الفكرِ النحوي، وتدفعُ العلماءَ إلى التوسُعِ في دراستِها والاستفاضةِ في دراسة أركانِها وهو أمرٌ دعاني إلى دراسةِ هذا الموضوعِ الموسوم بـ" الخلاف النحوي في ترتيب الجملة "لكي أنطلقَ من الخلافِ النحوي في ترتيبِ الجُملة إلى الأسسِ التي بُنِيت عليها الجُملة بأنواعِها المختلفةِ" الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية".

ستقعُ هذه الدراسةُ في تمهيدٍ وأربعةِ فصولٍ وقد وزّعتُ فصولَ الكتاب بحسبِ موضوعاتِ الخلاف في ترتيبِ بنيَةِ الجُملة العربيةِ كما وردَتْ في الكُتبِ النحويةِ، على النحوِ الآتي:-

جاءَ التمهيدُ بعنوانِ: "بناءُ الجُملة في الفكرِ النحوي".

وتناولتُ في الفصلِ الأوّلِ: الخلافَ النحوي في ترتيب بناء الجُملة الاسميةِ" وتضمّنَ هذا الفصلُ ثلاثةَ مباحثٍ درستُ في المبحثِ الأوّلِ الخلافَ في تقديم الخبرِ على المبتدأ.

أمّا المبحثُ الثاني فدرستُ فيه الخلافَ في تقديمِ أخبار النواسخِ.

أمّا المبحثُ الثالثُ فتناولتُ فيه الخلافَ في تقديمِ معمولاتِ أخبارِ النواسخِ.

ودرستُ في الفصلِ الثاني: "الخلافَ النحوي في ترتيبِ بناءِ الجُملةِ الفعليةِ"

وتضمّنَ هذا الفصلُ ثلاثةَ مباحثٍ. جاءَ المبحثُ الأوّل بعنوانِ: "الخلافُ في تقديمِ معمولاتِ الفعلِ".

أمّا المبحثُ الثاني فدرستُ فيهِ الخلافَ في تقديمِ معمولاتِ الفعلِ الأخرى على الفعلِ أو تقديمِ بعضِها على بعضٍ. وجاءَ المبحثُ الثالثُ تحتَ عنوانِ: "الخلافُ في تقديمِ معمولاتِ الأفعالِ المنصوبةِ على أداةِ النصبِ".

ودرستُ في الفصلِ الثالثِ: الخلافُ في ترتيبِ بناءِ الجُملةِ الشرطيةِ". وجاءَ هذا الفصلُ في ثلاثةِ مباحثٍ: "الخِلافُ في ترتيبِ بناء الجُملةِ الشرطيةِ". وجاءَ هذا

الفصلُ في ثلاثةِ مباحثٍ: درستُ في المبحثِ الأوّلِ الخلافَ في تقديمِ جوابِ الشرطِ على أداةِ الشرطِ، أمّا المبحثُ الثاني فدرستُ فيه الخلافَ في تقديم معمول فعل الشرطِ أو جوابِ الشرطِ، وتناولتُ في المبحثِ الثالث اجتماعَ الشرطِ والقسمِ والخلافَ في عدِّ الجوابِ للشرطِ أو للقسمِ.

أمّا الفصلُ الرابع فهو فصلٌ تقويمي جاءَ تحتَ عنوانِ "تقويمِ الآراءِ في ترتيبِ الجُملةِ في ضوءِ الخلافِ النحوي" وهو يتضمنُ ثلاثةَ مباحثٍ:- جاءَ المبحثُ الأوّلَ بعنوانِ: "نظرةُ المتأخرين إلى الخلافِ النحوي في ترتيبِ الجُملةِ"، أمّا المبحثُ الثاني فتناولتُ فيه "نظرةَ المحدثين إلى ترتيبِ بناءِ الجُملةِ" ودرستُ في المبحثِ الثالثِ: "تقويمَ آراء العلماءِ في ضوءِ عَلاقَةِ الترتيبِ بالمُخاطَبِ".

وسيختم الكتابُ بخاتمةٍ تُجْمِلُ أهمَّ النتائجِ التي توصلتُ إليها.

ولا أودُّ بعد ذلك أن أزكي للقارئ عملي في هذا الكتاب، وبحسبي أن أقول أنَّ موضوعه جدير بالبحث ومحاولتي فيه من المحاولات المجتهدة من مشروعه الخطأ ونشدان الصواب.

وبعد فإنّي أسأل الله – سُبحانه وتعالى – أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ أكون قد قدّمت شيئاً لخدمة العربية لغة القرآن الكريم وخدمة الباحثين فيها، ويحقق مرضاة الله – جلَّ جلاله –، ومرضاة سدنه اللغة العربية، فإنْ وقعتَ على هفوةٍ فسُبْحَانَ مَنْ انفردَ بالكمالِ وتنزّلَ عن الشريك والمثالِ، وإنْ رأيتَ عيباً فجلَّ مَنْ لا عيبَ فِيْهِ وعَلا. وإنْ أصبْتُ فَمِنَ الله، وإنْ أخْطَأتُ فَمِنْ نَفْسِي.

واللّهُ وليُ التوفيق ومِنْهُ نستمدُّ العونَ والسدادَ...

شيماء زنكَنة

التمهيد

بناء الجملة في الفكر النحوي

تقوم الجملة العربية على ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه وهما عمدتان في الكلام وعرَّفهما سيبويه (180هـ) بقوله: ((وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عَبْدُ اللّهِ أخُوْكَ، وهذا أخُوْكَ، ومثل ذلك: يذهَبُ عَبْدُ اللّهِ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ في الآخر في الابتداء))(1).

فالمسند إليه هو المتحدث به أو المحدّث عنه، والمسند هو المتحدّث به أو المحدث به بتعبير سيبويه(2).

قال ابن يعيش (643هـ): ((لأنهما اللوازم للجملة والعمدة فيها، التي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها))(3). ولا يمكن أنْ تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه(4). فالمسند إليه لا يكون إلاّ اسماً هو المبتدأ الذي له خبر وما أصله ذلك، والفاعل، ونائب الفاعل، والمسند يكون فعلاً واسماً فالفعل هو مسند على وجه الدوام ولا يكون إلاً كذلك، والمسند في الأسماء هو خبر المبتدأ وما أصله ذلك، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر(5).

---

(1) الكتاب : 23/1

(2) ينظر : المصدر نفسه : 34/1

(3) شرح المفصل : 74/1

(4) ينظر : في بناء الجملة العربية : 43 – 44 ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : 31 ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها : 5، 31 ، ونظام الجملة عند اللغويين : 16.

(5) ينظر : الجملة العربية : 5 – 6 ، 31 – 32.

وعلى هذا فالجملة في الأل إمّا أنْ تتألف من اسم واسم أو من فعل واسم وذلك نحو: زَيْدٌ أخُوْكَ، وقَامَ زَيْدٌ، ولا يمكن أنْ تتكوّن الجملة من كلمة واحدة، ولا من فعلين، ولا من حرفين، ولا من حرف وفعل، ولا من حرف واسم، لكنّ الاسمين يكوّنان كلاماً – أي جملة – والاسم والفعل كذلك لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه[1].

ولتوضيح رأي القدماء في بناء الجملة – على ما ذكرتُهُ – سأورد أقوال النحاة القدماء في ذلك. قال سيبويه: ((فالكلم اسمٌ، وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنىً))[2]

وقال المبرّد (285هـ): ((فالكلم كلّه: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنىً لا يخلو الكلام – عربياً أو أعجمياً – من هذه الثلاثة))[3].

وقال ابن السرّاج (316): ((والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة الاسم، الفعل، الحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: "اللّهُ إلهنا" ويأتلف الاسم والفعل نحو: قامَ عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف...))[4] وإلى مثل ذلك ذهب أبو علي الفارسي (377هـ) قائلاً: ((هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم يكون منها كلام وذلك نحو: زَيْدٌ أخُوْكَ، وعمرٌو ذاهبٌ. والفعل مع الاسم نحو: قَامَ زَيْدٌ، وذهبَ عمرٌو...))[5].

قال الجرجاني (471هـ) أيضاً: ((واعلم أنّ معنى الائتلاف الإفادة، وذلك لا يكون إلاّ بين الاسم والاسم كقولك: زَيْدٌ أخُوْكَ.. أو بين الفعل والاسم كقولك: خرج زَيْدٌ.. واعلم أنّ الفعل لا يأتلف مع الفعل.. وكذا لا يقع الائتلاف بين الحرف

(1) ينظر : في بناء الجملة : 47 ، والعلامة الإعرابية في الجملة : 24 ، والجملة العربية : 32 ، ونظام الجملة: 160.

(2) الكتاب : 12/1

(3) المقتضب : 3/1

(4) الأصول : 74/1.

(5) المسائل العسكريات : 81 ، وينظر : الإيضاح العضدي : 8/1.

والحرف ولا بين الاسم والحرف...))[1]. وقال ابن الحاجب (646هـ): ((الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين، أو في فعل واسم))[2] وحصر السيوطي (911هـ) جميع الحالات التي يمكن أنْ تأتلف منها الجملة – الكلام بتعبيرهم – والحالات التي يمكن أن تأتلف بها الجملة قائلاً (والحاصل أنّ الكلام لا يتأتى إلاّ من اسمين، أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة، لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لا بدّ له من طرفين مسند ومسند إليه. والاسم بحسب الوضع يصلح أنْ يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه والحرف لا يصلح لأحدهما فالاسمان يكونان كلاما، لكون أحدهما مسندا والآخر مسنداً إليه وكذلك الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسنداً والاسم مسند إليه والفعلان، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما، والاسم مع الحرف إمّا أن يفقد منه المسند، أو المسند إليه، والحرفان لا مسند إليه فيهما، ولا مسند، والكلمة لا إسناد فيهما بالكليّة))[3].

وذهب بعض النحويين إلى إمكان تكوين الجملة من الاسم والحرف ومن هؤلاء سيبويه إذ ذهب إلى أنّ "ألا" التي للتمني لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه الخبر نحو: "ألا ماء" لا لفظاً ولا تقديراً وأنّ الكلام مؤلف من حرف واسم[4].

وذهب أبو علي الفارسي إلى جواز تأليف الكلام – أي الجملة – من الاسم والحرف في النداء نحو: يا زَيْدُ، ويا عبدَ اللّهِ، قال: (فإنّ الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء)) [5]. وذهب جمهور النحاة إلى أنّ "يا" نابت مناب فعل محذوف تقديره: أدعو أو أنادي، وأنّ المُنادى مفعول به وناصبه الفعل المقدّر[6].

---

(1) المقتصد : 93/1 – 95 ، وينظر : دلائل الإعجاز : 51.

(2) شرح الكافية : 21/1.

(3) همع الهوامع : 52/1 ، وينظر : شرح المفصل : 18/1 – 20 ، وشرح الكافية : 23/1.

(4) ينظر : الكتاب : 306/2 – 309 ، والجملة العربية : 19

(5) الإيضاح العضدي : 8/1 ، وينظر: المسائل العسكريات : 85.

(6) ينظر المقتصد : 95/1 – 96 ن وشرح الكافية : 313/1 ، وهمع الهوامع : 52/1 ، والجملة والجملة العربية :19.

وذكر السيوطي أنّ ابن طلحة زعم أنّ الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قَامَت مقَامَ الكلام، كـ"نعم" و "لا" في الجواب، كما ذكر أنّ بعض النحاة زعموا أنّ الفعل مع الحرف يكون كلاماً في: ما قَامَ[1].

فإذن الأساس الذي اعتمده النحاة في بناء الجملة هو المسند والمسند إليه فالجملة لا تكاد تخلو منهما لفظاً أو تقديراً، وفضلاً عن المسند والمسند إليه تتكوّن الجملة من عناصر أخرى هي التوابع والتقييدات تمثلها وظائف نحوية مختلفة تسمى "الفضلة" كالمفعولات، والحال والتمييز، والنعت، والبدل.... إلخ، وليس معنى الفضلة أنّه يمكن الاستغناء عنها فإنها قد تكون واجبة الذكر لأنّ المعنى قد يتوقف عليها كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء/142] فلا يمكن الاستغناء عن قوله "كسالى" الذي هو "فضلة" لاختلال المعنى بحذفه، بل قد تكون الفضلة واجبة الذكر والعمدة واجبة الحذف. فالمقصود بمصطلحي "العمدة" و "الفضلة" أنّه لا يمكن أنْ يتألّف كلام دون عمدة مذكورة أو مقدّرة في حين أنّه يمكن أنْ يتألف من دون فضلة نحو: محمدٌ قائمٌ، وسافرَ محمدٌ، وكذلك للتفريق بين العنصر الذي تتكوّن به الجملة وغيره فلا يمكن مثلاً أنْ تتكون جملة من "مبتدأ وتمييز" أو من "فاعل وحال" فقط إلى غير ذلك من الوظائف المختلفة التي ليست من العناصر المكوّنة لدعامتي الجملة الأساسية[2].

وتعدّ الجملة قصيرة إذا اكتفى بالمسند والمسند إليه فقط ففي الجملة الاسمية يُكْتَفى بالمبتدأ والخبر، وفي الجملة الفعلية يُكْتَفى بالفعل والفاعل وقد تطول الجملة من خلال عناصرها المؤسسة نفسها وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكونة من مركب اسمي فتطول الجملة من دون أنْ يذكر في بنيتها عناصر أخرى غير

(1) ينظر : همع الهوامع : 52/1.

(2) ينظر : في بناء الجملة : 45 ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها : 7.

عناصرها المؤسسة[1]. والمركب الاسمي كما عرّفه محمد عَبْدُ اللطيف حماسة: ((هو كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتم معنىً واحداً يصلح أنْ يشغل وظيفة واحدة أو عنصراً واحداً في الجملة بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة))[2] ومن المركبات الاسمية التي ذكرها حماسة: التركيب الإضافي نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة/119] والأسماء التي تحتاج إلى مايحتاج إليه أفعالها نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف /18] والمصدر المؤول كقوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد/16]، والاسم المميز كقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف/15].

ويلاحظ من خلال هذه الآيات أنّ عنصري الإسناد قد يكونان مركبين اسميين، وقد يحتوي كل منهما في تركيبه على مركب اسمي آخر وبذلك يتعقد بناء الجملة ويتشابك من غير أنْ تزاد على عنصري الجملة عناصر أخرى غير اسنادية[3].

وقد تطول الجملة عن طريق زيادة عناصر غير اسنادية على بناء الجملة وهذه العناصر كثيرة ومتنوعة بعضها يطلبه الاسم وبعضها الآخر يطلبه الفعل، وقسّم الدكتور محمد حماسة هذه العناصر التي تؤدي إلى طول الجملة على عدّة مجموعات منها طول التقييد: أي أنّ الجمل تطول بزيادة المعمولات وسماها مقيّدات كالمفعولات والحال والتمييز والاستثناء والجار والمجرور، وطول التبعية، وطول التعاقب، وطول التعدد، وطول الترتيب، وطول الاعتراض[4]. فزيادة هذه العناصر على الجملة يؤدي إلى طول بناء الجملة وتعقيد تركيبها.

---

(1) ينظر : في بناء الجملة : 76 – 78.

(2) المصدر نفسه : 78.

(3) ينظر : في بناء الجملة : 79.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 80 – 108.

أقسام الجملة:

قسَّم القدماء والمتأخرون الجملة إلى أربعة أقسام هي الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الشرطية، والجملة الظرفية[1].

1 – الجملة الاسمية:- هي الجملة التي صدرها اسم أو التي يكون الجزء الأوّل منها اسماً نحو: زَيْدٌ أخوك، زَيْدٌ قائمٌ، ومحمدٌ حاضرٌ... إلخ[2]. واعتمد القدماء في تعريفهم الجملة الاسمية والفعلية على التقسيم الشكلي بحسب ما تبدأ به فإذا كان اسماً فالجملة اسمية وإذا كان فعلاً فالجملة فعلية. أمّا المحدثون فاعتمدوا على الإسناد كعنصر أساسي في تقسيم الجملة فالجملة الاسمية هي التي يدّل فيها المسند على الدوام والثبوت وهي التي يكون المسند فيها اسماً[3]. ونظام بناء الجملة الاسمية أن يقع المبتدأ "المسند إليه" في صدر الكلام، ويليه الخبر "المسند" ثم ما قد يكون من موضحات أو مبينات أو غير ذلك، نحو: الأدبُ فنٌّ جميلٌ، الكتابُ خيرُ صديقٍ.. إلخ[4]

2 – الجملة الفعلية:- وهي التي صدرها فعل نحو: قَامَ زَيْدٌ، وضُرِبَ اللصُّ، ويقومُ زَيْدٌ: وقُمْ، وكانَ زَيْدٌ قائماً، وظننتُهُ قائماً[5].

---

(1) ينظر : الإيضاح العضدي : 43/1 ، والمفصل : 24 ، المصباح : 41 – 42 ، والمغني في النحو: 287/2 – 288 ، والإرشاد إلى علم الإعراب : 37 ، ومغني اللبيب : 37/2.

(2) ينظر : المقتصد : 93/1 ، ومغني اللبيب : 37/2 ، وهمع الهوامع : 56/1 ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل : 18 ، والجملة العربية : 179 ، وتطور دراسة الجملة العربية : 84.

(3) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 42 ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق : 86 ، ونحو المعاني : 106 ، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره : 116.

(4) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : 148 ، ونحو التيسير : 135 ، والجملة العربية : 32.

(5) ينظر : المقتصد : 93/1 ، ومغني اللبيب : 37/2 ، وهمع الهوامع : 56/1 ، والمطالع السعيدة: 196/1 ، وإعراب الجمل : 18 ، وتطور دراسة الجملة : 85.

أمّا المحدثون فمنهم من عرّفها بأنّها الجملة التي يدلّ المسند فيها على التجدد والتغيير أو التي يكون فيها المسند فعلاً[1].

أمّا نظام بناء الجملة الفعلية فالأصل فيه أنْ يتقدّم الفعل"المسند" ويليه الفاعل أو نائب الفاعل "المسند إليه" ثم يأتي بعد ذلك معمولات الفعل من مفعول أو ظرف أو حال أو تمييز... إلخ[2].

3 – الجملة الشرطية:- وهي الجملة التي تتصدرها أداة شرط نحو: مَنْ طلبَ العُلا سَهِرَ الليالي[3].

وتتألف الجملة الشرطية من ثلاثة عناصر رئيسة هي: أداة الشرط، وفعل الشرط وجواب الشرط نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُمْ[4].

ويعدّ أبو علي الفارسي أوّل من جعل الجملة الشرطية قسماً قائماً برأسه وليس الزمخشري (538هـ) الذي نسب إليه ابن هشام (7612هـ) أنّه أوّل من عدّ هذه الجملة جملة مستقلة[5]. وقال أبو علي: ((وأمّا الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب... والثالث أنْ تكون شرطاً وجزاءً.. وذلك نحو: زَيْدٌ إنْ تكرمْهُ يُكرمْك))[6]. وأشار ابن يعيش إلى أنّ هذا التقسيم هو تقسيم أبي علي الفارسي[7].

---

(1) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : 86 ، ونحو المعاني : 106 ، وفي حركة تجديد النحو : 115 – 116.

(2) ينظر : النحو الجديد : 245 ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق : 91 ، ونحو التيسير : 13 ، والجملة العربية : 32.

(3) ينظر إعراب الجملة وأشباه الجمل : 18.

(4) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 289، وفي بناء الجملة : 104 ، والجملة الشرطية : 131.

(5) ينظر : الإيضاح العضدي : 43/1 ، والمغني في النحو : 287/2 ، ومغني اللبيب : 37/2 ، ونظرات في الجملة العربية : 23 ، 111 – 112.

(6) الإيضاح العضدي : 43/1.

الفارسي[1]. كما نسب إليه ابن فلاح (680هـ) أنّه قسّم الجملة أربعة أقسام: اسمية، وفعلية وشرطية وظرفية[2]. وهذا يدلّ على أنّ أبا علي الفارسي هو الذي جعل الجملة الشرطية جملة مستقلة لا الزمخشري. ومن القدماء الذين جعلوا الجملة الشرطية قسماً قائماً برأسه: الزمخشري والمطرزي (610هـ)[3]، في حين عدها آخرون من قبيل الجملة الفعلية ومن هؤلاء:- ابن يعيش، والكيشي (695هـ)، وابن هشام، والسيوطي[4].

أمّا من المحدثين الذين أيدوا القدماء في عدّ الجملة الشرطية قسماً برأسه فمنهم: الدكتور فخر الدين قباوة، ود. مهدي المخزومي، ود. أحمد عَبْدُ الستار الجواري، ود. مصطفى جمال الدين، وأ.د. كريم حسن ناصح الخالدي[5] أمّا من المحدثين الذين عدّوا الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية: الدكتور محمد عَبْدُ اللطيف حماسة، ود. فاضل صالح السامرائي[6].

4 – الجملة الظرفية:- وهي الجملة المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو: في الدار زَيْدٌ، وعندكَ عمرٌو، وقوله تعالى: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ}[ابراهيم/10] على أنْ يكون الاسم المرفوع فعلاً بالظرف أو الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما[7].

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 89/1.

(2) ينظر : المغني في النحو : 287/2 – 288.

(3) ينظر : المفصل 24 ، والمصباح : 41.

(4) ينظر : شرح المفصل : 89/1 ، والإرشاد إلى علم الإعراب : 37 ، ومغني اللبيب : 37/2 ، وهمع الهوامع : 57/1.

(5) ينظر : إعراب الجمل : 18 ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : 57 ، ونحو المعاني : 115 – 116 ، والبحث النحوي عند الأصوليين : 256 ، ونظرات في الجملة العربية : 17 ، 23.

(6) ينظر : في بناء الجملة : 48 ، والعلامة الإعرابية : 25 ، والجملة العربية : 184.

(7) ينظر : مغني اللبيب : 37/2 ، وهمع الهوامع : 57/1 ، والمطالع السعيدة : 96/1 ، وإعراب وإعراب الجمل :19.

أمّا نظام الجملة الظرفية فيقوم على أساسِ تقديم الظرف أو الجار والمجرور الذي هو المسند في الجملة، وتأخير المسند إليه النكرة "الفاعل بالظرف"[1]

ويعد ابن السرّاج أوّل من جعل الجملة الظرفية قسماً قائماً برأسه كما نقله عنه أبو علي الفارسي مستحسناً ما ذهب إليه ابن السرّاج قال أبو علي في مؤتلف من اسم وحرف، وليس هو على حدّ قولك: "إنّ زَيْدَاً منطلقٌ" ولكنه من خبره والفعل والاسم، أو الاسم والاسم... وقد جعل أبو بكر هذا التأليف – في بعض كتبه – قسماً برأسه وذلك مذهب حسن))[2].

ومن النحاة الذين تبعوا ابن السرّاج من القدماء والمحدثين في عدّ هذه الجملة جملة مستقلةَ قائمة برأسها: الزمخشري، والمطرزي، وابن هشام الأنصاري، والسيوطي[3].

ومن المحدثين: د. أحمد عَبْدُ الستار الجواري، و أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي[4] الذي أثبت في كتابه "نظرات في الجملة العربية "استقلالية هذه الجملة وبيّن هيكلها وبناءها في حين ذهب ابن فلاح، وشمس الدين الكيشي، وأغلب المتأخرين إلى أنّ الجملة الظرفية ليست جملة مستقلّة وإنّما هي في الأصل جملة فعلية أو اسمية بحسب المقدّر[5].

---

(1) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : 161.

(2) المسائل العسكرية : 81 – 82.

(3) ينظر : المفصل : 24 ، والمصباح : 41 ، ومغني اللبيب : 37/2 ، وهمع الهوامع : 57/1.

(4) ينظر : نحو المعاني : 106 ، ونظرات في الجملة العرية : 1110 – 142.

(5) ينظر : المغني في النحو : 321/2 ، والإرشاد إلى علم الإعراب : 37.

ومن المحدثين الذي تابعوهم: د. فخر الدين قباوة، ود. مهدي المخزومي، ود. محمد عَبْدُ اللطيف حماسة، ود. مصطفى جمال الدين، وفاضل السامرائي، ود. صالح الظالمي[1].

وللمحدثين تقسيمات أخرى للجملة معتمدين على الإسناد في تقسيمهم للجملة من هؤلاء برجشتر آسرإذ قسّم التراكيب إلى ثلاثة أقسام: الأوّل: الجملة البسيطة: وهي عنده الجملة الفعلية والجملة الاسمية، فالفعلية ما كان المسند فيها فعلاً أو بمنزلة الفعل، والاسمية المسند والمسند إليه فيها اسماً أو بمنزلة الاسم، واعتمد الإسناد شرطاً ضرورياً في وصف العبارة بالجملة[2].

الثاني: شبه الجملة: وهي عنده نوع من الكلام ليس بجملة بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية كالنداء مثل "يا حسينٌ" من أشباه الجمل عنده الأصوات مثل: مه، ونخ وغيرها من التركيبات التي أدخلها ضمن شبه الجملة[3].

الثالث: الجملة الناقصة: وهي التراكيب التي تفسر معنىً كاملاً، مكوّنة من كلمة واحدة أحياناً ولكنها في حاجة إلى تقدير، ومثل لها قائلاً ((مثلاً قولي: "أمس" جواباً عن السؤال: "متى جئت؟" فإنّ التقدير: "جئت أمس "فأمس وأمثالها جملة ناقصة))[4].

وقسّم عَبْدُ الرحمن أيّوب الجملة تقسيماً آخر معتمداً الإسناد أساس هذا التقسيم إذ قسّم الجملة إلى قسمين: أحدهما: الجملة الإسنادية وهي عنده نوعان: اسمية وفعلية فالجملة الاسمية عنده: هي التي تبدأ باسم، سواء أكان جزؤها الآخر

---

(1) ينظر : إعراب الجمل : 19 – 20 ، في النحو العربي نقد وتوجيه : 50 – 52 ، وفي بناء الجملة : 48 ، العلامة الإعرابية : 28 ،30 ، البحث النحوي عند الأصوليين : 248 ، الجملة العربية : 182 ، تطور دراسة الجملة : 76 – 77.

(2) ينظر : التطور النحوي : 125 – 132 – 140 ، العلامة الإعرابية : 48.

(3) ينظر : التطور النحوي : 125 ، العلامة الإعرابية : 49.

(4) التطور النحوي : 125 ، وينظر : العلامة الإعرابية : 50 – 51.

اسماً أم فعلاً أم شبه جملة (جاراً ومجروراً)، أمّا الفعلية فهي التي تبدأ بفعل يليه فاعل أو نائب فاعل.

الآخر: الجمل غير الإسنادية: وهي عنده جملة النداء وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب[1]. أمّا محمد عَبْدُ اللطيف حماسة فقد قسّم الجملة إلى ثلاثة أقسام:

1 – الجمل التامّة الإسنادية ويوجد تحت هذا القسم الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والجملة الوصفية.

2 – الجملة الموجزة: وهي الجمل التي لا تتألف: إلاّ من طرف واحد إذ يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً أو غالباً، وقسم الجمل الموجزة إلى ثلاثة أقسام: الجمل الفعلية الموجزة والجمل الاسمية الموجزة، والجمل الجوابية الموجزة[2].

3 – الجمل غير الإسنادية: وتعني عنده: ((الجملة التي يمكن أنْ تُعَدُّ جملاً إفصاحية أي أنها كانت في أوّل أمرها تعبيراً انفعالياً يعبِّر عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة ثم جُمِّد بعض عناصرها على صيغتِهِ التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال))[3].

ومن الجمل التي وضعها في هذا القسم من أقسام الجملة عنده: جملة الخالفة، وعرّف تمام حسان الخوالف بقوله: ((والخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقفٍ انفعالي ما والإفصاح عنه))[4].

والجملة التعجبية مثل: ما أعظمَ اللّهُ، وما أجملَ السماءُ، وجملة المدح والذم نحو: نعم الرجلُ زَيْدٌ، ونعم رجلاً زَيْدٌ، وجملة خالفة الصوت، والجملة الندائية نحو:

---

(1) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : 129.

(2) ينظر : العلامة الإعرابية : 79 – 96.

(3) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة : 97.

(4)ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 113.

يا زَيْدٌ[1]، والجملة القسمية، والجملة التحذيرية والاغرائية نحو: إيّاك والشرَّ، وأخاكَ أخاكَ.[2]

وذهب الدكتور كريم حسين ناصح من المحدثين إلى أنّ الاقتصار على التقسيم الشكلي للجملة. أي الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية: ((يضيق البحث في الجملة، لأنه يستبعد الجانب الدلالي في دراسة الجملة وهذا ما يدعو إلى الاتساع في تقسيمات الجملة وشمول أنواع أخرى لم تدرس في الماضي دراسة معنوية، وتوضع لها الحدود والدلالات كالجملة القسمية وهي جملة لها أركانها وطرائق نظمها، ولجوابها شروط ومواصفات ولها اشتراك مع الجملة الشرطية، ومثلها الجملة الاستفهامية التي تعدّ نمطاً خاصاً من الكلام له حروفه وأسماؤه وأساليب التعبير في الحالات المختلفة، وكذا الحال في جملة النفي، وجملة التمني، وجملة الترجي، وجملة المدح والذم وجملة التعجب وغيرها من الجمل)) فهو يرى أنّ كل جملة من هذه الجمل له كيان قائم بنفسه له بناؤه ودلالته فينبغي أنْ تدرس هذه الجمل بصورة مستقلة وأنْ يكون لها ميادين بحث جديدة تأخذ بالحسبان خصوصية كل جملة من هذه الجمل ومعانيها وأبنيتها وطرائق نظمها.

---

(1) ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة 98 – 110.

(2) نظرات في الجملة العربية : 23.

الفصل الأول

الخلاف النحوي في ترتيب بناء الجملة الاسمية

المبحث الأول

((الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ))

يرى النحويون أنَّ الجملة الاسمية هي ما بدأت باسم وهذا الاسم هو المبتدأ، والأصل فيه أنْ يتقدّم على خبر يخبر عنه. فالمبتدأ: هو الاسم المجرّد من العوامل اللفظية غير الزائدة مسنداً إليه. أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حروف النفي رافعة لظاهر. أو هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة نحو: زيدٌ قائمٌ، وأقائمٌ الزيدان، وما قائمٌ الزيدان.

فالمبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سدّ مسد الخبر وهو الوصف سواء أكانَ اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبه[1].

أمّا الخبر: فهو لفظ مجرّد من العوامل اللفظية مسنداً إلى ما تقدّمه لفظاً أو تقديراً، أو هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف أو هو: التابع المحدّث به عن الاسم المحكوم عليه على سبيل الإسناد[2].

وينقسم الخبر إلى: مفرد (جامد أو مشتق)، وشبه الجملة، وجملة، والخبر الواقع جملة إن لم يكن هو المبتدأ في المعنى فلا بدّ له من رابط يربطه بالمبتدأ نحو: زيدٌ قائمٌ أبوهُ والرابط إمّا ضمير يرجع إلى المبتدأ، أو تكرار المبتدأ بلفظه نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [سورة الحاقة /2 - 1] أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو: زيدٌ نعمَ

(1) ينظر: شرح الكافية: 197/1 ، وارتشاف الضرب: 1079/3 ، وشرح ابن عقيل: 172/1 ، وهمع الهوامع: 360/1 - 361 .

(2) ينظر: شرح الكافية: 197/1 ، وارتشاف الضرب: 1085/8/3 ، وأوضح المسالك: 137/1، وشرح ابن عقيل: 183/1 .

الرجلُ، وإنْ كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو: نطقي اللَّهَ حسبي.[1].

والعامل في المبتدأ والخبر فيه أقوال: مذهب سيبويه والجمهور أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي.[2]

وذهب الأخفش (215)،[3] وابن السرّاج[4]، والرماني إلى أنّهُما مرفوعان بالابتداء، وقيل إنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء،والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ وهو مذهب أبي إسحاق الحضرمي والسيرافي.

أمّا الكوفيوّن فذهبوا إلى أنّهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ.[5] الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، والأصل في الخبر أنْ يكون نكرة وقد يكونان معرفتين، ويجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة، وتحصل الفائدة بأحد الأمور: أنْ يتقدّم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو: في الدار زيدٌ، أو عندكَ زيدٌ، أو أنْ تكون واجبة التصدير كالاستفهام نحو: مَنْ عندكَ. و الشرط نحو من يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، أو أنْ تكون مصغرة نحو: رُجَيْلٌ جاءَنِي، أو أنْ توصف نحو: رجلٌ مِنَ الكرامِ عندنا، وضَعِيْفٌ عَادَ بِقُرمُلة، أو أنْ تكون عاملة نحو: رَغْبَةٌ في الخيرِ خيرٌ، أو أنْ يكون عامة نحو: كلٌّ يموتُ، أو أنْ تكون دعاء نحو: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ

(1) ينظر: أوضح المسالك: 137/1 - 139 ، وشرح ابن عقيل: 184/1 - 187 ، وهمع الهوامع: 365/1 .

(2) ينظر: الكتاب: 81/1 .

(3) ينظر: معاني القرآن: 9/1 .

(4) ينظر: الأصول: 58/1

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 44/1 ، وشرح الكافية: 686/1 ، وارتشاف الضرب: 1085/3 ، وشرح ابن عقيل: 182/1 - 283 ، ومع الهوامع: 363/1 - 365 .

يَاسِينَ ﴾ [الصافات/130] أو أنْ تكون فيها معنى التعجب نحو: ما أحسنَ زيداً وغيرها من مسوغات الابتداء بالنكرة(1).

وتدخل على المبتدأ والخبر حروف وأفعال تغيّر في أحكام كل من المبتدأ والخبر ويعدّ عدد من النحويين الجملة التي تدخل عليها الأفعال الناسخة جملة فعلية غير أنّي ارتأيت أنْ أدرس ترتيب هذه الجملة في مباحث الجملة الاسمية باعتبار ما طرأ عليها ابتغاء للشمولية والإحاطة بكل ما يتعلق بها.

الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ

اختلف النحويون الكوفيون والبصريون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كانَ أو جملة. فالمفرد نحو: "زيدٌ قائمٌ، وعمروٌ ذاهبٌ" والجملة نحو: "زيدٌ أبوهُ قائمٌ" "وعمروُ أخوه ذاهبٌ" "زيدٌ قامَ أبوهُ" فذهب البصريون إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كانَ أو جملة فيجوز القول "قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمرٌو، وأبوهُ قائمٌ زيدٌ، وأخوهُ ذاهبٌ عمرٌو، وقامَ أبوهُ زيدٌ" أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ مطلقاً مفرداً كانَ أو جملة(2). قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله -: أنّهُ يستقبح أنْ يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخرّ وتقدّم فتقول: ضربَ زيداً عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع وكانَ الحدُّ أنْ يكون مقدماً ويكون زيدٌ مؤخر وكذلك هذا الحدُّ فيه أنْ يكونَ الابتداء فيه مقدمًا وهذا عربيٌّ جيّد. وذاك قولك: تميمي أنا، ومَشْنُوءٌ من يَشْنُؤكَ...))(3).

---

(1) ينظر شرح الكافية: 203/1 - 204 ، وارتشاف الضرب: 10999/3 - 1101 ، وأوضح المسالك: 143/1 - 144 ، وشرح ابن عقيل: 196/1 - 204 ، وهمع الهوامع: 380/1 - 383 .

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 65/1 مسألة: 9، والتبيين: 245 مسألة: 32 ، وشرح المفصل: 92/1 ، والمعنى في النحو: 334/2 ، وائتلاف النصرة: 33 مسألة: 8 .

(3) الكتاب: 127/2 .

كلام الخليل بن أحمد (175هـ) - الذي نقله سيبويه - واضح وهو الذي انطلق منه البصريون ابتداءً من سيبويه في جواز تقديم الخبر على المبتدأ وسار عليه جميع النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه.

قال المبرّد: ((وتقول: منطلق زيدٌ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير، لأنّ زيداً هو المبتدأ ...)).(1)

ونلاحظ أنَّهُ أجاز تقديم الخبر الذي هو: "منطلق" على المبتدأ الذي هو "زيدٌ" وفي المضمار نفسه قال ابن جني (392هـ): ((ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، نقول: قائمٌ زيدٌ وخلفك بكر، والتقدير: زيدٌ قائمٌ، وبكر خلفك، فقدّم الخبران اتساعا وفيهما ضمير، لأنَّ النيّة فيهما التأخير)) (2)

فلم يكتف ابن جني بذكر جواز التقديم فقط وإنّما أخذ يوضّح سبب التقديم وبدأ النحويون فيما بعد يفصلون في المسألة ويتعمقون في الدراسة ويعللون أسباب تقديم الخبر على المبتدأ.

ويرى ابن السرّاج: أنَّهُ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يكن الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو: "زيدٌ قامَ أو يقومُ"، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. (3)

---

(1) المقتضب: 127/4 .

(2) اللمع: 15 وينظر الإيضاح العضدي: 52/1 ، والفوائد والقواعد: 174 ، والمقتصد: 302/1 ، والمفصل: 24 ، وكشف المشاكل: 316/1 ، والغرّة المخفية ، 407/1 ، وشرح المفصل: 92/1 ، والتوطئة: 219 ، والإيضاح في شرح المفصل: 190/1 ، وشرح الجمل لابن عصفور: 353/1 ، والمقرَّب: 85/1 ، وشرح ابن الناظم: 45 ، وأوضح المسالك: 152/1 ، وشرح ابن عقيل: 205/1 ، وشفاء العليل: 282/1 ، وشرح المكودي: 48 ، وكاشف الخصاصة: 56 ، والفوائد الضيائية: 284/1 ، وشرح التصريح: 173/1 ، والمطالع السعدية: 235/1 ، وشرح الأشموني: 281/1 ، وشرح ابن طولون: 192/1 ، والمشكاة الفتحية: 168 وهداية السالك: 39/2 - 40 .

(3) ينظر: الأصول: 64/1 ، والجمل في النحو: 37 ، وتفسير المسائل المشكلة: 234 ، وشرح الكافية الشافية: 366/1 ، وشفاء العليل: 283/1

وعضّد ابن هشام الأنصاري (761هـ) هذا الرأي بقوله: ((فإنْ كانَ خبر الابتداء فعلاً ثمّ قدّمته عليه ارتفع به وزالَ عنه معنى الابتداء لأنَّ الفعل أقوى منه وذلك قولك: زيدٌ قامَ، زيدٌ: ابتداء، وقام خبره ثمّ تقول: قامَ زيدٌ، فزيدٌ فاعل...)).[1]

وإذا كانَ الخبر فعلاً رافعاً لضمير بارز مثنى أو جمعاً أجاز البصريون مطلقاً تقديم الخبر على المبتدأ، لأنَّ هذا الموضوع أمن فيه اللبس الذي كانَ في الفعل الواحد نحو: "الزيدان قاما"، "والزيدونَ قاموا"، أي أنّهم أجازوا أنْ يقال: "قاما الزيدان"، "وقاموا الزيدونَ" على أنْ يكونَ "قاما، وقاموا" خبرين مقدمين، و "الزيدان، والزيدونَ" مبتدأين مؤخرين.[2]

قال السيوطي (911هـ): ((وخصّه والدي[3] - رحمه الله - بالجمع، ومنعه في المثنى، لبقاء الإلباس على السامع، لسقوط الألف لملاقاة السّاكن ... ومنع قوم التقديم مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد لأنّه الأصل)).[4]

وذكر أبو حيّان (745هـ) أنّ المبرّد والأخفش أجازا التقديم في هذا الموضوع ومنعه سائر البصريين.[5]

وأشار البطليوسي (521هـ)[6] إلى أنَّ عددا من النحويين يعربون الألف والواو في "قاما وقاموا" على أنّهما حرفان يدلانِ على التثنية والجمع، ولا يجعلونهما ضميرين، ويعرب ما بعد الفعل على أنّهُ فاعل، وهذا مذهب سيبويه.[7]

---

(1) شرح الجمل: 133

(2) ينظر: شرح التسهيل: 285/1 ، وشرح المكودي: 48، وشرح التصريح: 173/1 ، وهمع الهوامع: 385/1 .

(3) وهو: أبو بكر فخر الدين عثمانْ بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين بن نجم الدين أيوّب السيوطي الشافعي ، ينظر: هامش همع الهوامع: 385/1 .

(4) همع الهوامع: 385/1 .

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 1104/3 .

(6) ينظر: الحُلل: 151 ، وعلل النحو: 214 ، وشرح الكافية: 231/1 ، وشرح ابن عقيل: 212/ .

(7) ينظر الكتاب: 210/3 .

ومن النحويين من جعل الألف والواو ضميرين فاعلين وما بعدهما بدل منهما، وهذا مذهب الفرّاء.[1]

وإذا كانَ الخبر مشتملاً على ضمير المبتدأ وافق الكوفيون البصريين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: في دارهِ زيدٌ " خلافاً للأخفش من البصريين، فإنَّهُ منع تقديم الخبر إذا كانَ زيدٌ مرفوعاً بالظرف أو المجرور.[2]

قال السيوطي في بيانِ سبب تجويز الكوفيين التقديم في هذا الموضع: ((إنّما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا: قائمٌ زيدٌ، وضربته زيدٌ، لأنَّ الضمير في قولك "في دارهِ زيدٌ"غير معتمد عليه، ألا ترى أنَّ المقصود: في الدار زيدٌ، وحصل هذا الضمير بالعرض)).[3]

أي أنّ الذي سوّغ تقديم الخبر هاهنا ؛ أنّ الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً فهو متأخرٌ في اللفظ إلا أنَّهُ متقدم رتبة.

أمّا إذا كانَ الخبر مشتملاً على ضمير ملابسه وكانَ ملابسه فعلاً جاز تقديم الخبر عند البصريين وعند هشام (209هـ) من الكوفيين في نحو: "زيداً أبوهُ ضربَ، أو يضربُ"؛ ووافق الكسائي (189هـ) البصريين وهشاما إذا كان ملابس الخبر اسم فاعل نحو: "زيداً أبوهُ ضاربٌ"، خلافاً للفرّاء فإنّه منع التقديم في المسألتين.[4]

قال ابن السرّاج: ((فإنْ قالوا: "زيداً أجلُه أحرزَ " فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلها إلاَّ هشاماً وهي تجوز لأنَّ المعنى: "أجلُ زيدٍ أحرزَ زيداً" فلمّا قلت: "زيداً أجلُ زيدٍ أحرزَ" لم تحتج إلى إظهار زيدٌ مع الأجل)).[5]

---

(1) ينظر: معاني القرآن: 316/1

(2) ينظر شرح الكافية: 84/1 ، وارتشاف الضرب: 1108/3 ، وهمع الهوامع: 381/1

(3) همع الهوامع: 389/1

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 286/1 ، وشرح كافية ابن الحاجب: 234/1 ، وارتشاف الضرب 1108/34 ، وهمع الهوامع: 389/1 .

(5) الأصول: 240/2 .

قال ابن مالك (672هـ): ((وتقديم المفسر إنْ أمكن مصحّح، خلافاً للكوفيين إلاّ هشاما، ووافق الكسائي في جواز نحو: زيداً أجلُهُ مُحْرِزٌ، ولا في نحو: زيداً أجلُهُ أحرزَ)). [1]

وذكر السيوطي أنَّ أبا عليّ الفارسي عضّد هذه المسألة بأنَّ أصل الإخبار أنْ يكون بالمفرد، والإخبار بالفعل خلاف لهذا الأصل فأصبح المبتدأ أجنبياً فلا يفصل به بين الفعل ومعموله بخلاف اسم الفاعل وعضّده غيره بقوله أنَّه لا يجوز تقديم الخبر إذا كانَ فعلاً وبهذا لا يجوز تقديم معموله عليه بخلاف اسم الفاعل، وعورض هذا الرأي بأنَّ تقديم معمول الفعل أولى لقوّته. [2]

وأجاز الكسائي جواز تقديم الخبر الناصب لضمير المبتدأ في نحو ضربتُهُ زيدٌ، وتابعه الفرّاء في ذلك. [3]

وذهب ابن الطراوة (582هـ) إلى جواز تقديم الخبر في نحو: "زيدٌ أخوكَ" لأنَّه مركب من واجب وجائز، ولم يجوز تقديم الخبر في مثل: "قائمٌ زيدٌ" لتركبه من واجبين. [4]

وهذا الرأي تفرّد به ابن الطراوة ووصفه أبو حيّان بأنَّهُ مذهب غريب [5]. وقال عنه السيوطي: بأنَّهُ مذهب غريب خارج عن قانون العربية. [6]

وحجة الكوفيين في منع جواز تقديم خبر المبتدأ عليه من وجهين كما نقل عنهم: من أحدهما: أنَّ المبتدأ ذات، والخبر صفة، والذات قبل الصفة بالاستحقاق فوجب أنْ يكون قبله في الذكر قياساً على التوابع، والجامع التبعية المعنوية. [7]

---

(1) تسهيل الفوائد: 47 .

(2)ينظر شفاء العليل: 286/1 ، وهمع الهوامع: 389/1 .

(3) ينظر: شفاء العليل: 285/1 ، وهمع الهوامع: 389/1

(4) نقلاً عن الاقتراح: 34 - 35

(5) ينظر:: نقلاً عن الاقتراح: 35 ، ولم أجد رأيه في كتبه

(6) ينظر: همع الهوامع: 389/1 .

(7) ينظر: المغني في النحو: 334/2 .

الآخر: وهو أيضاً منقول عنهم، قولهم: ((إنّما قلنا إنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كانَ أو جملة، لأنَّه يؤدي إلى أنْ يتقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنَّك إذا قلت "قائمٌ زيدٌ" كانَ في قائمٌ ضمير زيدٌ؟ وكذلك إذا قلت: "أبوهُ قائمٌ زيدٌ" كانت الهاء في أبوهُ ضمير زيدٌ، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أنْ لا يجوز تقديمه عليه)). [1]

وردّ البصريون على ما احتجَّ به الكوفيون. فأمّا الحجة الأولى، فالجواب عليها ما ذكره ابن فلاح (680هـ) في ردّه على هذه الحجة: ((أنَّ ذلك يقتضي أنْ يكون تقديم المبتدأ أولى لا واجبا، وأمّا القياس على التوابع، قلنا: الفارق موجود، وذلك أنّ التوابع تشارك المتبوع في الجهة، فكأنّها هو، والشيء لا يتقدم على نفسه، وأمّا الخبر فإنّه لا يشاركه في الجهة فجاز أنْ يتقدم عليه)). [2]

ما ذهب إليه ابن فلاح أكثر صواباً والدليل الذي جاء به أكثر قوّة ودقة مما احتجّ به الكوفيون.

وأمّا الحجة الثانية فأجيب عنها بأنَّ الخبر متقدِّم في اللفظ إلاّ أنَّهُ متأخر في النيّة والتقدير، فلا يكون في تقديم الخبر هنا إضماراً قبل الذكر، لأنَّه ينوي به التأخير. وإنَّ تقديم المضمر على الظاهر إنّما يمنع إذا تقدّم لفظاً ومعنىً، نحو: "ضربَ غلامُهُ زيداً".

وأمّا إذا كانَ متقدماً لفظاً متأخراً في التقدير فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز: "ضربَ غلامَهُ زيدٌ" إذا جعلت "زيداً" فاعلاً و"غلامَهُ" مفعولاً، لأنَّ غلامه متقدِّمٌ عليه في اللفظ، إلاّ أنَّهُ في تقدير التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير.

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 165/1 ، وينظر شرح اللمع: 57/1 ، والتبيين: 245 ، وشرح المفصل 92/1 ، والمغني في النحو: 334/2 ، وائتلاف النصرة: 33 ، وهامش شرح الأشموني: 282/1 .

(2) المغني في النحو: 35/2 .

واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: {فأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى}[طـه/67] فالهاء في "نفسه" عائدة إلى موسى، وإنْ كانَ الظاهر متأخراً لفظاً. لأنَّ موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير.(1)

ومن ذلك أيضاً قول زهير بن أبي سلمى:

مَن يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِماً ... يَلْقَ السَّماحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقا(2)

ووجه الاستدلال بالبيت: أنَّ الهاء في قوله: "علاَّتِهِ" ضمير غيبة يعود إلى قوله: "هَرِماً" وهو متأخر في اللفظ متقدم في التقدير قال الأعشى:

أَصَابَ المُلُوكَ فأَفنَاهُم ... وَأَخرَجَ مِن بَيتِهِ ذَا جَدَن(3)

والشاهد في البيت قوله: "من بيتِهِ ذا جَدَنْ" فإنَّ الهاء في قوله "بيتِهِ" ضمير غيبة يعود إلى قوله: "ذا جَدَنْ"،وهو متأخر عن الضمير في اللفظ. وهذان البيتان يدلاّن على أنَّ العرب كانوا يرون أنَّهُ يجوز في بعض المواضع أنْ يكون مرجع الضمير الغائب متأخراً عن ذلك الضمير، ومتى كانوا يرون ذلك جائزاً بطل قول الكوفيين: أنَّ تقديم الخبر يشتمل على محظور وهو تقدّم ضمير الغائب على مرجعه، لأنَّ الخبر يشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ.(4)

أمّا البصريون فاحتجُّوا على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بالسماع والقياس.

أمّا السماع فمنه قول مالك بن خالد الهذلي:

---

(1)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 68/1 ، التبيين: 247 ، وشرح المفصل: 92/1 ، والمغني في النحو: 335/2 ، وائتلاف النصرة: 33 – 34 ، وهامش شرح الأشموني: 283/1 .

(2) شرح ديوان زهير: 53 .

(3) ديوان الأعشى: 206 ، ورواية البيت في الديوان: أزالَ أذينه عن ملكه وأخرج من حصنه ذا يزن .

(4) ينظر: هامش الإنصاف في مسائل الخلاف: 69/1 .

فَتَىً مَـا ابـنُ الأغـرِّ إذَا شَـتَونَا وَحُبَّ الزَّادِ فِي شَهرِي قُمَاحِ[1]

ووجه الاستدلال به: هو تقديم الخبر الذي هو قولـه: "فتـىً مـا" علـى المبتـدأ الذي هو قوله: "ابنُ الأغرّ" والتقدير: ابْنُ الأغرِّ فتىً ما وقال الفرزدق:

بَنُونَــا بَنُــوا بُنائِنَــا وَبَنَاتُنَــا بَنُـوهُنّ أبنـاءُ الرّجَـالِ الأباعـدِ[2]

فقوله: "بنونا" خبر مقدم "بنو أبنائنا" مبتدأ مؤخر، والتقـدير: بنـو أبنائنـا، بنونـا، ولأنَّ المراد الحكم على بني أبنائِهِم بأنَّهُم كبنيهم، ولَيْسَ المـراد الحكـم علـى بنـيهم بأنَّهُم كبني أبنائهم[3]. وقال حسان بن ثابت:

قَد ثَكِلَت أُمُّهُ مَـن كُنـتَ وَاجِـدَهُ وَبضاتَ مُنْتَشِباً فِـي بُـرثُنِ الأسَـدِ[4]

ووجه الاستشهاد بالبيت: أنّ قوله: "مَنْ كُنْتُ وَاجِدَهُ" مبتدأ مؤخر، وقوله: "قدْ ثكِلَتْ أمُّهُ "خبر مقدم. ومنه أيضاً قول الفرزدق:

إلَى مَلِـكٍ مَـا أُمُّـهُ مِـن مُحـارِبِ أبـوهُ ولا كانَـت كُلَيـبٍ تُصَـاهِرهُ[5]

فـ "أبوهُ": مبتدأ مؤخر و "ما أمُّهُ من محاربٍ "خبر متقدم، والتقدير: أبوهُ مـا أمُّـهُ من محاربٍ. ومنه أيضاً قول حسان بن ثابت:

قَبِيلَــةٌ الأمُّ الأحيَــاءِ أكْرَمُهَــا وَأغـدَرُ النَّـاسِ بـالجِيرَانِ وَافِيهَـا[6]

ووجه الاستدلال بالبيت تقديم الخبر الذي هو قوله: "الأمُّ الأحياء" على المبتدأ وهو قوله: "أكرمُهَا"، والتقدير: "قبيلة أكرمُهَا الأمُّ الأحياء".

---

(1) شرح ديوان الهذليين: 5/3 .

(2) ديوان الفرزدق تحقيق عبدالله الصاوي: 217/1 .

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 1104/3 ، وهامش أوضح المسالك: 45/1 - 146 ، وشرح ابن عقيل: 211/1 .

(4) شرح ديوان حسان: 105 ورواية البيت في الديوان: وكانَ منتشبا .

(5) شرح ديوان الفرزدق شرح إيليا الحاوي: 417/1 ورواية البيت في شرح الديوان: أبوهُا .

(6) شرح ديوان حسان: 425 .

وهو دليل على تقديم الخبر على المبتدأ استدلوّا بها - وبالأبيات السابقة - لتعضيد ما ذهبوا إليه من جواز تقديم الخبر مفرداً أو جملة.

ومن السماع أيضاً قولهم في المثل: ((فِيْ بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ))(1)، وقولهم ((فِيْ أَكْفَانِهِ لُفَّ الْمَيِّتُ)) وحكى سيبويه: "تَمِيْمِيٌّ أنا" و "مَشْنُوْءٌ مَنْ يَشْنُؤُكَ" (2).

فنلاحظ أنَّ الخبر قد تقدم في هذه الأمثلة المذكورة وهو جائز عند البصريين على الرغم من تقدّم الضمير على الظاهر والسبب - كما ذكرنا - أنَّ الخبر وإنْ تقدّم في اللفظ فهو متأخر في المعنى، والتقدير فيها: الْحَكَمُ يُؤْتَى فِي بَيْتِهِ، والْمَيِّتُ لُفَّ فِي أَكْفَانِهِ، وأنَا تَمِيْمِي، ومَنْ يَشْنُؤُكَ مَشْنُوْءٌ. (3)

كما استند النحاة إلى الآيات القرآنية دليلاً على صحة ذلك ما ذهبوا إليه من ذلك قوله تعالى: {سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ}[الجاثية /21]، ((والتسوية صفة إضافية للمحيي والممات، فكانَ سواء هو الخبر)) (4)

وأيضاً قوله تعالى: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس/10] والمعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه أو تركه، ويستدل بهذه الآية على جواز تقديم الخبر وذلك إذا جعل سواء خبراً مقدماً للمبتدأ.

وأمّا إذا جُعِلَ "سواء" خبر أنَّ فتكون (أنذرتهم أم لم تنذرهم) فاعلاً لها، وغيرها من التخريجات خرّجت من هذا الباب وهو مذهب الزجّاج، وأبو علي

---

(1) مجمع الأمثال: 72/2 .

(2) الكتاب: 127/2 .

(3) ينظر: الكتاب: 127/2 ، وشرح اللمع: 75/1 ، والمفصل: 24 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 66/1 ، والتبيين 426 ، وشرح المفصل: 92/1 ، والإيضاح في شرح المفصل: 190/1 ، والمغني في النحو: 335/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور 353/1 ، وشرح ابن الناظم: 45 ، وشرح ابن عقيل: 207/1 ، وائتلاف النصرة: 33 ، وشرح المكودي: 48 ، وشرح الأشموني: 281/1 .

(4) المغني في النحو: 335/2 .

الفارسي[1] وغيرهما وذهب ابن الحاجب بأنَّ الأوّل هو الصحيح وهو قول أكثر النحاة.[2]

أمّا الاستدلال فمن وجهين: الأوّل خبر كانَ على اسمها كقولنا: كانَ قائماً زيدٌ فزيدٌ مرفوع بـكانَ لا بـقائمٌ وهما في الأصل مبتدأ وخبر وقد جاز تقديمه فكما جاز أنْ يتقدم خبر كان على اسمها فمن الأولى أنْ يجوز تقديم خبر المبتدأ عليها لأنّه الأصل.[3] من ذلك قوله تعالى: {وَكانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}[الزمر/47] إذ استدلّ ابن برهان بهذه الآية على جواز تقديم الخبر على المبتدأ قائلاً: ((وفي هذا دليل على صحة ما قاله أصحابنا من جواز تقديم خبر الابتداء على المبتدأ))[4]

أمّا الوجه الآخر: فتقديم معمول الخبر جائز، ودليل ذلك القرآن والشعر، وأمّا القرآن فقوله تعالى: {وَبالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ}[البقرة/4] فالباء متعلقة بـيوقنون، ولايمتنع أنْ يعمل الخبر فيما قبل المبتدأ، وهذا يدلّ على أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ جائز لأنَّ المعمول لا يقع في موضوع لا يقع فيه العامل، فلولا جواز تقديم الخبر على المبتدإ لما جاز أنْ يتقدم عليه معموله وهو في الآية قوله: (وبالآخرة)[5]

وأمّا الشعر فمنه قول الشمّاخ بن ضرار الذبياني:

كِلاَ يَومَى طُوَالَةَ وَصلُ أروَى ظَنُونٌ أن مُطَّرَحُ الظَّنُونِ[6]

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 75/1 - 76 ، والحجّة في علل القراءات: 298/1 - 200 ، وينظر: المفصل: 24 - 25 ، والأمالي الشجرية: 236/1 ، ومغني اللبيب: 124/1 .

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 90/1

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 69/1 ، والتبيين: 246 ، وهامش شرح الأشموني: 283/1 .

(4) شرح اللمع: 57/1 .

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 13/1 .

(6) ديوان الشماخ: 319 .

هذا البيت هو مما استدلّ به أبو علي الفارسي على جواز تقديم الخبر على المبتدأ. [1]

ووجه الاستدلال بالبيت أنّ قوله: "وصلُ أروى" مبتدأ، وقوله: "ظنونٌ" خبره، وقوله: "كِلاَ يَوْمَى طُوالَةَ" ظرف متعلق بـ"ظنونٌ" الذي هو خبر المبتدأ، والأصل: "وصلُ أروى ظنونٌ كِلاَ يَوْمَى طُوالَةَ" وقد تقدّم الخبر على المبتدأ[2]، فلو لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ، لما جاز - كما ذكرت - تقديم معمول خبره عليه، لأنَّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل وهذا مبنيّ على مسألة في الكتاب وهي: "القتالُ زيداً حينَ تأتي"[3]، فلا يجوز أنْ يكون "زيداً" منصوب بتأتي، لأنَّه لا يجوز أنْ تقدِّم تأتي على حين فتقول: "القتالُ تأتي حينَ". فكما لا يجوز أنْ تقدّم "تأتي" على حين فكذلك لا يجوز أنْ تقدّم معمول "تأتي" على "حينَ" لأنَّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل فكما امتنع جواز تقديم معمول خبر المبتدأ عليه فلن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى، لأنّ رتبة العامل قبل المعمول. [4]

قال الثمانيني (442هـ): ((وإنّما جاز تقديم هذه الأخبار على المبتدأ لأنّ تقديمها لا يوقع لبساً في الكلام، وفيها ضمير يعود إلى المبتدأ، ومن شأن الضّمير أنْ يعود إلى ما قبله لا إلى ما بعده، فلولا أنّ هذه الأخبار في نيّة التّأخير لّما صحّ هذا الكلام))[5].

وهذا النص تعضيد - لما سبقه - في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه وهو مذهب البصريين وإنْ جاء ذكري له متأخراً، إلاّ أنّني ذكرته هنا لأنَّهُ يلخص مذهب البصريين ولأختتم به الخلاف في هذا الموضوع.

---

(1) ينظر: الإيضاح العضدي: 52/1 ، والمقتصد: 302/1 .

(2) ينظر: هامش الإنصاف في مسائل الخلاف: 67/1 .

(3) ينظر: الكتاب: 133/1 .

(4) ينظر: المقتصد: 302/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 67/1 – 68 ، والمغني في النحو: 337/2 .

(5) الفوائد والقواعد: 172 . وينظر: شرح المفصل: 93/1 .

ومما تقدّم أرى أنّ ما ذهب إليه البصريون هو: جواز تقديم الخبر على المبتـدأ مفرداً كانَ أو جملة، هو الأصح لأنَّهم استندوا فيما ذهبوا إليه بكـلام الله وعضّـدوه بكلام العرب من الشعر والنثر والرأي الذي يستند إلى الأدلّة هو أرجح وأقوى من الرأي الذي لا يستند إلى أيّ دليل.

المبحث الثاني

((الخلاف في تقديم أخبار النواسخ))

الخلاف في تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها

لا شكّ في أنَّ الجملة التي تدخل عليها النواسخ هي جملة اسمية، وتدخل هذه النواسخ سواء أكانت أفعالا أم حروفاً لزيادة معان خاصة على هذه الجملة لذا سأدرس التقديم في أجزاء هذه الجملة في ضوء الأصل الذي كانت عليه قبل دخول هذه النواسخ، وقد استدلّ النحويون بتقديم معمولات هذه النواسخ على تقديم الخبر على المبتدأ لأنّ الأصل هو الأساس الذي يؤخذ بنظر الحسبان.

وقد اختلف النحويون الكوفيّون والبصريون في جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها مفرداً أو جملة، فذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر كانَ عليها مفرداً كانَ أم جملة ما لم يمنع مانع فالمفرد نحو: "قائماً كانَ زيدٌ، ومسروراً أصبحَ عمرٌو، ومُشْرِقةً أصْبَحَتِ الشمسُ"، ففي خبر كانَ ضمير يعود على اسمها عند البصريين، لأنَّ المضمر مرفوع بما النيّة به التأخير، والمضمر إذا كانت النيّة فيه التأخير على الظاهر جاز تقديمه عليه.[1]

قال المبرّد: ((كانَ فعل متصرّف يتقدّم مفعوله ويتأخر ... وذلك قولك: ... وأخاكَ كانَ زيدٌ))[2]. وهذا هو مذهب سيبويه وتابعه في ذلك المبرّد، وابن كيسان (299هـ)، والزجّاجي، وأبو علي الفارسي، وابن الوراق (381هـ)، وابن جني،

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 394/1 ، والمغني في النحو: 68/3 ، وارتشاف الضرب: 1169/3 .

(2) المقتضب: 78/4 ، وينظر: تفسير المسائل المشكلة: 378 .

وأغلب المتأخرين[1]. ومثال المانع الذي يمنع تقديم الخبر عند البصريين هو دخول حرف مصدري على كانَ نحو: أنْ يكونَ زيدٌ صديقَكَ خَيْرٌ مِنْ أنْ يكونَ عدوَّك، فتقدّم الخبر في مثل هذا ممتنع، لأنَّ الفعل صلةٌ لـ"أنْ" ومعمول الصلة داخل في حكم الصلة، فلا يجوز أنْ يتقدّم عليه.[2]

أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّهُ لا يجوز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها مفرداً أو جملة، لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فلا يجوز عندهم: قائماً كانَ زيدٌ، ولا أبوهُ قائمٌ كانَ زيدٌ، على أنْ يكون في قائمٌ ضمير يعود على اسم كانَ وهو: "زيدٌ" ويكون "قائماً" خبراً مقدّماً على كانَ، لأنَّ الضمير الرافع عندهم لا يتقدّم على المؤخر عليه أصلا.[3]

وأجاز الكوفيّون تقديم خبر كانَ عليه في نحو: "قائماً كانَ زيدٌ" إذا جعلت "قائمٌ" خلفاً لموصوف،ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف ويمكن حينئذ تثنيته وجمعه فتقول: قائماً كانَ زيدٌ، والتقدير رجلاً قائماً كانَ زيدٌ.

ورد عليهم ابن عصفور (669هـ) بأنَّ الذي ذهبوا إليه لا يجوز عند البصريين إلاّ أنْ تكون الصفة خاصة فإنْ لم تكن خاصة لم تجز إقامتهم مقام الموصوف[4] وأجاز الكسائي - على ما رواه ابن عصفور - تقديم خبر كانَ عليها في نحو: قائماً

(1) ينظر: الموقفي في النحو: 114 ، والجمل: 42 ، والإيضاح العضدي: 101/1 ، وعلل النحو: 200 ، واللمع: 20 ، والفوائد والقواعد: 210 ، وشرح اللمع للعكبري: 85/1 ، وشرح المقدمة المحسبة: 354/2 ، والمقتصد: 405/1 ، وشرح عيون الإعراب: 101 ، والتوطئة: 228 ، والمفصل: 269 ، وشرح المفصل: 113/7 ، والمقرّب: 95/1 ، وتسهيل الفوائد: 54 ، وأوضح المسالك: 174/1 ، وشفاء العليل: 315/1 ، والفوائد الضيائية: 296/2 ، وشرح التصريح: 188/1 ، وأسرار النحو: 749 ، والمطالع السعيدة: 278/1 ، وحاشية الصبّان: 730/1 .

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: 396/1 .

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 394/1 ، والمغني في النحو: 68/3 ، والنكت: 71 .

(4) ينظر: شرح الجمل: 394/1 – 395 .

كانَ زيدٌ، إذا كانَ "قائماً"، خبر "كانَ" و "زيدٌ" مرفوع به واسم كانَ ضمير الأمر والشأنْ ولا يثنى قائمًا لرفعه الظاهر. (1)

وردَّ عليه ابن عصفور بقوله: ((وهو باطل عندنا، لأنَّ ضمير الأمر والشأن لا يفسّر إلاّ بجملة والاسم الرافع للظاهر هنا لَيْسَ بجملة)). (2)

وأجازه الفرّاء على أنْ يكون "قائماً" خبر كانَ، وزيدٌ مرفوع بـ"كانَ وقائمٌ" إلاّ أنّه يثنيّ "قائماً" ويجمعه لأنّه كما نَقَل عنه ابن عصفور لا يسوّغ في محله الفعل فلا يجوز عنده القول: قامَ كانَ زيدٌ، ولا يقومُ كانَ زيدٌ. (3)

وأجمع البصريون والكسائي على جواز تقديم الخبر في مثل: كُنْتَ حسناً وجهُكَ، فتقول: حسناً وجهُكَ كَنْتَ، ومنعه الفرّاء، إلاّ أنّهُ أجاز إذا جعل مكانَ الكاف هاء فتقول: حسناً وجهُهُ كُنْتَ. (4)

واحتجَّ البصريون لجواز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها بالقياس والسماع. أمّا القياس فعلى تقديم المفعول به على الفعل فكما يجوز تقديم المفعول به على الفعل فكذلك يجوز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها بجامع الاشتراك في التصريف فهي عندهم أفعال متصرّفة في نفسها، فتصرّف في معمولها فجاز: قائماً كانَ زيدٌ قياساً على جواز: "عمراً ضربَ زيدٌ". (5)

---

(1) ينظر شرح الجمل: 394/1 ، وارتشاف الضرب: 1168/3 ، 1170 .

(2) شرح الجمل: 394/1 .

(3) ينظر: شرح الجمل: 394/1 ، وارتشاف الضرب: 1169/3 - 1170 . لم أجد إشارة على ما ذكر في معاني القرآن للفرّاء .

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 1170/3 .

(5) ينظر: أسرار العربية: 88 ، والغرّة المخفية: 422/2 ، وشرح المفصل: 113/7 ، والمغني في النحو: 69/3 - 70 ، والإقليد: 1580/3 ، وشرح اللمحة البدرية: 10/2 .

وعضّد ابن الوراق ذلك بقوله: ((إنّ الاسم المرفوع في هذه الأفعال مشبّه بالفاعل، والخبر مشبّه بالمفعول، ومن شرط المفعول أنّهُ يجوز أنْ يتقدّم على الفاعل والفعل.. فجوّزنا تقديم الخبر على الفعل تشبيهاً بالمفعولات)). (1)

أمّا السماع: فاستدلّ البصريون على جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد/4] فقد تقدّم الخبر "أينما" على كانَ واسمها "كنتم"،وذكر أبو حيّان أنّهُ قيل: أنّ "كنتم" تامّة هُنا فلا شاهد فيه حينئذ. (2)

واستدلّوا على جوازه أيضاً بتقدّم الخبر على كانَ واسمها بتقدّم معمول الخبر واستشهدوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [التوبة/65] فالباء في قوله "بالله" متعلقة بـ"تستهزئون" وقد قدّم معمول خبر كن عليها، فدلّ على جواز تقديم خبر كانَ. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ/40]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف/177]، فقوله: "وأنفسهم" معمول خبر كانَ الذي هو:"يظلمون" وقد تقدّم عليه، فلولا جواز تقديم الخبر على الفعل نفسه لما جاز تقديم معموله عليه، لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. (3)

قال المبرّد: ((ولو قلت: غلامَهُ كانَ زيدٌ يضربُ، كانَ جيداً أنْ تنصب الغلام بيضرب، لأنّه كل ما جاز أنْ يتقدّم من الأخبار جاز تقديم مفعوله)). (4)

وهذا الذي ذهب إليه المبرّد سار عليه جميع النحاة الذين جوّزوا تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها. أمّا إذا كانَ الخبر جملة نحو: "كانَ زيدٌ أبوهُ قائمٌ"، "وكانَ زيدٌ يقومُ

(1) علل النحو: 200 .

(2) ارتشاف الضرب: 1170/3 .

(3) ينظر: المقتصد: 406/1 ، والتبيان في إعراب القرآن: 18/2 ، و198 ، وشرح المفصل: 113/7 ، والإقليد: 1580/3 ، وشرح قطر الندى: 184 - 185 ، وشرح التصريح: 188/1 ، والفواكه الجنية: 159 وهداية المسالك: 89/2 .

(4) المقتضب: 101/4 ، وينظر: الأصول: 87/1 .

أبوهُ، فالكوفيّون لا يجيزون تقديم الخبر على كانَ وأخواتها - كما ذكرنا- فلا يجوز عندهم القول: "أبوهُ قائمٌ كانَ زيدٌ"، ولا "يقومُ كانَ زيدٌ"، لأنَّ تقديم المضمر عندهم على الظاهر غير جائز لأنّه - كما ذكرنا - يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، ولا يتقدّم على "كانَ" عندهم فعل ماض ولا مستقبل. في حين ذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها مطلقا فيجوز عندهم القول: أبوهُ قائمٌ كانَ زيدٌ، لأنَّ المضمر في نيّة التأخير. (1)

ذكر أبو حيّان نقلاً عن كتاب النهاية لابن الخبّاز (639هـ) أنّهُ لم يعثر على نص عربي في جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها إذا كانَ جملة، ولكن أجازوا ذلك عن طريق القياس وإن لم يرد به السماع. (2)

ونقل ابن مالك عن ابن السرّاج قوله أنّ قوماً من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر إذا كانَ جملة وأشار ابن السرّاج إلى أنّ جوازه يقوم على القياس وإنْ لم يسمع(3) قال: ((يقولون لا يتقدّم "كانَ" فعل ماض ولا مستقبل. وما جاز أنْ يكون خبراً فالقياس لا يمنع من تقديمه إذا كانت الأخبار تتقدّم إلاّ أنّي لا أعلمه مسموعاً من العرب)) (4). وتابعه ابن مالك في جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها إذا كان جملة وإنْ لم يكن مسموعاً قائلاً: ((وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح ؛ لأنّه وإنْ لم يسمع مع كانَ فقد سمع مع الابتداء)) (5).

واستدلّ ابن مالك بقول الفرزدق:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ ... أَبُوهُ ولا كَانَت كليبٌ تُصَاهِرُهُ(6)

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 1172/3 - 1173 ، وحاشية الصبّان: 370/1 .

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 1173/3 .

(3) ينظر: شرح التسهيل: 336/1 ، والدرر: 70/2 ، وحاشية الصبّان: 370/1 .

(4) الأصول: 89/1 .

(5) شرح التسهيل: 336/1 .

(6) شرح ديوان الفرزدق تحقيق: إيليا الحاوي: 417/1 وسبق الاستشهاد بهذا البيت في المبحث المبحث الأوّل ص/16 .

فقاسَ ابن مالك جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها إذا كانَ الخبر جملة على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كانَ جملة. إذ الأصل في البيت: "أبوهُ ما أمُّهُ من محاربٍ"، "فأبوهُ" مبتدأ "وأمُّهُ من محاربٍ" خبر فقدّم الخبر على المبتدأ وهو جملة، فلو دخلت عليها "كانَ" لساغ التقديم أيضاً كقولك: "ما أمُّهُ من محاربٍ كانَ أبوهُ".

ومما تقدّم يتضح أنّ ما ذهب إليه البصريون من جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها علهيا مفرداً أو جملة أصح مما ذهب إليه الكوفيّون بمنعهم جواز التقديم ؛ لأنَّ البصريين احتجُّوا بما ذهبوا إليه بآيات قرآنية. وإنْ لم يكن هناك سماع من العرب، كما أنّ القياس الذي قاسوه منطقي ويمكن للعقل تقبله.

الخلاف في تقديم خبر لَيسَ عليها

تقديم خبر لَيْسَ عليها واحدة من المسائل الخلافية بين نحاة الكوفة والبصرة فذهب الكوفيّون إلى أنّهُ لا يجوز تقديم خبر لَيْسَ عليها فلا يجوز القول: "قائماً لَيْسَ زيدٌ" وإليه ذهب المبرّد[1] من البصريين والزجّاج (311هـ)[2] وابن السرّاج[3] والفارقي (391هـ)[4]، ومحمد بن عبد الوارث (421هـ)[5] وابن باشاذ (469هـ)[6] (469هـ)[6] والجرجاني[7] وأبو الحسن المجاشعي (479هـ)[8] وأبو البركات

(1) ينظر المسائل الحلبيات: 28 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 160/1 مسألة: 18 ، وشرح التسهيل: 332/1 ، وشرح الكافية: 195/4 ، ولم أجد رأي المبرّد في المقتضب .
(2) ينظر ارتشاف الضرب: 1171/3 ، وهمع الهوامع: 429/1 ، وشرح الأشموني: 355/1 لم أجد رأي الزجّاج في كتبه .
(3) ينظر: الأصول: 90/1 .
(4) ينظر: تفسير المسائل المشكلة: 137 .
(5) ينظر: المقتصد: 408/1 ، وارتشاف الضرب: 1171/3 ، وهمع الهوامع: 429/1 ، وهو ابن ابن اخت أبي علي الفارسي .
(6) ينظر: شرح المُقَدَّمة المُحسبة: 355/2
(7)ينظر: المقتصد: 48/1 ، والارتشاف: 1171/3 ، ومسائل النحو الخلافية: 43 .
(8)ينظر: شرح عيوب الإعراب: 99 .

الأنباري[1]، وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك[2] وابن هشام[3] والسليلي[4](770هـ) والسليلي[4](770هـ) والزبيدي[5] (802)، وخالد الأزهري[6] (905) والفاكهي (972هـ) وغيرهم [7]. أمّا البصريون فذهبوا إلى جواز تقديم خبر لَيْسَ عليها ومنهم: الأخفش في كتابه المسائل الصغيرة[8]، والسيرافي[9] واختلف النقل عنه فذكره بعضهم بين المانعين -، وأبو علي الفارسي في المشهور وفي المسائل الحلبيات[10]، وابن جني[11]، والثمانيني[12]، وابن برهان (456هـ) [13]، والأعلم الشنتمري[14] (476)، والبطليوسي[15]، والزمخشري[16]، وأبو البقاء العكبري[17]

(1)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 163/1 مسألة: 18 ، وأسرار العربية: 88 .

(2)ينظر: شرح التسهيل: 333/1 ، وشرح الكافية الشافية: 397/1 ، وشرح العمدة: 206، ومسائل النحو الخلافية: 43 .

(3)ينظر: شرح اللمحة البدرية: 10/2 ، وأوضح المسالك: 172/1 ، والجامع الصغير: 53 ، وشرح قطر الندى: 185 .

(4)ينظر: شفاء العليل: 310/1 .

(5)ينظر: ائتلاف النصرة: 123 . مسألة: 9

(6)ينظر:شرح التصريح: 188/1 .

(7)ينظر: الفواكه الجنيّه: 160 .

(8)ينظر: المسائل الحلبيات: 280، والخصائص: 188/1 ، وتفسير المسائل المشكلة: 137 .

(9)ينظر: المغني في النحو: 79/3 ، وارتشاف الضرب: 1171/3 ، وهمع الهوامع: 429/1 .

(10)ينظر: الإيضاح العضدي: 101/1 ، والمسائل الحلبيات:280 - 281 .

(11)ينظر: الخصائص: 188/1 .

(12)ينظر: الفوائد والقواعد: 208 .

(13)ينظر: شرح اللمع: 58/1 .

(14)ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 181/1 - 182 .

(15)ينظر: الحلل: 161 - 162 .

(16)ينظر: الكشاف: 497/2 ، والمفصل: 269 ، ومسائل النحو الخلافية: 43 .

(17)ينظر: التبيين: 315 ، مسألة 47 ، إملاء ما منّ به الرحمن: 35/2 .

(616هـ)، وابن معط[1](628هـ)، وابن يعيش(643هـ) والشلوبيني (645هـ) وابن الحاجب(646هـ)،وابن عصفور، وابن الوردي (749هـ)[2] وغيرهم. وإليه ذهب الفرّاء من الكوفيين[3]، واضطرب النقل عن سيبويه فمنهم من نسب إليه الجواز ومنهم من نسب إليه المنع[4] والحقيقة أنَّ سيبويه لَيْسَ من المانعين كما زعم بعضهم لأنَّه لَيْسَ له نصّ في ذلك، ويؤيد هذه المسألة قول ابن البركات الأنباري:

((وزعم بعضهم أنَّهُ مذهب سيبويه ولَيْسَ بصحيح، والصحيح أنَّهُ لَيْسَ له في ذلك نصّ)) [5].

في حين نجد نُحاة آخرين يذهبون إلى أنّ جواز التقديم هو مذهب سيبويه، ومن هؤلاء ابن جنّي إذ أخذ على المبرّد في أكثر من موضع مخالفته للبصريين ولسيبويه، وذكر أنّ ما ذهب إليه مخالفة للبصريين والكوفيين وترك لموجب القياس عند نظار المتكلين. [6]

ولَيْسَ لسيبويه والمبرّد في كتابيهما نصّ واضح يبين موقفهما في هذه المسألة، وإنّما نقل النحاة الذين جاؤوا بعدهما رأيهما، فاختلفوا في النقل عن سيبويه، أمّا المبرّد فذهبوا إلى أنَّهُ منع من تقديم خبر لَيْسَ عليها.

---

(1)ينظر الفصول: 181 .

(2)ينظر التوطئة: 218 ، وشرح المفصل: 114/7 ، وشرح الوافية: 368 ، وشرح الجمل: 388/1 ، وشرح التحفة الوردية: 174

(3) ينظر: شرح المفصل: 114/7.

(4)ينظر: ارتشاف الضرب: 1171/3، وشرح قطر الندى: 185 ، وشرح ابن عقيل: 250/1.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: 160/1، مسألة: 18، وينظر: المقتصد: 409/1 ، ائتلاف النصرة: 123.

(6) ينظر: الخصائص: 188/2، 383/2.

وذكر بعض المتأخرين منهم أبو حيّان، والسيوطي، والأشموني[1]: أنّ أبا علي الفارسي ذهب في المسائل الحلبيات إلى منع تقديم خبر لَيْسَ عليها.[2]

إذ قال أبو علي في جواز تقديم خبر لَيْسَ عليها: ((ويجوز أيضاً: منطلقا كانَ زيدٌ وشاخصاً صارَ بكرٌ، لأنَّ العامل متصرّف، وهكذا خبر لَيْسَ في قول المتقدّمين من البصريين وهو عندي القياس، فتقول: منطلقاً لَيْسَ زيدٌ، وقد ذهب قوم إلى أنّ تقديم خبر لَيْسَ لا يجوز))[3]

هذا النصّ واضح يبين مذهب أبي علي وهو جواز تقديم خبر لَيْسَ، في حين ذهب ابن السرّاج إلى منع تقديم خبر لَيْسَ عليها. قال: ((ولا يتقدّم خبر لَيْسَ قبلها، لأنّه لم تصرّف "كانَ" لأنّك لا تقول منها بفعل ولا فاعل، وقد شبّهها بعض العرب بـ"ما" فقال: لَيْسَ الطيبُ إلاّ المِسْكُ فرفع وهذا قليل)).[4]

فابن السرّاج لم يَكْتَفِ بذكر مذهبه في هذا الموضوع وإنّما ذكر أسباب منع التقديم - كما سنذكره - ولابن بابشاذ قول يشابه ما ذهب إليه ابن السرّاج إذ قال: ((فأمّا تقديم خبر لَيْسَ عليها فلا يجوز، لأنّها لا تتصرّف وقد أجاز بعضهم ذلك وهو ضعيف))[5]

وفي ضوء هذين النصين يتبين حجّة مانعي تقديم خبر لَيْسَ عليها فحجتهم من وجهين: أحدهما: أنّ "لَيْسَ" فعل غير متصرّف، والفعل إنّما يتصرّف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه، وإذا كانَ غير متصرّف في نفسه فلا يتصرّف في عمله، فلا يجوز تقديم معموله عليه، فلا يقال: "قائماً لَيْسَ زيدٌ" قياسا على فعل التعجب ونعم وبئس وعسى فكما أنّ هذه الأفعال غير متصرّفه ولا يتقدّم معمولها عليها فلا يجوز

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 1171/3، وهمع الهوامع: 429/1، وشرح الأشموني: 355/1.
(2) ينظر: المسائل الحلبيات: 280 - 281 .
(3) الإيضاح العضدي: 101/1 .
(4) الأصول: 90/1 .
(5) شرح المقدمة المحسبة: 355/2 .

أنْ يقال: "ما زيداً أحسنَ" ولا "زيداً ما أحسنَ"، ولا "رجلاً نعمَ زيدٌ"، ولا "عسى أنْ يقومَ زيدٌ"،فكذلك لا يجوز تقديم خبر لَيْسَ عليها. (1)

وعللّ الفارقي سبب عدم جواز تقديم خبر لَيْسَ عليها بكونها غير متصرّفة فذكر أنّ المفعول يتقدّم على الفعل لأنَّ الفعل متصرّف وإذا كانَ متصرّفاً في معموله فلذلك لم يجز: قائماً لَيْسَ زيدٌ. (2)

في حين عللّ ابن مالك منع التقديم عن طريق قياس "لَيْسَ" بفعل التعجب - كما ذكرنا - بجامع عدم التصرّف.

قال ((وقد أجمعوا على منع تقديم المتعجب منه على التعّجب مع عروض منع التصرّف فيه، فمعامله "لَيْسَ" بذلك أحقّ وأولى لأصالتها في منع التصرّف)) (3)

فإذا كانَ فعل التعجب لم يتقدّم معموله عليه لأنَّه غير متصرّف فإنّ "ليس" أحق في منع تقديم معموله عليه لأصالتها في منع التصرّف.

فإذا كانَ فعل التعجب لم يتقدّم معموله عليه لأنَّه غير متصرّف فإنّ "ليس" أحق في منع تقديم معموله عليه لأصالتها في منع التصرّف.

واعترض أبو البقاء العكبري على ما ذهبوا إليه من أنّ مانع تقديم خبر نعم وبئس، وفعل التعجب،وعسى بداعي منع التصرّف فهو يرى أنّ سبب عدم تقديم معمولات هذه الأفعال عليها لَيْسَ منع التصرّف وإنّما أسباب أخرى.

فأمّا نعم وبئس فالمانع من تقديم معموليهما عليهما شيئان: أحدهما في قولنا: "نعم رجلاً زيدٌ" فإنّ "رجلاً" هاهنا فاعل في الأصل، إذا كانَ واقعاً موقع الفاعل لم يجز تقديمه لأنَّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل.

---

(1) ينظر أسرار العربية: 89 ، وشرح الجمل لابن عصفور: 388/1 ، وشرح التسهيل: 323/1 ، والمغني في النحو: 80/3 ، وشرح ابن الناظم: 53 ، وشرح قطر الندى: 185 ، وهمع الهوامع: 429/1 ، وشرح ابن طولون: 208/1 ، دراسة في النحو الكوفي: 370 .

(2) ينظر: تفسير المسائل المشكلة: 137 - 138 .

(3) شرح العمدة: 206 .

والآخر: أنّ فاعل "نعم" مضمر فيها على شريطة التفسير وهو "رجلاً" مفسر للضمير، فلو قدم لتقدّم المفسّر على المفسّر،وهذا خلاف الأصل.

أمّا فعل التعجب: فالمانع من تقديم معموله عليه من وجهين: أحدهما: أنّ المنصوب هو فاعل في الأصل، ألا ترى أنّ قولك: "ما أحسنَ زيداً" في معنى: "حسنٌ زيدٌ جداً" وإنّما أخّر ليسبق معنى التعجب على المتعجّب منه، فهو كسبق أداة الاستفهام على المستفهم عنه.

أمّا الوجه الآخر: فإنّ فعل التعجب مع "ما" بمنزلة الموصول والصلة، وقد ذهب الأخفش إلى أنّهُ موصول حقيقة، وتقدّم الصلة على الموصول لا يجوز.

أمّا عسى فالجواب عنها في عدّة أوجه: أحدها: أنّ عسى وضعت لتقريب الخبر من الحال، وتضمنت معنى التقريب فجمّدت لذلك، فالمانع جمودها وإفادتها لمعنى مستقبل وقوع الخبر.

الثاني: أنّ خبر "عسى" أنْ والفعل، و "أنْ" موصولة وما في حيّز الصلة ولا يتقدّم على الموصول.

الثالث: أنّ خبر عسى يجوز أنْ يقع بدلاً من اسمها كقولك: "عسى زيدٌ قيامُهُ"، فيصبح الخبر في حكم الفاعل، والفاعل لا يتقدّم على الفعل.

الرابع: أنّ في خبر "عسى" ضميراً يرجع إلى اسمها،والمضمر لا يتقدّم على المظهر إذا لم يكن في نيّة التأخير، ولو صحّ التقديم لما جاز غيره، لأنّه هو المقصود في حكم عسى.(1)

ونستنتج مما تقدّم أنّ العكبري لا يجيز قياس لَيْسَ على هذه الأفعال في منع تقديم خبره عليه بجامع عدم التصرّف، بل يرى أنّ خبر لَيْسَ يجوز أنْ يتقدّم عليه.

كما سيأتي في بيان حجّة المجيزين.

(1) ينظر: التبيين: 319 - 321 .

وفنّد ابن مالك ما ذهب إليه السيرافي والعكبري ومن تابعهما من أنّ "لَيْسَ" أقوى من "نعم وبئس، وفعل التعجب، وعسى" في فعليتها،فذهب إلى أنّ هذه الأفعال أقوى من لَيْسَ في فعليتها،فلو قدّم خبر "لَيْسَ" عليها مع كون هذه الأفعال لا يقدّم عليها شيء مما يتعلّق بها لكانَ ذلك تفضيلاً للأضعف على الأقوى،فوجب ألاّ يصار إليه. (1)

أمّا الحجّة الثانية التي احتجَّ بها الكوفيّون ومن وافقهم من البصريين على منع تقديم خبر لَيْسَ عليها هو:شبه "لَيْسَ" بـ"ما النافية" لأنَّ لَيْسَ تنفي الحال كما أنَّ ما "تنفي الحال، ولما كانت "ما" لا تتصرّف ولا يتقدّم معمولها عليها فلذلك قاسوا عليها لَيْسَ: فلا يجوز أنْ يقال: قائماً لَيْسَ زيدٌ:، كما لا يجوز أنْ يقال: منطلقاً ما زيدٌ. (2) فلمّا أشبهت "لَيْسَ" ما "في دلالتها على النفي وجب أنْ تحمل عليها في منع تقديم خبرها عليها كما أنّ "ما" لا يتقدّم خبرها عليها والقياس في لَيْسَ ألاّ تعمل كما أنّ القياس في "ما" ألاّ تعمل، فإذا منعت من التقديم كانت حملاً على الأصل وعلى هذا فتأخر الخبر عنها جاز على خلاف الأصل. (3)

ومن النحويين(4) من غلب على لَيْسَ الحرفية فألحقها بـ"ما" إلى ذلك أشار ابن عصفور في قوله: "((فالمانع من تقديم خبر لَيْسَ، أنّ من كانَ مذهبه فيها أنّها حرف استدلّ بأنْ معمول الحرف لم يقدّم على الحرف في موضوع من المواضع)) (5)

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: 334/1 - 336 .

(2) ينظر: المقتصد: 408/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 161/1 ، والإيضاح في شرح المفصل: 88/2 ، وشرح الكافية الشافية: 397/1 ، والمغني في النحو: 80/3 ، وهداية السالك: 92/1 .

(3) ينظر / التبيين: 321.

(4) وهم الكوفيّون إجماعاً وابن السرّاج والفارسي من البصريين ، ينظر: اللامات: 7 ، ورصف المباني: 300 ، والجني الداني: 459 .

(5) شرح الجمل: 388/1 .

ودليلهم على حرفيتها: ما حكى سيبويه عن بعضهم أنّهُ ألغاها عن العمل فقال: "لَيْسَ زيدٌ قائمٌ"، ومما يدل على أنّها حرف حذف نون الوقاية عند إسنادها إلى ياء المتكلم فيقال: ليسي، إذ لو كان فعلاً حقيقة لقال: ليسني.

كما أجاز بعضهم إبطال عملها بدخول "إلاّ" كما في قولهم: "الطيبُ إلاّ المسكُ" برفع المسك وقالوا: أنّ لَيْسَ لو كانَ فعلاً لوجب أنْ يؤتى بها كسائر الأفعال وذلك بأنْ يردّ إلى أصلها إذا اتصلت بها التاء فيقال في لَيْسَ "لَيسْتُ" كما يقال في صيد البعير إذا اتصلت بها تاء: "صَيدْتَ" فرددته إلى الأصل وهو الكسر، فلمّا لم يرد "لَيْسَ" هاهنا إلى الأصل - وهو الكسر - دل على أنّ المغلّب عليه الحرفية لا الفعلية. [1]

((فهذه الأشياء وإنْ لم تَكُنْ كافية في الدلالة على أنّهُا حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف ... وإذا ثبت أنّهُا لا تتصرّف،وأنّهُا موغلة في شبه الحرف فينبغي أنْ لا يجوز تقديم خبرها عليها)) [2]

وردّ البصريون على قولهم بحرفية لَيْسَ: بأنَّ لَيْسَ فعل والأصل في العمل للأفعال والدليل على أنّهُا فعل اتصال الضمائر المرفوعة البارزة وتاء التأنيث بها[3]

قال المبرّد: ((أمّا كانَ فقد علم أنّهُ فعل بقولك: كانَ ويكون وهو كائن ... ولَيْسَ لا يوجد فيها هذا التصريف، فمن أين قلتم أنّهُا فعل ؟ قيل له لَيْسَ كل فعل متصرّفاً ... أمّا الدليل على أنّها فعل، فوقوع الضمير الذي لا يكون إلاّ في الأفعال فيها، نحو: لست منطلقاً، ولستما، ولستم، ولستنّ)) [4].

(1) ينظر: الحُلل: 162 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 161/1 ، والتبيين: 321 - 322 ، وشرح الكافية: 195/4 ، ورصف المباني: 301 .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 162/1 .

(3) ينظر: الجنى الداني: 459 .

(4) المقتضب: 87/4 .

وقد ذكرت كلام المبرّد عن فعليه "لَيْسَ" لأنَّ المبرّد وإنْ كانَ من الذين منعوا تقديم خبر لَيْسَ عليها فهو من القائلين بفعلية لَيْسَ وهذا مذهب سيبويه والبصريين، أمّا الذين ذهبوا إلى حرفية "لَيْسَ" فهم الكوفيّون.

وفنّد أبو علي الفارسي ما ذهب إليه الكوفيّون ومن تابعهم في إجازتهم تقديم خبر لَيْسَ عليها قياساً على ما النافية: بأنّ "لَيْسَ" تخالف "ما" بدليل أنّهم أجازوا بالإجماع تقديم خبر لَيْسَ على اسمها نحو: "لَيْسَ منطلقاً زيدٌ" ومنعوا ذلك في "ما" فلا يقال: "ما منطلقاً زيدٌ"، فكما خالفت "لَيْسَ" "ما" في جواز تقديم الخبر على الاسم، كذلك لا يستبعد أنْ يخالفها في جواز تقديم الخبر عليها[1].

وردّ الجرجاني وأبو البركات والأنباري على ما ذهب إليه أبو علي ومن تابعه في هذا الرأي بأنّ ما ذهب إليه غير ملزم لأنَّ "لَيْسَ" أخذت شبهاً من "كانَ" وشبهاً من "ما"، و"كان"- يجوز تقديم خبرها عليها، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فلما أخذت شبها من كان بكونها فعلاً كما أنّ كانَ – فعل وشبهاً من "ما" - لأنّها تنفي الحال كما أنّ "ما" تنفي الحال - فصار لها منزلة بين المنزلتين،فجاز تقديم خبرها على اسمها، لترتفع درجة عن "ما" لأنّها فعل و "ما" حرف، ومنع تقديم خبرها عليها لتنحط درجة عن "كانَ" لأنَّ "كانَ" متصرّفة و "لَيْسَ" غير متصرّفة.[2]

أمّا البصريون الذين أجازوا التقديم فاحتجُّوا بما ذهبوا إليه في جواز تقديم خبر لَيْسَ عليها بقوله تعالى: {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ}[هود/8] ووجه الاستدلال بهذه الآية هو قوله تعالى (يَوْمَ يَـأْتِيهِمْ) فهو معمول للخبر الذي هو "مصروف"، والمعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل فلولا جاز أنْ يتقدّم الخبر على

(1) ينظر: *المسائل الحلبيات*: 280 ، والمقتضد: 408/1 ، والإقليد: 1582/3 .

(2) ينظر: *المقتصد*: 408/1 - 409 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 164/1 ، وأسرار العربية: 89 ، الإقليد: 1582/3 .

لَيْسَ لما جاز أنْ يقدّم معموله عليه والذي يدل على هذا أنّ الأصل في العمل للأفعال و "لَيْسَ" فعل فوجب أنْ يجوز تقديم معمولها عليها[1].

قال أبو علي: ((ويؤكد ذلك قوله: {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ} ؛ ألا ترى أنّ المعنى: لا يصرّف عنهم يأتيهم ؛ فإذا كانَ هذا الظاهر كانَ "يوم" معمول الخبر، والمعمول إنّما يقع إذ يجوز وقوع العامل)) [2].

واحتجّوا أيضاً بما حكاه سيبويه: "أَزَيْداً لَسْتَ مِثْلَهُ"[3] فهنا يجوز تقديم خبر لَيْسَ عليها، وذلك بنصب "زيد" بفعل مضمر يفسره "لَيْسَ" كأنّه في تقدير: "أخالفت زيداً لست مثله" فإن الفعل المفسّر يجوز أنْ يعمل في معمول المفسّر عند عدم الاشتغال عنه بمعمول آخر.

فلو حذفت "مِثْلَهُ" لقلت: "أزيداً لَسْتَ" أي: ألستَ زيداً؟ والعامل الظاهر لا يجوز أنْ يفسر عاملاً متقدّما عليه إلاّ إذا كانَ متصرّفاً في نفسه[4].

((لأنَّ لَيْسَ وإنْ لم تتصرّف في نفسها فهي متصرفة في معناها لأنَّها جاءت بلفظ الماضي نفياً للمستقبل، وهي فعل صريح فقويت على العمل)) [5]

قال الأعلم: ((وقد فهم من قول سيبويه في هذا الموضوع أنَّهُ يجيز: "قائماً لَيْسَ زيدٌ"، ويقدّم خبر "لَيْسَ" عليها، وإنّما منع لَيْسَ من التصرّف في نفسها أنّ معناها في زمان واحد وهو أنَّها تنفي الحال فاستغنى عن أنْ يؤتى بها بمستقبل)) [6].

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 162/1 ، التبيان في إعراب القرآن: 35/2 ، وشرح المفصل: 114/7 ، والبحر المحيط: 127/6 ، وشرح ابن عقيل: 250/1 ، وشرح التصيح: 188/1 ، وشرح الأشموني: 355/1 .

(2) المسائل الحلبيات: 781 .

(3) الكتاب: 102/1 .

(4) ينظر: الحُلل: 161 - 162 ، وكشف المشكل في النحو: 328/1 ، المغني في النحو: 3/ 280، وشرح التحفة الوردية: 175 .

(5) كشف المشكل في النحو: 328/1 ، وينظر: الحُلل: 162 ، وشرح المفصل: 114/7 .

(6) النُكت في تفسير كتاب سيبويه: 232/1 .

وفنّد الكوفيّون ومن تبعهم ما ذهب إليه البصريون في الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود/8] من عدّة نواح: أحدها: لا يدلّ جواز تقديم المعمول على جواز تقديم العامل لأنَّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: "زيداً لنْ أضربَ"، ولم أضرب وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[سورة الضحى/9] فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد "أمّا" ولا "ولمْ" تقديم الفعل، كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر لَيْسَ تقديم خبر لَيْسَ. [1]

الثانية: أنَّ معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها. [2]

الثالثة: بأنّ يوم منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله: (لَيْسَ مصروفاً عنهم) ؛ لأنَّ قبله: (ما يحسبه)، والتقدير: (ألا يعرفون يوم يأتيهم) و "لَيْسَ مصروفاً" حال مؤكدة أو مستأنفة، وقيل: بأنّها مؤسسة أو أنّ "يوم" في محلّ رفع بالابتداء، فبني على الفتح لإضافته إلى جملة يأتيهم، كما قرأهُ نافع[3]:﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة /119] بفتح الميم، ولَيْسَ مصروفاً خبره، وضميره لَيْسَ على هذا لليوم. [4]

وعضّد الزبيدي ما ذهبوا إليه بقوله: ((ولا نسلّم للبصريين بالاستدلال بالآية على التقديم، فلا يكون "يوم" متعلقاً بـ"مصروف" منصوباً، وإنّما هو مرفوع بالابتداء، وإنّما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل.

(1) ينظر: شرح التسهيل: 336/1 ، وشرح الكافية: 195/4 ، والبحر المحيط: 127/6 ، وحاشية الخضري: 353/1 .

(2) ينظر: البحر المحيط: 127/6 ، وشرح التصريح: 188/1 .

(3) ينظر: السبعة في القراءات: 250 .

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 163/1 ، والتبيين: 316 ، وشرح التسهيل: 336/1 ، وشرح التصريح: 188/1 - 189 ، والفواكه الجنيّة: 160 ، وحاشية الصبّان: 730/1، وحاشية الخضري: 752/1 .

كما قرأ الأعرج ونافع: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة/119] وإنّما سلّمنا أنّهُ منصوب، فإنّهُ منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه "لَيْسَ مصروفاً وتقديره: "يلازمهم العذاب يوم يأتيهم"))(1).

إنّ تقديم خبر لَيسَ عليها لم يرد في القرآن الكريم ولا في كلام العرب من شعر ونثر.

قال أبو حيّان: ((وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر لَيسَ عليها ولا بمعموله)) (2).

ومما تقدّم يتضح أنّ تقديم خبر لَيسَ عليها غير جائز ولم يرد في كلام العرب من شعر ونثر ولا في القرآن الكريم والتقديم في الآية التي استدلّ بها النحاة فقد وقع في الظرف ومعروف أنّ العرب يتوسعون في الظروف والجار والمجرور أكثر مما يتوسعون في غيرها، ولو صحّ ما ذهبوا إليه من جواز تقديم خبر لَيسَ عليها لجاء ذلك في القرآن الكريم أو جاء ذلك على لسان العرب.

كما أنّ كلّ ما احتجّوا به فنّدةالكوفيّون ومن تابعهم من البصريين فلم يبقوا دليلاً لهم على ما ذهبوا إليه.

الخلاف في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها

تدخل "ما النافية" على الأفعال النّاسخة، وهي تقسم في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما لم تكن "ما" شرطاً في الدخول عليه مثل: كانَ وأصبح، وصار، وأمسى ... إلخ.

والثاني: ما كانت "ما" النافية شرطاً في عمله وهي: ما زالَ، ما انفكّ، ما برح، وما فتىء".

(1) ائتلاف النصرة: 123 - 124 .

(2) البحر المحيط: 127/6 ، وينظر: دراسة في النحو الكوفي: 371 .

والثالث: ما كانت "ما" فيها ظرفية زمنيّة وهي ما دام، وسأدرسه في مبحث مستقل.

ذهب البصريون إلى أنّ الفعل إذا كانَ مما لا يشترط في عمله دخول "ما النافية" امتنع تقديم الخبر عليها لأنَّها مما له صدر الكلام وتابعهم في ذلك ابن كيسان والفرّاء من الكوفيين فلا يجوز عندهم القول: "قائماً ما كانَ زيدٌ" في حين ذهب الكوفيّون إلى جواز تقديم الخبر عليها لأنَّها عندهم مما لا يلزم التصدير[1].

فيجوز عندهم القول في ما كانَ زيدٌ قائماً: ما كانَ زيدٌ "قال الثمانيني في منع تقديم الخبر وهو مذهب البصريين: ((ولا يجوز: قائماً ما كانَ زيدٌ ؛"، لأنَّ "ما" لا يتقدّم عليها ما يكون في خبرها)) [2].

وفصّل السيوطي القول في هذا الموضوع وبيّن سبب الخلاف الذي وقع بين النُحاة بقوله: ((اختلف في جواز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفية بما نحو: ما كانَ زيدٌ قائماً، فالبصريون على المنع والكوفيّون على الجواز، ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ "ما" هل لها صدر الكلام أو لا" فالبصريون على الأوّل، والكوفيّون على الثاني)) [3].

أمّا ما كانَ النفي شرطاً في عمله نحو: "مازالَ زيدٌ منطلقاً" فذهب البصريون إلى منع تقديم الخبر على ما زالَ وأخواتها عليها إذا كانَ منفياً بـ"ما" وتبعهم في ذلك الفرّاء من الكوفيين فلا يقال: منطلقاً ما زالَ زيدٌ، ولا مقيماً ما برحَ عمرٌو، أمّا إذا كانَ الفعل منفياً بغير "ما" من حروف النفي وهي: "لَمْ، ولَنْ، ولاَ، ولمّا، وإنْ "فأجازوا تقديم الخبر على زالَ وأخواتها نحو: واثقاً بك لَنْ أزالَ، وسائلاً عنك لَمْ أبرح، ولمّا

(1) ينظر: شرح الكافية: 389/1 ،وشرح المكودي: 54 ، وكاشف الخصاصة: 63 ، وشرح ابن طولون: 206/1 ، وحاشية الخضري: 251/1 .

(2) القواعد والفوائد: 211 .

(3) الأشباه والنظائر: 189/2

أبرح، أولا ابرح، أو إنْ أبرح[1]. وإذا كانَ النفي بإنْ أو لا أو لَنْ في جواب قسم، لَمْ يجز تقديم خبره نحو: والله لا ابرح مقرّاً بالحق، ولعمرك إنْ أزالَ مشتاقاً إليك، أو لَنْ أزالَ ؛ لأنَّ لا، ولَنْ، وإنْ في جواب القسم تكون لها الصدارة[2]. وذهب الفرّاء إلى منع التقديم مطلقاً فلا يجوز عنده تقديم خبر ما زالَ وأخواتها عليها مع كل نافٍ[3]، في حين ذهب الكوفيّون وابن كيسان إلى جواز تقديم خبر ما زالَ وأخواتها عليها، وأطلق ابن كيسان الجواز في تقديم خبر ما زالَ مع كل نافٍ[4]. وذكر أبو حيّان أنّ جواز التقديم روي عن الكسائي، والأخفش، وعن الكوفيين غير الفرّاء، وأنّ النحاس قال به، واختاره ابن خروف (609هـ) [5] وذهب دَرْوَد (325هـ) [6] إلى أنّهُ لا يجوز تقديم خبر زالَ وأخواتها عليها إنْ نفيت بـلَمْ، ولَنْ أيضاً.

وردّ عليه أبو حيّان بأنّ ذلك غير مقبول[7]. وزاد الرضي إنْ من حروف النفي على ما النافية في منع تقديم خبر ما زالَ وأخواتها عليها[8].

---

(1) ينظر: الفوائد والقواعد: 21 ، والفصول: 181 ، والتوطئة: 228 ، وشرح التسهيل: 123/1 ، وتذكرة النُحاة: 602 ، والفوائد الضيائية: 296/2 ، وشرح الأشموني: 523/1 ، وهداية السالك: 91/2 .

(2) ينظر: المُقرّب: 296/1 ، وشرح التحفة الوردية: 172 .

(3) ينظر: التسهيل / 54 ، وارتشاف الضرب: 1170/3 ، وشفاء العليل: 315/1 ، وأوضح المسالك: 173/1 ، وشرح التصريح: 189/1 ، لم أجد رأي الفرّاء في معاني القرآن .

(4) ينظر: شرح اللمع: 54/1 ، والتسهيل: 54 ، والغرّة المخفية: 422/2 ، وشفاء العليل: 315/1 ، والمدرسة البغدادية: 191 ، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في اللغة والنحو: 165.

(5) ارتشاف الضرب: 1170/3 - 1171 ، وينظر الحُلل: 161 .

(6) ورد في الارتشاف (دريود) والأصح أن اسمه (درود) ودريود هو تصغير درود وهو: عبد الله بن سليمان بن المُنذر الأندلسي ينظر: هامش همع الهوامع: 429/1 .

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 1171/3 .

(8) ينظر: شرح الكافية: 194/4 ، والكواكب الدريّة: 210/1 .

وأعمّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية جواز تقديم الخبر على ما زالَ وأخواتها عند النُحاة إذا كانَ الفعل منفياً بـ"لا أو لَنْ أو لَمْ" نحو: عالماً لَمْ يزل زيدٌ[1]. وكلامه هذا غير دقيق لأنَّ الفاء - كما ذكرنا - منع التقديم مطلقاً سواء أكانَ النفي بـ"ما" أو بغيرها.

أمّا توسط الخبر بين ما والفعل، فإذا لَمْ يكن النفي شرطاً في عمل الفعل جاز التوسط عند الجميع اتفاقاً[2]، نحو: ما قائماً كانَ زيدٌ.

أمّا توسط الخبر بين "ما" و "زالَ وأخواتها" فالأكثرون على الجواز ومنع ذلك الفرّاء لأنّه منع مطلق التقديم نحو ما منطلقاً زالَ زيدٌ[3].

وذكر رضي الدين (686هـ) أنّ أحداً لَمْ يجوّز التوسط بين "ما" و "زالَ وأخواتها" وعلل سبب المنع بقوله: ((لأنّها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفه فلا يجوز: "ما قائماً زالَ زيدٌ"، كما جاز: "ما قائماً كانَ زيدٌ" اتفاقاً)) [4]

في حين ذهب خالد الأزهري إلى جواز توسط الخبر بين "ما" والفعل مطلقاً سواء أكانَ النفي شرطاً في العمل أم لا نحو: ما قائماً كانَ زيدٌ، وما قائماً زالَ زيدٌ[5] واحتجَّ النُحاة على جواز تقديم الخبر على ما زالَ وأخواتها إذا كانَ منفياً بغير "ما" بقول معلوط بن بدل القريعي:

وَرَجِ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إن رَأَيْتَهُ   عَلَى السِنِ خَيراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[6]

(1) ينظر شرح الكافية الشافية: 398/1 .

(2) ينظر: أوضح المسالك: 172/1 - 173 .

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 1170/3 ، وشرح ابو طولون: 206/1 - 207 ، وشرح الأشموني: 355/1 .

(4) شرح الكافية: 194/4 ، وينظر: حاشية الخضري: 251/1 .

(5) ينظر: شرح التصريح: 189/1 .

(6) الكتاب: 222/4 .

ووجه الاستدلال بالبيت تقديم معمول الخبر وهو: "خيرٌ" على الخبر وهو "يزيدُ" مع النفي بلا، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

والأصل: لا يزالُ يزيدُ خيراً. وأيضاً قول الشاعر:

مـه عَـاذلِي فَهَائِمَـاً لَـن أبرَحَـا بمِثـلِ أو أحسَـنَ مِـن شَـمسِ الضُـحَى[1]

ووجه الاستدلال هو تقديم الخبر الذي هو: "هائماً" على الفعل الذي هو "أبرحا" وهو منفيّ بغير ما، وهذان البيتان هما ردٌّ على الفرّاء الذي منع تقديم خبر ما زالَ وأخواتها عليها مطلقاً وإنْ كانَ منفياً بغير "ما".

وقد عرض السيوطي هذا الموضوع بطريقة موجزة وافية إذ تناول اختلاف النُحاة في تقديم خبر ما زالَ عليها قال: ((وأمّا ما زالَ وأخواتها ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال: أحدها: المنع مطلقاً سواء نُفيت بـ"ما" أو بغيرها وعليه الفرّاء.

والثاني: الجواز مطلقاً، عليه سائر الكوفيين، لأنَّ "ما" عندم لَيْسَ لها الصدر كغيرها، والثالث: وهو الأصح، وعليه البصريون، المنع إنْ نُفِيت بـ"ما" لأنَّ لها الصدر، والجواز إنْ نُفِيت بغيرها كـ"لا، ولَمْ، ولَنْ، ولمّا، وإنْ". وألحق دَرْوَد: لَمْ، ولَنْ بـ"ما" فمنع التقديم إنْ نُفِي بهما. أمّا تقديمه على الفعل دون "ما" بأنْ توّسط بينهما نحو: ما قائماً زالَ زيدٌ ن فالأصحَ جوازه. وعليه الأكثرون ومنعه بعضهم، لأنَّ الفعل مع "ما" كحبذا فلا يفصل بينهما))[2].

وحجّة الكوفيين وابن كيسان في جواز تقديم خبر ما زالَ وأخواتها عليها السماع والقياس. أمّا السماع فقول الشاعر:

لَهَـا مُقلَتَـا أدْمـاءِ طُـلَّ خَمِيلَـةً مِنَ النَبـتِ مَـا تَنفَـكُّ تَرعَـى عَرَارُهَـا[3]

---

(1) شرح الأشموني: 353/1 .

(2) همع الهوامع: 430/1 ، وينظر: النكت: 71 .

(3) المُغني في النحو: 75/3 .

ووجه الاستدلال بالبيت هو تقديم معمول خبر "ما تنفك" عليها والخبر هو "ترعى" ومعموله هو قوله: "خميلة" فقدّم معمول خبر "ما تنفك" عليه وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

أمّا القياس: فذهب الكوفيّون وابن كيسان إلى القول: بأنَّهُ يجوز تقديم خبر "ما زالَ" وأخواتها عليها، وذلك لأنَّ "ما" للنفي، و "زالَ" فيها معنى النفي والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً فصارت بمنزلة الفعل المُثبت فكما أنّ الفعل إذا كانَ مثبتاً يتقدّم معموله عليه وكذلك هاهنا فتقول: قائماً ما زالَ زيدٌ[1].

وذكر ابن عصفور تعليلاً آخر في جواز تقديم خبر ما زالَ وأخواتها عليها وذلك بقوله: ((والذي يجيز التقديم حُجّتهُ ... أنّ حرف النفي قد يتنزّل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة فكأنَّهُ قد صار حرفاً من حروف هذه الأفعال، فكأنّك لَمْ تدخل على الفعل شيئاً يمنع من تقديم المعمول)) [2].

وذهب الكوفيّون وابن كيسان إلى أنّ الذي يدلّ على أنّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنّك إذا قلت: انتفى الشيء صار موجباً، ولهذا لمْ يجز أنْ تقول: "ما زال زيدٌ إلاّ قائماً" ؛ لأنَّ "إلاّ" إنّما يؤتى بها لِنقض النفي كقولك: "ما مررتُ إلاّ بزيدٍ"، فنفيت المرور أولاً ثم أدخلت "إلاّ" فأثبتها لزيد، وأبطلت النفي ونقضته.

وإذا كانَ الكلام مثبتاً فلا يحتاج إلى إثباته ألا ترى أنّك لا تقول: "مررت إلاّ بكل أحد لأنَّ قولك: "مررتُ بكل أحدٍ" إثبات فلا يحتاج إلى "إلاّ" لأنَّ إثبات الثابت ومحاولة نقض النفي مع تعري الكلام منه محال، فدلّ على أنّ "ما زالَ" في الإثبات

---

(1) ينظر: أسرار العربية: 89 ، والتبيين: 304 ، مسألة 33 ، والمُغني في النحو: 76/3 ، وأسرار النحو: 249 ، وحاشية الصبّان: 368/1 - 369 ، اولمدرسة البغدادية: 191 ، وأبو الحسن بن كيسان: 165 .

(2) شرح الجمل: 389/1 .

بمنزلة كانَ فكما لا يقال: "كانَ زيدٌ إلاّ قائماً" فكذلك لا يقال: "ما زالَ زيدٌ إلاّ قائماً"[1].

والدليل الآخر على إثبات "ما زالَ" أنَّهُ لا يجوز دخول الباء على خبرها لأنّ الباء إنّما تزاد في النفي لا في الإثبات: فلو قال قائل: "ما زالَ زيدٌ بقائمٍ" لكان خطئا[2].

إذن فامتناع دخول "الباء وإلاّ" على أخبارها يدلّ على إثباتها.

وأمّا قول ذي الرمّه:

حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إلا مُنَاخَةً عَلَى الخَسفِ أو تَرمِي بِهَا بَلَداً قَفرَا[3]

فالكلام فيه على خمسة أوجه: الأوّل أنَّهُ يروى: "ما تنفكّ إلا مناخة"، وآل: الشخص، يقال: (هذا آل قد بدا) أي الشخص والثاني: أنَّهُ يروى: "ما تنفكّ إلاّ مناخةٌ" بالرفع على أنَّهُ لَيْسَ بخبر فيجوز أنْ تكون "إلاّ" بمعنى غير، وتكون بدلاً من الضمير في "تنفك" أو على تقدير: "إلاّ هي مناخةٌ" فلا يكون فيه حجّة.

الثالث: أنَّهُ قد روي بالنصب، ولكنّه لَيْسَ منصوباً على أنَّهُ خبر "ما تنفكّ" وإنّما خبره "على الخسفِ" ومناخة: منصوب على الحال وإلاّ واقعة في غير موضعها، والتقدير: ما تنفكّ على الخسف إلاّ في حالة إناختها.

وهذا مذهب الأخفش وتبعه الزجّاج وأبو علي الفارسي في المسائل الحلبيات.

الرابع: أنَّهُ جعل "ما تنفكّ" كلمْة تامّة، لأنَّك تقول: "انفكّت يده" فتوهم فيه التمام، ثم

(1) ينظر المُقتصد: 399/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 156/1 ، مسألة: 17 ، وشرح الجمل لابن عصفور: 398/1 ، وكشف المُشكل: 330/1 ، والمدرسة البغدادية: 191 .

(2) ينظر: الفوائد والقواعد: 209 .

(3) ديوان ذي الرّمة: 178 .

استثنى، وهذا الوجه رواه ابن هشام عن الكسائي[1] ونسبه أبوعلي إلى بعض البغداديين، ويعني الفرّاء[2].

الخامس: أنّ الا زائدة، ومناخة الخبر. وهذا مذهب ابن جني[3].

وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان حين قال: بأنّ ما زالَ إيجاب لأنَّ نفيه إيجاب بأنّ: ((نحو: ما زالَ زيدٌ قائماً نفي باعتبار اللفظ، إيجاب باعتبار المعنى، فمنعوا التقدير نظراً إلى اللفظ، والاستثناء المُفرغ نظراً إلى المعنى، ولمّا كان التقديم أمراً راجحاً إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ والاستثناء أمر راجع إلى المعنى لأنّه إخراج من معنى الأوّل نظر فيه إلى المعنى)) [4]

أي أنّ جملة: "ما زالَ زيدٌ قائماً" جملة منفية في اللفظ إذا عددنا أنّها مثبتة في المعنى، فمنع تقديم خبرها عليها نظراً إلى لفظها المنفي.

أمّا البصريون فاحتجّوا بأنْ قالوا: لا يجوز تقديم خبر ما زالَ وأخواتها عليها لأنّ "ما النافية" لها صدر الكلام فجرى مجرى الاستفهام لكونه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل فوجب أنْ يأتي قبلها لا بعدها، وكما أنّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا. ألا ترى أنّك لوقلت في الاستفهام: "زيداً اضربْتَ" لمْ يجز، كذلك ها هنا لو قلت: "قائماً ما زالَ زيدٌ" لمْ يجز ؛ لأنّك تقدّم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه[5].

(1) ينظر: المسائل الحلبيات: 278 – 279 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 156/1 – 159 ، والتبيين: 304 - 305 ، وشرح الجمل لابن عصفور: 398 – 399 ، والمُغني في النحو: 77/3 – 78 ، والخزانة: 253/9 .

(2) المسائل الحلبيات: 279 ، وينظر: معاني القرآن: 281/3 .

(3) حاشية الصبّان: 369/1 ، وينظر: معاني القرآن: 281/3 .

(4) حاشية الصبّان: 369/1 ، وينظر: حاشية يس العليمي على التصريح: 189/1 ، وأبو الحسن كيسان: 165 ، ولمْ أجد رأي ابن هشام هذا في كتبه .

(5) ينظر: المُقتصد 407/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 159/1 ، وشرح المُفصل: 113/7 ، وأسرار العربية: 89 ، والإقليد: 1580/3 .

قال الثمانيني: ((ولا يجوز تقديم الخبر على "ما" لأنَّ لها صدر الجمل، ألا تراها تدخل في الأسماء والأفعال لقوتّها فلأجل هذا لا يجوز أنْ يتقدّم عليها ما يكون في حيزها)) [1].

أمّا سبب جواز تقديم خبر ما زالَ وأخواتها عليها إذا كانَ الفعل منفياً بـ"لَـمْ، ولَنْ، ولا" فلأنَّ لَمْ ولَنْ لَمّا اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منه، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز مع ما هو كالجزء منه، ولأنهما نقصتا عن "ما" لعدم تلقي القسم بهما فلا تقول: والله لَمْ أضرب، والله لنْ أضرب.

أمّا "لا" فقد يلتقي بها القسم وقد تـدخل علـى الأسمـاء والأفعـال غـير أنهـا تصرّفت تصرّفاً لَيْسَ لغيرها بدخولها على المْعرفة والنكـرة، وأنّ العامـل يتخطاهـا، فيعمل فيما بعدها نحو قولك "خرجتُ بلا زَادٍ، وعُوْقِبْتُ بلا جُـرْمٍ" فكمـا يعمـل مـا قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها[2].

وفنّد أبو البركات الأنباري ما ذهـب إليـه الكوفيّـون وابـن كيسـان في دليـل إجازتهم تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليها. الـتي ذكرتهـا سـابقاً - بقولـه: ((هـذه حجّة عليكم فإنّا كما أجمعنا على أنّ "ما زالَ" لَيْسَ بنفـي للفعـل أجمعنـا علـى أنّ "مـا" للنفي، ثمّ لو، لَمْ، تكن "ما" للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجابياً، فالكلام إيجاب لَمّـا و"ما" نفي، بدليل إنّا لو قدرنا زوال النفي عنهـا لَمـا كـانَ الكـلام إيجابـاً، وإذا كانـت للنفي فينبغي أنْ لا يتقدّم ما هو متعلق بما بعدها عليها، لأنّها تستحق صدر الكـلام كالاستفهام)) [3].

وهذا الرأي لأبي البركات الأنباري أسقط كل ما ذهـب إليـه الكوفيّـون لأنّ حجتهم التي احتجّوا بها على جواز التقديم قد انقلبت حجّة ضدهم.

---

(1) الفوائد والقواعد: 209 .

(2) ينظر: شرح المُفصل: 113/7 ، والمُغني في النحو: 74/3 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 159/1 – 160 ، وينظر: ائتلاف النصرة: 132 مسألة: 8 .

فاحتجَّ عليهم بما هم احتجُّوا به فلذلك لا يبقى أي شك من أنّ الذي ذهب إليه البصريون في منع تقديم خبر ما زالَ عليها هو الأصح بما توافر من أدلَّة عرضناها.

الخلاف في تقديم خبر ما دام على دام وحدها

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ما دام على دام وحدها، أي اختلفوا في توسط الخبر بين ما المصدرية ودام، فذهب بعضهم إلى جواز تقديم خبر ما دام عليها ومنهم، أبو حيّان الأندلسي[1] وابن عقيل (769هـ) [2]، والدماميني[3] والخضري[4].

في حين ذهب أكثر النُحاة إلى أنَّهُ لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها ومنهم ابن مالك[5]، ورضي الدين الاستراباذي[6] وابن الناظم (686) [7]، وابن هشام الخضراوي[8]، وابن هشام الأنَّصاري[9]، وخالد الأزهري[10] وابن طولون (953[11] (953[11] وغيرهم من المتأخرين.

(1) ارتشاف الضرب: 1171/3 .

(2)شرح ابن عقيل: 248/1 .

(3)ينظر: الكواكب الدريّة: 210/1 ، إذ نقل عبد الباري الأهدل أنّ القياس عند الدماميني في جواز التقديم ولَمْ أعثر على كتابه "شرح التسهيل".

(4)حاشية الخضري: 250/1 .

(5)شرح الكافية الشافية: 397/1 .

(6)شرح الكافية: 194/3 .

(7) شرح ابن الناظم: 53 .

(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 1171/3 إذ نقل أبو حيّان أنَّهُ منع التقديم .

(9) ينظر: شرح قطر الندى: 185 .

(10) شرح التصريح: 205/1 .

(11) شرح ابن طولون: 205/1 ، وينظر: الكواكب الدريّة: 210/1 .

واحتجَّ النُحاة الذين ذهبوا إلى جواز تقديم خبر "مادام" عليها بأنّ "ما" وإنْ كانت مصدرية إلاّ أنَّهُ يجوز الفصل بين الحرف المْصدري وصلته لأنَّ "ما" في "مادام" حرف مصدري غير عامل فيجوز القول: لا أصحبكَ ما قائماً دامَ زيدٌ، كما تقول: "لا أصحبكَ ما زيدٌ كلّمت"[1].

أي أنّهُم أجازوا تقديم خبر ما دامَ على دامَ قياساً على جواز الفصل بين الموصول وصلته إذا كانَ غير عامل كـ"ما" لأنَّ الحروف المصدرية العاملة أشدّ اتصالاً بصلاتها من غير العاملة لطلبها إيّاها من جهة العمل والموصولية، بخلاف غير العاملة لأنّ طلبها إياها من جهة الموصولية فقط[2].

قال أبو حيّان: ((وأمّا توسيطه بين "ما" و "دامَ" نحو قولك: ما طالعة دامَتْ الشمسَ.. القياس يقتضي الجواز قياساً على ما أجازوا من قولك: عجبت مما زيدٌ تضرب)) [3]

وعضّد الخُضري ما ذهب إليه النُحاة الذين سبقوه في جواز تقديم خبر ما دامَ على دامَ معللاً سبب الجواز - الذي ذكرناه - بقوله: ((والصّحيح منه الجواز، ولا يضرّ الفصل بين الحرف المْصدري وصلته لأنّه غير عامل، بخلاف العامل كـ"إنْ" المصدرية فلا يفصل منها لشدّة تعلقه بها، لأنّه يطلبها للوصول بها، وللعمل فيها، وغير العامل يطلبها للوصل فقط)) [4]

وذهب أبو حيّان إلى منع تقديم خبر دامَ عليها إذا ثبت عدم تصرّفها[5].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 248/1 ، وشرح الأشموني: 352/1 ، وحاشية الخضري: 250/1 ، ، وهداية السالك: 90/2 .

(2) ينظر: حاشية الصبّان: 368/1 .

(3) ارتشاف الضرب: 1171/3 ، وينظر همع الهوامع: 430/1 .

(4) حاشية الخضري: 250/1 .

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 1171/3 ، وينظر: الكواكب الدريّة: 210/1 .

وذكر خالد الأزهري أنّ جواز الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا لَمْ يكن عاملاً هو من اختيار ابن عصفور[1].

أمّا مانعو تقديم خبر دامَ عليها فاحتجّوا بأنّ "ما" مصدرية والفعل الذي هو "دامَ" صلة لـ"ما" ومعمول الصلة في حكم الصلة فلا يمكن أنْ يفصل بينهما وبين صلتها بشيء ؛ لأنَّ "ما" والجملة التي بعدها بتأويل المصدر فلذلك يطلب قربها من متضمن المصدر فلا يجوز القول: "ما قائماً دامَ زيدٌ" لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته. واحتجّوا أيضاً بأنّ دامَ غير متصرّفة فلذلك لا يتقدّم خبرها عليها[2].

ويؤيد ابن هشام ما ذهب إليه النُحاة الذين سبقوه بالقول في منع تقديم خبر دامَ عليها لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الموصول الحرفي وصلته قال: ((وإنْ قدّمته على "دامَ" دون "ما" لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وذلك لا يجوز أنْ تقول: "عجبتُ ما زيداً تصحبُ" وإنّما يجوز في الموصول الاسمي ...))[3]

ونقل السيوطي هذا الخلاف بين النُحاة من دون أنْ يوضح موقفه من هذه المسألة فذكر من المانعين ابن هشام الخضراوي وابن الناظم ومنعا ذلك لعدم جواز الفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعموله ولكون دامَ غير متصرّفة[4].

وذهب ابن مالك إلى أنّ تقديم خبر ما دامَ مجمع على منعه وقوله مردود لثبوت الخلاف في ذلك.

ولذلك فنّد الأشموي (929) ما ذهب إليه ابن مالك في دعوى الإجماع على منع تقديم خبر دامَ عليها فذكر أنّ المنع معلل بعلتين قال ((إحداهما عدم تصرّفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في لَيْسَ، مع الإجماع

---

(1) ينظر: شرح التصريح: 188/1 .

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: 396/1 ، وشرح الكافية: 151/3 ، وشرح ابن الناظم: 53 ، وهمع الهوامع: 430/1 ، والكواكب الدريّة: 210/1 ، وهداية السالك: 90/2 .

(3) شرح قطر الندى: 185 .

(4) ينظر: همع الهوامع: 430/1 .

على عدم تصرفها، والأخرى: أنّ "ما" موصول حرفي، ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، إذا كانَ غير عامل كما المصدرية)) [1].

ويفهم من ردِّ الأشموني على علل المانعين أنّه من الذين أجازوا تقديم خبر دامَ عليها وهذا يبدو واضحاً من خلال النّص.

أمّا تقديم خبر ما دامَ عليها - أي على دامَ وما فأجمع النُحاة على أنّهُ لا يجوز تقديم خبر ما دامَ عليها. لأنَّ ما مصدرية وتقديم معمول المصدر على المصدر نفسه غير جائز. وقالوا أيضاً: إنّ ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدّم على الموصول فلا يجوز القول: قائماً ما دامَ زيدٌ[2].

قال الثمانيني: ((إنّ "ما" هاهنا هي المصدرية وليست للنفي، وما بعدها من الاسم والفعل والخبر صلة لها وتمام ولا يجوز أنْ يتقدّم عليها شيء منه كما لا تتقدّم الصلة على الموصول)) [3].

وتابعه في ذلك جميع النُحاة الذين جاؤوا بعده ولا سيما المتأخرون. وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ "ما" مصدرية وذلك المصدر متضمن معنى ظرف الزمان فلا تقول: "لا أفعل هذا ما دامَ زيدٌ قائماً" والتقدير: زمنُ دوام زيدٌ قائماً، فلذلك لا يتقدّم صلة المصدر عليه[4].

فالإجماع على منع التقديم هنا لا اعتراض عليه لأنّني لمْ أجد نحوياً واحداً من القدماء أو المتأخرين قد ذكر خلاف ذلك بل ذكروا بالإجماع منع تقديم خبر ما دامَ عليها. وللأسباب المذكورة آنفاً. وأنَّ الذين أجازوا تقديم خبر "دامَ" عليها لَمْ

---

(1) شرح الأشموني: 351 - 352 .

(2) ينظر: المُقتصد: 407/1 ، والفصول: 181 ، والتوطئة: 229 ، الإيضاح في شرح المُفصل: 87/2 ، والمُقرّب: 95/1 ، والنُكت: 71 ، وشفاء العليل: 315/1 ، وأوضح المسالك: 172/1 ، وائتلاف النصرة / 122 ، وشرح المكودي: 54 ، والفوائد الضيائية: 296/2 ، والأشباه والنظائر: 73/2 ، وأسرار النحو: 249 .

(3) الفوائد والقواعد: 207 ، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 388/1 .

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 160/1 .

يستدلّوا بآيات قرآنية ولا بكلام العرب من شعر أو نثر ليحتجوا به على صحة ما ذهبوا إليه ولعل السرّ في ذلك أنّ الفصل بين "ما" و "دامَ" لَيْسَ من أساليب العرب ولَمْ يتكلموا بهذا الأسلوب ولَمْ يرد ذلك في القرآن، لأنَّ القرآن جاء بلسان العرب والعرب لَمْ يتحدّثوا بهذا الأسلوب. وأنّ الفصل بين "ما" و "دامَ" رأي من آراء النُحاة لربما توصّلوا إليه نتيجة التأثير بالفكر الجدلي الذي دخل على النحو.

الخلاف في تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها

اختلف النُحاة في جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها مفرداً كانَ (جامداً أو مشتقاً) أو جملة.

فقد ذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها وهو مذهب سيبويه[1] نحو: "كانَ قائماً زيدٌ" واحتجَّ الكوفيّون: بأنَّ تقديم الخبر يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر - كما ذكرنا رأيهم في المبتدأ والخبر -. وذلك لأنَّ في الخبر ضمير يعود على الاسم فلا يجوز أنْ يتقدّم عليه، لأنَّ ضمير الرفع عندهم لا يتقدّم على ما يعود عليه أصلاً[2].

وردّ البصريون قولهم هذا: بأنَّ الخبر وإنْ كانَ مقدماً في اللفظ فهو متأخر في النيّة والتقدير، وإذا كانَ متأخراً في النيّة جاز تقديمه عليه[3].

وقال ابن كيسان في تجويزه تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها: ((فترفع هذا الاسم وتنصب خبره، وتقدّم أحدهما على الآخر فتقول: كانَ زيدٌ عالماً ... وكانَ عالماً زيدٌ)) [4].

أمّا البصريون فاحتجّوا على جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها بالسماع والقياس: فمن السماع: ما ورد في القرآن من آيات تقدّم خبر كانَ على

---

(1) ينظر: الكتاب: 45/1 .

(2) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 394/1، وشفاء العليل: 314/1 ، وهمع الهوامع: 428/1، المطالع السعيدة 286/1، والفواكه الجنيّة: 158، والنواسخ في كتاب سيبويه: 223.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 394/1 .

(4) المُوفقي في النحو: 114 .

اسمها منها قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم/47] فقوله تعالى: "حقاً" خبر كانَ وقد تقدّم على اسمه: "نصر المؤمنين" وقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ﴾ [يونس/2]، قوله "عجباً" خبر كانَ مقدّم على اسمه وهو المصدر المؤوّل من أنْ والفعل "أنْ أوحينا" أي: وحينا.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل/56] [1] قال ابن مالك إنّ الاستشهاد بهذه الآية أولى من الاستشهاد بقوله تعالى: {وَكانَ حَقّاً عَلَيْنا} لأنَّ بعض القُرّاء أجازوا الوقوف على حقاً على أنْ يكون في كانَ ضمير الشأن[2].

وقال أبو علي الفارسي في جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها: (ويستقيم أنْ تقدّم الخبر على الاسم فتقول: "كانَ أخاكَ زيدٌ"، "وكانَ منطلقاً زيدٌ"، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم/47] وقال سبحانهُ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [يونس/2] [3]. فهذا النّص لأبي علي دليل على ما ذهبوا إليه من جواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها مستدلين بكلام الله الذي يعدّ من السماع.

أمّا القياس: فذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها قياساً على الأفعال لكون كانَ فعل، فكما يجوز في الفعل أنْ يقدّم مفعوله على فاعله في نحو: "ضربَ زيدٌ عمراً" يجوز القول: "ضربَ عمراً زيدٌ"، فكذلك يجوز

---

(1) ينظر: المُوفقي في النحو: 114 ، وشرح التسهيل: 330/1 - 331 ، والبحر المُحيط: 398/8 ، والفواكه الجنيّة: 158 .

(2) ينظر: شرح التسهيل: 330/1 - 331 .

(3) الإيضاح العضدي: 100/1 - 101 ، وينظر المُقتضب: 88/2 - 99 ، والواضح: 40 ، واللمع: 20 ، والفوائد والقواعد: 207 - 210 ، والمُقتصد: 405/1 ، وشرح اللمع: 75/1 ، وشرح المُقدمة المُحسبة: 354/2 ، وكشف المُشكل: 328/1 ، والفصول: 181 ، والنُكت: 71 ، وشرح التحفة: 171 ، وشرح الجمل لابن هشام: 137 ، وشرح اللمحة البدرية: 10/2 - 11 ، وكاشف الخصاصة: 83 . والفوائد الضيائية: 296/2 ، وشرح ابن طولون: 205/1 .

في كانَ وأخواتها تقديم خبره على اسمه فتقول: كانَ قائماً زيدٌ وهذا مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين(1).

قال سيبويه: ((وإنْ شئت قلت: كانَ أخاكَ عبدُ اللّهِ، فقدّمت وأخرّت كما فعلت ذلك في ضرب لأنّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلاّ أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)) (2).

ويقصد بهما الاسم والخبر وتعبه الجرجاني وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن عمر الجندي (700هـ) وغيرهم من النُحاة في ذكر هذه العلة في كتبهم إلاّ أنّي وجدتُ ابن يعيش في كتابه قد توسع في عرض هذه العلّة أكثر من سابقيه ولاحقيه فقال: ((إنَّ هذه الأشياء لَمّا كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعاً وجب من حيث كانت أفعالاً أنْ يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية، وكانت الأفعال الحقيقية ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً، فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول في نحو: كانَ زيدٌ قائماً، كما تقول: ضربَ زيدٌ عمراً ... ولَمّا كانَ المفعول يجوز تقديمه على الفاعل ... جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها ... ما لَمْ يمنع مانع فلذلك تقول: كانَ زيدٌ قائماً ... وتقول: كانَ قائماً زيدٌ فتقدّم الخبر على الاسم)) (3).

وقاس ابن كمال باشا (940هـ) جواز تقديم خبر كانَ على اسمها على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأنّهما مبتدأ وخبر في الأصل، وتقديم الخبر على المبتدأ جائز فقال: ((ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها في جميع هذه الأفعال ؛ لأنّها مبتدأ وخبر في الأصل وتقديم الخبر على المبتدأ)) (4). وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز تقديم قائماً في نحو: كانَ قائماً زيدٌ على زيدٌ على أنْ يكون قائماً

---

(1) ينظر: الكتاب: 45/1 ، والمُقتصد: 406/1 ، وأسرار العربية: 88 ، الإقليد: 1580/3 .

(2) الكاتب: 45/1 .

(3) شرح المُفصل: 113/7 ، وينظر: المُقتصد: 406/1 ، وأسرار العربية: 88 ، والغرة المخفية: 421/2 ، والإقليد: 1580/3 ، وشرح قطر الندى: 326 ، والكواكب الدرية: 707/1 .

(4) أسرار النحو: 249 .

خبر كانَ و "زيدٌ" مرفوع به واسم كانَ ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر[1].

وأجاز الفرّاء ذلك أيضاً على أنْ يكون "قائماً" خبر كانَ و "زيدٌ" مرفوع بـ"كانَ وقائمٌ"، و "قائم" لا يثنى عنده ولا يجمع[2].

وفنّد ابن عصفور ما ذهب إليه كلّ من الكسائي والفرّاء بقوله: ((وهذا باطل عندنا لأنَّ ضمير الأمر والشأن لا يفسّر إلاّ بجملة والاسم الرافع للظاهر هنا لَيْسَ بجملة)) [3] وقال فيما ذهب إليه الفرّاء: ((وهذا لأنَّه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد)) [4].

في حين ذهب هشام إلى جواز: "كانَ قائماً الزيدان، والزيدونَ"، على أنْ تجعل "قائماً" خبراً مقدماً، و "الزيدان، والزيدونَ" اسماً لكانَ وهذا غير جائز عند البصريين إلاّ مع تثنية الخبر وجمعه[5].

وتابع أبو بكر بن الأنباري (328هـ) البصريين في جواز تقديم خبر كانَ على اسمها، ودليل ذلك أنَّهُ حين علق على قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم/47].

قال: بأنَّ قوله "نصرُ" اسم كانَ، وقوله: "حقاً" خبر كانَ مقدّم، و "على" متعلق بالحق والتقدير: وكانَ نصرُ المؤمنين حقاً علينا[6].

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 394/1 ، وارتشاف الضرب: 1168/3 .

(2) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 394/1 ، وارتشاف الضرب: 1168/3 ، وهذا رأي الكسائي والفرّاء سبق أنْ ذكرناه في تقديم خبر كان عليها "ص 20" والذي دعاني إلى تكراره مرة أخرى أنّ مذهب الكوفيين واحد في تقديم خبر كانَ عليها وعلى اسمها مما أدّى به إلى تكرار ردّ ابن عصفور عليهم مرةً أخرى .

(3) شرح الجمل: 394/1 .

(4) المصدر نفسه: 394/1 .

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 1169/3 .

(6) ينظر: ايضاح الوقف والابتداء: 834/2 ، ونحو أبي بكر ابن الأنباري في كتبه: 109 رسالة ماجستير .

وقال أيضاً في قول عمرو بن كلثون:

وَكُنَّا الأَيْمَنِينَ إِذَا التَقَيْنَا ... وَكَانَ الأَيْسَرِينَ بَنُو أَبِينَا[1]

((وبنو أبينا: اسم كانَ، والأيسرين: خبر كانَ، ويجوز في النحو: وكانَ الأيسرون بني أبينا، على أنْ تجعل الأيسرون الاسم،وبني أبينا الخبر)) [2].

أمّا إذا كانَ الخبر جملة سواء أكانَ جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم أم لا،أم كانَ جملة اسمية ذهب الكوفيّون إلى أنَّهُ لا يجوز تقديم خبر كانَ على اسمها مطلقاً فلا يقال: "كانَ يقومُ زيدٌ"، ولا "كانَ أبوهُ قائمٌ زيدٌ"، على أنْ يكون "يقوم" و "أبوهُ قائمٌ" خبراً مقدماً و "زيدٌ" اسم كانَ مؤخراً ويستند منعهم إلى عدم السماع، وأنَّهُ لو جعل "يقوم" خبراً لوجب أنْ يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع عندهم لا يتقدّم على ما يعود عليه فلذلك لا يجوز عندهم تقديم خبر كانَ على اسمها لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر[3].

وذهب بعضهم كما ذكرنا ابن عصفور إلى المنع قياساً على المبتدأ والخبر فكما لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: "يقومُ زيدٌ" على أنْ يكون "يقوم" خبراً متقدَماً، و "زيدٌ" مبتدأ مؤخراً، فذلك لا يجوز هذا في باب كانَ وأخواتها لأنَّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر[4].

أمّا البصريون فذهبوا إلى جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها إذا كان الخبر جملة. فيجوز عندهم: "كانَ يقومُ زيدٌ"، و "كانَ أبوهُ قائمٌ زيدٌ"، على توسيط الخبر

(1) شرح المعلقات السبع: 181 .

(2) شرح القصائد السبع الطوال: 411 ، وينظر: ص207 فيه شاهد عن الأمر نفسه .

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 396/1 ، وهمع الهوامع: 431/1 ، والدّرر: 70/2 .

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 391/1 .

بين كانَ واسمها. وذهب ابن السرّاج إلى أنّ القياس جوازه وإنْ لمْ يُسمع وتابعه في ذلك أكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك[(1)].

وذهب ابن جني إلى جواز: "كانَ يقومُ زيدٌ" على أنْ يكون "زيدٌ" مرفوعاً بكانَ على أنّهُ اسمها،ويكون "يقومُ" خبرها مقدماً على اسمه، والمعروف في باب كانَ أنّهُ إذا حذفت "كانَ" عادت الجملة اسمية في حين أنَّ "يقومُ زيدٌ" في "كانَ يقومُ زيدٌ". ليست جملة اسمية، ومذهبه أنَّ هذا لا يمنع من تقديم خبر كانَ على اسمها لأنّه في حالة حذف "كانَ" يزول الاتساع ويتأخر الخبر الذي هو "يقومُ" عن المبتدأ الذي هو "زيدٌ" فيعود إلى أصله الذي كانَ عليه وهو: زيدٌ يقوم[(2)] ونسب السيوطي هذا المذهب إلى ابن عصفور.

وعضّد الرضي مذهب البصريين بجواز تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها إذا كانَ جملة بقوله: ((وألزم بعضهم تأخير الخبر إذا كانَ جملة، ولا حجّة لِمنع توسيطها ... والأصل الجواز)) [(3)].

ونقل ابن درستويه خلافاً في جواز تقديم خبر "لَيْسَ" على اسمها تشبيهاً لها بـ"ما". فأراد الحكم عليه بأنّهُ حرف كـ"ما" للشبه الذي بينهما فكما أنّ "ما" لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فكذلك لَيْسَ فلا يقال: "لَيْسَ قائماً زيدٌ".

والصواب جوازه لأنَّ جميع النُحاة أجمعوا على جواز تقديم خبر لَيْسَ عليها[(4)].

---

(1) ينظر: شفاء العليل: 314/1 – 316 ، وهمع الهوامع: 431/1 ، والدّرر: 70/2 ، ثمّ التوسع في هذا الجانب من الموضوع لتجنب التكرار لأنّي سبق وأنْ تناولت هذا الموضوع في تقديم الخبر على كان والآراء فيه واحدة فلا داعي للإعادة .

(2) ينظر: الخصائص: 273/1 – 274 ، وهمع الهوامع: 431/1 .

(3) شرح الكافية: 198/4 .

(4) ينظر: البحر المُحيط: 131/2 ، وشرح ابن عقيل: 245/1 ، وشرح التصريح: 187/1 ، وهمع الهوامع: 429/1 ، لمْ أعثر على هذا الرأي في كتب ابن درستويه مما وصل من كتبه إلينا وما هو مطبوع وربما يكون قد ورد فيما ضاع من كتبه .

قال أبو حيّان: ((وأمّا توسط خبر لَيْسَ، فثابت في كلام العرب، فلا التفات لِمن منع ذلك)). [1]

وقال ابن هشام: ((وتوسط أخبارهنّ جائز خلافاً لابن درستويه في لَيْسَ))[2].

وما ذهب إليه ابن درستويه محجوج بالسماع، ومن السماع قوله تعالى: {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ}[البقرة /177] بنص "البرّ" في قراءة حمزة وحفص[3] على أنّهُ خبر "لَيْسَ" مقدم، و"أنْ تولوا" اسم "لَيْسَ" مؤخر[4].

ومن السماع قول السمؤال:

سَلِي إنْ جَهِلتِ النَاسَ عنَّا وَعَنهُم ... فَلَيسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[5]

ووجه الاستدلال بالبيت قوله: "لَيْسَ سواءً عالمٌ وجهولٌ" إذ قدم خبر "لَيْسَ" وهو قوله: "سواءً" على اسمه وهو قوله: "عالمٌ" فدلّ هذا البيت على أنّ تقديم خبر لَيْسَ على اسمها جائز خلافاً لابن درستويه الذي منع ذلك.

وذكر ابنُ مُعطٍ في ألفيته وفي الفصول خلافاً في تقديم خبر ما دامَ على اسمها إذ منع تقديم خبر مادامَ على اسمها فقال: ((وأمّا ما دامَ، فلا يجوز تقدّم خبرها عليها ولا على اسمها)) [6]

---

(1) ارتشاف الضرب: 1169/3 .

(2) أوضح المسالك: 170/1 ، وينظر: تخليص الشواهد: 236 ، والجامع الصغير: 53 ، وشرح قطر الندى: 183 .

(3) ينظر: السبعة في القراءات: 176 .

(4) ينظر: البحر المُحيط: 131/2 ، وشرح قطر الندى: 180 .

(5) ديوان السمؤال: 92 .

(6) الفصول: 181 .

وهذا الذي ذهب إليه ابنُ مُعطٍ قد أثار عليه ثائرة جمهور النُّحاة لأنَّهم أجمعوا على جواز تقديم خبر ما دامَ على اسمها فقال ابن الخباز ((وأمّا ما دامَ فما رأيت أحداً منع تقديم خبرها على اسمها إلاّ يحيى، وما أدري من أين أخذه)) [1].

وقال الرضي: ((بأنَّهُ غلط لَمْ يذكره غيره)) [2].

في حين قال أبو حيّان ((وَهِمَ ابنُ مُعطٍ في منع توسط خبر مادامَ)) [3].

فلا حجّة لابن معط فيما ذهب إليه وهو محجوج بالسماع والقياس ومن السماع قول الشاعر:

لاَ طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَت مُنَغِّصَةً   لَذّاتُهُ بادِكّارِ المَوتِ وَالهَرَمِ [4]

الشاهد فيه قوله: "ما دامَت منغَّصة لذاتُهُ" إذ قدّم خبر دامَ وهو "منغّصة" على اسمها وهو قوله: "لذّاتُهُ". واستدلّوا أيضاً بقوله مزرد:

وَأَحبِسُهَا مَا دَامَ لِلزَيتِ عَاصِرٌ   وَمَا طَافَ فَوقَ الأَرضِ حَافٍ وَنَاعِلُ [5]

الشاهد فيه: تقديم خبر ما دامَ وهو قوله: "للزيتِ" على اسمه وهو قوله: "عاصرٌ" واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِي مَن وَثِقتُ بِهِ   فَهُوَ الذي لَستُ عَنهُ رَاغِبَاً أَبَداً [6]

أمّا القياس: فقد قاسوا جواز تقديم خبر ما دامَ على اسمها على جواز تقديم خبر لَيْسَ على اسمها فذهبوا إلى أنّ ما دامَ أقوى من لَيْسَ بدليل أنّ جمودها عرض بالتركيب، ولو فصلت عن ما عادت متصرّفة، ولَيْسَ لا تتصرّف بوجه، وإذا

---

(1) الغرة المخفية: 422/2 .

(2) شرح الكافية: 194/4 .

(3) ارتشاف الضرب: 1169/3 ، وينظر: شرح الأشموني: 351/1 ، إذ قال: "وهو وهم لم يقل به غيره" .

(4) الدُرر: 69/2 .

(5) ديوان مزرد: 43 .

(6) شرح التصريح: 188/1 .

كانت "لَيْسَ" مع ضعفها لَمْ يمنع من تقديم خبرها على اسمها كانت "ما دامَ" أولى بذلك[1].

ومن اللافت للنظر أنَّ الشواهد التي استدلّ بها النُحاة على جواز تقديم خبر ما دامَ عليها حجّة على ابن معطٍ أنَّها لا تسلمُ لهم ؛ لأنَّها تحتمل وجوها أخرى.

فيمكن القول في البيت الأوّل: أنّ "لِذّاتُهُ" مرفوع على النيابة من الفاعل "بمنغّصة"، واسم دامَ مستتر فيها على طريق التنازع السببي المرفوع على أنّ إعراب "منغَّصة خبر ما دامَ مقدماً مطعون فيه أيضاً لأنَّه يلزم عليه الفصل بين العامل وهو "منغصة" والمعمول وهو: "بادّكارِ" بأجنبي وهو "لذّاتُهُ"[2].

أمّا البيت الثاني فذكر ابن الوردي وابن إياز أنّ الاستشهاد بهذا البيت فيه نظر: إذ يجوز أنْ يكون "دامَ" تامة كما في قوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود/107] ويمكن أنْ يكون خبر دامَ محذوفاً أي "ما دامَ للزيتِ عاصرٌ موجوداً"[3].

أمّا البيت الثالث فيقال فيه ما قيل في البيت الأوّل،هو استتار اسم "دامَ" على طريق التنازع، ويكون خبرها هو "حافظ سري" وقوله: "من وثقتُ بهِ "فاعلاً" لحافظ"، لأنَّ هذا اسم فاعل[4].

وذهب الصبّان وهو يعتذر لابن مُعطٍ بما ذهب إليه من منع تقديم خبر ما دامَ على اسمها بقوله: ((لعلَّه يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري)) [5].

---

(1) ينظر: الغرّة المخفية: 423/2 ، وشرح التسهيل: 333/1 ، والمُغني في النحو: 71/3 ، وشرح التحفة الوردية: 175 .

(2) ينظر: شرح التصريح: 187/1 - 187 ، وحاشية الصبّان: 267/1 ، وحاشية الخضري: 250/1 .

(3) ينظر / مقدمة الفصول: 58: وشرح التحفة الوردية: 175 .

(4) ينظر: مقدمة الفصول: 59 .

(5) حاشية الصبّان: 367/1 .

ومما تقدّم أقول إنَّ ابنُ مُعطٍ لَمْ يستدل بأيّ شاهد يقويّ ما ذهب إليه لا من القرآن ولا من الشعر والنثر. ولو كانَ ما ذهب إليه صحيحاً لوجدنا من تابعه من النحويين الذي جاؤوا بعده فيما ذهب إليه فعدم تقديم دليل لِمَا ذهب إليه يبين فساد مذهبه.

الخلاف في تقديم خبر ما النافية "الحجازية" على اسمها

يعد الخلاف في تقديم خبر "ما" الحجازية على اسمها من الخلافات الفردية بين النُحاة وأعني بالخلاف الفردي لَيْسَ من المْوضوعات التي يكون فيها الخلاف بين مذهبي البصرة والكوفة وينبني على هذه المسألة خلاف آخر هو الخلاف في إعمالها أو إهمالها فالذي منع التقديم أهمل "ما" الحجازية إذا تقدّم خبرها على اسمها، والذي أجاز التقديم عمل "ما الحجازية" في حالة تقديم خبر "ما" على اسمها.

ذهب جمهور النُحاة إلى أنَّهُ لا يجوز تقديم خبر "ما" على اسمها ظرفاً أو غيره نحو: "ما زيدٌ قائماً"، و "ما عمرٌو عندكَ" فلا يجوز القول: "ما قائماً زيدٌ"، و "ما عندكَ عمرٌو"،وإذا تقدّم الخبر على اسم "ما" بطل عمله، وعاد "ما" إلى ما عليه بنو تميم فيكون ما بعد خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً نحو: "ما قائمٌ زيدٌ" و "ما مسيءٌ مَنْ أعْتَبَ"[1].

وذهب الفرّاء إلى جواز تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها مطلقاً فأجاز نصب الخبر المتقدّم على الاسم بـ"ما" فيجوز عنده القول في "ما زيدٌ منطلقاً" و "ما زيدٌ عندكَ أو في الدارِ": "ما منطلقاً زيدٌ" و "ما عندكَ زيدٌ" و "ما في الدارِ زيدٌ".

(1) ينظر: المُوفقي في النحو: 115 الإيضاح العضدي: 111/1 ، شرح الجمل لابن بابشاذ: 317 شرح عيون الإعراب: 105 ، المصباح: 96 ، شرح الكافية: 219/2 ، ارتشاف الضرب: 1197/3 ، الجنى الداني: 325 ، شرح التحفة الوردية: 177 ، أوضح المسالك: 198/1 ، شرح ابن عقيل: 272/1 ، شفاء العليل: 328/1 ، شرح التصريح: 198/1 ، شرح ابن طولون: 221/1 - 222 ، الفواكه الجنيّة: 164 .

وأجاز الجرمي التقديم أيضاً وقال بأنّهُ لغة[1]. وحكى: ((مَا مُسِيئاً مَنْ أعْتَبَ)) [2]، أي: اعتذر من إساءَتِهِ. وذهب الأخفش إلى جواز تقديم خبر "ما" على اسمها ونصبها على أنّها خبر "ما" مقدّم إذا دخلت إلاّ على اسم "ما" نحو: "ما قائماً إلاّ زيدٌ"، والتقدير: "ما أحد قائماً إلاّ زيدٌ"، على أنْ يكون "إلاّ زيدٌ" بدلاً من اسم "ما" المحذوف، إذ حذف اسم "ما" واستغنى عنه ببدل موجب، وهذا الذي ذهب إليه الأخفش منعه الجمهور[3]. وذهب الربعي إلى أنّ القياس عنده هو إعمال الخبر المتقدّم على اسم ما الحجازية لبقاء النفي[4].

ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفرّاء منع تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها وأنّهما لا يجيزان نصب خبر "ما" المتقدّم على الاسم، فذهب إلى أنَّ الفرّاء - من دون أنْ يصرّح باسمه - يجيز: "ما بقائمٍ زيدٌ" إذا فصل بين الخبر المجرور بمجرور متعلق بالخبر نحو: "ما إليك بقاصدٍ زيدٌ" فإذا حذف الباء رفع الخبر[5]. وهذا يناقض تماماً مذهب الكوفيين الذين منعوا إدخال الباء في خبر "ما" مطلقاً سواء أكانت التميمة أم الحجازية.

قال الفرّاء: ((ألا ترى أنّهُ قبيح أنْ تقول: ما بقائمٍ أخوكَ، لأنّها إنّما منع من النفي إذا سبق الاسم ن فلمّا لَمْ يكن في "ما" ضمير الاسم قبح دخول الباء،وحسن

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 1198/3 ، شرح التصريح: 198/1 ، همع الهوامع: 450/1 ، شرح ابن طولون: 221/1 ، حاشية الخضري: 264/1 .

(2) مجمع الأمثال: 288/3 . ووردفي مجمع الأمثال "ما أساء من أعتب"

(3) ينظر: شرح الكافية: 223/2 ، ارتشاف الضرب: 1198/3 شفاء العليل: 230/1 ، همع الهوامع: 450/1 ، لمْ أعثر على ما نسب للاخفش في كتابه (معاني القرآن) وربما أورده فيما فقد من كتبه .

(4) ينظر: شرح الكافية: 229/2 ، الجنى الداني: 35 ، شرح التحفة الوردية: 182 .

(5) ينظر: شرح الجمل: 595/1 ، وارتشاف الضرب: 1198/3 ، والجنى الداني: 326 .

ذلك في "لَيْسَ" أنْ تقول: لَيْسَ بقائمٍ أخوكَ لأنَّ لَيْسَ يقبل الضمير، كقولك: لست، ولسنا، ولَمْ يمكن ذلك في ما)) [1]

وهذا دليل على أنّ ما ذهب إليه ابن عصفور فيه نظر.

وخالف ابن عصفور جمهور النُحاة في جواز تقديم خبر "ما الحجازية" إذا كانَ ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: "ما عندكَ زيدٌ، وما في الدارِ عمرٌو "لكثرة التوسع فيه قياساً على أنّ وأخواتها فكما أنّ "إنَّ وأخواتها "يتقدّم خبرها على اسمها إنْ كانَ ظرفاً أو مجروراً نحو: "إنّ في الدارِ زيداً"، فكذا "ما الحجازية"[2].

قال ((فأمّا إنْ كانَ خبر "ما" ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففيه خلاف. فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم، ومنهم من منع من ذلك ... والصحيح أنّ ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [الحاقة/47] ...))[3].

وأجاب الصبّان ما احتجَّ به ابن عصفور بقوله: ((بأنَّ هذه الحروف ضعيفة لأنَّها فرع الفرع ؛ لأنَّها محمولة على لَيْسَ ولَيْس محمولة على كانَ على ما قيل بخلاف إنّ وأخواتها)) [4].

وتبع ابن عصفور في جواز تقديم خبر "ما" على اسمها إذا كانَ ظرفاً أو مجروراً العبدي، ذكر ذلك رضي الدين[5]، وذكر عبد الباري الأهدل من الذين تبعوه جمعاً من المحققين كالسعد التفتزاني، في حواشي. للشريف ابن عنقاء والفاكهي[6].

---

(1) معاني القرآن: 43/2 .

(2) ينظر: شرح الجمل: 595/1 ، وشرح الكافية: 219/2 ، والجنى الداني: 326 ، وشرح ابن عقيل: 273/1 ، وشرح التصريح: 198/1 ، وشرح الأشموني: 402/1 ، وشرح ابن طولون: 221/1 - 222 .

(3) شرح الجمل: 595/1 .

(4) حاشية الصبّان: 391/1 .

(5) ينظر: شرح الكافية: 219/2 .

(6) ينظر: الكواكب الدريذة: 225/1 لم أجد رأي الفاكهي في كتابه: ((الفواكه الجنيّة))

وذكر ابن عصفور أنّ الأخفش منع تقديم خبر ما الحجازية على اسمها إذا كانَ ظرفاً أو مجروراً[1]. في حين نقل أبو حيّان عن أبي بكر العرشاني (590هـ) أنَّ مذهب الأخفش جواز التقديم[2].

احتجَّ الجمهور على منع تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها بالسماع والقياس فمن السماع قول الشاعر:

وَمَا خُذِلَ قَومِي فَأخضَعَ لِلعِدَى وَلَكِن إذَا ادعُوهُم فَهُم هُمُ[3]

والشاهد فيه قوله: "وما خُذِل قومي" إذ أبطل عمل "ما" لتقديم خبرها على اسمها وقول الشاعر:

وَمَا حَسَنٌ أن يَمدَحَ المَرءُ نَفسَهُ ولكنَّ أخلاَقَا تُذَمُّ وَتُحمَدُ[4]

ووجه الاستدلال بالبيت إبطال عمل "ما الحجازية" لتقدّم خبرها على اسمها، وهذان البيتان هما دليلٌ على عدم جواز تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها عند جمهور النُحاة. أمّا القياس: فإنَّ ما الحجازية عملت في رفع الاسم ونصب الخبر تشبيهاً بلَيْسَ من وجهين: أحدهما: الدخول على المبتدأ والخبر والآخر: نفي ما في الحال، ولَمّا كانت "ما" فرعاً على لَيْسَ فلا يتصرّف تصرّفه، إذ الفرع لا يقوى قوّة الأصل، ومن شروط القياس أنْ لا يجري المقيس على المقيس عليه في كلِّ شيء، فلذلك لا يجوز تقديم خبرها على اسمها كمايجوز ذلك في لَيْسَ فلا تقول: "ما منطلقاً زيدٌ" كما تقول: "لَيْسَ منطلقاً زيدٌ". لأنَّ ما أضعف من "لَيْسَ" في العمل فبطل عملها إذا تقدّم خبرها نحو: ما قائمٌ زيدٌ. [5]

---

(1) ينظر: شرح الجمل: 595/1 .

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 1198/3 .

(3) شرح التسهيل: 352/1 .

(4) همع الهوامع: 450/1 ، تتمة البيت من الهامش .

(5) ينظر: شرح المُقدمة المحسبة: 276/1 ، والمُقتصد: 429/1 - 433 ، وأسرار العربية: 90 ، وكشف المُشكل: 345 - 346 ، وأماني ابن الحاجب 422/14 ، ورصف المباني: 311 ، والكواكب الدريّة: 424/1 .

قال أبو علي: ((... وكذلك إنْ قدّمت الخبرَ عليه فقلت: ما منطلقٌ زيدٌ وما مسيءٌ مَنْ أعْتَبَ. وقد زعموا أنّ قوماً ينصبون هذا والأعرف الأكثر غير ذلك))[1] فهو يرى أنّ تقديم الخبر على الاسم مما يبطل عمل "ما" والقياس أنْ يتأخر الخبر عن الاسم. وعلل ابن بابشاذ منع تقديم خبر "ما" الحجازية على اسمها لأنَّ تقديم الخبر يؤدي إلى زوال الترتيب والنّصب[2] وتابعه في ذكر هذه العلّة أبو الحسن المُجاشعي[3].

واحتجَّ الفرّاء ومن تابعه في جواز تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها بالسماع ومن السماع قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَد أَعَادَ اللَّهَ نِعمَتَهُم إذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ مَا مِثلَهُم بَشَرُ[4]

ووجه الاستدلال بالبيت نصب خبر "ما الحجازية" وهو قوله: "مثلَهُم" على الرغم من تقدّمه على الاسم وهو لَيْسَ بظرف ولا جار ومجرور، وقال النحاس: ((وهذا حجّة لِمن شبّه "ما" بـ"لَيْسَ" ثمّ قدّم الخبر وتركه منصوباً كما يكون في باب لَيْسَ)) [5]. ومنه أيضاً قول الراجز:

* وَنَجرَانُ إِذ مَا مِثلَهَا نَجرَانُ*. [6]

وهو في الاستدلال كالبيت السابق له واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

لَو أَنَّكَ يَا حُسَينُ خُلِقتَ حُراً وَمَا بِالحُرِّ أَنتَ ولا الخَلِيقِ[7]

---

(1) الإيضاح العضدي: 111/1 .

(2) ينظر: شرح الجمل: 317 .

(3) ينظر: شرح عيون الإعراب: 108 .

(4) شرح ديوان الفرزدق ايليا الحاوي: 316/1 .

(5) شرح أبيات سيبويه: 81 .

(6) همع الهوامع: 451/1 .

(7) شرح التسهيل: 356/1 .

وهذا البيت استدلّ به المجيزون من البصريين، وهو دليلٌ على جواز تقديم الخبر على الاسم، لأنَّ الباء لا تدخل إلاّ على الخبر المنصوب دون المرفوع، فالخبر هو قوله: "بالحرّ"، والاسم هو: "أنتَ" ولنثبت أنّ الباء تدخل على خبر ما الحجازية نستشهد بقول أبي علي - على الرغم من أنَّهُ من المانعين لتقديم الخبر - قال: ((فمن نصب الخبر تشبيهاً بلَيْسَ أدخل الباء عليه لتحقيق النفي ... ومن رفع الخبر لَمْ يجزْ دخول الباء فيه ...))[1].

ويعني أبو علي بالشق الثاني من قوله بما التميمية وعلى هذا ذهب أبو علي إلى امتناع دخول الباء على خبر ما التميمية، وتابعه في ذلك الزمخشري. [2]

ورد جمهور النُحاة على ما استدلّ به الفرّاء ومن تابعه في جواز تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها في البيت الأوّل.

ذهب سيبويه بعد أنْ ذكر هذا البيت إلى أنَّهُ يكاد لا يعرف فهو شاذ[3].

في حين ذهب المازني والمبرّد إلى أنّ قوله: "مثلهُمْ" منصوب على الحال مثل: "فيها قائماً رجلٌ"، والخبر محذوف تقديره: ما في الوجودِ بشرٌ مثلُهمْ.

فيكون "بشرٌ" مبتدأ، و"الوجود" خبراً مقدماً عليه، و"مثلهُمْ" حالاً من النكرة التي هي "بشرٌ" ولو أُخّر لكانَ صفة نحو: "وإذ ما هناكَ بشرٌ مثلهُمْ"، إلاَّ أنَّهُ لَمّا قدّم لمْ يجز إلاّ النّصب على الحال لامتناع تقديم الصفة على الموصوف[4].

---

(1) المسائل البغداديات: 283 - 284 .

(2) ينظر: المسائل البغداديات: 284 ، وشرح التسهيل: 356/1 ، وشرح الرضي: 221/2 .

(3) ينظر: الكتاب: 60/1 ، وشرح عيون الإعراب: 107 ، والأحاجي النحوية: 67 ، والدرر: 104/2 ، والكنوز الذهبية: 209/1 .

(4) ينظر: المقتضب: 191/4 ، المسائل البغداديات: 283 - 286 ، وشرح الجمل لابن باشاذ: 317 ، والمُقتصد: 433/1 - 434 ، والنُكت في شرح أبيات سيبويه: 196/1 ، وشرح عيون الإعراب: 107 ، وشرح عيون الإعراب: 107 ، والأحاجي النحوية: 67 ، وأسرار العربية: 92 ، والفصول: 208 ، وشرح الجمل لابن عصفور: 593/1 ، وتخليص الشواهد: 281 ، والدُرر: 104/2 .

قال المبرّد: ((فالرّفع الوجه، وقد نصب بعض النحويين، وذهب إلى أنّهُ خبر مقدّم، وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن. ولكن نصبه يجوز على أنْ تجعله نعتاً مقدّماً، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال. مثل قولك: "فيها قائمٌ رجلٌ"))[1].

وقيل: أنّ "بشرٌ" خبر، و "مثلهُمْ" مبتدأ، و "ما" هنا مهملة، ولكن بني لإبهامه مع إضافته للمبني[2]. ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات/23] وهو اختيار ابن عصفور[3].

وقيل: "مثلهُمْ" ظرف زمان تقديره: "وإذ هم في زمان ما في مثلِ حالِهِمْ بشرٌ"، ونسب خالد الأزهري هذا المذهب لأبي البقاء[4]، وقيل ظرف مكان والتقدير: وإذ ما في مكانِهِمْ من الرفعةِ بشرٌ أي: ما فَوْقَهُمْ بشرٌ وهذا مذهب الكوفيين كما قال ابن عصفور [5].

وقيل: غلطٌ لأنَّ هذا البيت للفرزدق، وهو تميمي فلمّا استعار لغة غيره لمْ يدرِ كيف استعمالهم لها، فقدّر أنّهُم يجرونها مجرى "لَيْسَ" في جميع أحوالها[6].

---

(1) المُقتضب: 191/4 .

(2) ينظر: الأحاجي النحوية: 67 ، ورصف المباني: 312 ، وأوضح المسالك: 2001/1 ، وشرح التحفة الوردية: 181 ، وحاشية الصبّان: 391/1 ، وحاشية الخضري: 264/1 .

(3) ينظر: شرح الجمل: 594/1 .

(4) ينظر: شرح التصريح: 198/1 .

(5) ينظر: الأحاجي النحوية: 67 ، وشرح الجمل: 93/1 - 594 ، وشرح الجمل لابن باشاذ: 318 والإرشاد إلى علم الإعراب: 64 ، والنُكت في تفسير كتاب سيبويه: 196/1 ، وشرح التحفة الوردية: 181 ، وتخليص الشواهد: 283 ، والدُرر: 104/2 .

(6) ينظر: المسائل البغداديات: 286 ، وشرح الجمل لابن بابشاذ: 317 ، والأحاجي النحوية: 67 ، وشرح عيون الإعراب: 107 ، وأسرار العربية: 92 ، وشرح الجمل لابن عصفور: 593/1 ، وشرح التصريح: 198/1 .

وقيل: بأنَّ الفردزق أراد أنْ يخلص الكلام للمدح، لأنَّك إذا قلت: "ما مثلك أحداً". فنفيت الأحدية احتمل المدح والذم، فإنْ نصبت "المثل" ورفعت "أحداً" تعين للمدح[1] وهذا مذهب الأعلم وردَّ ابن هشام على هذا الكلام بأنَّ فيه نظراً ؛ لأنَّ السياق هو الذي يعين الكلام للمدح[2]. وسبقه إلى ذلك ابن عصفور[3].

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 593/1 ، والدُرر: 104/2 - 105 .

(2) ينظر: تخليص الشواهد: 283 .

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 393/1 .

المبحث الثالث

((الخلاف في تقديم معمولات أخبار النواسخ))

الخلاف في تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها.

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في جواز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها من مفعول وحال وغيرها، فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها إنْ كانَ غير ظرف ولا مجرور فلا يجوز عندهم أنْ يقال: "كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلاً"، ولا "كانَ طعامَكَ آكلاً زيدٌ"، ولا "كانَتْ زيداً الحُمَّى تأخذُ"، ولا "كانَت زيداً تأخذُ الحُمَّى".

وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين، وهذا الحكم غير مختص بباب كانَ وأخواتها، بل لا يلي عاملاً من عوامل ما نصبه غيره أو رفعه.

فإنْ كانَ معمول الخبر ظرفاً أو جاراً مجرور جاز تقديمه على اسم كانَ نحو: "كانَ عندكَ زيدٌ مقيماً، وكانَ فيكَ زيدٌ راغباً"[1].

قال الزجّاجي، موافقاً ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها إنْ لَمْ يكن ظرفاً ولا مجروراً: ((واعلم أنَّهُ لا يلي كانَ وأخواتها ما انتصب بغيرها فنقول: "كانَ زيدٌ آكلاً طعامَكَ" و "كانَ آكلاً طعامَكَ

(1) ينظر: الأصول: 237/2، ونتائج الفكر: 181، 1، وارتشاف الضرب: 1173/3، وتسهيل الفوائد: 56، وتخليص الشواهد: 245، وشرح ابن عقيل: 51/1، وشفاء العليل: 326/1، وائتلاف النصرة: 133، وشرح المكودي: 55، وكاشف الخصاصة: 64، وهمع الهوامع: 432/1 وشرح الأشموني: 359/1، وهداية السالك: 92/2، والنواسخ في كتاب سيبويه 38 - 39.

زيدٌ كلُّ ذلك جائز، ولو قلت: كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلاً لَمْ يجز لأنَّك أوليت الطعامَ كانَ وليْسَ باسم لها ولا خبر)) [1].

وفصّل ابن السرّاج[2]، وأبو علي الفارسي، وابن بابشاذ[3] من القدماء وأبو بكر بن طلحة[4]، وابن عصفور[5] من المتأخرين القول في تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها فذهبوا إلى أنَّهُ إذا تقدّم معمول خبر كانَ وأخواتها وحده على اسمها لا يجوز التقديم فلا يقال: كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلاً.

وهو مذهب الجمهور، أمّا إذا تقدم المعمول والخبر على الاسم وتقدم المعمول على الخبر نحو: كانَ طعامَكَ آكلاً زيدٌ، لأنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه[6].

وعضد ابن عصفور ذلك بقوله: ((وإذا كانَ للخبر معمول وأردت تقديمه فلا يخلو أنْ تقدّمه على الاسم أو على الفعل، فإنْ قدّمته على الاسم جاز أنْ يكون المعمول ظرفاً أو مجروراً ... فإنْ كانَ المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أنْ تقدمه على الاسم مع الخبر أو وحده فإنْ قدمته وحده لم يجز لأنَّك تولي الفعل ما لَيْسَ بمعمول له وتترك معموله ... وإنْ قدّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين ... وذلك نحو قولك: كانَ طعامَكَ آكلاً زيدٌ، والذي يجيز حجّته أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذا إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح)) [7].

---

(1) الجمل: 45 ، وينظر: المُقتضب: 98/4 - 99 ، وشرح التسهيل: 349/1 ، وشرح ابن الناظم: 54 ، وشرح الجمل لابن هشام: 139 ، والمطالع السعيدة: 288/1 .

(2) ينظر: الأصول: 88/1 .

(3) شرح الكافية الشافية: 403/1 ، لم أجد رأيه في كتابه ((شرح المقدمة المُحسبة)) .

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 1173/3 .

(5) ينظر: شرح الجمل: 392/1 - 393 ، والمُقرّب: 96/1 -97 .

(6) ينظر: شرح الكافية: 199/4 ، وأوضح المسالك: 174/1 - 175، وشرح التصريح: 189/1 - 190 ، وشرح ابن طولون: 213/1 ، وحاشيةالخضري: 253/1 0 254 .

(7) شرح الجمل: 392/1 - 393.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها مطلقاً سواء أكانَ المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غيرها، فجاز عندهم القول: "كانَ عندكَ زيدٌ مقيماً"، و "وكانَ فيكَ زيدٌ راغباً"، و "كانَ زيداً عمرٌ ضارباً"[1].

وعللَّ البصريون سبب عدم جواز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها بأنّهُ يؤدي إلى الفصل بين كانَ واسمها بأجنبي وهو معمول الخبر والفصل بين العامل والمعمول بمعمول غيره، غير سائغ، وإذا كانَ معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فجائز - كما ذكرنا -، أنْ يتقدّم على اسم كانَ لأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوّسع بهما الكلام توسعاً لأن يكون لغيرهما[2].

قال أبو علي: ((ولا يجوز: كانَت زيداً الحُمَّى تأخُذُ، وإنْ رفعت الحُمّى بكانَت ؛ لِفصلك بين كانَ واسمها بأجنبي منها وهو زيد الذي هو مفعول مفعولها))[3].

قَنَافِذُ هدَا جُوَن حَولَ بُيُوتِهِم   بِمَا كَانَ إِيَاهُم عطيَّة عَوَّدَا[4]

ووجه الاستدلال هو تقديم معمول الخبر وهو قوله: "إياهُمْ" على اسم كانَ وهو قوله: "عطيّة" وهو لَيْسَ بظرفٍ ولا مجرور، واحتجُّوا أيضاً بقول حميد الأرقط:

فَأَصبَحُوَا وَالنَوَى عَالِي مُعَرّسِهِم   وَلَيسَ كُلُّ النَوَى تُلقِي المَسَاكِينُ[5]

---

(1) ينظر: الحُلل: 172 ، وشرح التسهيل: 349/1 ، وشرح الكافية: 199/4 ، وشرح ابن عقيل: 251/1 ، وشفاء العليل: 236/1 ، وائتلاف النصرة ، مسألة: 22، 133 ، وشرح المكودي: 55، وهمع الهوامع: 432/1 .

(2) ينظر: تفسير المسائل المُشكله: 380 ، والمُقتصد: 426/1 ، وشرح الكافية الشافية: 405/1 ،

(3) الإيضاح العضدي: 106/1 - 107 .

(4) شرح ديوان الفرزدق إيليا الحاوي: 307/1 ، والرواية في الديوان: قنافذ درَامون خلف جحاشهم بما كانَ إيّاهم ...

(5) الكتاب: 70/1 .

والشاهد فيه قوله: "لَيْسَ كلُّ النوى تُلقي المساكِيْنُ" إذ فصل بمعمول الخبر وهو قوله: "كلُّ النوى" مع الخبر، بين كانَ واسمها، هو قوله: "المساكين".

واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

بَاتَت فُؤادِي ذَاتُ الخَـالِ سَـالِبَةً
فَالعَيشُ إن، حُمَّ عَـيشٌ مِـنَ العَجَـبِ[1]

والشاهد فيه قوله: "باتَتْ فُؤْادي ذاتُ الخالِ سالبةً" إذ أولى كانَ معمول خـبره الذي هو "فؤادي" وفصل بين كانَ واسمها الذي هو "ذاتُ الخالِ" وهذا البيت أقوى ما يتمسك به الكوفيّون على جواز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمهـا لأنَّ الخبر هنا مفرد منصوب.

واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

لَئِن كَانَ سَلمَى الشيبُ بَالصَدِ مُغرِيَاً
لَقَد هـوَّنَ السُّـلوَانَ عَنهَـا الـتَعَلُّمُ[2]

ووجه الاستدلال فيه هو تقديم معمول خبر كانَ وهـو قولـه: "سـلمى" علـى اسمها وهو قوله "الشيبُ"، ولَيْسَ هذا المعمول ظرفاً ولا جاراً ومجروراً وهذا التقديم جائز عند الكوفيين، ممنوع عند البصريين.

وفنّد النُحاة البصريون ما احتجّ به الكوفيون من الشواهد الشـعرية، فـذهبوا إلى أنَّهُ إذا ورد، في كلام العرب ما يوهم ظاهره تقديم معمول خبر كـانَ وأخواتهـا على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور يؤوّل علـى أنَّ في "كـانَ" ضـمير الأمـر والشأن، وهو اسمها، والجملة بعدها في موضع خبرها[3].

---

(1) أوضح المسالك: 177/1 .

(2) شرح الأشموني: 363/1 .

(3) ينظر شرح ابن عقيل: 255/1 ، وكاشف الخصاصة: 65 ، وشرح المكودي: 56: وشرح ابن طولون: 214/1 .

فالبيت الأوّل في قول الفرزدق: "بما كانَ إيَّاهم عطيّة عوَّداً" اسم كانَ ضمير الشأن، و "عطيّة" مبتدأ، و "عوّد" في موضع خبره، و "إيّاهُمْ" مفعول بـ"عوّد" مقدما على المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب. خبر كانَ. (1)

قال أبو علي ((فإنْ جعلت التأنيث للقصة، ورفعت الحُمّى بالابتداء وجعلت تأخُذُ خبر المبتدأ جازت المسأله لأنَّ زيداً حينئذٍ أجنبي وهو مفعول مقدّم ولمْ يفصل بيه بين الفاعل وفعله)). (2)

ويجوز في هذا البيت تقدير ضمير مستتر يعود إلى "ما" و عطيّة": مبتدأ خبره: عوّدا، التقدير: "بالذي كانَ إيَّاهُمْ عطيّة عوّده، فحذف الهاء ونواها(3).

واعترض ابن عصفور على هذا التأويل لأنَّه يؤدي إلى ما لا يجوز، وذلك أنّ خبر المبتدأ لا يتقدم معموله على المبتدأ إذا كانَ فعلا(4).

فأجاب ابن هشام (أنَّ المانع من تقديم الفعل خشية التباس الاسمية بالفعلية، وذلك مأمون مع تقدم المعمول)) (5).

أمّا البيت الثاني فخرّج على أنّ الاسم لَيْسَ ضمير الشأن وقوله "كلَّ النوّى" معمول يلقي وجمله "تُلقِي المساكِيْنُ" فعل وفاعل خبر "ليس" إذ لو كانَ اسمها المساكين وتلقي خبرها لوجب أنْ يقال: تلقونَ" ليطابقه في الجمعية وقُرِئَ هذا البيت برفع "كلُّ" فلا شاهد فيه حينئذ لأنَّ "كلَّ النّوى" اسم لَيْسَ وجمله "تُلقي المساكينُ" خبره والكلام

---

(1) ينظر: المُقتصد: 425/1 - 426 ، وشرح التصريح: 190/1 ، وهمع الهوامع: 432/1 - 333 ، وشرح الأشموني: 361/1 .

(2) الإيضاح العضدي: 107/1 .

(3) ينظر: المُقتصد: 432/1 - 426 ، وشرح الكافيه الشافيه: 403/1 ، وشرح ابن عقيل: 256/1 - 258 وشرح التصريح: 190/1 ، وهمع الهوامع: 432/1 - 433 ، وشرح الأشموني 361/1 .

(4) ينظر: شرح الجمل: 361/1 .

(5) تخليص الشواهد: 248 .

يحتاج حينئذ إلى ضمير يربط جملة الخبر بالاسم والتقدير: "لَيْسَ كلُّ النَّوى تلقيهِ المساكِيْنُ" فحذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ[1].

قال سيبويه: ((فلو كان كلَّ على لَيْسَ ولا إضمار فيه لَمْ يكن إلاّ الرفع في كلّ، ولكنه انتصب على تلقي ولا يجوز أنْ تحمل المساكين على لَيْسَ وقد قدّمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأوّل، وهذا لا يحسن لو قلت: كانت زيداً الحُمَّى تَأخُذُ أو تأخُذُ لَمْ يجز، وكانَ قبيحاً)) [2].

واستدلّ سيبويه ومن تابعه من النُحاة على صحةتقدير ضمير الشأن في كانَ وأخواتها بقول العجير بن عبدالله السلولي:

إذا متُّ كَانَ النَاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثنٍ بَالذِي كُنتُ أصْنَعُ[3]

ووجه الاستدلال به هو أنَّ اسم "كانَ" ضمير الأمر والشأن، والناس مرفوع بالابتداء،وصنفان: خبره، والجملة في موضع خبر كانَ و "شامتٌ" بدل من "صنفانِ" ويروى:

"كانَ الناسُ صنفينِ" و "نصفينَ" على أنّهُ خبر كانَ، و "الناسُ" اسمها ولَيْسَ فيه شاهد على هذا الوجه[4].

أمَّا البيتان الثالث والرابع:

---

(1)ينظر: النُكت في تفسير كتاب سيبويه: 208/1 ، والأمالي الشجرية: 203/2 - 204 ، وشرح ابن عقيل: 258/1 ، وحاشية الصبّان: 377/1 ، وحاشية الخضري: 255/1 ، والكنوز الذهبية: 235/1 .

(2) الكتاب: 70/1 ، وينظر إلى المُقتضب: 99/4 - 100 ، والأصول: 86/1 .

(3) نوادر أبي زيد: 56 .

(4) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: 85 ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: 99/1 - 100 ، والحُلل في شرح أبيات الجمل: 54 ، وتخليص الشواهد: 250 ، والكنوز الذهبية: 238/1 .

فذهب المتقدمون من البصريين إلى أنّهُ ضرورة من ضرورات الشعر، في حين ذهب بعض المتأخرين إلى: أنَّ "فُؤادي وسَلْمَى" منادى بحرف نداء محذوف، ومعمول "سالبة، ومغرياً محذوف أيضاً والتقدير: لكَ أو لكِ، أي:

"بائتْ فُؤادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً لَكَ"

"وَلَئِنْ كَانَ يَاسَلْمَى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِيَاً لكِ"(1).

وعلى الرغم من أنَّ البصريين فنّدوا ما استشهد به الكوفيون من الشواهد الشعرية التي استدلّوا بها على جواز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها فإنِّي اتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون في جواز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها لاعتمادها على السماع فيما ذهبوا إليه. وفضلاً عن السماع في إثبات جواز التقديم في هذه المسألة فهناك مبدأ من مبادئ البصريين يمكنني أنْ أطبقه على هذه المسألة، وهو أنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، فبما أنَّ البصريين ذهبوا إلى جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها على اسمها، وأنا هنا أتفق مع ما ذهبوا إليه، فتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، فلولا جواز تقديم الخبر على الاسم لما جاز تقديم معمول الخبر على الاسم. وهذا مبدأ من مبادئ البصريين استند إليه لإثبات صحة جواز تقديم معمول خبر كانَ وأخواتها على اسمها. والله أعلمْ بالصواب.

الخلاف في تقديم معمول خبر ما النافية عليها

اختلف نحاة الكوفة والبصرة في جواز تقديم معمول خبر ما النافية عليها، فذهب الكوفيّون إلى أنّهُ يجوز تقديم معمول خبر ما النافية عليها نحو: "طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً". أمّا البصريون فذهبوا إلى منع تقديم معمول خبر "ما النافية" عليها سواء

(1) ينظر: شرح التصريح: 190/1 ، وهامش شرح الأشموني: 364/1 ، وحاشية الخضري: 254/1 ، والنواسخ في كتاب سيبويه: 225 .

أكانَ الخبر مرفوعاً أم منصوباً فلا يجوز عندهم القول: "طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً أو آكلٌ"[1].

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291هـ) من الكوفيين إلى جوازه من وجه، وفساده من وجه، فإنْ كانت "ما" ردّا لخبر كانت بمنزلة "لمْ" و "لَنْ" فيجوز التقديم ومثال ذلك من قال في الخبر "زيداً آكلٌ طعامَكَ" فتردّ عليه نافيا: "ما زيدٌ آكلاً طعامَكَ" فيجوز التقديم نحو: "طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً". أمّا إذا كانَ "ما" جواباً للقسم فلا يجوز التقديم لأنَّ "ما" في قولك: "واللّهِ ما زيدٌ يأكلُ طعامَكَ" بمنزلة اللام في جواب القسم[2].

وأوضح ابن السرّاج مذهب البصريين والكوفيين في جواز أو منع تقديم معمول خبر "ما النافية" عليها بقوله: ((نقول: ما زيدٌ آكلاً طعامَكَ ولا يجوز أنْ نقدم "طعامَكَ" فتقول: "طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً ولا يجوز عندي تقديمه، وإنْ رفعت الخبر، وأمّا الكوفيّون فيجيزون: طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً يشبهونها بـ"لَمْ" و "لَنْ" وأباه البصريون)) [3].

واحتجّ الكوفيون على ما ذهبوا إليه بالقياس: وذلك عن طريق قياس "ما" النافية على "لَمْ، ولَنْ، ولا" لاشتراكها معهنّ في الدلالة على النفي، فكما يجوز تقديم معمول الفعل المنفي بهذه الأحرف عليها نحو "زيداً لَمْ أضربْ، وعمراً لَنْ أكرمْ، وبشراً لا أخرجْ" فكذلك يجوز التقديم مع "ما" النافية[4].

---

(1) ينظر: الإنصاف: 172/1 ، مسألة 20 ، والتبيين: 327 مسألة 49 ، والمُغني في النحو: 101/3 - 102 ، والجامع الصغير: 216 ، وارتشاف الضرب: 1201/3 ، وائتلاف النصرة: 165 ، مسألة 40 .

(2) ينظر: الإنصاف: 172/1 ، وارتشاف الضرب: 1201/3 ، وائتلاف النصرة: 116 ، لم أجد رأي الثعلب في مجالسه .

(3) الأصول: 235/2 .

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 172/1 ، والتبيين: 328 ، وأمالي ابن الحاجب: 213/1 - 214 ، والكواكب الدريّة: 210/1 .

أمّا البصريون فاحتجّوا بعدم جواز تقديم معمول خبر "ما النافية" عليها بأنَّ "ما" معناها النفي، ويليها الاسم والفعل، فأشبهت بذلك حروف الاستفهام فكما أنَّ حروف الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فلا يقال: "زيداً تضرب" فكذلك "ما" فلا يجوز القول: "طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً"، لأنَّ "ما" لها صدر الكلام كحروف الاستفهام[1].

واحتجّ آخرون على أن المعمول لا يقع إلاّ إذ يقع العامل فإذا لَمْ يجز تقديم الخبر على "ما النافية" لَمْ يجز تقديم معموله عليه وعلى هذا الأساس قال ابن السرّاج: ((وحجّة البصريين: أنَّهُم لا يوقعون المفعول إلاّ إذ يصلح لناصبه أنْ يقعه، فلمَّا لَمْ يجز أنْ يتقدم الفعل على "ما" لَمْ يجز أنْ يتقدّم الفعل على "ما" لَمْ يجز أنْ يتقدّم ما عمل فيه الفعل)) [2].

وفنّد البصريون ما احتجّ به الكوفيون، فذهبوا إلى القول: بأنَّ القياس الذي قاسوه فاسد، لأنَّه قياس مع الفارق، لأنَّ "ما" - كما هو معروف - حرف غير مختص يليه الاسم والفعل فهي قائمه بنفسها لا كالجزء مما بعدها كالاستفهام في حين أنَّ "لَمْ" و "لَنْ" حرفان مختصَان بالفعل لا يدخلان إلاّ عليه والمختص بالشيء كالجزء منه.

أمّا "لا" فإنَّها وإنْ دخلت على الأسماء والأفعال إلاَّ أنَّها حرف متصرّف يعمل ما قبلها فيما بعدها نحو: "جِئْتُ بلاَ زَادٍ" و "غَضِبْتُ مِنْ لا شَيءٍ" فإذا جاز أنْ يعمل ما قبله فيما بعده جاز أنْ يعمل ما بعده فيما قبله فلذلك جاز التقديم معها، فبان الفرق بينهما[3].

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 172/1 – 173 ، والتبيين: 327 – 328 ، وائتلاف النُصرة: 165 – 166 ، والكواكب الدرية: 210/1 .

(2) الأصول: 235/2 ، ينظر: المُغني في النحو: 106/3 .

(3) ينظر: الأصول: 235/2 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 173/1 ، والتبيين: 328 – 329 ، وأمالي ابن الحاجب: 756/2 – 757 ، وائتلاف النصرة: 166 ، والأشباه والنظائر: 285/2 .

وفنّد أبو البركات الأنباري ما ذهب إليه ثعلب بقوله ((وأمّا ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل - من أنّهُ إذا كانَ ردّا لخبر جاز التقديم، وإنْ كانت جواباً للقسم لَمْ يجز - ففاسد لأنَّ "ما" في كلا القسمين نافية فينبغي أنْ لا يجوز التقديم فيها جميعاً)) [1].

الخلاف في تقديم معمول خبر ما النافية على اسمها

اختلف النحويون في جواز تقديم معمول خبر "ما النافية" على اسمها فذهب البصريون إلى أنّهُ لا يجوز تقديم معمول خبر ما النافية على اسمها إنْ كانَ المعمول مفعولاً أو حالاً أو غيرهما نحو: "ما طعامَكَ زيدٌ آكلاً"، على أنَّ "زيداً"، اسم "ما" و "آكلاً" خبره، و "طعامَكَ" معمول خبره تقدم على اسم "ما" ولو قدّمت المعمول على اسم ما وجب إبطال عمل "ما النافية" فتقول:

. "ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ". أي إذا رفع "آكلاً" جاز عند الجمهور، وحكى منعه عن الرّماني، أمّا إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم على اسم ما فتقول: "ما بي أنتَ معيناً، وما عندكَ عمرٌو مقيماً"، لأنّه يتوسع في الظرف والجرور مالا يتوسع في غيرهما[2].

وعلّل البصريون عدم جواز تقديم معمول خبر "ما النافية" على اسمها لأنَّ ذلك يؤدي إلى الفصل بين "ما النافية" ومعمولها الذي هو اسمه بأجنبي فهو في الامتناع بمنزلة: "كانت زيداً الحُمَّى تاخُذُ"، في حين جاز التقديم في مثل: "ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ"، لأنَّ "زيداً" في هذه الحالة لَيْسَ معمول "ما" لأنَّ "ما" هنا مهملة، فإذا لَمْ يكن

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 173/1 .

(2) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: 318 ، وشرح الكافيه الشافية: 431/1 - 432 ، وشرح ابن الناظم: 75 ، والإرشاد إلى علم الإعراب: 64 ، وارتشاف الضرب: 1199/3 ، وشرح ابن عقيل: 155/1 ، وشفاء العليل: 329/1 ، وشرح المكودي: 58 ، والمطالع السعديه: 292/1 ، وشرح ابن طولون: 222/1 ، والفواكه الجنيّة: 164 .

"زيدٌ" معموله جاز وقوع "طعامَكَ" بين "ما" و "زيدٌ"، لأنّه لا يكون حينئذ فصلاً بين العامل والمعمول بأجنبي(1).

قال سيبويه: ((ولا يجوز أنْ تقول: ما زيداً عبدُ اللّهِ ضارباً، وما زيداً أنا قاتلاً، لأنّه لا يستقيم، كما لَمْ يستقم في كانَ ولَيْسَ، أنْ تقدّم ما يعمل فيه الآخر فإنْ رفعت الخبر حَسُنَ حمله على اللغة التميميه)) (2).

وذهب الكوفيّون وأبو الحسن بن كيسان من البصريين إلى أنّهُ يجوز تقديم معمول خبر "ما النافية" على اسمه سواء أكانَ المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غيرها فيجوز عندهم القول: "ما طعامَكَ زيدٌ آكلاً"، "وما اليومَ زيدٌ ذاهباً"، "وما بسيفٍ زيدٌ ضارباً"(3).

قال ثعلب: ((فإنْ نصبوا فقالوا: ما طعامَكَ زيدٌ آكلاً، وما فيكَ زيدٌ راغباً، لَمْ يعبأوا بالصفة ولا المفعول، لأنّها من صلة الفعل فكأنهم قالوا: ما زيدٌ آكلاً طعامَكَ، وما زيدٌ راغباً فيكَ)) (4).

هذا النّص يوضح مذهب الكوفيين في تجويزهم تقديم معمول خبر "ما النافية" على اسمها، واحتجّ البصريون بما ذهبوا إليه من منع تقديم معمول خبر "ما النافية" بقول مزاحم بن حارث العقيلي:

وَقَالُوا تَعَرَفَهَا المَنَازِلَ مِن مِنىً وَمَا كُلَ مَن وَافَى مِنىً أَنَا عَارِفُ(5)

ووجه الاستدلال بالبيت: هو إبطال عمل "ما النافية" حين تقدّم معمول الخبر الذي هو "كلّ" على الاسم الذي هو "أنا" ووجه البيت على: أنْ "ما" مهمله، وقوله: "أنا

(1) ينظر: المُقتصد: 335/1 ، وحاشية الصبّان: 391/1 ، وحاشية الخضري: 365/1 .
(2) الكتاب: 71/1 ، وينظر: الإيضاح العضدي: 111/1 .
(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 1199/3 ، والجني الداني: 369 ، وهمع الهوامع: 451/1 ، وشرح الأشموني: 406/1 ، والمدرسة البغدادية: 193 .
(4) مجالس ثعلب: 545/2 .
(5) الكتاب: 71/1 .

عارفٌ مبتدأ وخبر، وكلّ معمول الخبر الذي هو عارفٌ وقُرِئ البيت: "وما كلُّ من وافى مِنَىً أنا عارفٌ" برفع كلٌّ ولا شاهد فيه حينئذٍ لأنَّ "ما" هنا مهمله وهي "ما التميمية" و "كلٌّ" اسمها وجمله "أنا عارفٌ" في محل نصب خبر "ما" والربط بين جملة الخبر والمبتدأ على هذا الوجه ضمير منصوب بعارف محذوف، والتقدير: "ما كلُّ من وافى منىً أنا عارفُهُ"[1] واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

بِأُهْبَةِ حَربٍ كُن وَإِن كُن كُنتَ آمِنَا   فَمَا كُلَ حِينٍ مَن تُوالِي مُوَالِيَا[2]

الشاهد فيه قوله: "ما كلَّ حين من توالي موالياً" إذ قدّم معمول الخبر وهو قوله "كلَّ حينَ" وهو ظرف على اسم "ما النافية" وهو قوله: "من توالي" وما النافية في هذه البيت عاملة، والذي سوّغ ذلك كون معمول خبر ما النافية ظرفاً، والظروف يتوسع فيها.

أمّا الكوفيون فاحتجّوا على جواز تقديم معمول خبر "ما النافية" على اسمها، بالقياس على "لَمْ، ولَنْ ولا" فكما: أنَّ هذه الحروف يجوز أنْ يتقدّم معمول الفعل المنفي بهُنّ على الفعل فكذلك يجوز ذلك في "ما النافية" لاشتراكها معهن في الدلالة على النفي[3].

ومما تقدّم اتضح لي أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الأصح لاستنادهم إلى السماع فيما ذهبوا إليه، والرأي الذي يستند إلى السماع أقوى من الرأي الذي لا يستند إلى شيء.

---

(1) ينظر: الكتاب: 72/1 ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: 86 ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: 34/1 ، وشرح الجمل لابن بابشاذ: 318 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 209/1 ، وحاشية الصبّان: 391/1 ، والكنوز الذهبية: 244/1 .

(2) شرح التسهيل: 352/1 .

(3) ينظر: همع الهوامع: 451/1 ، ولم أتوسع في عرض حجة الكوفيين لتجنب التكرار لأنّي سبق أنْ ذكرته في موضوع تقديم معمول خبر "ما النافية" عليها ، وعلة الكوفيين في جواز التقديم هنا لا تختلف عن تلك فلا داعي لذكرها مرةأخرى .

2

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الخلاف النحوي في ترتيب بناء الجملة الفعلية

المبحث الأوّل

((الخلاف في تقديم معمولات الفعل))

الخلاف في تقديم الفاعل على الفعل

إنْ تقديم الفاعل على الفعل من الموضوعات التي دار حولها خلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، ويترتب على هذا الخلاف، خلاف في نوع الجُمْلة، كلّ من الجُمْلة الاسمية والجُمْلَةِ الفعلية، فالذي يزعم أنّ المتقدّم مبتدأ يذهبُ إلى أنّ الجُمْلة اسمية، والذي يزعم أنّه فاعل يذهَبَ إلى أنّ الجُمْلة فعلية تقدّم فيها الفاعل على الفعل.

ذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فلا يجوز القول في "قامَ زَيْدٌ": "زَيْدٌ قَامَ"، على أنْ يكون "زَيْدٌ" فاعلاً، بل يجوز أنْ يكون "زَيْدٌ" مبتدأ، والفعل بعده رافع للضمير المستتر فيه، والتقدير: زَيْدٌ قامَ هو. (1)

ونقل أبو حيّان عن الزجّاجي أنّه قال ((أجمع النحويون على أنّ الفاعل إذا قدّم على فعله لم يرتفع به)). (2)

ومن البصريين الذين منعوا تقديم الفاعل على الفعل أبو عثمان المازني(3) والمبرّد(4) وابن كيسان(5)، وابن السرّاج(6) والزجّاجي (337هـ) (7) وأبو علي

---

(1) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 2/ 530 ، وشرح التسهيل : 2/ 40 ، وشرح الكافية : 1/ 142، وشرح ابن عقيل : 1/ 238 ، وشرح التصريح : 1/ 269 ، وهمع الهوامع : 1/ 576 ، والمطالع السعيدة : 1/ 346 .

(2) ارتشاف الضرب: 3/ 1320، وينظر: تذكرة النُحاة: 694 لم أعثر على رأي الزجّاجي في كتبه.

(3) ينظر : تفسير المسائل المُشكلة : 82 (إذ ذكر الفارقي أنّ المازني أبى تقديم الفاعل على الفعل) .

(4) ينظر: المتقضب : 4/ 128 .

(5) الموفقي في النحو : 109 - 123 .

(6) ينظر الأصول : 2/ 228 .

(7) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 136 - 137 ، إذ تبنّى رأي المبرّد وسارَ عليه .

الفارسي[1]، والزبيدي (379هـ) [2] والفارقي[3] وابن جني[4] والجرجاني[5] والباقولي[6] والحريري (516هـ) [7] وابن الخشاب[8] وكذلك أكثر المتأخرين.

قال المبرّد: ((فإنْ قلت: عبدُ اللّهِ قامَ، فعبدُ الله رفع بالابتداء و "قامَ" في موضع الخبر، وضميره الذي في قامَ فاعل)) [9].

وقال ابن السرّاج أيضاً: ((واعلم أنّ الفاعل لا يجوز أنْ يتقدّم على الفعل إلاّ على شرط الابتداء خاصّة)) [10].

ويفهم من كلام المبرّد وابن السرّاج ومن جاءَ بعدهما أنّه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، وإذا تقدّم فهو جملة اسمية من مبتدأ وخبر.

أمّا الكوفيّون فذَهَبُوا إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل في سعة الكلام، مع بقاء فاعليته فيجوز عندهم القول: "زَيْدٌ قامَ" على أنْ يكون "زَيْدٌ" فاعلاً مقدماً على الفعل[11].

---

(1) ينظر : الإيضاح العضدي : 63 - 64 .

(2) ينظر : الواضح في علم العربية : 179 .

(3) ينظر : تفسير المسائل المُشكِلة : 82 .

(4) ينظر : اللّمع : 16 .

(5) ينظر : المُقتصد : 1/ 327 - 328 .

(6) ينظر : شرح اللّمع : 1/ 216 .

(7) ينظر شرح مُلحة الإعراب : 84 .

(8) ينظر : المُرتجل : 117 .

(9) المُقتضب : 4/ 128 ، وينظر : الموفقي في النحو : 109 "رأي ابن كيسان في منع تقديم الفاعل على الفعل".

(10) الأصول : 1/ 208 ، 2/ 228 ، وينظر : اللّمع : 16 .

(11) شرح الجُمَل لابن عصفور : 1/ 159 ، والمُغني في النحو : 2/ 134 ، وشرح اللمحة البدرية : 1/ 341 ، وشرح ابن عقيل : 1/ 238 ، وشفاء العليل : 1/ 412 ، وشرح الأزهرية : 75 ، وهمع الهوامع : 1/ 576 ، وشرح الأشموني : 2/ 142 ، وشرح ابن طولون : 1/ 314 ، ومدرسة الكوفة : 278 - 279 . .

قال الكنغراوي: ((وحقُّه أنْ يلي الفعل وقد يتقدّم عليه)) (1).

وردّ المبرّد ومن تابعه ما ذَهَبَ إليه الكوفيّون من جواز تقديم الفاعل على الفعل، بأنّ ذلك يؤدي إلى أن يرفع الفعل فاعلين في حين أنّ الفعل لا يرفع فاعلين إلاّ على جهة الاشتراك نحو: "قامَ عبدُ اللّهِ وزَيْدٌ"، فلا يرفع الفعل عبدُ الله وضميره.

الذي يدلّ على أنّ ثمّة ضميرا مرفوعا مستترا هو الفاعل ظهوره إذا جعل في موضعه غيره نحو: "عبدُ اللّهِ قامَ أخُوْهُ" فإنّما ضميره في موضع أخيه. كما أنّ الضمير يظهر على المثنى والجمع نحو: "الزيدان خرَجَا، والزيدون خرَجُوا" على أنّ "الزيدين" مبتدأ مؤخّر والألف والواو فاعلان للفعل(2).

وذَهَبَ إلى أنّ ما يدلّ على فساد مَذْهَبهم أنّ الابتداء يدخل عليه ما يزيل عمله، نحو: "رأيت عبدُ الله قامَ"، وإنّ زيداً قامَ"، فتأثّر "زَيْدٌ" بما قبله دليل على أنّ الفعل شغل عنه بفاعل مضمر، من ذلك أيضاً قولك: "عبدُ اللّهِ هلْ قامَ"؟

فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أنْ يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله. (3)

فما ذَهَبَ إليه المبرّد في ردّه على الكوفيين يعضد ما ذكرناه من مَذْهَب البصريين من عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، فإذا تقدّم فهو مبتدأ.

وتظهر ثمّرة الخلاف بين البصريين والكوفيين في التثنية والجمع فأجاز الكوفيّون: "الزيدان قامَ، والزيدون قامَ" وهذا ممتنع عند البصريين لأنهم يوجبون في

---

(1) المُوفي في النحو الكوفي : 18 .

(2) ينظر: المُقتضب : 4/ 128 ، والمُرتجل : 117 ، وشرح ابن الناظم : 82 .

(3) ينظر: المُقتضب : 4/ 128 ، وشرح التسهيل : 2/ 20 / وشرح الكافية الشافيه : 2/ 580. 2/ 580.

هذه الحالة أنْ يتصل ضمير الاسم المتقدّم بالفعل فتقول: "الزيدان قامَا، والزيدون قامَوا."[1].

وذَهَبَ الجرجاني إلى أنّ "زيداً" لو كان في نحو: "زَيْدٌ ضربَ" مرفوعاً بضرب، وكان "ضربَ" خالياً من ضمير يعود إليه لوجب أن يجوز: الزيدان ضربَ، فلما لم يقل إلاّ: الزيدان ضربَا، دلّ على أنّ "الزيدين" رفعا بالابتداء، والفاعل هو الألف في "ضربا" فإذا ثبت هذا في المثنى والجمع وجب أنْ يعلم فيما لا يتضح لفظاً نحو: "زَيْدٌ ضربَ" على أنّ "زيداً" مرفوع بالابتداء، وفي "ضربَ" ضميره له [2].

في حين ذَهَبَ ابن عصفور إلى جواز: "الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ" في الضرورة الشعريّة[3]. وزعم ابن هشام أنّ مثل: "الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ"، لم يعثر عليه، فلذلك هو غير جائز[4].

واحتجّ البصريون فيما ذَهَبوا إليه من منع تقديم الفاعل على الفعل بأنّ الفاعل كالجزء من الفعل ؛ لأنّ الفعل يفتقر إليه معنىً واستعمالاً فلم يجز تقديم الفاعل عليه كما لم يجز تقديم عجز الكلمة على صدرها والدليل على أنّ الفاعل كالجزء من الفعل إسكان لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو: "ضَربْتُ" لأنّه يؤدي إلى توالي أربع حركات في كلمة واحدة، فلو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من حروف الفعل وإلاّ لما سكّنوا لامه. فإذا ثبت أنّ الفاعل يتزّل منزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه[5].

---

(1)ينظر: ارتشاف الضرب : 3/ 1320 ، وتذكرة النُحاة : 694 ، وشرح ابن عقيل : 1/ 238 ، وهمع الهوامع : 1/ 576 ، وحاشية الصبّان : 2/ 65 .

(2) ينظر : المُقتصد : 1/ 328 - 179

(3)ينظر : شرح الجُمَل : 1/ 160 .

(4)ينظر : شرح اللمحة البدرية : 1/ 341 .

(5)ينظر : شرح اللّمع : 1/ 216 ، وأسرار العربية : 52 ، والغُرَّة المخفية : 1/ 229 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 580 ، والمُغْنِي في النحو : 1/ 134 ، وشرح ابن الناظم : 82 ، والإرشاد إلى علم الإعراب : 29 ، وهامش شرح ابن عقيل : 1/ 64 ، والفوائد الضيائية :

وهناك أوجهٌ أخرى ذكرها الباقولي[1]، وأبو البركات الأنباري[2].

قال الثمانيني ((واعلم أنّ الفاعل بمنزلة حرف من الفعل فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله، كما لا يجوز تقديم حروف الفعل بعضها على بعض)) [3].

هذا النص تعضيد لما ذكرناه من حجة البصريين في منع تقديم الفاعل على الفعل، وذَهَبَ البصريون إلى أنّ ما ظاهره فاعل تقدّم على الفعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدّم إمّا مبتدأً في نحو: "زَيْدٌ قامَ"، وإمّا فاعلاً لفعل مضمر في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة/6] فـ"أحدٌ" فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: وإنْ استجاركَ أحد استجارك[4].

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا لما ذَهَبُوا إليه من جواز تقديم الفاعل على الفعل بالسماع، ومن السماع قول الزبّاء:

مَا لِلجِمَالِ مَشيُهَا وَئِيدَا ... أَجَندَلاً يَحمِلنَ أَم حَدِيدَا[5]

ووجه تمسك الكوفيين بهذا البيت أنّ قوله: "مشيُهَا" فاعل مقدّم ولا يجوز أنْ يكون مبتدأً إذ لا خبر له في اللفظ إلاّ "وئِيْدَاً" وهو منصوب على الحال فتعيّن أنْ يكون فاعلاً لـ"وئِيْدَاً" مقدماً عليه[6].

= 1/ 255 ، والأشباه والنظائر : 1/ 344 ، والفواكه الجنيّة : 125 ، والكواكب الدرية : 1/ 157 ، وهداية السالك : 2/ 236 .

(1) ينظر : شرح اللمع : 1/ 216 - 218 .

(2) ينظر : أسرار العربية : 52 ، ولمع الأدلة : 65 - 67 .

(3) الفوائد والقواعد : 180 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 1/ 237 ، وشفاء العليل : 1/ 412 ، وشرح الأزهرية : 75 - 76 ، وشرح الأشموني : 2/ 142 ، والفواكه الجنيّة : 125 ، وحاشية الخضري : 1/ 364 ، والكواكب الدرية : 1/ 158 ، وهداية السالك : 2/ 263 .

(5) أدب الكاتب : 170 .

(6) ينظر : الدُرر : 2/ 281 .

فاستدلّوا بهذا البيت على جواز تقديم الفاعل على الفعل، واستدلّوا أيضاً بقول امرئ القيس:

فَظَلَّ لَنَا يَومٌ لَذِيذٌ بِنعمَةٍ   فَقِل في مِقيَلٍ نَحسُهُ مُتَغَيِّبِ[1]

ووجه الاستدلال بالبيت قوله: "نَحسُهُ مُتَغَيِّبِ" على أنّ قوله، "نَحسُهُ" فاعل متقدّم على العامل وهو قوله: "متغيبِ" والتقدير: متغيّب نحسُهُ.

ومن ذلك أيضاً قول النابغة الذبياني:

فَلاَ بُدَّ مِن عَوجَاءَ تَهوِي بِرَاكِبٍ   إِلَى ابنِ الجُلاَحِ سَيرُهَا اللَيلَ قَاصِدِ[2]

ووجه الاستدلال بالبيت جواز تقديم الفاعل وهو قوله: "سَيرُهَا" على اسم الفاعل وهو قوله: "قاصدِ" والتقدير: قاصدٌ سيرُهَا.

ردّ البصريون على ما احتجّ به الكوفيّون من الشواهد الشعرية فأوّلوا هذه الأبيات ولم يسلّموا بها.

فأمّا البيت الأوّل وهو: ما للجمال مشيُها وئِيداً فأوّلوهُ على أنّ "مشيُهَا" مبتدأ حذف خبره لسد الحال وهو "وئيداً" مسده، والتقدير: مشيُهَا ظهرَ وئيدا، أوثبتَ وئيدا، وهو نظير قولهم: حُكْمُكَ مُسَمَّطاً، وروي البيت مثلثاً فالرفع، على ما ذكرنا، والنصب على المصدر أي: تمشي مشيُهَا، والخفض بدل اشتمال من الجمال[3].

وذَهَبَ الزجّاجي: إلى أنّ "مشيُهَا" بدل من الجمال لاشتمال المعنى عليه، والتقدير: مالمشي الجمالِ وئيدا، أي ثقيلاً، ونصب وئيدا على الحال[4]. وهو اختيار اختيار ابن عصفور[1].

---

(1) ديوان أمرئ القيس : 389 .

(2) ديوان النابغة الذبياني: 170 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 42 ، وأوضح المسالك : 1/ 337 ، وشرح الأشموني : 2/ 144، وهمع الهوامع : 1/ 576 ، وحاشية الصبّان : 2/ 65 ، والدُرر : 2/ 281 ، وحاشية الخضري : 1/ 364 .

(4) ينظر : أمالي الزجّاجي : 166 .

أمّا قول امرئ القيس: "فقل في مقيلٍ نحسُهُ متغيّبِ" فقيل: أنّ تأويله: "متغيبيّ" على النسبة، ثمّ حذفت ياء النسب، واجتزئ بالكسرة عن الياء[2].

وقِيْلَ أنّ "مقيلاً" اسم مفعول من "قلته" بمعنى أقلته أي: فسخت عقد مبايعته فاستعمله في موضع متروك مجازا والتقدير: فَقِلْ في مقيلٍ نحسُهُ. ثمّ قال: متغيّبِ بعد أن تمّ الكلام كأنّه قال: متغيّبٍ عن النحسِ وهذا مَذْهَب ابن كيسان[3]. في حين ذَهَبَ ابن عصفور إلى أنّ "نحسه" مرفوع بمقيل، ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل، كأنه قال: قائل نحسه، ويكون معناه ومعنى متغيّب واحدٌ"[4].

أمّا قول النابغة: "سيرها الليل قاصد" فأوّله ابن عصفور على أنّ "قاصد" صفة "عوجاءَ" وحذف منه التاء كما قالوا: ناقة ضامر[5].

وذَهَبَ الأعلم، وابن عصفور: إلى أنّ الشاهد لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز في ضرورة الشعر[6]. والدليل على ذلك قول مرار الفقعسي:

صَدَدتِ فَأَطوَلتِ الصُّدودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[7]

فقوله: "وصالٌ" فاعل "يدومُ" والذي سوّغ تقديم الفاعل على الفعل الضرورة الشعرية، والتقدير: "وقلَّما يدومُ وصالٌ" فقدّم الفاعل على الفعل ؛ لأنّ قلّما من الحروف التي لا تليها إلاّ الأفعال ظاهرة[8].

---

(1) ينظر : شرح الجُمَل : 1/ 160 .

(2) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 41 ، والمُغْنِي في النحو : 2/ 135.

(3) ينظر : مجالس العلماء : 320 ، وشرح التسهيل : 2/ 41 ، وتذكرة النُحاة : 150 .

(4) ينظر : شرح الجُمل : 1/ 160 .

(5) ينظر : شرح الجُمَل لابن عصفور : 1/ 160 .

(6) ينظر : شرح الجُمَل : 1/ 160 ، وشرح التصريح : 1/ 296 ، وحاشية الصبّان : 2/ 65 .

(7) ينظر : الكِتاب : 1/ 31 .

(8) ينظر النُكَت في تفسير كِتَاب سيبويه : 1/ 151 ، وشرح الجُمَل : 1/ 160 ، وشرح التصريح : 1/ 269 ، والكنوز الذهبيّة : 1/ 143 .

وتقديم الفاعل على الفعل هنا للضرورة هو ظاهر كلام سيبويه[1] لتحقيق تقديم الفاعل على رافعه في البيت. ونقل ابن مالك عن الأعلم وابن عصفور جواز التقديم هنا للضرورة الشعرية[2].

ومما تقدّم أتفق مع ما ذَهَبَ إليه البصريون من منع تقديم الفاعل على الفعل لأنّ حججهم أقوى مما احتجّ به الكوفيّون.

كما أنّ الشواهد التي احتجّ بها الكوفيّون فنّدها البصريون وأوّلوها بحيث لم يبقَ للكوفيين حجة فيما ذَهَبوا إليه.

الخلاف في تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول به على المفعول به

الأصل في ترتيب الجُمَلة الفعلية أنْ يذكر الفعل ثمّ الفاعل ثمّ المفعول به: "أكرمَ زَيْدٌ عمراً" ونحو قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[النمل/16] ويجوز أن يتقدّم المفعول به على الفاعل إذا لم يمنع مانع نحو، "ضربَ زيداً عمرٌو". وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر/41] ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[فاطر/28]، ويجوز أيضاً تقديم المفعول إذا اتصل به ضمير الفاعل وهو كثير نحو قولنا: "خافَ ربَّهُ عمرُ"[3] ومن ذلك أيضاً قول جرير:

جـاءَ الخِلافَـةَ أو كَانَـت لَـهُ قَـدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَـى عَلَـى قَـدَرِ[4]

قوله: "موسى" فاعل مؤخّر، "وربَّهُ" لفظ الجلالة مفعول به مقدّم على الفاعل، وجاز تقديم المفعول به هنا لأنّ الفاعل متقدم في الرتبة على المفعول والضمير عائد على متقدم رتبة، وإنْ تأخر في اللفظ قال أبو علي معلّلا ذلك: ((ويجوز أنْ يتقدّم

(1) ينظر : الكِتاب : 1/ 31 .

(2) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 42 .

(3) ينظر : شرح الجُمَل لابن بابشاذ : 348 ، وشرح مُلحة الإعراب : 93 ، وشرح الجُمَل لابن هشام هشام : 108 ، والجامع الصغير : 90 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 87 ، وشرح التصريح : 1/ 281 ، والمطالع السعيدة : 1/ 348 ، وشرح ابن طولون : 1/ 321 ، والفواكه الجنيّة : 214 .

(4) شرح ديوان جرير: 1/ 275 .

المفعول على الفاعل كقولنا: ضربَ زيداً عبدُ اللّهِ ... وكذلك جاز: ضربَ غلامَهُ زَيْدٌ، وكما يمتنع الإضمار قبل الذكر ؛ لأنّ التقدير به التأخير، فكما أنّك لو قلت: ضربَ زَيْدٌ غلامَهُ لكان إضمار زَيْدٌ بعد جري ذكره فكذلك إذا قدّم والنيّة به التأخير)) [1].

جواز التقديم مَذْهَب سيبويه وسارَ عليه جميع النُحاة من غير خلاف، قال: ((فإن قدّمت المفعول وأخرّت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبدُ اللّهِ، لأنّك أردت به مؤخّراً ما أردت به مقدَّماً)) [2]

تقديم المفعول على الفاعل .... وقد جاءَ في كِتَابَ الله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ ﴾ [البقرة/124]، ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾ [الحج/37] و{لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا}[الأنعام/158] و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ﴾[فاطر/28] فقس عليه إنْ شاء الله)) [3].

وأوجبوا تقديم المفعول به على الفاعل إذا كان الفاعل مشتملاً على ضمير ملابس المفعول به نحو: "ضرب زيداً غلامه" وكقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ ﴾ [البقرة/124] "فإبراهيم" مفعول مقدم، "وربُّهُ" فاعل مؤخّر وجوباً.

وكقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [غافر/52] وإنّما جاز ذلك لأنّ المفعول في الرتبة بعد الفاعل فإذا قدّمت المفعول في اللفظ فهو مؤخّر في النيّة والتقدير، كما أنّ الضمير يجوز تقديمه في التقدير دون اللفظ[4].

---

(1) الإيضاح العضدي : 1/ 64 - 65 .

(2)الكِتاب : 1/ 34 .

(3) الجمل في النحو : 1/ 10 - 11 ، وينظر : الإيضاح العضدي : 64 ، والفوائد والقواعد 191 - 192 ، والتوطئة : 164 - 165 .

(4) ينظر : الفوائد والقواعد : 193 : وشرح الجُمَل لابن بابشاذ : 348 ، والمُقتصد : 1/ 333 - 334 ، وشرح اللمع للباقولي : 1/ 221 ونتائج التفكير : 133 ، وشرح الوافية : 157، وشرح الكافية : 1/ 164 ، وشرح التصريح : 1/ 283 ، وأسرار النحو : 97 .

ولا نجد خلافاً بين النُحاة فيما تقدّم من مسائل في حين اختلف النُحاة في جواز تقديم الفاعل على المفعول به إذا كان الفاعل مشتملاً على ضمير المفعول به نحو: "ضربَ غلامُهُ زيداً". فذَهَبَ جمهور النحويين إلى أنّه لا يجوز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول به عليه فلا يجوز القول: "زانَ نورُهُ الشجرَ"، "ولا ضربَ غلامُهُ زيداً" على أنْ يكون "نورُهُ" و "غلامُ" فاعلاً مشتملاً على ضمير المفعول به، لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر لأنّ الضمير هنا يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة لأنّ المفعول به في نيّة التأخير[1].

فـ"الغلام" في قولنا: "ضربَ غلامُهُ زيداً" فاعل، وأصل الفاعل أنْ يلي الفعل، فهو ضمير مقدّم على "زَيْدٌ" لفظاً ومعنى، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده. وأكثر النحويين لا يجيزون هذا لا في نثر ولا في شعر. قال أبو علي: ((ولو جعلت الغلام الفاعل في هذه المسألة فقلت: ضربَ غلامُهُ زيداً لم يجز كما جاز ذلك في المفعول به. فإذا قال: ضربَ زيداً غلامُهُ جاز لتقديم ذكره وفي التنزيل: {وَإِذِ ابْتَلى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ}[البقرة/124]...)) [2]. في حين أجاز الأخفش[3]، وأبو عبدُ الله الطوّال[4] (243 من الكوفيين، وابن جني[5]، وتابعهم من المتأخرين ابن مالك في بعض كتبه[6]، وابن فلاح[1]، ورضي الدين الاسترباذي[2].
الاسترباذي[2].

(1) ينظر : تذكرة النُحاة : 364 ، وأوضح المسالك : 1/ 366 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 87 ، وشرح التصريح : 1/ 283 ، والأشباه والنظائر : 2/ 84 ، وشرح الأشموني : 2/ 188 ، وشرح ابن طولون : 1/ 325 ، والفواكه الجنيّة : 133 .

(2) الإيضاح العضدي : 1/ 65 .

(3) ينظر : شرح الكافية : 1/ 166 ، وتلخيص الشواهد : 488 ، والفوائد الضيائية : 1/ 255 ، والخِزانة : 1/ 277 .

(4) ينظر : مُغْنِي اللبيب : 2/ 136 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 87 ، وشرح التصريح : 1/ 283 ، وشرح الأشموني : 2/ 198 ، والخِزانة : 1/ 277 ، والمُوفي في النحو الكوفي : 19 .

(5) ينظر : الخصائص : 1/ 293 - 295 .

(6) ينظر : تسهيل الفوائد : 28 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 585 .

تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول به، فأجازوا في نحو: "ضربَ غلامُهُ زيداً" أنْ تعود الهاء في "غلامهُ" وهو الفاعل إلى المفعول به "زيداً" المتأخر لفظاً ورتبة[3].

وأجاز عدد من النحويين المتأخرين أنْ يعود الضمير على المفعول بـه المتـأخر في الشعر من دون النثر في الضرورة الشعرية، منهم ابن هشام الأنصاري[4] وخالـد الأزهري[5]، والأشموني[6]، وابن طولون[7] والخضري[8].

واحتجّ جمهور البصريين في منع تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول به على المفعول به لئلا يلزم الإضمار قبل الـذكر - كمـا ذكرنـا - ولا يجـوز ذلـك لأنّ الفاعل مرتبته أنْ يقع بعد الفعل فإذا قلنا: "ضربَ غلامُهُ زيداً"، برفع "غلامُهُ" بضرب، فيكون الفاعل واقعاً في مرتبتِهِ، والشيء إذا وقع في مرتبتِـهِ أو موضـعِهِ لا يجـوز أنْ يُنْوَى به التأخير وإذا كان كذلك كان "غلامه" مقدّماً على "زيد" لفظاً وتقديراً ولا يجوز ذلك ؛ لأنّه متعلق به ضمير "زيد" فهو إضمار قبل الذكر في حين جاز: "ضربَ غلامَهُ زَيْدٌ"، لأنّ المفعول مقدم في اللفظ دون التقدير، لأنّ مرتبة المفعول بعد الفاعل، فـإذا تقدّم المفعول على الفاعل نوي به التأخير، وإذا تأخرّ لم يكن إضماراً قبل الذكر[9].

---

(1) ينظر : المُغْنِي في النحو : 2/ 184 .

(2) ينظر : شرح الكافية : 1/ 166 .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 943 ، وتخليص الشواهد : 488 ، ومُغْني اللبيب : 2/ 136، والمُغْنِـي في النحـو : 2/ 183 ، وشـرح الكافيـة : 1/ 165 ، وهمـع الهوامـع : 1/ 266 ، والمفعول به وأحكامه : 95 .

(4) ينظر : أوضح المسالك : 1/ 367 .

(5) ينظر : شرح التصريح : 1/ 283 .

(6) ينظر : شرح الأشموني : 2/ 198 .

(7) ينظر : شرح ابن طولون : 1/ 325 .

(8) ينظر : حاشية الخضري : 1/ 377 .

(9) ينظـر : المُقتصـد : 1/ 332 – 3333 ، وشـرح المُفصّـل : 1/ 76 ، والفوائـد الضـيائية : 1/ 255 .

قال المبرّد: ((ألا ترى أنّك تقول: ضربَ غلامَهُ زَيْدٌ، لأنّ الغلام في المعنى مؤخّر، والفاعل في الحقيقة قبل المفعول. ولو قلت: ضربَ غلامُهُ زيداً، كان محالاً ؛ لأنّ الغلام في موضعه ولا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع)) [1].

فهذا النص واضح يؤيد ما ذكرنا من علة منع الجمهور تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول به وتابعه في ذلك أكثر البصريين فهذا ابن السرّاج يعضد ما ذَهَبَ إليه المبرّد قائلاً: ((إذا قدّم ومعناه التأخير فإنّما تقديره والنيّة فيه أنْ يكون مؤخرّا، وإذا كان في موضعه لم يجزأن نعني به غير موضعه، ألا ترى أنّك تقول: ضربَ غلامَهُ زَيْدٌ، لأنّ اللام في المعنى مؤخّر، والفاعل على الحقيقة قبل المفعول، ولكن لو قلت: ضرَبَ غلامُهُ زيداً لم يجز لأنّ الغلام في المعنى مؤخّر، والفاعل عل الحقيقة قبل المفعول، ولكن لو قلت: ضربَ غلامُهُ زيداً لم يجز لأنّ الغلام فاعل وهو في موضعه فلا يجوز أنْ تنوى به غير ذلك الموضع)) [2].

وعلّل ابن جِنّي جواز تقديم الفاعل على المفعول إن كان مشتملاً على ضمير المفعول به: بأنّه لّما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخّراً في اللفظ كأنه مقدّم في الرتبة فجاز أنْ يعود الضمير من الفاعل عليه وإنْ كان الفاعل مقدماً والمفعول مؤخّرا نحو: ضربَ غلامُهُ زيداً، كما جاز أنْ يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدّما على الفاعل وإنْ كان مؤخّراً في قولنا: ضربَ غلامَهُ زَيْدٌ[3].

وذكر ابن جني أنّ كثرة تقدّم المفعول به على الفاعل دعا أبو علي إلى أن يقول: ((وإنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدّم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه)) [4].

---

(1) المُقتضب : 4/ 102 ، وينظر: 2/ 69 .

(2) الأصول : 1/ 87 ، 2/ 283 ، وينظر : الفوائد والقواعد : 193 ، والمُفصّل : 18 ، وشرح الجمل لابن هشام : 199 - 200 .

(3) ينظر : الخصائص : 1/ 297 ، والأشباه والنظائر : 1/ 319 .

(4) الخصائص : 1/ 295 ، وينظر : شرح المُفصّل : 1/ 76 ، والخِزانة : 1/ 278 - 279 .

واستدلّ ابن جني بكثرة تقديم المفعول به على الفاعل بكلام الله وبكلام العرب من الشعر فمن الآيات التي استشهد بها قوله تعلى: {إنّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء}[فاطر/28] فضلاً عن الآيات التي ذكرناها آنِفا. أمّا الشعر فمنه قول ذي الرّمة:

استَحدَثَ الرَكْبُ عَن أشْيَاعِهِمْ خَبَرَا
أم عَاوَدَ القَلبَ مِن أطرَابِهِ طَرَبُ[1]

واستشهد أيضاً بقول معّقِر بن حمار البارقيّ:

أجِدُّ الرَكْبَ بَعدَ غَدٍ خُوقُ وَأمسَت مِن لُبَانَتِكَ الألُوفُ[2]

وقول لبيد:

فَمُدَافِعُ الريَّانِ عُرِيَ رَسَمُهَا خُلقَاً كَمَا ضَمِنَ الوَحيَ سِلاَمُهَا[3]

وله أيضاً:

رُزِقَت مرابعُ النُّجُومِ وَصَابُهَا وَدقُ الرَّوَاعِدِ جَودُهَا فَرِهَامُهَا[4]

واستدلّ أيضاً بقول الشاعر:

اعتَادَ قَلبَكَ مِن سَلمَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أهوَاءَكَ الْمَكنُونَةَ الطَّلَلُ[5]

وغيرها الكثير من الشواهد الشعرية التي استدلّ بها ابن جني على جواز تقديم المفعول به على الفاعل. فلمَّا كثر تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام كان الموضع له حتى أنّه إذا أخّر فموضعه التقديم[6].

---

(1) ديوان ذي الرمة : 1 .
(2) الخصائص : 1/ 295 ، وينظر : الخزانة : 2/ 293 .
(3) ديوان لبيد : 205 .
(4) المصدر نفسه : 206 .
(5) الكِتاب : 1/ 281.
(6) ينظر : الخصائص : 1/ 297 .

قال ابن مالك معضداً مَذْهَب الأخفش وابن جني: ((فإذا افتتح كلام بفعل، ووليه مضاف إلى ضمير علم أنّ صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوباً، ومفعول إن كان المضاف مرفوعاً فلا ضرر من تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل. وكلاهما وارد عن العرب)) (1).

واحتجّ الأخفش وأبو عبدُ الله الطوّال وابن جني ومن وافقهم فيما ذهَبوا إليه لجواز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول به على المفعول بكلام العرب من الشعر، ومن السماع قول أبي الأسود الدؤلي:

جَزَى رَبُّـهُ عَنِـي عَـدِيَّ بـنُ حَـاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبُ العَاوِيَـاتِ وَقَـد فَعَـل(2)

الشاهد فيه قوله: "جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بنُ حاتم "إذ قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول به وهو قوله: "رَبُّهُ "على المفعول به وهو قوله: "عديَّ".

واستدلّوا أيضاً بقول حسان بن ثابت الأنصاري.

وَلَو أنَّ مَجْدَاً أخلَـدَ الـدَّهرَ وَاحِـدَاً مِنَ النَاسِ أبقَى مَجدُهُ الدَهرَ مُطعِمَـا(3)

ووجه الاستدلال بهذا البيت تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به وهو قوله: "مجدُهُ" على المفعول به وهو قوله: "مُطْعِمَاً" مع أنّ رتبة المفعول به متأخر عن رتبة الفاعل. إلاّ أنّ ذلك جائز عندهم واحتجوا أيضاً بقول سليط بن سعد:

جَـزَا بَنُـوهُ أَبَـا الغَـيلاَنِ عَـن كِبَـرٍ وَحُسنِ فِعـلٍ كَمَـا يُجـزَى سِـنِمَّارُ(4)

---

(1) شرح الكافية الشافيّة : 2/ 585 – 586 .

(2) ديوان أبو الأسود الدؤلي : 237 ، ونُسِبَ البيت للنابغة الذبياني ولعبدُ الله بن همارق ينظر : هامش همع الهوامع : 1/ 266 .

(3) ديوان حسان بن ثابت : 398.

(4) الأمالي الشجرية : 1/ 101، وينظر: شرح الكافية الشافية : 2/ 287 ، شرح ابن عقيل: 2/ 90 .

إذ اتصل بالفاعل المتقدّم وهو قوله: "بَنُوهُ" ضمير يعود على المفعول المتأخر وهو قوله: "أبا الغيلان" واستدّلوا أيضاً بقول الشاعر:

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرءُ رَاجِيَاً جَزَاءً عَلَيهَا مِن سِوَى مَن لَهُ الأَمرُ[1]

ووجه الاستشهاد بالبيت قوله: "وما نفعَتْ أعمالهُ المرءَ" إذ قدّم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول على المفعول به. واستدلّوا أيضاً بقول أبي جندب الهذلي:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَل يَلُومَنَّ قَومُهُ زُهَيْرَاً عَلَى مَا جَرَّ مِن كُلِّ جَانِبِ[2]

ووجه الاحتجاج بهذا البيت هو تقديم الفاعل "قومُهُ" على المفعول به "زهيراً" على الرغم من اشتمال الفاعل على ضمير المفعول به ومن السماع أيضاً استدلّوا بقول السفاح بن بكير اليربوعي:

لَمَا عَصَى أَصحَابُهُ مُصْعَباً أَدَّى إِلَيْهِ الكَيلَ صَاعاً بِصَاعِ[3]

الشاهد فيه قوله: "عصى أصحابُهُ مصعَبَاً" وهو كسابقيه من إذ وجه الاستدلال واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلمِ أثْوَابَ سُؤدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ[4]

ووجه الاستدلال بهذا البيت كسابقيه في جواز تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول. وعزا الجمهور هذه الشواهد التي احتجّ بها المجيزون على صحة ما ذَهَبوا إليه. إلى الضرورة الشعرية[5].

---

(1) شرح الكافية الشافية : 2/ 586 .

(2) ديوان الهذليين : 3/ 87 .

(3) الخِزانة : 1/ 2 ، وفي المفضليات : 632 ، روي : لّما خلا الخلان عن مصعب ولا شاهد فيه حينئذٍ .

(4) شرح الكافية الشافية : 2/ 587 ، وينظر : تخليص الشواهد : 490 .

(5)ينظر : الجُمَل : 119 ، وكشف المُشكِل : 1/ 299 ، وشرح الجُمَل لابن عصفور : 2/ 14 ، وشرح المُفصّل : 1/ 76 ، والفوائد الضيائية : 1/ 256 ، المفعول به وأحكامه : 95 .

ومما يلاحظ أنّهم أوّلوا بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها. وذكر الأشموني أنّ بعض النُحاة أجازوا ذلك في الشعر دون النثر، فذَهَبَ إلى أنّه هو الحق والإنصاف في مسائل الخلاف لأنّ ذلك إنّما ورد في الشعر[1].

في حين ذهَبَ ابن الشجري إلى أنّ عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة واستعماله في الشعر من أقبح الضرورات[2].

وتأول النُحاة هذه الأبيات فَذَهَبوا إلى أنّ الهاء في قوله: "رَبُّهُ" في البيت الأوّل ليست راجعة إلى "عديّ" المفعول وإنّما راجعة إلى الجزاء الذي يدلّ عليه جزى فكأنّه قال: "جزى ربُّ الجزاء عديّ بنُ حاتمٍ"[3].

وكذلك أوّلوا قول السفاح: "ولّما عصى أصحابُهُ مصعباً" "بأصحابِ العصيان" فذَهَبَ ابن عصفور إلى أنّه لا يجوز أنْ يعود الضمير إلى العصيان ؛ لأنّ التقدير إذ ذاك: "لما عصى أصحابُ العصيان مصعباً"، وليست للعصيان أصحاب مختصون به[4].

وردّ عليهم ابن فلاح بأنّ هذه التأويلات لا تسلم لهم في بقيّة الشواهد فالأولى ما قاله الأخفش وابن جني[5].

ومما تقدّم اتفق مع محقق شرح ابن عقيل الأستاذ محمد محيي الدين عبدُ الحميد على أنّ ما ذَهَبَ إليه الأخفش وتابعه ابن جني، وأبو عبدُ اللّهِ الطوّال، وابن مالك، وابن فلاح، والمحقق الرضي في جواز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود إلى المفعول به أمر مقبول، وذلك لكثرة الشواهد على هذه المسألة.

---

(1) ينظر : شرح الأشموني : 2/ 198 .

(2) ينظر : الأمالي الشجرية : 1/ 102 .

(3) ينظر : الفوائد والقواعد : 193 ، وشرح الجُمَل لابن بابشاذ : 349 ، وشرح المُفصَّل : 1/ 76 ، 491 ، والفوائد الضيائية : 1/ 256 .

(4) ينظر : شرح الجُمَل : 2/ 14 ، وشرح الكافية : 1/ 166 .

(5) ينظر : المُغْنِي في النحو : 2/ 184 .

وهو القول الخليق بأنْ نأخذ به ونعتمد عليه ؛ لأنّ الإنصاف في مسائل الخلاف واتّباع الدليل يوجبان علينا أنْ نوافق هؤلاء الأئمة فيما ذَهَبوا إليه، وإنْ كان الجمهور على خلافه؛ لأنّ التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقتضي فيها الحكم على وفق ما تكلمّ به أهلها(1).

الخلاف في تقديم المفعول معه على مُصاحبها

اختلف النُحاة في جواز تقديم المفعول معه على مُصاحبها، والخلاف في هذه المسألة خلاف فردي ليس من باب خلاف المذاهب النحوية.

فذَهَبَ جمهور النُحاة وأغلب المتأخرين إلى أنّه لا يجوز تقديم المفعول معه على مُصاحبها، نحو: جاءَ البردُ والطيالسةَ، واستوى الماءُ والخشبةَ، وسارَ زيدٌ والنيلَ، فلا يجوز القول: جاءَ والطيالسة البردُ، ولا استوى والخشبة الماءُ، ولا سارَ والنيلَ زَيْدٌ. (2).

ولم يتعرّض سيبويه، ولا المبرّد ولا ابن السرّاج إلى هذه المسألة في كتبهم وربَّما يكون سبب ذلك ؛ لأنهم لا يقرّون التقديم في هذه المسألة فلذلك لم يعرضوه في البحث. في حين نجد المتأخرين بحثوا في هذه المسألة وبيّنوا علة المنع كما سأذكرُ لاحقاً.

قال ابن هشام: ((واختلف في تقدّمه على المصاحب خاصّة نحو: "سارَ والنيلَ زَيْدٌ" و "جاءَ والطيالسة البردُ" والصحيح أنّه لا يجوز في شعر ولا في نثرٍ)) (3).

وهذا النص واضح في منع ابن هشام تقديم المفعول معه على مُصاحبها متابعاً في ذلك من سبقه من النُحاة في منع التقديم. قال ابن عقيل معضداً ما ذَهَبَ

(1) ينظر : هامش شرح ابن عقيل : 2/ 91 .

(2) ينظر : التوطئة : 343 ، وشرح الجُمَل لابن عصفور : 2/ 454 ، وشرح التسهيل : 2/ 177 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 38 - 39 ، وشرح ابن الناظم : 111 ، وارتشاف الضرب : 3/ 1486 وهمع الهوامع : 2/ 241 ، وشرح الأشموني : 2/ 403 .

(3) شرح اللمحة البدرية : 2/ 156 .

إليه البصريون نفي منع تقديم المفعول معه على مُصاحبها: ((أمّا تقدّمه على مُصاحبها نحو: "سارَ والنيلَ زَيْدٌ" ففيه خلاف،والصحيح منعه)) [1].

وخالف ابن جني النحويين في تجويزه تقديم المفعول معه على مُصاحبها فزعم أنّه يجوز في نحو: "جاءَ البردُ والطيالسةَ" القول: جاءَ والطيالسة البردُ. على أنّ يكون "والطيالسةَ" مفعولاً معه مقدّماً على مُصابها "البردُ"[2].

قال: ((لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: والطيالسةَ جاءَ البردُ ... لكنّه يجوز: جاءَ والطيالسة البردُ، كما تقول: ضربْتُ وزيداً عمراً)) [3].

واحتجّ جمهور النُّحاة على منع تقديم المفعول معه على مُصاحبها بأنّ الواو أصلها للعطف والمعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه فكذلك المفعول معه هاهنا[4].

قال ابن السرّاج: ((الواو أصلها أنْ تكون للعطف وحق المعطوف أنْ يكون بعد العطف عليه)) [5].

---

(1) شرح ابن عقيل : 2/ 172 ، وينظر : شرح الكافية : 2/ 39 ، والتدريب في تمثيل التقريب : 142 ، وكاشف الخصاصة : 135 ، وشرح الأشموني : 2/ 42 ، والكواكب الدرية : 2/ 366 .

(2) ينظر : تسهيل الفوائد : 99 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 692 ، وشرح الكافية : 2/ 382، وشرح ابن الناظم : 111 ، وشفاء العليل : 1/ 490 ، وشرح التصريح : 1/ 344 ، وهمع الهوامع : 2/ 241 ، وشرح الأشموني : 2/ 304 ، وحاشية الخضري : 1/ 455 ، والكواكب الدريّة : 2/ 366 .

(3) الخصائص : 2/ 283 .

(4) ينظر : التوطئة : 343 ، وشفاء العليل : 1/ 490 ، وشرح التصريح : 1/ 344 ، وهمع الهوامع : 2/ 241 .

(5) الأصول : 1/ 211 ، 2/ 226 ، وينظر : الفوائد والقواعد : 267 ، وتفسير المسائل المُشكِلة: 82 .

فعلّة المنع واضحة لدى ابن السرّاج، وتابعه في ذلك النُحاة الذين جاؤوا بعده ولا سيما المتأخرين ومنهم أبو حيّان إذ قال: ((ولا يوسط نحو: "سارَ والنيلَ زَيْدٌ ..." وإنّما كان ذلك ؛ لأنّ الواو عندهم أصلها أنْ تكون للعطف، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا)) [1]

أمّا ابن جني فاستدلّ لما ذَهَبَ إليه من جواز تقديم المفعول معه على مُصاحبها بالقياس والسماع.

فأمّا القياس: فإنّ واو "مع" أشبهت واو العاطفة فكما جاز في واو العاطفة تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الضرورة قاس عليه المفعول معه فجاز تقديم المفعول معه على مُصاحبها فتقول: جاءَ وزَيْدٌ عمرٌو[2].

أمّ السماع الذي احتجّ به ابن جني على جواز تقديم المفعول معه على مُصاحبها فمنه قول اليَزِيدِ بن الحكم الثقفي:

جَمَعتُ وَفُحشَاً غِيبـةً وَنَميمَـةً ... ثَـلاَثُ خِصَـالٍ لَسـتُ عَنهَـا بِمُرعَـوِي[3]

ووجه الاستدلال قوله: "جَمَعْتُ وَفُحْشَاً" إذ قدّم المفعول معه وهو قوله: "فُحْشَاً" على مُصاحبها وهو قوله: "غِيْبَةً" وهو جائز عند ابن جني واستدلّ أيضاً بقول الشاعر:

أُكَنِيـهِ حِـينَ أُنادِيـهِ لأُكرِمَـهُ ... ولا أُلقّبُـهُ وَالسَـوأةَ اللَقَبَـا[4]

ووجه الاستشهاد قوله: "والسوأةَ اللقبَا" على رواية من نصب "السوأةَ واللقبَ" إذ قدّم المفعول معه وهو "السوأةَ" على مُصاحبها وهو قوله " اللَّقَبَا " والتقدير: ولا

(1) النُكَت الحسان : 82 .

(2) الخصائص : خصائص : 2/ 283 ، وشرح التسهيل : 2/ 177 ، وهامش شرح ابن عقيل : 2/ 172 ، وهمع الهوامع : 2/ 241 ، والدُرر : 3/ 156 .

(3) الخصائص : 2/ 283 ، وينظر : الخِزانة : 3/ 130 - 132 .

(4) الخصائص : 2/ 283 ، نَسَبَ أبو تمام هذا البيت إلى بعض الفزاريين ، ينظر : شرح ديوان الحماسة : 3/ 18 .

ألقَبَهُ اللقبَ وَالسوأةَ أي: مع السوأةَ؛ لأنّ من اللقب ما يكون بغير سوأة كتلقيب الصديق أبي بكر - رضي الله عنه - "عتيقاً" لعتاقة وجهه، ولهذا قال الشاعر: لا أُلَقِّبُهُ اللّقبَ مع السوأةَ، أي: إنْ لقّبتَهُ بلا سوأة"[1].

وفنّد ابن مالك وتابعه في ذلك السيوطي ما احتجَ به ابن جني من القياس والسماع. فأمّا ما ذَهَبَ إليه من مشابهة واو "مع" واو العاطفة فأجابوا عنه بأنّ واو العاطفة أقوى وأوسع مجالاً فحصل لها مزيّة بجواز التقديم ن ففيه إبداء مزيّة للأقوى على الأضعف فإن أشرك بينهما في الجواز خفيت المزية ؛ لأنّ واو المعيّة إنْ أشبهت واو "العاطفة" فإنّ لها شبهاً بهمزة التعدية يقتضي لها لزوم مكان واحد كما تلتزم همزة التعدية مكاناً واحداً"[2].

قال ابن عصفور موضحاً العّلة التي أعتلّ بها ابن جني في جواز تقديم المفعول معه على مُصاحبها، ورادّاً عليه: ((فأمّا توسطه ففيه خلاف فمن النحويين من منع ذلك، ومنهم من أجازه، وممن ذَهَبوا إلى أجازته أبو الفتح بن جني، واستدلّ على ذلك بأنّ ما تقدّم أصله العطف، والمعطوف يجوز توسطه نحو: قامَ وعمرٌو زَيْدٌ، فكذلك المفعول معه فتقول على هذا: استوى والخشبة الماءُ ... وهذا عندي لا يجوز لأنّ لك ضعيف في المعطوف فكيف في فروعه وهو المفعول معه)) [3]. أمّا ما احتجّ به من السماع فقد أوّله جمهور النُحاة على أنّه من الضرورة وأنّ المنصوب هنا ليس من باب المفعول معه بل هو من باب العطف لإمكان جعل الواو فيها عاطفة قدّمت هي ومعطوفها، ففيما يتعلّق بالبيت الأوّل: جعلوا: "فُحْشاً" معطوفاً على "غِيْبَةً" قُدِّم عليه للضرورة ؛ لأنّ القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه والتقدير في البيت الأوّل:

---

(1) ينظر : شرح الكافية الشافيه : 2/ 697 ، وشرح ابن الناظم : 111 ، وشرح الأشموني : 2/ 410 .

(2) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 177 - 178 ، والدُرر : 3/ 156 .

(3) شرح الجُمَل : 2/ 454 ، وينظر : المُقرَّب : 1/ 159 ، والأشباه والنظائر : 1/ 319 .

* جَمَعْتُ غِيبَةً وَنَمِيمَةً وَفُحشاً*[1]

قال ابن الشجري: ((أرادَ جَمَعْتُ غِيْبَة وَنَمِيْمَة وَفُحْشاً فقدّم المعطوف على المعطوف عليه ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلاّ في العطف دون الصفة والتوكيد والبدل)) [2].

ونُلاحِظُ أنّ ابن الشجري جعل "فُحْشاً" من باب تقديم المعطوف لا من باب المفعول معه، وتقديم المعطوف جائز في الضرورة. أمّا البيت الآخر فأوّلوه على أنّ أصله: "ولا أَلقَبُهُ الَّلقَبَ وأَسُوْءُهُ السوأةَ" فحذف "أَسُوْؤُهُ" وهو ناصب "السوأةَ" لدلالة "اللَّقَبَا" عليه ثمّ قدّم العاطف مضطراً وبقي التقدير على ما كان عليه وهو: "ولا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأةَ اللَّقَبَا"[3].

ومما تقدّم أرى أنّه لا يجوز تقديم المفعول معه على مُصاحبها، وهو رأي جمهور النُحاة لأنّ ما احتجّ به ابن جني فَنَّدَهُ النُحاة، وحجة الجمهور أقوى وأكثر إقناعاً من الحجة التي احتجّ بها ابن جني ولو كان ما ذَهَبَ إليه ابن جني صحيحاً لوجدنا نحوياً واحداً في الأقل قد اتبعه.

ولم يستشهد ابن جني بكلام الله دليلاً على ما ذَهَبَ إليه، لذا أجد نفسي متفقة مع ما ذَهَبَ إليه جمهور النُحاة وجميع المتأخرين في منع تقديم المفعول معه على مُصاحبها والله أعلم بالصواب.

---

(1) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 178 ، وشرح العُمدة : 637 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 698 ، وشرح ابن الناظم : 111 ، وشرح اللمحة البدرية : 1/ 179 ، وشرح التصريح : 1/ 344 ، وشرح الأشموني : 2/ 410 ، والدُرر : 3/ 156 .

(2) الأمالي الشجرية : 1/ 179 ، وينظر : الخِزانة : 3/ 131 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 178 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 697 - 198 ، وشرح ابن الناظم : 111 ، وشرح الأشموني : 2/ 410 .

الخلاف في تقديم المفعول له على عامله

اتفق النحويون على جواز تقديم المفعول له على عامله فأجازوا القول في نحو: جِئْتُكَ طَمَعاً في مَعْرُوْفِكَ جِئْتُكَ[1]. وخالفهم ثعلب في ذلك إذ منع تقديم المفعول له على عامله[2].

قال ابن جني: ((ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبة، نحو قولك: طَمَعاً في برِّكَ زُرْتُكَ، وَرَغْبَةً فِي صِلَتُكَ قَصَدْتُكَ)) [3].

ولم أجد في أثناء البحث والاستقراء لا في كتب ثعلب ولا في الكتب النحوية الأخرى الدليل الذي استند إليه ثعلب في منعه تقديم المفعول له على عامله،غير ما ذَهَبَ إليه كلّ من صاحب الارتشاف وصاحب همع الهوامع في ذكرهم جواز تقديم المفعول له على عامله خلافاً لثعلب.

قال أبو حيّان: ((ويجوز تقديم المفعول له على عامله، وإنْ لم يكن في الفاعل مانع، ومنع ذلك قوم منهم ثعلب)) [4].

وقال السيوطي: ((ويجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة)) [5].

ومن النحويين الذين أجازوا تقديم المفعول له على عامله الثمانيني واليمني وغيرهما. قال اليمني (559هـ): ((... ويجوز تقديم هذا المفعول، وتأخيره، لأنّ

(1) ينظر : الفوائد والقواعد : 296 ، وشرح مُلحة الإعراب : 106 ، وشرح الأشموني : 2/ 389 ، وشرح ابن طولون : 1/ 378 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 3/ 1388 ، وهمع الهوامع : 2/ 135 .

(3) الخصائص : 2/ 282 .

(4) ارتشاف الضرب : 3/ 388 .

(5) همع الهوامع : 2/ 135 .

عامله متصرف، وتقول: "طَمَعَاً في مَعْرُوْفِكَ جِئْتُكَ، وجِئْتُكَ، وجِئْتُكَ طَمَعَاً في مَعْرُوْفِكَ .....))[1].

وردّ النحويون ما ذَهَبَ إليه ثعلب في منع تقديم المفعول له على عامله بالسماع، فقد وردت نصوص من كلام العرب قدّم فيها المفعول له على عامله تؤكد فساد ما ذَهَبَ إليه ثعلب من ذلك قول جحدر بن مالك:

فَمَا جَزِعاً وربِّ النَّاسِ أَبكِي ولا حِرصاً عَلَى الدُّنيَا اعتِرَافِي[2]

ووجه الاستدلال بالبيت جواز تقديم المفعول على عامله، إذ قدّم المفعول له وهو قوله: "جَزِعاً" على عامله وهو قوله: "أَبْكِي" والتقدير فما أبكي جَزِعاً وَرَبِّ الناس.

واستدلوا أيضاً بقول الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوقَاً إِلَى البيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِباً مِني وَذُو الشَّيْبُ يَلعَبُ[3].

ووجه الاستشهاد بالبيت قوله: "وما شَوْقاً إلى البِيْض أطرَبُ" إذ قدّم المفعول له وهو قوله: "شوقاً على عامله وهو قوله: "أطربُ" والتقدير: "وما أطْرِبُ شَوْقَاً إلى البيض".

وما ذَهَبَ إليه ثعلب حسب ما روي عنه غير مقبول لعدم وجود دليل إلى ما ذَهَبَ إليه لا من القرآن الكريم ولا من كلام العرب في حين استند جمهور النحويين إلى كلام العرب من الشعر دليلاً على ما ذَهَبُوا إليه، والرأي الذي يستند إلى دليل أقوى من الرأي الذي لا يستند إلى دليل، وهو الأولى في الاعتماد عليه والأخذ به.

---

(1) كشف المُشكل : 1/ 446 ، وينظر : الفوائد والقواعد : 296 .

(2) الدُرر : 3/ 80 .

(3) شرح الهاشميات : 43 .

الخلاف في تقديم المفعول المحصور بـ"إلا" أو "إنما" على الفاعل

يُعَدُّ هذا الموضوع - تقديم المفعول به المحصور بـ"إلاّ" على الفاعل - من الموضوعات التي اختلف فيها النُحاة من مجيز للتقديم، وآخر مانع له. فَذَهَبَ جمهور البصريين والكسائي والفرّاء، وابن الأنباري من الكوفيين إلى جواز تقديم المفعول به المحصور بإلاّ مع إلاّ على الفاعل فأجازوا القول في: "ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عمراً": "ما ضَرَبَ عمراً إلاّ زَيْدٌ"، "وما ضَرَبَ إلاّ عمراً زَيْدٌ"، لأنّ الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نيّة التقديم[1].

وذَهَبَ عدد من النحويين المتأخرين إلى أنّه لا يجوز تقديم المفعول به المحصور بإلاّ على الفاعل وإنّما يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به المحصور بـ"إلاّ" نحو: "ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عمراً" وهذا مَذْهَب الجزولي[2] (606)، وأبي علي الشلوبيني[3].

وتابعهما جماعة منهم: ابن الحاجب[4]، وابن عصفور[5]، وابن مالك[6]، وابن فلاح[7]، وابن الناظم[8]، ونور الدين الجامي[9] (898)، والسيوطي[10]، وابن كمال

---

(1) ينظر : تخليص الشواهد : 485 ، وشرح ابن عقيل : 1/ 249 ، وشرح التصريح : 1/ 282، وهمع الهوامع : 1/ 580 - 582 ، وشرح الأشموني : 2/ 166 ، وشرح ابن طولون : 1/ 323 - 324 ، والدُرر : 2/ 288 .

(2) ينظر : أوضح المسالك : 1/ 362 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1349 .

(3) ينظر التوطئة : 165 .

(4) ينظر : شرح الوافية : 158 .

(5) ينظر : شرح الجُمَل : 1/ 164 .

(6) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 585 .

(7) ينظر : الُمغْنِي في النحو : 2/ 176 .

(8) ينظر : شرح ابن الناظم : 87 .

(9) ينظر : الفوائد الضيائية : 1/ 257 .

(10) ينظر : همع الهوامع : 1/ 581 ، والمطالع السعيدة : 1/ 349 .

كمال باشا[1]، والخضري[2]، والفاكهي[3] وغيرهم من المتأخرين، ومنعوا تقديم المفعول به هنا حملاً لـ"إلاّ" على إنّما[4]. فكما لا يجوز تقديم المفعول به المحصور بإنّما على الفاعل حملوا عليه إلا.

قال: أبو حيّان ذاكراً ما ذَهَبَ إليه الجزولي والشلوبيني من منع التقديم: ((فلو كان المفعول محصوراً، والفاعل ظاهراً، والحصر بحرف النفي وإلاّ فذَهَبَ قوم منهم الجزولي والأستاذ أبو علي إلى أنّه يجب تقديم الفاعل نحو: "ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عمراً)) [5].

واتفق النحويون على منع تقديم المفعول المحصور بـ"إنّما" على الفاعل فلا يجوز القول في إنّما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً: "إنّما ضَرَبَ عمراً زَيْدٌ" ؛ لأنّه يؤدي إلى الالتباس؛ لأنّ المحصور بـ"إنّما" لا يظهر إلاّ بتأخيره فإذا قدّم حصل الإلباس[6].

ووهم ابن مالك وتبعه ابنه - ابن الناظم - حينما نسب جواز تقديم المفعول به المحصول بإلاّ إلى ابن الأنباري وحده تبعاً للكسائي[7]، قال ابن مالك: ((ووافق الكسائي أبو بكر بن الأنباري في تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلاً نحو: "ما ضَرَبَ إلاّ زيداً عمرٌو" ...))[8].

---

(1) ينظر : أسرار النحو : 96 .

(2) ينظر : حاشية الخضري : 1/ 376 .

(3) ينظر : حاشية الصبّان : 2/ 82 ، لم أجد رأيه في كِتَابه "الفواكه الجنيّة"

(4) ينظر: تخليص الشواهد : 485 ، وهمع الهوامع : 1/ 581 ، والمطالع السعدية : 1/ 349 .

(5) ارتشاف الضَرَب : 3/ 1349 .

(6) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 59 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1349 ، وتخليص الشواهد الشواهد : 485 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 83 - 84 ، وشرح التصريح : 1/ 282 ، وهمع الهوامع : 1/ 581 ، والموفي في النحو الكوفي : 19 .

(7) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 591 ، وشرح ابن الناظم : 87 ، وتخليص الشواهد : 486 .

(8) شرح الكافية الشافية : 2/ 591 .

ويفنّد ما ذَهَبَا إليه ما ذكرناه من أنّ الفرّاء من الكوفيين وجمهور البصريين أجازوا تقديم المفعول به المحصول بـ"إلاّ" على الفاعل.

وعلّلوا منع تقديم المفعول به المحصور بـ"إلاّ" أو "إنّما" على الفاعل بأنّ تقديم المفعول به المحصور على الفاعل يؤدي إلى قلب الحصر المطلوب فإذا قلنا: "إنّما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً"، "وما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عمراً" تكون ضاربية "زَيْدٌ" محصورة في "عمرو" وتكون المضروبية على الاحتمال أي: يجوز أن يكون "عمرو" مضروبا لشخص آخر فإذا قدّم المفعول نحو: "إنّما ضَرَبَ عمراً زَيْدٌ"، "وما ضَرَبَ عمراً إلاّ زَيْدٌ" فتكون مضروبية" عمرو" محصورة بـ"زيد" وتكون ضاربية"زيد" على الاحتمال: أي: يمكن أنْ يكون "زيد" ضارباً لشخص آخر.وهذا عكس المعنى الأوّل، فلذلك لا يجوز تقديم المفعول به المحصور على الفاعل لئلا يؤدي إلى قلب معنى الحصر المطلوب[1].

وعلّلوا منع تقديم المفعول به المحصور به "إلاّ" مع إلاّ على الفاعل نحو: "ما ضَرَبَ إلاّ عمراً زَيْدٌ" لأنه يؤدي أيضاً إلى قلب معنى الحصر إذا أردت أنّ" عمراً و "زيداً" في: "ما ضَرَبَ إلاّ عمراً زَيْدٌ" مستثنيان معاً لأنّ التقدير: "ما ضَرَبَ أحداً أحدٌ إلاّ عمراً زَيْدٌ". فمضروبية "عمرو" هنا مختصّة بـ"زيد" في حين أنّ مضروبية "زيد" في: "ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عمراً"، على الاحتمال هذا.

وهناك سبب آخر للمنع وهو أنّ استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً عند أكثر النُحاة لضعف أداة الاستثناء. وإن أردت أنّ "عمراً" في: "ما ضَرَبَ إلاّ عمراً زَيْدٌ" مقدّم معنى وليس مستثنى وأنّ المراد: "ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عمراً" لم يلزم المحذوران أن المذكوران، وإنّما يلزم عمل ما قبل إلاّ فيما بعدها.

---

(1) ينظر : شرح الوافية : 158 ، وشرح الكافية : 1/ 168 - 69 ، وتخليص الشواهد : 485 ، والفوائد الضيائية : 1/ 257 ، وشرح التصريح : 1/ 282 ، وهمع الهوامع : 1/ 581 ، والمطالع السعيدة : 1/ 349 ، وأسرار النحو : 96 - 97 .

فإنّ أكثر النحويين منعوا أنْ يعمل ما قبل "إلاّ" فيما بعدها، إلاّ إن كان مستثنى نحو: "ما قامَ إلاّ زَيْدٌ"، أو مستثنى منه نحو: ما قامَ إلاّ زيداً أحدٌ، أو تابعاً له نحو: "ما قامَ أحدٌ إلاّ زيداً الفاضل"[1].

واحتجّ جمهور البصريين والكسائي والفرّاء وابن الأنباري على جواز تقديم المفعول به المحصول بإلاّ على الفاعل بالسماع، ومن السماع قول قيس بن الملوح:

تَزوَّدتُ مِن لَيلَى بِتَكلِيمِ سَاعَةٍ ... فَمَا زَادَ إِلاَّ ضِعفَ مَا بِي كَلاَمُهَا[2]

ووجه الاستدلال بالبيت جواز تقديم المفعول به المحصور بـإلاّ وهو قوله: "ضِعْفَ" على الفاعل وهو قوله: "كلامُهَا".

واحتجّوا أيضاً بقول دعبل بن علي الخزاعي:

وَلَمَا أَبَى إِلاَّ جِمَاحاً فُؤادُهُ ... وَلَم يَسَل عَن لَيلَى بِمَالٍ ولا أهلِ[3]

والشاهد فيه قوله: "إلاّ جِمَاحاً فُؤادُهُ" إذ قدّم المفعول به المحصور بـإلاّ وهو قوله: "جِمَاحاً" على الفاعل وهو قوله: " فُؤَادُهُ ".

وردّ المانعون من تقديم المفعول به المحصور بـ" إلاّ" على ما احتجّ به الجمهور والكسائي ومن تبعه وأوّلوا هذه الشواهد تأويلات تبعدها عن وجه الاستشهاد. فَذَهَبوا إلى أنّ فاعل "زادَ" في البيت الأوّل ليس قوله: "كلامُهَا" وإنّما هو ضمير مستتر في "زادَ" راجع إلى التكليم ويقدّر عامل آخر لـ"كلامُهَا".

(1) ينظر : شرح الكافية : 1/ 169 – 170 ، وشرح التصريح : 1/ 283 ، وحاشية يس : 1/ 282 – 283 ، وحاشية الصبّان : 2/ 83 ، نقل الصبّان أنّ هذا التوجيه للدماميني ، ولم أعثر على كِتَاب شرح التسهيل للدماميني .

(2) ديوان قيس بن الملوح : 192 .

(3) ديوان دعبل الخزاعي : 319 .

وردّ هذا التأويل بأنّه بعيد لأنّ مثل هذا إنّما يُسَنُّ إذا كان في الكلام السابق إبهام فتُسْتَأنفُ له جملةُ توضِّحهُ، وتقدر تلك الجُمَلة جواباً لسؤالٍ. وأُجِيْبَ بأنّ الفاعلَ لّما كان مستتراً حصل الإبهام فسوّغ السؤال والجواب(1).

وخالف الكسائي جمهور النُحاة البصريين والكوفيين إذ أجاز تقديم الفاعل المحصور بـ"إلاّ" على المفعول، إذ ذَهَبَ جميع النُحاة إلى أنّه لا يجوز تقديم الفاعل المحصور بـ" إلاّ" مع إلاّ على المفعول فلا يقال في: "ما ضَرَبَ عمراً إلاّ زَيْدٌ": "ما ضَرَبَ إلاّ زَيْدٌ عمراً"، إذا كان الفاعل هو المحصور ؛ لأنّ الفاعل إنْ كان مؤخّراً في اللفظ فإنّهُ مقدّم في النيّة فيحصل للمحصور فيه تأخير من وجه، وهو النيّة بخلاف ما إذ كان هو المحصور، وقدّم فإنّه يكون في رتبتة، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه فيكون إضماراً قبل الذكر(2). فمن تأخير الفاعل المحصور قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[فاطر/28]، أمّا الكسائي فأجاز التقديم لأمن اللبس ؛ لأنّ المعنى مفهوم معه سواء قدّم المحصور أو أخّر بخلاف المحصور بـ"إنّما" فإنّه يوجب تقديم المفعول به على الفاعل المحصور بـ"إنّما"(3).

قال الكنغراوي: ((ووجب تقديم المفعول ... ويجب كذلك إذا كان الفاعل محصوراً بـ"إنّما" بخلاف "إلاّ" هذا عند الكسائي)) (4).

ووافق أبو حيّان، الكسائي في جواز تقديم الفاعل المحصور بـ"إلاّ" على المفعول به قائلاً: ((والذي نختاره هو مَذْهَب الكسائي وقوفاً مع السماع)) (5).

---

(1) ينظر : تخليص الشواهد : 287 ، وشرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبّان : 2/ 82 .

(2) ينظر : أوضح المسالك : 1/ 367 – 369 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 86 ، وهمع الهوامع : 1/ 582 ، وشرح الأشموني : 2/ 181 ، والُموفي في النحو الكوفي : 20 .

(3) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 595 ، وشرح ابن الناظم : 87 ، وشرح التصريح : 1/ 284 ، وهمع الهوامع : 1/ 581 .

(4) الُموفي في النحو الكوفي : 19 – 20 .

(5) ارتشاف الضَرَب : 3/ 1350 .

واحتجّ الكسائي فيما ذهَبَ إليه من جواز تقديم الفاعل المحصور بـ"إلاّ" على المفعول به بالسماع، ومن السماع قول الشاعر:

مَا عَابَ إلاَ لَئِيمٌ فِعلَ ذِي كَرَمٍ ... ولا جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأ بَطَلاَ[1]

ووجه الاستدلال بالبيت قوله: "إلاّ لَئِيمٌ فِعْلَ" إذ قدّم الفاعل المحصور بإلاّ وهو قوله: "لَئِيمٌ" على المفعول به وهو "فِعْلَ" وهذا جائز عند الكسائي.

واحتجّ أيضاً بقول ذي الرّمة:

فَلَم يَدرِ إلاَّ اللَّهُ مَا هَيَجَت لَنَا ... عَشِيةَ آنَاءِ الدِّيارِ وِشَامُهَا[2]

والشاهد فيه قوله: "إلاّ اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا" إذ قدّم الفاعل المحصور بـ"إلاّ" على المفعول به وهو قوله "ما هيّجت لنا"، والأصل: "فَلَمْ يَدْرِ مَا هَيَّجَتْ لَنَا إلاّ اللّهُ".

وأوّل النحويون ما احتجّ به الكسائي على تقدير عامل محذوف أي أنّ قوله: "فِعْلَ ذي كَرَمٍ" في البيت الأوّل وقوله: "مَا هَيَّجَتْ لَنَا" في البيت الثاني مفعول بفعل محذوف والتقدير: "عَابَ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ" و "دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا"[3].

الخلاف في تقديم معمول الفعل المصور عليه

اختلف النحويون الكوفيّون والبصريون في جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه، فَذَهَبَ البصريون إلى أنّه يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه، وإليه ذَهَبَ ثعلب من الكوفيين فأجازوا في: "ما أكلَ طعامَكَ إلاّ زَيْدٌ": "ما طعامَكَ أكلَ إلاّ زَيْدٌ" على أنْ يكون "طعامَكَ" معمول الفعل "أكلَ" وقد تقدّم عليه[4].

---

(1) أوضح المسالك : 1/ 367 .

(2) ديوان ذو الرمة : 630 ، ورواية البيت في الديوان : أهلة آناء ...

(3) ينظر : تخليص الشواهد : 487 – 488 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 86 ، وشرح التصريح : 1/ 284 ، وحاشية الصبّان : 2/ 82 ، وشرح شواهد العيني : 2/ 81 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 173 مسألة : 21 ، وشرح التسهيل : 2/ 84 ، وشرح الكافية : 1/ 306 ، وائتلاف النصرة : 166 .

وذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه فلا يجوز القول: "ما طعامَكَ أكلَ إلاّ زَيْدٌ"[1].

قال ابن السرّاج: (وأجاز البصريون: "ما طعامَكَ أكلَ إلاّ زَيْدٌ" وأحالها الكوفيّون إلاّ أحمد بن يحيى)) [2].

وعضّد: أبو حيّان ذلك بقوله: ((ويجوز ... أو ما أكلَ طعامَكَ إلاّ زَيْدٌ" فلو قلت: ... وما طعامَكَ أكلَ إلاّ زَيْدٌ، جاز ذلك عند البصريين، ومنع ذلك الكوفيّون ... والصحيح جوازه، وبه ورد السماع)) [3].

احتجّ البصريون لما ذَهَبوا إليه بالسماع والقياس. فمن السماع قول الشاعر:

مَا المَرءُ يَنفَعُ إلاّ رَبُّهُ فَعَلاَ   مَ تُستَمَالُ بِغَيرِ اللّهِ آمَالُ[4]

وجه الاستدلال بالبيت تقديم معمول الفعل المقصور عليه، إذ قدّم المفعول به وهو قوله "المرءَ" على الفعل وهو قوله: "ينفعُ" وهو جائز عند البصريين وثعلب والتقدير: ما ينفعُ المرءَ إلاّ ربُّهُ.

أمّا القياس: فلأنّ الفعل متصرّف، والفعل إذا كان متصرّفاً في نفسه تصرُّفا في معموله به على عامله جاز تقديم معموله عليه نحو: "عمراً ضَرَبَ زَيْدٌ" فلمّا جاز تقديم المفعول به على عامله جاز تقديم معمول الفعل المقصور عليه[5].

أمّا حجّة الكوفيين فيما ذَهَبوا إليه من منع تقديم معمول الفعل المقصور عليه هو: أنّ الأصل في "زيد" في نحو: مَا أكلَ طعامَكَ إلاّ زَيْدٌ أن لا يكون هو الفاعل.

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 173 ، وشرح التسهيل : 2/ 84 ، وشرح الكافية : 1/ 305 - 306 ، وشفاء العليل : 1/ 438 ، وائتلاف النصرة : 166 .

(2) الأصول : 2/ 235 ، وينظر : تسهيل الفوائد : 84 .

(3) ارتشاف الضَرَب : 3/ 1471 .

(4) شرح التسهيل : 2/ 85 ، وينظر : شفاء العليل : 1/ 438 .

(5) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 174 ، وائتلاف النصرة : 166 .

وإنّما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلاّ، والتقدير "ما أكلَ أحدٌ طعامَكَ إلاّ زَيْدٌ" ودليل ذلك قولهم: "ما خَرَجَ إلاّ هندٌ، وما ذَهَبَ إلاّ دعدٌ" فلوكانت كلّ من "هندٌ و دعدٌ" فاعل في الحقيقة لأثبتوا تاء التأنيث في الفعل فلمّا لم يثبتوا التاء في "هندٌ، ودعدٌ" دلّ على أنّ الفاعل هو "أحدٌ" المحذوف. ويدلّ عليه أيضاً أنّ "إلاّ" بابها الاستثناء،والاستثناء يجب أنْ يكون من الجُمَلة، وينبغي أنْ يقدّر قبل "إلاّ" ما يصحّ أنْ يكون ما بعدها مستثنى منه، فيجب أنْ يكون التقدير: "ما أكلَ أحدٌ طعامَكَ إلاّ زَيْدٌ"، غير أنّه اكتفى بالفعل من "أحد" فصار الفعل بمنزلة الاسم، وكما أنّ الاسم لا تتقدّم صلته عليه، فكذلك الفعل الذي قامَ مقامَه: فلذلك لا يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه[1].

وردّ أبو البركات الأنباري ما احتجّ به الكوفيّون في منع تقديم معمول الفعل المقصور عليه، فأمّا قولهم ((إنّ الأصل أنْ لا يكون "زيد" هو الفاعل ....)) فردّ عليه بأنّ "أحداً" فاعل مقدّر من جهة المعنى، وليس مقدّراً من جهة اللفظ، كما قدّر "عَرَقَاً" في قولهم: "تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقَاً" فاعلاً من جهة المعنى، وإنْ لم يكن فاعلاً لفظاً، ولهذا السبب لم تثبّت علامة التأنيث في قولهم: "ما خَرَجَ إلاّ هندٌ، وما ذَهَبَ إلاّ دعدٌ" ؛ لأنّ كلا من "هندٌ، ودعدٌ" فاعلان من جهة المعنى[2].

أمّا قولهم: ((أنّه اكتفى بالفعل من أحد)) فقد ردّ عليه أبو البركات الأنباري بأنّ ما ذَهَبَوا إليه غير ملزم ؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، والذي دعا إلى قيام الاسم الذي بعد "إلاّ" مقامَه هو حذف المستثنى منه قبل "إلاّ" فلما حذف المستثنى منه قبل "إلاّ" قامَ ما بعد "إلاّ" حين حذفته مقامَه، كما يقوم المفعول مقامَ الفاعل إذا حذف نحو: "ضَرَبَ زَيْدٌ، وأعطي عمرو درهماً وهذا لا يوجب أنْ يجري الفعل مجرى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه لأنّك تقول: درهماً أعطي زَيْدٌ"[3].

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 174 ، وشرح الكافية: 1/ 306 ، وائتلاف النصرة : 166 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 174 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1/ 175 - 176 .

ومما تقدّم يتضحّ لي أنّ ما ذَهَبَ إليه البصريون في جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه هو الأصح ؛ لأنهم استندوا فيما ذَهَبَوا إليه إلى السماع والقياس. ولما كان هنالك دليل مسموع على ما ذَهَبَوا إليه وعدم تفنيده بأدلة من السماع والقياس فالأجدر موافقتهم فيما ذَهَبَوا ليه.

الخلاف في تقديم المعمول أسماء الأفعال عليها

اختلف النحويون الكوفيّون والبصريون في جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها فذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها. وإليه ذَهَبَ الفرّاء من الكوفيين فلا يجوز القول عندهم: "زيداً عليكَ"، "ولا عمراً عندكَ"، و"لا بكراً دونكَ" في نحو: "عليكَ زيداً"، و"عندكَ عمراً"، و"دونكَ بكراً"[1].

أمّا الكوفيّون فذَهَبَوا إلى جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها وخصّ بعض النحويين الإجازة بالكسائي، ونقل بعضهم الجواز عن الكوفيين إلاّ الفرّاء، فيجوز عندهم القول: "زيداً عليكَ"، و"عمراً دونكَ"، و"بكراً عندكَ"[2].

ونقل ابن الخشاب الجواز عن البغداديين ويعني بذلك الكوفيين[3]. ووافقهم ابن مالك في التسهيل وشرحه على جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها[4].

---

(1) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : 1/ 260 ، وشرح مُلحة الإعراب : 140 ، والمُرتجل : 255 ، أسرار العربية : 100 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 228 ، والتبيين : 373 ، مسألة : 59 ، وشرح الجُمَل لابن عصفور : 2/ 287 ، مسألة : 27 ، وشرح الكافية : 3/ 168 ، وشرح قطر الندى : 363 ، وشفاء العليل : 2/ 876 ، وائتلاف النصرة : 35 مسألة : 10، وشرح التصريح : 2/ 199 ، وشرح الأشموني : 3/ 305 ، والكواكب الدرية : 2/ 613 .

(2) ينظر : معاني القرآن للكسائي : 133 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 228 ، والتبيين : 373 ، وشرح الجُمَل لابن عصفور : 2/ 187 ، وشرح ابن الناظم : 238 ، وارتشاف الضَرَب : 5/ 2311 ، وأوضح المسالك: 3/ 120 ، وائتلاف النصرة : 34 ، وشرح التصريح : 3/ 200 ، والأشباه والنظائر : 2/ 291 ، وحاشية الخضري : 2/ 214 ، ودراسة في النحو الكوفي : 418 .

(3) ينظر : المُرتجل : 255 .

(4) ينظر : التسهيل : 213 .

وذكر سيبويه أنّ بعض النُحاة أجازوا تقديم معمول أسماء الأفعال عليها بقوله: ((وقد زعم بعضهم أنّ كِتَابَ الله نصب على قولهم: عليكُمْ كِتَابَ الله)) (1).

وربَّما عنى سيبويه بهؤلاء الكسائي لأنّه من الذين أجازوا التقديم كما أنّ الكسائي كان معاصراً لسيبويه.

والرأي الأوّل في منع التقديم هو مَذْهَب سيبويه وتابعه في ذلك أغلب النحويين البصريين والفرّاء من الكوفيين. وعدّ سيبويه التقديم في هذا الباب قبيحاً قال: ((واعلم أنّه يقبح: زيداً حذركَ، من أمثلة الفعل، فَقَبُحَ أنْ يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلاّ أنْ تقول: زيداً فتنصب بإضمارك الفعل ثمّ تذكر بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوّة الفعل، لأنّه ليس بفعل، ولا يتصرّف تصرّف الفاعل الذي في معنى يفعل)) (2).

ومَذْهَب الفرّاء هو مَذْهَب البصريين. كما ذكرنا في منع التقديم وعدّه من القليل النادر مفسراً نصبه بتقدير مضمر، قال: ((وقلّما تقول العرب: زيداً عليكَ، أو زيداً دونكَ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله)) (3).

وذهب أبا علي الفارسي مَذْهَب البصريين قائلاً: ((ولا يجوز أنْ يتقدّم مفعول شيء من هذه الكلم عليها، لأنّها ليست كالأفعال في القوَة)) (4).

وقال الكسائي في جواز تقديم معمول اسماء الأفعال عليها، في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء/24]: ((هو منصوب على الإغراء بعليكُمْ)) (5).

---

(1) الكِتاب : 1/ 382 .

(2) الكِتاب : 1/ 252 - 253 .

(3) معاني القرآن : 1/ 260 .

(4) الإيضاح العضدي : 1/ 166 ، وينظر : المُقرَّب : 1/ 136 - 137 ، وشرح شذود الذَهَبَ : 407 ، وشرح ابن عقيل : 3/ 252 ، وهمع الهوامع : 3/ 103 .

(5) معاني القرآن : 113 .

فإعرابه للآية بهذا الإعراب دليل على تجوزيه تقديم معمول أسماء الأفعال عليها.

وعللّ البصريون عدم جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها: بأنّ هذه الألفاظ ليست أفعالاً وإنّما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فرع في العمل على الفعل ؛ لأنها إنّما عملت عمل الفعل لقيامها مقامَ الفعل فينبغي أنْ لا تتصرّف تصرّفه فوجب أنْ لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإعمالها فيما تقدّم عليها تسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز لأنّ الفروع أبدا تنحطُّ عن درجات الأصول[1].

وبيّن المبرّد علّة منع التقديم بقوله: ((ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنّها لا تتصرّف تصرّف الفعل ؛ كما لم تصرّف الفعل، فألزمت موضوعاً واحداً)) [2].

وقال ابن السرّاج أيضاً: ((ولا يجوز أنْ تتقدّم معمولات هذه الأسماء من اجل أنّ ما لا يتصرّف لا يتصرّف عمله)) [3].

وعضّد الجرجاني علّة منع تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قائلاً: ((اعلم أنّ هذه الأسماء فروع على الأفعال فلا تتصرّف تصرّفها ولا يجوز تقديم مفعولها عليها)) [4].

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا لما ذَهَبوا إليه بالقياس والسماع. أمّا القياس فأجازوا تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً على الفعل، فإنّ هذه الألفاظ قائمة مقامَ الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه وكذلك ما ناب عنه ؛ فقولنا: عليكَ زيداً

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 229 ، والتبيين : 373 - 374 ، وشرح المُفصَّل : 1/ 117 ، والإقليد : 2/ 909 ، وائتلاف النصرة : 35 ، والأشباه والنظائر : 1/ 315 .

(2) المُقتضب : 3/ 202 .

(3) الأصول : 1/ 142 .

(4) المُقتصد : 1/ 576 - 577 ، وينظر : أسرار العربية : 100 ، والمُقرَّب : 1/ 136 - 137 .

تقديره: الزمْ زيداً، وعندكَ عمراً تقديره: تناول عمراً، فكما يجوز القول: زيداً الزم، وعمراً تناول فكذلك ما قامَ مقامَه(1).

وفنّد أبو البركات الأنباري ما احتجَ به الكوفيّون بأنّ الأصل في الفعل الذي قامَت هذه الألفاظ مقامَه أنْ يعمل النصب، وهو متصرّف في نفسه فتصرّف في عمله لذلك جاز تقديم معموله عليه.

أمّا هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أنْ تعمل النصب، وإنّما أعملت لقيامهامقامَ الفعل، كما أنّها غير متصرفة في نفسها، فلا تتصرّف في معمولها لذلك وجب أنْ لا يجوز تقديم معمولها عليها(2).

أمّا السماع فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[النساء/24] فاحتجّ به الكسائي على جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها. والتقدير فيه: عليكُم كِتَابَ اللّهِ: أي: إلزموا كِتَابَ اللّهِ. فنصب "كِتَابَ اللّهِ" بـ"عليكُمْ"، فدلّ على جواز تقديمه(3). ومن السماع أيضاً قول الراجز:

يَا أَيُّها المَائِحُ دَلِوي دُونَكَا ... إِنِي رَأَيتُ النَاسَ يَحمِدُونَكَا(4)

ووجه الاستدلال بالبيت تقديم معمول أسماء الأفعال عليه وهو قوله: "دَلْوِي دُونَكَا"، والتقدير: دُونَكَ دَلْوِي.

وفنّد البصريون ما احتجَ به الكوفيّون في جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها، أمّا الاحتجاج بالآية فالجواب عليه أنّ قوله: "كِتَابَ اللّهِ" ليس منصوبا على الإغراء وإنّما هو منصوب على المصدر بفعل محذوف و"عليكُمْ" متعلق به أو

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 229 ، والتبيين : 374 - 375 ، وشرح المُفصّل : 1/ 117 ، والكواكب الدرية : 2/ 613 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 235 .

(3) ينظر : المُرتجل : 255 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 228 ، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 175 ، وشرح المُفصّل : 1/ 117 ، والبحر المُحيط : 3/ 585 .

(4) معاني القرآن للفرّاء : 1/ 2506 ، وينظر : الخزانة : 3/ 200 - 204 .

بالعامل المحذوف، والتقدير: كتبَ اللّهُ ذلِكَ كِتَاباً عَلَيكُمْ، فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله ودلّ على ذلك المحذوف ما تقدّمه من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ ﴾ [النساء/23]، لأنّ التحريم يستلزم الكِتاب وهو كقوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[النمل/88] فنصب "صنعَ اللّهِ" على المصدر بفعل مقدّر.

وقدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من الكلام، والتقدير "صَنَعَ صُنْعاً اللّهِ" وحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله[1].

كما قال أبو كبير الهذلي:

مَا إِن يَمَسَّ الأَرضَ إلاَّ جَانِبٌ ... مِنهُ وَحَرفُ السَاقِ طَيَّ المِحمَلِ[2]

فقوله: "طَيَّ الْمِحْمَلِ" منصوب لأنّه مصدر، والعامل فيه فعل مقدّر، والتقدير فيه: طَوِيَ. طَيَّ الْمِحْمَلِ ولم يظهر العامل لدليل ما تقدّم عليه. والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً.

قال ابن السرّاج مفنداً ما احتجّ به الكوفيّون: ((فأمّا قوله الله تعالى: "كِتَابَ الله عليكُمْ" فليس هو على قوله: عليكُمْ كِتَابَ اللّهِ، ولكنَّهُ مصدر محمول على من قبله، لأنه كمّا قال: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ فأعلمهم أنّ هذا مكتوب مفروض فكان بدلاً من قوله: "كِتَابَ اللّهِ ذلك، فنصب "كِتَابِ اللّهِ"، وجعل عليكُمْ تبييناً)) [3].

وهذا النص يعضد ما ذكرناه من ردّ البصريين على هذه الآية ومن ذلك قول الزجّاج: ((وقوله: (كِتَابَ اللّهِ عليكُمْ) منصوب على التوكيد محمول على المعنى

---

(1) ينظر: شرح مُلحة الإعراب: 140، والمُقتصد: 1/ 575 - 576، والمُرتجل: 256، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 230 - 234، وأسرار العربية: 101، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 174 - 175، والتبيين: 375، والغُرَّة المخفيّة: 2/ 7 - 9 - 5، وشرح المُفصَّل: 1/ 117، والبحر المُحيط: 3/ 585، وشرح قطر الندى: 363، وشرح التصريح: 2/ 200، وحاشية الصبّان: 3/ 306، وحاشية الخضري: 2/ 212.

(2) ديوان الهذليين: 2/ 93.

(3) الأصول: 1/ 142، وينظر: الإيضاح العضدي: 1/ 166.

لأنّ معنى قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾ كتب الله عليكُمْ هـذا كِتَابَاً كما قال الشاعر:

* وَرُضتُ فَذَلَّت صَعْبَةٌ أيَّ إذلاَلِ[1] *

لأنّ معنى رضت أذللت)) [2].

وأجاز الزجّاج أنْ يكون "كِتَابَ اللّهِ" منصوباً على جهة الأمر، ويكون "عليكُمْ" مفسراً له، والتقدير: إلزموا كِتَابَ اللّهِ. كما زعم أنّه يجوز أنْ يكون قوله: (كِتَابَ اللّهِ عليكُمْ) في موضع رفع والتقدير: هذا فرضُ اللّهِ عليكُمْ[3].

وأمّا الشاهد الشعري: "يا أيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا" الذي احتجّ به الكوفيّون فأوّله البصريون على انّ قوله: "دَلْوِي دُوْنَكَا" في موضعِ رفعٍ؛ لأنّ "دَلْوِي" مبتدأ و"دُوْنَكَ" خبره والتقدير: هَذَا دلوي دُوْنَكَا. وقالوا: بأنّ قوله "دلْوِي" منصوب بفعل مضمر دلّ عليه "دُوْنَكَ" والتقدير: خُذْ دَلْوِي دُوْنَكَ[4].

وزعم ابن مالك أنّ "دَلْوِي" منصوب بـ"دُوْنَكَ" المضمرة يستدل عليها بـ"دُوْنَكَ" الملفوظة، وكلامه هذا فيه نظر ؛ لأنّ اسم الفعل لا يعمل محذوفاً.

واستدلّ ابن مالك فيما زعمه بقول سيبويه في "زيداً عليكَ" كأنّك قلت: عليكَ زيد[5]، وردّ عليه خالد الأزهري "بأنّ ما استند إليه من كلام سيبويه محمول على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب"[6].

---

(1)البيت لامرئ القيس ، ديوانه : 32 وصدر البيت وعجنا إلى الحسنى ورقّ حديثنا .

(2)معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : 2/ 29 .

(3)ينظر : المصدر نفسه : 2/ 29 – 30 .

(4)ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ 30 ، والمُرتجل : 257 ، وأسرار العربية : 101 ، والغُرَّة المخفية : 2/ 509 ، والمُقرَّب : 1/ 137 ، وشرح الكافية : 3/ 168 ، وشرح الأشموني : 3/ 306 ، وحاشية الصبّان : 3/ 305 – 306 ، وحاشيةالخضري : 2/ 212 .

(5)ينظر : شرح العُمدة : 739 ، وشرح الكافية الشافية : 3/ 1394 ، وشرح التصريح : 2/ 200 ، وهمع الهوامع : 3/ 104 ، والدُرر : 5/ 302 .

(6)شرح التصريح : 2/ 200 .

ومما تقدّم يتضح لي أنّ مَذْهَب البصريين في منع تقديم معمول أسماء الأفعال عليها هو الأجدر بأنّ نأخذ به ؛ لأنّ الحجّة التي احتجّ بها البصريون أقوى من الحجّة التي احتجّ بها الكوفيّون وإنْ اعتمدوا السماع لأنّ ما احتجّوا به لا يسلم لهم، وإنّما يصحّ تأويله بما يفسد ما ذَهَبوا إليه.

المبحث الثاني

((الخلاف في تقديم معمولات الفعل الأخرى على الفعل وتقديم بعضها على بعضٍ))

الخلاف في تقديم الحال على عامله

اختلف النحويون الكوفيّون والبصريّون في جواز تقديم الحال على عامله فذَهَبَ البصريون إلى جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف وتصرّفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة أي: يكون ماضياً ومستقبلاً وحالاً، أو على عامله إذا كان صفة تشبه الفعل المتصرّف من تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبول علاماته كان صفة تشبه الفعل المتصرّف من تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبول علاماته الفرعية وهي علامات التأنيث والتثنية والجمع سواء أكان اسم فاعل أم اسم مفعول أم صفة مشبهة ففي هاتين الحالتين أجاز البصريون تقديم الحال على عامله مطلقاً نحو: جاءَ زَيْدٌ راكباً، وزَيْدٌ منطلقٌ مسرعاً فأجازوا القول: "راكباً جاءَ زَيْدٌ، ومسرعاً زَيْدٌ منطلقٌ"[1]. هذا مَذْهَب البصريين إلاّ الجرمي، فإنّه لا يجيز تقديم الحال على عامله

(1) ينظر : اللمع : 36 ، وشرح عيون الإعراب : 151 ، وشرح مُلحة الإعراب : 110 ، والمُرتجل : 161 - 167 ، وكشف المُشكِل : 1/ 478 - 479 ، وشرح الوافيه : 219 - 220 ، وشرح التسهيل : 2/ 259 ، وشرح ابن الناظم : 130 ، وأوضح المسالك : 2/ 91، وشرح ابن عقيل : 2/ 29 ، وشفاء العليل : 2/ 532 ، وكاشف الخصاصة : 149 ، وشرح الأزهرية : 117 ، وشرح التصريح : 1/ 381 ، وشرح الأشموني : 3/ 62 ، وشرح ابن طولون : 1/ 414 ، والكواكب الدرية : 2/ 374 ، وهداية المسالك : 3/ 210 .

المتصرّف تشبيهاً بالتمييز[1]، وذَهَبَ الأخفش إلى منع تقديم الحال على عامله في نحو: "راكباً جاءَ زَيْدٌ" لبعده عن العامل[2].

أمّا الكوفيّون فذَهَبوا إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على عامله المتصرّف إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً مرفوعاً فلا يجوز القول عندهم في "جاءَ زَيْدٌ راكباً": "راكباً جاءَ زَيْدٌ". أمّا إذا كان الحال من مضمر فيجوز تقديمها على عاملها نحو: راكباً جِئْتُ في: "جِئْتُ راكباً". وإنْ كانت الحال من اسم منصوب أو مجرور ظاهر فذَهَبوا إلى منع تقديم الحال على عامله كالمرفوع فلا يجوز القول: ضَاحِكَةً لقيتُ هنداً،ولا ضَاحِكَةً مررتُ بهندٍ. أمّا إذا كانت الحال من منصوب أو مجرور مضمر فذهَبُوا إلى جواز تقديم الحال على عامله نحو: "ضَاحِكَةً لقيتْنِي"، و "ضَاحِكَةً مرّتْ بي هندٌ"[3].

قال الكنغراوي: ((ولا يتقدّم على عاملِهِ محلاً، إلاّ إذا كان صاحبها مستتراً، وقبله مرجعه مكنياً، نحو: أنتَ قائماً عندي)) [4].

وذَهَبَ ضياء الدين بن العلج صاحب كِتَابَ "البسيط" كما نقل عنه أبو حيّان: إلى أنّ الكسائي والفرّاء منعا تقديم الحال على عامله مطلقاً سواء أكان ظاهراً أم مضمراً[5].

(1) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 5814 ، وشرح التصريح : 3/ 381 ، وهمع الهوامع : 2/ 308 .

(2) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1581 ، وشرح التصريح : 1/ 381 ، وهمع الهوامع : 2/ 309 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 250 ، مسألة : 31 ، والتبيين : 383 مسألة : 62، وارتشاف الضَرَب : 3/ 582 ، وائتلاف النصرة : 37 مسألة : 12 ، وهمع الهوامع : 2/ 309 .

(4) الموفي في النحو الكوفي : 39 .

(5) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1582 .

قال المبرّد في تجويزه لتقديم الحال على عامله: ((واعلم أنّ الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير)) [1].

في حين أشار ابن السرّاج إلى موقف كلّ من البصريين والكوفيين من هذه المسألة قائلاً: ((وأهل البصرة أجازوا: "راكباً خَرَجَ زَيْدٌ" ولم يجزها الفرّاء والكسائي))[2].

وسارَ على هذا النهج جميع النحويين الذي جاؤوا بعدهم وتابعوا البصريين[3].

وعرض ابن يعيش ما ذَهَبَ إليه البصريون عرضاً وافياً قال: ((واعلم أنّه إذا كان العامل فيها فعلاً جاز تقديم الحال عليه، فتقول: جاءَ زَيْدٌ قائماً، وجاءَ قائماً زَيْدٌ، وقائماً جاءَ زَيْدٌ. كلّ ذلك جائز لتصرّف الفعل، وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها فتقول: زَيْدٌ ضاربٌ عمراً قائماً، وقائماً زَيْدٌ ضاربٌ عمراً، وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد)) [4]. وهذا النصّ يوضح ما ذَهَبَ إيه البصريون من جواز التقديم وهو في ذلك متابع للبصريين وموقفه من هذه المسألة واضح في هذا النص.

أمّا إذا كانت الحال مصدرة بواو الحال فذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على عاملها،وإنْ كان متصرفاً ؛ مراعاة لأصل الواو وهو العطف فلا يجوز القول في "جاءَ زَيْدٌ والشمسَ طالعةٌ" و "الشمسَ طالعةً جاءَ زَيْدٌ".

(1) المُقتضب : 4/ 168 ، وينظر : 4/ 300 .
(2) الأصول : 2/ 240 ، وينظر 1/ 215 .
(3) ينظر : اللّمع : 36 ، والفوائد والقواعد : 301 ، وشرح المُقدّمة المُحَسّبَة : 2/ 314 ، والتوطئة : 213 ، والمُقرَّب : 1/ 156 ، والمطالع السعيدة : 2/ 11 .
(4) شرح المُفصَّل : 2/ 57 .

في حين أجاز الكسائي والفرّاء وهشام التقديم مطلقاً نحو: و "أنتَ راكبٌ تَحْسُنُ" والأصل: تَحْسُنُ وأنتَ راكبٌ"[1].

وزعم ابن أصبع كما نقل عنه أبو حيّان: أنّ الجمهور أجازوا تقديم الجمْلة الحالية المصدرة بالواو إذا كان العامل فعلاً،ومنعه الفرّاء[2]، وذكره الخضري بأنّ المغاربة أيضاً منعوا تقديم الحال هنا على عاملها[3].

وعللّ الكوفيّون ما ذَهَبوا إليه من منع تقديم الحال على عامله ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ؛ لأنّ المضمر كما زعموا يتقدّم على المظهر في نحو: راكباً جاءَ زَيْدٌ. فذَهَبوا إلى أنّ في "راكبٌ" ضمير "زيدٌ" وقد تقدّم عليه،وتقديم المضمر عل المظهر لا يجوز[4].

وفندّ البصريون ما ذَهَبوا إليه بأنّ تقديم المضمر على المظهر جائز إذا كانت النيّة به التأخير، فهو وإنْ كان متقدّماً في اللفظ إلاّ أنّه متأخر في التقدير ودليل ذلك قوله تعالى: {فأوجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى}[طه/67] فالضمير في "نفسِهِ" عائد إلى" موسى" وإن كان "موسى" مؤخّراً في اللفظ إلاّ أنّه لّما كان في تقدير التأخير جاز[5]. ومثل هذا كثير في كلام العرب وفي القرآن الكريم، وقد بينّا ذلك في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يغني عن الإعادة.

(1) ينظر : شرح الكافية : 2/ 64 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1583 ، وهمع الهوامع : 2/ 310 .

(2) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1583 ، وشرح التصريح : 1/ 381 - 382 ، وحاشية الصبّان : 2/ 267 ، وحاشية الخضري : 1/ 493 .

(3) ينظر : حاشية الخضري : 1/ 493 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 250 ، وأسرار العربية : 112 ، والتبيين : 385 ، وائتلاف النصرة : 37 .

(5) ينظر : علل النحو : 239 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 251 - 252 ، وأسرار العربية : 112 ، والتبيين : 385 .

قال ابن السرّاج: ((ولو كان لا يقدّم ضمير البتّة على ظاهر لوجب ما قالا،ولكن المضمر يقدّم على الظاهر إذا كان في غير موضعه)) (1). ويعني بقوله "ما قالا" أي: الكسائي والفرّاء وهو: يردُّ على ما ذَهَبَا إليه من منع التقديم للحجّة التي ذكرناها آنفاً.

فذَهَبَ ابن السرّاج إلى جواز تقديم الحال على عامله لأنّ تقديم المضمر على المظهر جائز بشرط عدم وقوع الضمير في موضعه مثل: "ضَرَبَ غلامُهُ زيداً" فإذا تحقق هذا الشرط جاز التقديم.

أمّا البصريون فاحتجّوا لما ذَهَبُوا إليه من جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف بالقياس والسماع، أمّا القياس، فلأنّ العامل متصرّف، وإذا كان العامل متصرّفاً، وجب أن يكون عمله متصرّفاً،وإذا كان عمله متصرّفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه. فشبّهوا الحال بالمفعول به فكما يجوز تقديم المفعول به على الفعل المتصرّف، كذلك يجوز تقديم الحال على عامله المتصرّف قياساً على المفعول به فيجوز: "راكباً جاءَ زَيْدٌ"، كما جاز: "زيداً ضَرَبَ عمرٌو"(2).

قال ابن الورّاق في تعليل جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف: ((وإنّما وجب أنْ تقدّم الحال على العامل فيها، إذا كان فعلاً متصرفاً؛ لأنّ الحال مفعولة، فإذا كان العامل فيها فعلاً جاز تقديمها عليه كما يجوز تقديم المفعول على الفعل لقوّة الفعل سواء أكانت من اسم مضمر أم مظهر)) (3).

(1) الأصول : 2/ 240 .

(2) ينظر : شرح عيون الإعراب : 151 ، وشرح المُقدّمة المُحَسَبَة : 2/ 314 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 251 ، وأسرار العربية : 12 ، ونتائج الفكر : 182 ، والتبيين : 383 – 384 ، والغُرّة المخفيّة : 1/ 269 ، والإيضاح في شرح المُفصّل : 1/ 230 .

(3) عللّ النحو : 239 ، وينظر : المُقتضب : 4/ 168 – 169 ، والأصول : 1/ 217 .

أمّا السماع فمنه قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [القمر/7] إذ انْتَصَبَ قوله: "خُشَّعَاً" على الحال من ضمير "يَخْرُجُونَ" والعامل فيه يَخْرُجُونَ لأنّه فعل متصرّف[1]، والمعنى: يَخْرُجُون من الأجداث خُشَّعَاً أبصارهم[2].

ومن السماع أيضاً قول العرب في المثل: ((شَتَّى تَؤُوْبُ الْحَلَبَة)) [3]. فـ"شَتَّى" حال مقدّمة على الفعل العامل فيها وهو "تَؤُوْبُ" مع الاسم الظاهر ومن السماع أيضاً قول الفرزدق:

مُستَقبِلِينَ شَمَالُ الشَّامِ تَضرِبُنَا ... بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطنِ مَنثُورِ[4]

ووجه الاستدلال بالبيت جواز تقديم الحال وهو قوله: "مستقبلينَ" على عاملها المتصرّف وهو قوله: "تضْرِبُنَا" وهذا جائز عند البصريين والبيت دليل لهم على الكوفيين. ومن السماع أيضاً قول الشاعر:

* نَجَوتُ وَهَذَا تَحمِلِينَ طَلِيقُ*[5].

والشاهد فيه قوله: "تحملينَ طَلِيْقٌ" إذ قدّم الحال وهو قوله "تحملينَ" على عاملها "طَلِيْقٌ" وهو صفة مشبهة، فقوله: "تحملينَ" جملة في موضع نصب على الحال ومن ذلك أيضاً قول سويد بن ابي كاهل اليشكري:

مُزَبَّداً يَخطِرُ مَالَم يَرَنِي ... فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوتِي انقَمَع[6]

(1) ينظر الكشّاف : 2/ 1201 ، والتبيان في إعراب القرآن : 360 ، والبحر المحيط : 10/ 36.

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 2/ 699 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 5/ 69 .

(3) مجمع الأمثال : 2/ 150 .

(4) شرح ديوان الفرزدق إيليا الحاوي : 1/ 360 .

(5) أوضح المسالك : 2/ 91 ، هذا البيت لِيزَيدِ بن مفرّغ الحميري وصدره : *عدس ما للعباد عليكَ إمارةٌ * ينظر : شرح التصريح : 1/ 381 .

(6) المفضليات : 401 .

ووجه الاستدلال بالبيت جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف، إذ قدّم الحال وهو قوله: "مُزَبَّداً" على عامله المتصرّف وهو قوله: "يَخْطُرُ" وهذا جائز عند البصريين، واستدلّوا بهذه الشواهد لإثبات صحة ما ذَهَبوا إليه.

أمّا إذا كان العامل في الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففي تقدّم الحال على الجُمْلة أو على العامل فقط بتوسطها بين المبتدأ والخبر خلاف بين النُحاة.

فأمّا تقديم الحال على الجُمْلة نحو: "قائماً زَيْدٌ في الدارِ" فالحكم بجواز تقديمها أو منع التقديم يكون على أساس تقديم الحال على الجُمْلة إذا كان الخبر متأخراً عن المبتدأ نحو: "زَيْدٌ في الدارِ قائماً، أو في "زَيْدٌ عندكَ مقيماً"، أو يكون الحال مع الخبر مقدّماً على المبتدأ نحو: "قائماً في الدارِ زَيْدٌ"، أو "قائماً عندكَ زَيْدٌ"، على أنْ يكون "زَيْدٌ" في الحالتين: مبتدأ و "في الدارِ" أو "عندكَ" خبراً، و "قائماً" حالاً.

فالحالة الأولى أي: تقديم الحال على الجُمْلةِ مع تأخير الخبر عن المبتدأ اتفق النُحاة إجماعا على منع تقديم الحال فلا يجوز عندهم القول في: زَيْدٌ في الدارِ أو عندكَ قائماً: "قائماً زَيْدٌ في الدارِ، أو عندك"[(1)].

أمّا الحالة الثانية: أي تقديم الحال مع الخبر على المبتدأ في نحو: "قائماً في الدارِ زَيْدٌ"، أو "قائما عندكَ زَيْدٌ". فاختلف فيه النحويون. فمَذْهَب سيبويه وجمهور النُحاة أنّه لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف أو الجار والمجرور نظراً إلى ضعف الظرف في العمل[(2)].

قال سيبويه ((واعلم أنّه لا يقال: قائماً فيها رجلٌ. فإنْ قال قائل: اجعله بمنزلة: راكباً مرَّ زَيْدٌ، وراكباً مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنّه مثله في القياس ؛ لأنّ "فيها"

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 753 ، وشرح الكافية : 2/ 63 ، وكاشف الخصاصة : 150 ، والفوائد الضيائية : 1/ 388 ، وشرح الأشموني : 3/ 70 ، وحاشية الخضري : 1/ 495 .

(2) ينظر : الكتاب : 2/ 124 ، وشرح عيون الإعراب : 151 ، وشرح المُفصَّل : 2/ 75 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1589 ، والفوائد الضيائية : 1/ 387 ، وهمع الهوامع : 2/ 312 .

بمنزلة "مرّ"، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل لأنّ "فيها" وأخواتها لا يتصرّفن تصرّف الفعل، وليس بفعل ولكنهنّ أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل فأجراه كما أجرته العرب واستحسنت)) [1].

في حين ذَهَبَ الأخفش إلى جواز التقديم فأجاز ذلك في قولهم: "فِدَاءً لَكَ أبي وَأُمّي" على أن يكون "فِدَاءً" حالاً والعامل فيه "لَكَ" وهو جار ومجرور،وهو نظير: قائماً في الدارِ زَيْدٌ[2].

وجوّز ابن برهان تقديم الحال على الجُمْلة بأسرها إذا كان الحال ظرفاً أو مجروراً والعامل فيه ظرف أو مجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أنْ تقع موقعاً لا يقع غيرها فيه[3].

قال: ((ولو كانت الحال ظرفاً أو حرف جرّ، لصحّ تقديمه على معنى الفعل العامل فيها، لأنّ الظرف والجار إنّما يعتبر فيهما في باب العمل لفظهما فقط دون اعتبار ما ناب منابه وقامَ مقامَه)) [4].

واحتجّ ابن برهان لما ذَهَبَ إليه بالسماع من كلام الله وكلام العرب فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[الكهف/44] فقوله: "هُنَالِكَ" ظرف في محل نصب حال، وقوله: "الولاية" مبتدأ، و "الله" الخبر[5].

وأمّا ما استدلّ به من السماع من كلام العرب فهو قول ابن مقبل العجلاني:

وَنَحنُ مَنَعْنَا البَحرَ أن تَشْرَبُوا بِهِ   وَقَد كَانَ مِنكُم مَاؤُهُ بِمَكَانِ[6].

---

(1) الكِتاب : 2/ 124 .

(2) ينظر ارتشاف الضَرَب 3/ 1590 ، وشرح الأشموني : 3/ 71 ، وهمع الهوامع : 2/ 313.

(3) ينظر : شرح الكافية : 2/ 63 – 64 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1590 ، وشرح الأشموني : 3/ 71 ، وهمع الهوامع : 2/ 313 .

(4) شرح اللّمع : 1/ 134 .

(5) ينظر : شرح اللمع : 1/ 135 – 136 .

(6) ديوان ابن مُقبل : 243 ، ورواية البيت في الديوان : أن يشربوا به .

ووجه الاستدلال بالبيت تقديم الحال وهو جار ومجرور على عامله الذي هو الظرف وهذا جائز عند ابن برهان، فالخبر هو قوله: "بِمَكَانِ" وقوله "مِنْكُمُ" جار ومجرور في محل نصب حال. وقوله: "مَاؤُهُ" اسم كان.

ذَهَبَ بعض النحويين إلى أنّ ما ذَهَبَ إليه ابن برهان هو خلاف ما أجمع على منعه البصريون والكوفيّون[1].

وزعم ابن طاهر أنّ تقديم الحال على الجُمْلَة بأسرها ممتنع عند جميع النحويين بالإجماع فلا يقال: "قائماً في الدارِ زَيْدٌ"، وذلك مردود لورود الخلاف عند الأخفش[2].

أمّا توسيط الحال بين المبتدأ والخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً على أنْ يتقدّم الحال على العامل فيها فجواز تقديمه أو منعه مبني على أساس مسألتين: الأولى: إذا تقدّم الخبر العامل في الحال مع تأخر المبتدأ، فلا خلاف في جواز توسط الحال بين المبتدأ والخبر ؛ لأنّ الحال لم يتقدّم على عامله المتضمن معنى الفعل دون حروفه فيجوز القول: "عندكَ مقيماً زَيْدٌ"، و"في الدارِ قائماً زَيْدٌ"[3].

الأخرى: إذا توّسط الحال بين المبتدأ والخبر، وكان الحال متقدّماً على الظرف والمجرور العامل فيه، ففي ذلك خلاف بين النُحاة، فذَهَبَ جمهور البصريين إلى منع التقديم مطلقاً فلا يجوز القول: "زَيْدٌ قائماً في الدارِ" أو "زَيْدٌ مقيماً عندكَ"، وذلك لضعف العامل الذي هو الظرف أو المجرور[4].

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرَب : 3/ 1591 .

(2) ينظر ارتشاف الضرَب : 3/ 1590 ، وهمع الهوامع : 2/ 312 .

(3) ينظر : شرح الكافية : 2/ 63 ، وارتشاف الضرَب : 3/ 1590 ، وشرح التصريح : 1/ 385 ، وهمع الهوامع : 2/ 313 .

(4) ينظر : شرح مُلحة الإعراب : 112 ، والإيضاح شرح المُفصَّل : 1/ 330 ، وارتشاف الضرَب : 3/ 1590 ، وهمع الهوامع : 2/ 312 ، وشرح الأشموني : 3/ 65 - 66 .

قال المبّرد: ((فإنْ كان العامل غير فعل، ولكن شيء في معناه. لم يتقدّم الحال على العامل ؛ لأنّ هذا الشيء لا يعمل قبله في المفعول. وذلك قوله: "زَيْدٌ في الدارِ قائماً"، ولا تَقُلْ: "زَيْدٌ قائماً في الدارِ"))[1].

وأوضح أبو علي الفارسي علّة منع تقديم الحال على عامله إذا كان ظرفاً أو مجروراً تبعاً لسيبويه والمبّرد. فإنّ حكم الظرف والمجرور مخالف لحكم الفعل، فلذلك لم يجز تقديم ما انتصب من الأحوال فيه عليه ولو كان حكمه كحكم الفعل لجاز التقديم كما جاز في الفعل[2].

قال أبو علي: ((فلم يجيزوا: قائماً في الدارِ زَيْدٌ ....لأنّ معنى الفعل أضعف من الفعل المحض وإذا كان الفعل المحض يضعف عمله فيما تقدّم عليه ... فإنْ يضعف عمل المعنى فيما تقدّم عليه أجدر فلذلك أجازوا: في الدارِ زَيْدٌ قائماً، وفي الدارِ قائم زَيْدٌ ولم يجيزوا: قائماً في الدارِ زَيْدٌ)) [3].

وذَهَبَ الفرّاء[4]، والأخفش[5]، إلى جواز تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور مع تقديم المبتدأ عليهما نحو: "زَيْدٌ مقيماً عندكَ"، و"زَيْدٌ قائماً في الدارِ"، ووافقهما ابن مالك[6]، واختار في التسهيل جواز تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور وذلك بتوسيطه بين المبتدأ والخبر فإنْ كان الحال ظرفاً أو مجروراً جاز

---

(1) المُقتضب : 4/ 170 .

(2) ينظر : المسائل العسكريات : 84 .

(3) الإيضاح العضدي : 1/ 199 - 200 .

(4) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1590 ، وشرح الأشموني : 3/ 66 ، وحاشية الخضري : 1/ 495 .

(5) ينظر : المسائل العسكريات : 84 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 753 ، وشرح الكافية : 2/ 65 ، ارتشاف الضَرَب : 3/ 1590 ، الجامع الصغير : 112 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 131 ، وشرح ابن طولون : 1/ 417 ، وأسرار النحو : 138 .

(6) ينظر : شرح العمدة : 436 ، وأوضح المسالك : 2/ 95 ،وشرح التصريح : 1/ 385 ، وهمع الهوامع : 2/ 312 .

التوسط بقوّة، وإن كان اسماً صريحاً ضعف التوسط. نحو: "زَيْدٌ عندكَ في الدارِ"، على أنْ يكون "عندكَ" في محل نصب حال "وفي الدارِ" جار ومجرور عامل فيه. وهو الخبر[1].

قال: ((فإنْ كان الجامد ظرفاً أو حرف جرّ مسبوقاً بمخبر عنه جاز على الأصح توسط الحال بقوّة إنْ كان ظرفاً أو حرف جرٍّ، ويضعف إنْ كان غير ذلك))[2].

وأجاز الكوفيّون التوسط إذا كانت الحالة من مضمر مرفوع فيجيزون في: أنتَ في الدارِ قائماً: "أنتَ قائماً في الدارِ"، ومنعوا التوسط إذا كانت من ظاهر[3].

وذَهَبَ ابن الحاج في كِتَاب "النقد" كما نقل عنه أبو حيّان: إلى أنّ "زَيْدٌ قائماً في الدارِ" أجازها أبو الحسن والكسائي، وأجازها الفرّاء في الشعر[4].

وعلّل الأخفش فيما نقله ابن بابشاذ عنه جواز تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور ؛ أنّ تقدّم الحال على أحد الجزأين أي: المبتدأ والخبر كلا تقديم ؛ لأنّ "زَيْدٌ" مبتدأ فهو مطالب لخبره، وخبره في نية التقديم إلى جانبه، وإذا كان في نيّة التقديم إلى جانبه صارت الحال كأنها بعده[5].

واحتجّ الفرّاء والأخفش فيما ذَهَبَا إليه من جواز تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور بجواز توسطه بين المبتدأ أو الخبر بقوله تعالى في قراءة الحسن

---

(1) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1591 ، وشفاء العليل : 2/ 533 ، وهمع الهوامع : 2/ 312، وشرح الأشموني : 3/ 66 ، وحاشية الخضري : 1/ 495 .

(2) تسهيل الفوائد : 111 .

(3) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1591 ، وهمع الهوامع : 2/ 312 ، وشرح الأشموني : 3/ 66 ، وحاشية الخضري : 1/ 495 .

(4) ينظر : اتشاف الضَرَب : 3/ 1591 ، وهمع الهوامع : 2/ 312 ، وشرح الأشموني : 3/ 66 ، وحاشية الخضري : 1/ 495 .

(5) ينظر : شرح المُقدّمة المُحَسَبَة : 2/ 315 .

البصري وعيسى بن عَمَيْر[1]: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[الزمر/67] وبقوله تعالى في قراءة: ابن عباس والأعرج وقتادة، وسفيان بن حسين[2] والزهري[3]: ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام/139].

على أنْ يكون قوله: "مَطْوِيَّاتٍ" في الآية الأولى متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبراً وهو قوله: "بِيَمِيْنِهِ" ومبتدئة وهو قوله "السموات" والحال هنا متقدّمة على العامل. والمعنى: "والسموات كائنة بِيَمِيْنِهِ حَالَ كَوْنِهَا مَطْوِيَّاتٍ"[4].

قال الفرّاء: ((ومن قال "مَطْوِيَّاتٍ" رفع السموات بالباء التي في يَمِيْنِهِ، وكأنّهُ قال: والسَّمَوَاتُ فِي يَمِيْنِهِ، وينصب المَطْوِيَّاتِ على الحال أو على القطع. والحالُ أجود)) [5]، وهذا النص يعضد ما ذكرناه من أنّ الفرّاء أجاز تقدّم الحال على عامله عامله إذا كان ظرفاً أو مجروراً.

أمّا الآية الثانية فوجه الاستشهاد بها هو نصب "خَالِصَةً" على الحال المتوسطة بين المبتدأ وهي "ما" الموصولة، والخبر وهو قوله: "لِذُكُوْرِنَا" والحال هنا متقدّمة على عاملها والمعنى "مَا فِي بُطُوْنِ هَذِهِ الأَنْعَامِ لِذُكُوْرِنَا خَالِصَةً"[6].

- قال ابن جني: ((الكلام في نصب خَالِصاً وخَالِصَةً، وفيه وجهان: ... والآخر: أن يكون حالاً من "ما" على مَذْهَب ابي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أنْ يتقدّم صاحب الحال عليها كقولنا: زَيْدٌ قائماً في الدار)) [7].

(1) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 132 .

(2) ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : 1/ 232.

(3) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 46 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4/ 272 ، وشرح التصريح : 1/ 385 ، وحاشية الخضري : 1/ 496 .

(5) معاني القرآن : 2/ 425 .

(6) ينظر : شرح التصريح : 1/ 385 .

(7) المُحتسب : 1/ 232 .

واحتجوا أيضاً بجواز تقديم الحال على عامله الظرف والمجرور بكلام العرب من الشعر، فمن ذلك قول النابغة الذبياني:

رَهطُ ابنِ كُوزٍ مُحقِبِـي أدرَاعِهِـم   فِيهِم وَرَهـطُ رَبيعَـةَ بـنِ حُـذَارِ[1]

ووجه الاستشهاد في هذا البيت هو تقديم الحال وهو قوله: "مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِـمْ" على عامله المجرور وهو قوله: "فِيْهِمْ" واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

بِنَـا عَـاذَ عَـوفٌ وَهُـوَ بَـادِيَ ذِلَّـةً   لَـدَيكُم فَلَـم يَعـدَم وَلاَءً وَلا نَصـرَا[2]

والشاهد فيه قوله: "بادي ذلَّة" إذ توّسط الحال بين المبتدأ وهو قوله: "هو" والخبر وهو قوله: "لَدَيْكَ" وصاحب الحال الضمير المستتر في الظـرف والحـال هنـا متقدّمـة على عامله.

وفنّد البصريون ما احتجّ به الفرّاء والأخفش من الآيات القرآنيـة والشـواهد الشعرية، وأوّلوه تأويلات تخرجُه عن وجه الاستشهاد، فذهبُوا: إلى أنّ هذه الآيات التي استشهدوا بها هي من القراءات الشاذة. وأنّ التقديم في الشواهد الشـعرية هـو للضرورة[3].

وأوّل ابن عصفور: قول الشاعر: "مُحْقِـبِي أَدْرَاعِهِـمْ" وقولـه تعـالى: "مَطْوِيَّـاتٍ" على تقدير عامل محذوف، والتقدير: "أعني مُحْقِبِي، وأعني مَطْوِيَّاتٍ"، وتكون الجُملَـة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر ؛ لأنّ فيها تشديد الكلام وتبيانه[4].

وأوّل بعضهم قوله تعالى: (والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ) على أنّ "السَّـمَاوَاتُ" عطف على الضمير المستتر الذي في "قبضته" ؛لأنّها بمعنى مقبوضة، و"مَطْوِيَّـاتٍ" حـال

---

(1) ديوان النابغة الذبياني : 99 .

(2) أوضح المسالك : 2/ 94 .

(3) ينظر : أوضح المسالك : 2/ 95 ، وحاشية الصبّان : 2/ 271 ، وحاشية الخضري : 1/ 496 .

(4) ينظر : شرح الجُمَل : 1/ 316 .

من السَّمَوَاتُ، و "بيمينِهِ" ظرف لغو متعلق بـ"مَطْوِيَّـاتٍ"، والتقـدير: "والأرضُ جَمِيْعَـاً مَقْبُوْضَةٌ لَهُ هِيَ وَالسَّمَوَاتُ حَالَ كَوْنِهَا مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِيْنِهِ"(1).

في حين أوّلوا الآية الثانية: (مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا) على أنّ قوله: "خَالِصَةٌ" معمول لصلة "ما" وهـو قولـه: "في بطـون" فخَالِصَـةٌ معمـول الجـار والمجرور قبلها على أنّها حال من الضمير المستتر الذي في الصلة(2).

وذَهَبَ بعض البصريين إلى أنّه وقع في كلام العرب تقديم الحال على عامله الظرف أو المجرور، إلاّ أنّه لا ينبغي أنْ يقاس عليه لأنّه قليل. فـذَهَبَ ابـن عصفور إلى أنّ الذي أجازوه غير صحيح: ((لأنّه لا يحفظ منه إلاّ هذا، وما لا بال لـه لِقِلَّتِـهِ فلا ينبغي أنْ يجاوز ذلك قياساً على هذا القليل)) (3).

وذَهَبَ ابن الناظم إلى أنّ ذلك وإنْ وقع في كلام العرب إلاّ أنّـه لا ينبغـي أن يُقاس عليه ؛ ((لأنّ الظرف المتضمنة استقراراً بمنزلـة الحـروف في عـدم التصـرف، فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي كـذا لا يجـوز تقـديمها علـى العامـل الظرفي)) (4).

ويتضح مما تقدّم أنّ العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً يجوز تقديم الحـال على عامله متفقةً مع ما ذَهَبَ إليـه البصـريون لأنّ حجـتهم أقـوى ممـا احـتجّ بـه الكوفيّون ولأنّهم استندوا بما ذَهَبَوا إليه بالقياس والسماع.

أمّا إذا كان العامل في الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنّي أتفـق أيضـاً مـع مـا ذَهَبَ إليه البصريون لأنّ ما احتجّ به الفرّاء والأخفش من السـماع يحتمـل وجوهـاً

---

(1) ينظر : أوضح المسالك : 2/ 95 - 96 ، وحاشية الصبّان : 2/ 271 ، وحاشية الخضـري : 1/ 496 .

(2) ينظر : شرح التصريح : 1/ 385 .

(3) شرح الجُمَل : 1/ 336 .

(4) شرح ابن الناظم : 131 .

أخرى تخرَجَه عن دائرة الاستشهاد، فضلاً عن ذلك فهو قليل، ولا يمكن القياس على القليل.

الخلاف في تقديم الحال على صاحبها

اختلف النُحاة في تقديم الحال على صاحبها سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً. فذَهَبَ البصريون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب سواء أكان صاحب الحال مظهراً أم مضمراً نحو: "جاءَ زَيْدٌ مسرعاً" و "لَقَيْتُ هنداً ضَاحِكَةً" فيجوز القول: "جاءَ مسرعاً زَيْدٌ"، و "لَقَيْتُ ضَاحِكَةً هنداً" ؛ لأنّ النيّة في الحال تأخيره عن صاحبها، فلا يكون إضماراً قبل الذكر[1].

أمّا الكوفيّون فَذَهَبُوا إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المرفوع، فلا يجوز عندهم القول: "قامَ مسرعاً زَيْدٌ"، وزعم بعض النحويين أنّ الكوفيين لا يجوز عندهم القول: "قامَ مسرعاً زَيْدٌ"، وزعم بعض النحويين أنّ الكوفيين لا يمنعون تقديم الحال على صاحبها المرفوع إنْ كان الفعل متقدّماً نحو: قامَ مسرعاً زَيْدٌ، وإنّما يمنعون تقديم الحال على صاحبها المرفوع إذا كان الفعل متأخرا نحو: مسرعاً قامَ زَيْدٌ[2].

أمّا إذا كان صاحب الحال منصوباً فذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها مطلقاً سواء أكان الحال اسماً ظاهراً أم فعلاً فلا يقولون: "لَقَيْتُ مستبشرةً هنداً"، ولا "لَقَيْتُ تَضحَكُ هنداً"، وأجاز بعضهم تقديم الحال على صاحبها

(1)ينظر : شرح التسهيل : 2/ 255 - 256 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1581 ،وشرح ابن عقيل : 2/ 225 ن وشرح التصريح : 1/ 378 .

(2)ينظر : شرح التسهيل : 2/ 256 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 478 - 749 ، وشرح الكافية : 2/ 66 ، وهمع الهوامع : 2/ 308 .

إذا كان فعلاً نحو: "لَقَيْتُ تَضحَكُ هنداً"[1]، ومنهم ابن الأنباري حين أجاز تقديم الحال، إذا كان فعلاً على صاحبها، وذلك حينما قال في قول الشاعر:

وَأَقَامَ يُسقَى الخَمرَ فِي عَصَاتِهِم   مَلِكٌ يُعَلُّ شَرَابَهُ تَعلِيلاَ[2].

((الملك مرفوع بأقامَ، ويُسقى حال. قال: وأقامَ يسقى الخمرَ مَلِكٌ يُعَلُّ شَرَابَهُ، أي: أقامَ في هذه الحال ملكٌ، ويعلّ صلة ملك ....))[3].

وواضح أنّ الملك هو صاحب الحال وهو فاعل أقامَ فقدّم الحال على صاحبها المرفوع مع كون الحال فعلاً.

وعلّل الكوفيّون ما ذَهَبُوا إليه من منع تقديم الحال على صاحبها المنصوب بأنّه يوهم كون الحال في نحو: "لَقَيْتُ راكبة هنداً" مفعولاً به و"هنداً" بدلا منه فإنْ كان الحال فعلاً لم يمتنع تقديمه لزوال الموهم أي توّهم المفعولية والبدلية[4].

وذكر رضي الدين الاستراباذي أنّ الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها المنصوب لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر لأنّ في الحال ضميراً يعود إلى صاحب الحال المتأخر، ورضي الدين من الذين زعموا أنّ الكوفيين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المرفوع، فذكر أنّ علّتهم في تجويز ذلك في نحو: "جاءَ راكباً زَيْدٌ" لشدّة طلب الفعل للفاعل فكأنّ الفاعل ولي الفعل ولحال ولي الفاعل، فلا يكون إضمار قبل الذكر[5].

---

(1) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 256 ، وشرح الكافية الشافيه : 2/ 747 ، وشرح الكافية : 2/ 66 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 158 ، وشفاء العليل : 2/ 530 ، وشرح التصريح : 1/ 378 ، وهمع الهوامع : 2/ 308 .

(2)شرح القصائد السبع الطوال : 12 .

(3)المصدر نفسه : 12 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 256 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 747 ، وهمع الهوامع : 2/ 308 ، وحاشية الصبّان : 2/ 262 .

(5) ينظر : شرح الكافية : 2/ 66 .

قال ابن السرّاج موضحاً موقف البصريين من تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب ((والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول المكنّى والظاهر إذا كان العامل فعلاً، يقولون: جاءني راكباً أخوكَ ...))[1].

((ويجوز عند البصريين: جاءَ راكباً زَيْدٌ لأنّه في نيّة التأخير، ولم يجزه الكوفيّون، لتقدّم المضمر على الظاهر)) [2].

وقال ابن مالك أيضاً ((ولا يمتنع تقديمه على المرفوع والمنصوب خلافاً للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقاً، وفي المرفوع الظاهر المؤخّر رافعه عن الحال))[3].

والنص واضح إذ صرّح ابن مالك بجواز تقديم الحال على صاحبها تبعاً للبصريين موضحاً موقف الكوفيين من هذه المسألة.

واحتجّ البصريون على جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب بالسماع ومن السماع قول طرفة بن العبدُ:

فَسَقَى ديارَكِ غَيرَ مُفسِدِهَا ... صَوبُ الغَمَامِ، وَدِيَمَةٌ تَهمِي[4]

وجه الاستدلال بالبيت جواز تقديم الحال على صاحبَها المرفوع، إذ قدَّم الشاعر الحال وهو قوله: "غَيْرَ مُفْسِدِهَا" على صاحبها المرفوع وهو قوله: "صَوْبُ" واستدلّوا أيضاً بقول النابغة الذبياني:

فَمَا كَانَ بَينَ الْخَيرِ لَو جَاءَ سَالِماً ... أَبُو حُجُرٍ إلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ[5]

ووجه الاستدلال تقديم الحال وهو قوله: "سَالِماً" على صاحبها المرفوع وهو قوله: "أَبُوْ حُجُرٍ". ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

---

(1) الأصول : 1/ 260 ، وينظر : المُقرَّب : 1/ 157 .

(2) الغُرَّة المخفية : 1/ 269 .

(3) تسهيل الفوائد : 110 .

(4) ديوان طرفة بن العبدُ : 119 .

(5) ديوان النابغة الذبياني : 119 .

وَصَلْتُ وَلَم أصْرِمْ مُسِيْئِيْنَ أُسرَتِي ... وَأَعتَبتُهم حَتَّى يُلاَقُوا وَلاَئِيا[1]

والشاهد فيه قوله: "مُسِيْئِيْنَ أُسْرَتِي" إذ قدّم الحال وهو قوله: "مُسِيْئِيْنَ" على صاحبها المنصوب وهو قوله: "أُسْرَتِي"، والتقدير: "أُسْرَتِي مُسِيْئِيْنَ".

والشواهد على ذلك كثيرة إلاّ أنني اكتفي بذكر هذا العدد من الشواهد على هذه المسألة.

أمّا إذا كان صاحب الحال مجروراً فإمّا أنْ يكون مجروراً بالإضافة أو مجروراً بالحرف. فإنْ كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة، لم يجز تقديم الحال على صاحبها بالإجماع عند جميع النحويين سواء أكانت الإضافة محضة أم غير محضة نحو: "عَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ مُسْرِعاً"، وَهَذَا شَارِبُ السُّوَيْقِ مُلْتَوِيَاً الآن أوغداً فلا يقال: "عَرَفْتُ قِيَامَ مُسْرِعاً زيدٍ" ولا "عَرَفْتُ مُسْرِعاً قِيَامَ زيدٍ"، فلا يقدّم، مُسْرِعاً على "زيد" لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا يقدّم على المضاف "قِيَام" ؛ لأنّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته[2].

وقال ابن هشام في الجامع: ((إنه الأصح)) [3]، أي: منع التقديم هو الأصح وأجاز ابن مالك تقديم الحال على صاحبها المضاف إليه إذا كانت الإضافة غير محضة نحو: "هذا شَارِبُ السُّوَيْقِ مُلْتَوِيَاً الآن أو غداً ؛ لأنّ الإضافة في نيّة الانفصال فلا يعتدّ بها[4].

(1) شرح التسهيل : 2/ 256 ، وينظر : همع الهوامع : 2/ 307 .

(2) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 343 - 744 ، وشرح ابن الناظم : 128 ـ وشرح الكافية : 2/ 67 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1580 ، وشفاء العليل : 2/ 530 ، وكاشف الخصاصة : 148 ، والفوائد الضيائية : 1/ 388 ، وشرح التصريح : 1/ 380 ، وهمع الهوامع : 2/ 307 ، والمطالع السعيدة : 102 ، وهداية السلك : 3/ 203 .

(3) الجامع الصغير : 121 ، وينظر : أسرار النحو : 138 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 251 ، وشرح التصريح : 1/ 380 .

في حين وَرَدَ في شرح العُمدة عن بعض النحويين ذلك إلاّ أنّ الشارح قال: ((المنع عندي أولى)) [1].

أمّا إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر، فإمّا أنْ يكون حرف جرّ زائداً أو غير زائد - أصلي - فإنْ كان حرف الجرّ زائداً فاتفق جميع النُحاة على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور نحو: مَا جاءَني مِنْ أحَدٍ عَاقِلاً، فيجوز القول: "مَا جَاءَنِي عَاقِلاً مِنْ أحَدٍ"[2].

أمّا إذا كان حرف الجرّ أصلياً فهذا محلّ الخلاف، إذ اختلف النحويون في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي. فذَهَبَ أكثر البصريين إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي. فذَهَبَ أكثر البصريين إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور مطلقاً سواء أكان صاحب الحال ظاهراً أم مضمراً نحو: "مررتُ بزيدٍ راكباً فلا يجوز عندهم القول: "مررتُ راكباً بزيدٍ"، فلا يجوز عندهم القول: "مررتُ راكباً بزيدٍ"، ولا في: "مررتُ بهندٍ جالسةً": "مررتُ جالسةً بهندٍ، ولا في "مررتُ بكَ ضَاحِكَةً": "مررتُ ضَاحِكَةً بك"، وهذا مَذْهَب سيبويه وتابعه في ذلك جمهور النحويين إذ منعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور إذا كان الفعل هو العامل في الحال نحو: "مررتُ راكباً بزيدٍ" وكان الحال من "زيد". أمّا إذا كانت الحال من التاء في "مررتُ" فأجازوا تقديم الحال[3].

---

(1) شرح العُمدة : 424 .

(2) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1579 ، والمطالع السعيدة : 2/ 11 ، وشرح الأشموني : 3/ 54 ، وحاشية الخضري : 1/ 491 .

(3) ينظر : المُرتجل : 167 ، وشرح الكافية : 2/ 67 ، والإرشاد إلى علم الإعراب : 106 ، ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1579 ، وشرح ابن عقيل : 1/ 223 - 224 ، وشرح المكودي : 125 ، وكاشف الخصاصة : 148 ، وهمع الهوامع : 2/ 307 ، والمطالع السعيدة : 2/ 11 ، وشرح الأشموني : 3/ 38 ، وشرح ابن طولون : 1/ 411 ، وهداية السالك : 3/ 203 .

وخالفهم في ذلك ابن كيسان[1].، وأبو علي الفارسي[2]، وابن برهان[3]، وابن ملكون[4]، وتابعهم اليمني[5].، وابن مالك[6]. واختاره أبو حيّان في البحر المُحيط[7].

فقد ذهَبَوا إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد نحو: "مررتُ بهندٍ ضَاحِكَةً" فيجوز عندهم القول: "مررتُ ضَاحِكَةً بهندٍ"، على أنْ تكون "ضَاحِكَةً" فيجوز عندهم القول: "مررتُ ضَاحِكَةً بهندٍ"، على أنْ تكون "ضَاحِكَةً" حالاً مقدّماً على صاحبها المجرور والعامل فيه الفعل "مررتُ"[8].

أمّا الكوفيّون فذَهَبوا إلى أنّ صاحب الحال المجرور بالحرف إذا كان ضميراً جاز تقديم الحال عليها نحو: "مررتُ بكَ ضَاحِكَةً"، فيجوز: "مررتُ ضَاحِكَةً بكَ"، وكذلك يجوز تقديم الحال إنْ كان صاحب الحال ظاهراً والحال فعل نحو: "مررتُ

---

(1) ينظر : شرح اللمع : 1/ 138 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 744 ، وشرح الكافية : 2/ 67، وأوضح المسالك : 2/ 88 ، وهمع الهوامع : 2/ 308 ، وشرح الأشموني : 3/ 40، ولم أعثر على ما نسب إليه في كتبه .

(2) ينظر : شرح اللمع : 1/ 137 - 138 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1579 ، وأوضح المسالك : 2/ 88 ، وهمع الهوامع : 2/ 308 ، وشرح الأشموني : 3/ 40 .

(3) ينظر : شرح اللمع : 1/ 137 - 138 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1579 ، وأوضح المسالك 2/ 88 .

(4)ينظر : شرح التصريح : 1/ 378 .

(5)ينظر : كشف المُشكل : 1/ 388 - 389 .

(6)ينظر : تسهيل الفوائد : 110 ، وشرح الكافية والشافية : 2/ 744 ، وشرح العُمدة : 426 .

(7)ينظر : البحر المُحيط : 8/ 549 .

(8)ينظر : الفوائد والقواعد : 304 ، والأمالي الشجرية : 2/ 380 ، وشرح المُفصّل : 2/ 59 .

تَضحَكُ بهندٍ". أمّا إذا كان الحال اسماً ظاهراً فمنعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور، فلا يقولون في مررتُ بهندٍ ضَاحِكَةً: "مررتُ ضَاحِكَةً بهندٍ"[1].

قال الكنغراوي: ((ولا يتقدّم على صاحبها المجرور، إلاّ إذا كان صاحبها مكنياً أو كان الحال فعلاً، نحو: "مررتُ ضَاحِكَةً بهندٍ، مررتُ تَضحَكُ بهندٍ"))[2].

ونقل أبو بكر ابن الأنباري كما ذكر أبو حيّان الإجماع على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر"[3]. وذلك مردود لورود الخلاف في هذه المسألة.

قال سيبويه في منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف: ((ومن ثمّ صار مررتُ قائماً برجلٍ لا يجوز؛ لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن: قائماً هذا رجلٌ. فإنْ قال أقول مررتُ بـ قائماً رجلٍ فهذا أخبث من قبل أنّه لا يفصل بين الجار والمجرور)) [4].

وهذا النصّ واضح في منع التقديم إذا كان الحال للمجرور أمّا إذا كان الحال للضمير الذي في الفعل فالتقديم جائز - كما ذكرنا -. عند البصريين، قال المبرّد: ((وتقول: مررتُ راكباً بزيدٍ. إذا كان "راكباً لكَ. فإنْ أردت أنْ يكون لزَيْدٌ لم يجز ؛ لأنّ العامل الباء)) [5]. وتابعهم في ذلك أكثر النُحاة من القدماء والمتأخرين.

---

(1) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1579 ، وشرح التصريح : 1/ 380 ، وهمع الهوامع : 2/ 307 ، وشرح الأشموني : 3/ 54 .

(2) الموفي في النحو الكوفي : 39 .

(3) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1579 ، وهمع الهوامع : 2/ 308 ، وشرح الأشموني : 3/ 54 ، ولم أعثر على رأي ابن الأنباري في كتبه .

(4) الكِتاب : 2/ 124 .

(5) المُقتضب : 4/ 171 ، وينظر : المُفصّل : 62 ، والتوطئة : 213 – 214 ، وشرح الوافية : 220 .

وخالفهم - كما ذكرنا - طائفة من النُحاة، فذهَبُوا إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور لأنّ العامل في الحال هو الفعل قال ابن برهان: ((وهذا قول أبي علي، وابن كيسان، وإليه نَذْهَبَ)) [1].

وقال اليمني موضحاً موقفه من هذه المسألة إذ أجاز التقديم: ((ومتى كان الجار لصاحب الحال متعلقاً بموجود، وما هو في حكم الموجود جاز تقديم الحال عليه ؛ لأنّ العامل فيه الفعل دون الجار وهو منصوب فيجوز: "مررتُ بزيدٍ واقفاً، ومررتُ واقفاً بزيدٍ)) [2].

أمّا ابن مالك فاختار ما ذَهَبَ إليه ابن كيسان وأبو علي في ألفيته قائلاً:

وَسَبَقُ حَالٍ مَا بِحَرفٍ جُرَّ قَد أَبَوا وَلاَ أَمنَعُهُ فَقَد وَرَد[3].

وقال في شرح التسهيل: ((بل الصحيح جواز التقديم في نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً، وإنّما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ولضعف دليل المنع)) [4].

ووافق أبو حيّان ما ذهبُوا إليه في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور قال: ((وذَهَبَ أبو علي وابن كيسان وابن برهان، ومن معاصرينا ابن مالك: إلى أنّه يجوز وهو صحيح)) [5].

وسردتُ هذه النصوص الواحدة تلو الأخرى لِتُثْبِتَ من أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.

وعلَّلَ البصريون ما ذَهَبَوا إليه من منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف بأنّ تعلّق الحال بالعامل ثان لتعلقه بصاحبها، فحقه إذا تعدّى لصاحبها

---

(1) شرح اللّمع : 1/ 137 .

(2) كشف المُشكل : 1/ 481 .

(3) ألفية ابن مالك : 24 .

(4) شرح التسهيل : 2/ 252 ، وينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 744 ، وشرح العُمدة : 426 .

(5) البحر المُحيط : 8/ 549 .

بوساطة أن يتعدّى عليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنّ فعلاً واحداً لا يتعدى. بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[1]. وبعضهم علَّل منع التقديم بالحمل على حال المجرور بالإضافة فكما لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة فكذلك لا يجوز التقديم ها هنا[2].

وعللّ بعضهم منع التقديم بأنّ حال المجرور بحرف جرّ أصلي شبيه بحال عمل فيه حرف جرّ متضمن معنى الاستقرار نحو: زَيْدٌ في الدارِ قائماً فكما لا يجوز تقديم الحال هنا على صاحبها فكذلك لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف[3].

وذكر ابن الشجري أنّ النحويين قاسوا الحال المجرور صاحبها على الحال المرفوع أو المنصوب صاحبها فلمّا خالفهما ألزموا حال المخفوض التأخير، وذلك بأنّ صاحب الحال المرفوع أو المنصوب يتقدّم الحال عليهما لأنّ صاحب الحال يجوز أنْ يتقدّم على العامل فيها، فإذا جاز تقديم صاحب الحال المرفوع أو المنصوب في نحو: "جاءَ زَيْدٌ مسرعاً"، "وضَرَبْتُ زيداً مشدوداً" على العامل وهو "جاءَ" و "ضَرَبْتُ" جاز تقديم الحال على صاحبها، ولمّا لم يجز تقديم صاحب الحال المجرور على العامل فيها وهو الباء في نحو: "مررتُ بهندٍ ضَاحِكَةً"، لم يجز تقديم الحال عليها أي على صاحب الحال.

وتابعه في ذكر هذه العلّة ابن الحاجب[4].

---

(1) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 253 ، وشرح ابن الناظم : 128 ، وشرح التصريح : 1/ 318 وهمع الهوامع : 2/ 307 ، وشرح التصريح : 3/ 40 .

(2) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 253 ، وشرح ابن الناظم : 178 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 253 ، وشرح ابن الناظم : 128 ، وهمع الهوامع ، 2/ 207 .

(4) ينظر : الأمالي الشجرية : 2/ 280 ، وأمالي ابن الحاجب : 1/ 399 - 400 ، والإيضاح في شرح المُفصّل : 1/ 321 ، وشرح الوافية : 220 .

قال ابن السرّاج معللاً سبب منع تقديم الحال على صاحبها المجرور: ((فإنْ كان الفعل لا يصل إلاّ بحرف جرّ لم يجز أنْ تتقدّم الحال على المجرور إذا كانت له، فتقول: مررتُ راكباً بزيدٍ، إذا كان "راكباً" حالاً لكَ، وإذا كان لـ"زيد" لم يجز؛ لأنّ العامل في "زيد" الباء، فلمّا كان الفعل لا يصل إلى زيد إلاّ بحرف جرّ لم يجز أنْ يعمل في حاله قبل ذكر الحرف)) [1].

أي أنّ الفعل المتعدي إذا كان متعدياً بوساطة الحرف لم يجز أنْ يعمل في الحال إلاّ وهو متأخر، أي: لا يعمل في الحال ولا في صاحبها إلاّ بعد ذكر ذلك الحرف فلذلك لا يمكن أنْ يعمل في الحال وهو متقدّم على صاحبها المجرور، فلذلك منعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور.

وفندّ ابن مالك ما ذَهَبَ إليه البصريون من علّل منع تقديم الحال على صاحبها المجرور، العلة الأولى وهو أنّ العامل إذا عدّي لصاحبها بوساطة.... إلخ.

فذَهَبَ ابن مالك إلى أنّ حق الحال لشبهه بالظرف أنْ يستغني عن الوساطة، وأن الحال أشدّ استغناءً من الظرف عن وساطة لذلك يعمل في الحال مالا يتعدّى بحرف الجرّ كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتمني أمّا ما اعتلوّا به من حمل الحال على حال المجرور بالإضافة فأجاب عليه ابن مالك بأنّ المجرور بالحرف كالأصل للمجرور بالإضافة فلا يصحّ أنْ يحمل عليه المجرور بالإضافة لئلا يكون الأصل تابعاً والفرع متبوعاً. كما أنّ المضاف بمنزلة موصول، والمضاف إليه بمنزلة الصلة. والحال بمنزلة جزء الصلة فلذلك لا يجوز تقديم الحال على المضاف ولا المضاف إليه كما لا يجوز تقديم أجزاء الصلة عليه أو على الموصول.. وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة، فلذلك أجيز تقديمه [2].

أمّا العلة الثالثة: وهي تشبيه الحال بحال حرف جرّ متضمن معنى الاستقرار. فأجاب ابن مالك عن هذه الشبهة بأنّ بين البناءين بوناً بعيداً؛ لأنّ "جالسة" في

(1) الأصول : 1/ 260 ، وينظر : شرح المُفصّل : 2/ 59 .

(2) ينظر : شرح التسهيل : 2 255 .

"مررتُ بهندٍ جالسةً" منصوب بالفعل "مررتُ" وهو فعل متصرّف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليه في نصب بقيّة المفاعيل، كما أنّ حرف الجرّ لا عمل له إلاّ الجرّ، وجيء به لتعدية "مررتُ" فقط، والمجرور به بمنزلة المفعول فيجوز تقديم حاله عليه كما يجوز تقديم حال بقيّة المفاعيل عليه.

أمّا "قائماً" في نحو: "زَيْدٌ في الدارِ قائماً" فمنصوب بـ"في" لتضمنها معنى الاستقرار، فلم يجز تقديم "قائماً على في" ؛ لأنَّه عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه. فمانع التقديم في: "زَيْدٌ في الدارِ قائماً"، غير موجود في نحو: "مررتُ بهندٍ جالسةً"(1).

واحتجّ ابن كيسان وأبو علي وابن برهان ومن تابعهم على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف بالقياس والسماع. أمّا القياس: فإنّ العامل في الحال هو الفعل المتصرّف فالفعل إذا تصرف في نفسه فينبغي أنْ يتصرّف في معموله فإذا كان العامل في الحال فعل، فالحال جائز تقديمها على ما عمل فيها من العوامل المتصرّفة فأقلّ أحوالها حينئذ أنْ تتقدّم على صاحبها(2).

وذَهَبَ ابن برهان إلى أنّه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور ((لأنَّ العامل في الحال هو الفعل، ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به وإذا ساغ أنْ يعمل في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال، كان هذا أولى بالجواز)) (3).

فندّ الثمانيني ما ذَهَبوا إليه وذَهَبَ إلى أنّه غير صحيح قائلاً: ((لأنّ الفعل عمل في الجار والمجرور جميعاً، فصار كالشيء الواحد، فإنْ جاز أنْ يتقدّم الحال على الجار والمجرور، وجب أنْ تكون حالاً لها جميعاً، ومحال أنْ يكون للحرف حال،

(1)ينظر : شرح التسهيل : 2/ 255 .

(2)ينظر : الفوائد والقواعد : 304 ، والمُرتجل : 167 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 744 ، وأبو الحسن كيسان : 149 .

(3)شرح اللمع : 1/ 137 ، وينظر : شرح العُمدة : 426 .

فلأجل هذا لا يكون لهما جميعاً، ولو جاز أنْ يكون للباء حال لانضمامها إلى غيرها جاز أنْ يكون لها حال إذا انفردت، وليس أحد يجعل لها حالاً إذا انفردت)) [1].

أمّا ما احتجّوا به من السماع فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ/28] فذهبوا إلى أنّ قوله "كافّةً" حال من النّاس وقد تقدّم على صاحبها المجرور باللام، وكافّةً بمعنى: جميعاً والأصل: إلاّ للنّاس كافّةً، أي جميعاً[2].

قال ابن برهان: ((وما استعملت العرب "كافّةً" إلاّ حالاً)) [3].

ومن أمثلة أبي علي في التذكرة كما نقل عنه: (زيدٌ خيرٌ ما تكونُ خيرٌ مِنْك) والتقدير ((زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرَ مَا تَكُوْنُ، فجعل خير ما تكون حالاً من الكاف المجرور في "مِنْكَ" وقدّمها عليه[4].

ومن السماع أيضاً كلام العرب فاحتجّوا على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف بطائفة من الشواهد الشعرية منها قول كثّير عزّة:

لَئِن كَانَ بَردُ المَاءِ هَيمَانَ صَادِيَا ... إِلَـيَّ حَبِيبًـا إِنَّهَـا لَحَبِيـبُ[5]

ووجه الاستدلال بالبيت تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فقوله: "هَيْمَانَ صَادِيَاً" حالان من الياء في "إليّ"، والتقدير: "لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ حَبِيْبَاً إِلَيَّ فِي حَالِ هَيْمَانَ صَادِيَاً" ومن السماع أيضاً قول طلحة بن خويلد الأسدي:

فَإِن تَكُ أَذوَادٌ أُصِبنَ وَنِسوَةٌ ... فَلَن يَذهَبُوا فِرغًا بِقَتلِ حِبَالِ[6]

---

(1)الفوائد والقواعد : 304 ، وينظر : الأمالي الشجريّة : 2/ 281 .

(2)الفوائد ينظر : كشف المُشكل : 1/ 482 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 197 ، وشرح التسهيل : 2/ 253 ، وشرح التصريح : 1/ 378 ، وحاشية الصبّان : 2/ 263 ، والمدرسة البغدادية : 192 .

(3)شرح اللّمع : 1/ 138 .

(4)ينظر : شرح التسهيل : 2/ 253 ، والبحر المُحيط : 8/ 549 ، ولم أعثر على التذكرة.

(5) ديوان كثير عزّة : 522 .

(6) شرح التسهيل : 2/ 254 .

والشاهد فيه قوله: "فِرْغَاً بِقَتِلِ حِبالٍ" إذ قدّم الحال وهو قوله: "فِرْغَاً" على صاحبها المجرور بالباء وهو قوله: "بِقَتْلِ" والتقدير: "فَلَنْ يَذْهَبُوَا بدَمِ حِبَالٍ فِرْغاً"، ومنه أيضاً قول الشاعر:

إِذَا المَرءُ أَعْيَتْهُ المروءةُ نَاشِئاً ... فَمَطلَبُهَا كَهلاً عَلَيهِ شَدِيدُ[1].

ووجه الاستشهاد بالبيت قوله: "كهلاً" إذ وقع حالاً من قوله ك "عَلَيْهِ" والحال هنا متقدّمة على صاحب الحال المجرور والتقدير: "عَلَيْهِ كَهْلاً" ومن السماع أيضاً قول الشاعر:

تَسَلَّيتُ طُرَّاً عَنكُم بَعدَ بَينِكُم ... بِذِكراكُم حَتَّى كَأَنَّكُم عِندِي[2].

أراد: تَسَلَّيْتُ عَنْكُمْ طُرَّاً، إذ قدّم الحال وهو قوله: "طُرَّاً" على صاحبها المجرور بحرف الجرّ "عَنْ". وغيرها من الشواهد الأخرى التي استدلّ بها المجيزون لتقديم الحال على صاحبها المجرور.

وفنَّد النُحاة الذين أيّدوا منع تقديم الحال على صاحبها المجرور ما احتجّ به ابن كيسان وأبو علي وابن برهان وابن مالك وغيرهم من المجيزين لتقديم الحال على صاحبها المجرور، فذَهَبَ ابن هشام وخالد الأزهري والأشموني من المتأخرين: إلى أنّ هذه الشواهد التي استدلوا بها هي من الضرورة الشعرية وأنّ جواز ذلك مخصوص بالشعر[3].

وأوّل النُحاة البيت الأوّل: بأنّ قوله: "بُرْدُ" مصدر، و "هَيْمَانَ" منصوب على أنّه مفعول به والتقدير: "لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ جَوْفاً هَيْمَانَ صَادِياً إليَّ حَبِيبَاً أنَّهَا لَحَبِيبُ"، فحذف الموصوف، وأقامَ الصفة مقامَه. وقيل يجوز أنْ يكون حالاً من الماءُ أي: في

(1) الخزانة : 3/ 220 ، نُسِبَ هذا البيت لسُويد بن حذاق العبدْي والمعلوط السعدي والمعلوط بن بدل الفريعي ، الخزانة : 1/ 526 .

(2) شرح ابن الناظم : 128 .

(3) ينظر : أوضح المسالك : 2/ 90 ، وشرح التصريح : 1/ 378 ، وشرح الأشموني : 3/ 54.

حال هيمان الماءُ على حدّ المبالغة[1]. أمّا الآية فقد أولت تأويلات أخرى من شأنّها إخراجها عن دائرة الاستشهاد فذَهَبَ الزجّاج إلى أنّ قوله "كافّة" حال من الكاف في "أَرْسَلْنَاكَ" والتاء للمبالغة لا للتأنيث، أي: أَرْسَلْنَاكَ لِتَكُفَّ النَّاسَ عَنْ الشِرْكِ وَارْتِكَابِ الكَبَائِرِ[2].

وقال الرضي بأنّ هذا التخريج فيه تعسُف[3]. في حين ذَهَبَ الزمخشري: إلى أنّ "كافّة" صفة لمصدر الفعل المحذوف تقديره "إرْسَالَةً" فحُذِفَ الموصوف وأُقِيْمَتْ الصفة مقامَه، والتقدير: إلاّ إرْسَالَةً كَافَةً للنَّاس[4]، قال: ((إلاّ إرسالة عامة لهم محيطة بهم، لأنّها إذا شملتهم فقد كفتهم أنْ يَخْرَجَ أحد منهم)) [5].

وردّ ابن مالك على ما ذَهَبَ إليه الزجّاج: بأنّ إلحاق التاء للمبالغة مقصورة على السماع ولا تأتي غالباً على أمثلة المبالغة كنسابة ومهذارة، فإنْ حملت على السماع حملت على شاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ[6]. وردّ أبو حيّان أيضاً على ما ذَهَبَ إليه الزجّاج: أنّ "كافّة" بمعنى جامعاً: قائلاً: ((لأنّ اللغة لا تساعد على ذلك ؛ لأنّ "كَفَّ" ليس بمحفوظ أنّ معناه جمع))[7].

جمع))[7].

(1) ينظر : شرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبّان : 2/ 263 .

(2) ينظر : الكشّاف : 2/ 971 ، والأمالي الشجرية : 2/ 281 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2/ 197 ، وشرح التسهيل : 2/ 253 ، والبحر المُحيط : 8/ 549 ، وأوضح المسالك : 2/ 90 ، ولم أجد هذا الرأي في كِتَاب معاني القرآن وإعرابه "للزجاج" .

(3) ينظر : شرح الكافية : 2/ 68 ، وحاشية الصبّان : 2/ 264 .

(4) ينظر : البحر المُحيط : 8/ 549 ، وشرح التسهيل : 2/ 252 ، وشفاء العليل : 2/ 528 ، والفوائد الضيائية : 1/ 389 ، وحاشية الصبّان : 2/ 253 .

(5) الكشّاف : 3/ 971 .

(6) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 253 ، وشرح التصريح : 1/ 319 .

(7) البحر المُحيط : 8/ 549 .

وذَهَبَ خالد الأزهري إلى أنّ قول الزمخشري: ((إلاّ إرساله كافّةً)) بجعل كافّةً نعت لمصدر محذوف يخالف ما نقله ابن برهان: أنّ كافة لا تستعمل إلاّ حالاً، وأنّ الصفة لا تنوب عن الموصوف إلاّ إذا اعتاد ذكره معه[1].

في حين ذَهَبَ الزمخشري إلى أنّ من جعل "كافّةً" حالاً من المجرور متقدّما عليه فقد أخطأ. معلّلاً علة المنع بقوله: ((لأنّ تقدّم حال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدّم الجار على المجرور، ولم نرَ ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى لأنّه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلا بالخطأ الثاني)) [2].

وذَهَبَ ابن هشام: إلى أنّ ما ذَهَبَ إليه ابن مالك ومن سبقه من أنّ قوله: "كافةً" حال من الناس، يلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدّي أرسل باللام، والأكثر تعديّة بـ"إلى" والأوّل ممتنع والثاني خلاف الأكثر[3]. وأجِيْبَ عن الأوّل: بأنّ تقديم الحال المحصور فيه مع إلاّ جائز لعدم اللبس، قياساً على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع "إلاّ"، على أنّه يمكن أنْ يجعل المحصور قوله: "إرسالةً" والمحصور فيه قوله: "للناس كافّةً" فيكون بذلك كلّ من المحصور والمحصور فيه في مكانه.

وأُجِيْبَ عن الثاني: بأنّه لا ضير في مخالفة الأكثر ؛ لأنّ تعدي أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل[4] كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[النساء/79].

وردَّ أبو حيّان على ما ذَهَبَ إليه الزمخشري ومن تبعه إلى أنّ ما ذَهَبَ إليه الزمخشري شنيع قال أبو حيان: ((لأنّ قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأول اللام بمعنى إلى، لأنّ أرسل يتعدى بإلى ويتعدّى باللام، كقوله: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً). ولو

---

(1) ينظر : شرح التصريح : 1/ 379 ، وحاشية الصبّان : 2/ 265 .

(2) ينظر : الكشّاف : 2/ 971 .

(3) ينظر : أوضح المسالك : 2/ 90 .

(4) ينظر : شرح التصريح : 1/ 379 – 380 ، وحاشية الصبّان : 2/ 263 .

تأول اللام بمعنى إلى، لم يكن ذلك خطأ لأنّ اللام قد جاءَت بمعنى إلى، وإلى جاءَت بمعنى اللام)) [1].

وأخذ الصبّان (1206هـ) على ابن مالك تجويزه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف على الرغم من أنّه اعترف في تسهيله[2]. بضعف تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، فكيف خرَّج الآية على الضعيف، لذلك رجّح الصبّان ما ذهَبَ إليه الزمخشري من كون "كافة" صفة "لإرسالة" وهو مصدر الفعل "أرسل" فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامَه[3].

ومما تقدّم يتضح أنّ ما ذَهَبَ إليه ابن كيسان وأبو علي الفارسي وابن برهان ومن تبعوهم في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور هو الرأي الأصح وهو الأجدر بأن نأخذ به لأنهم استندوا فيما ذَهَبوا إليه بالسماع من كلام الله ومن كلام العرب، وإن فنّده المانعون من التقديم إلاّ أنني أميل إلى صحة جواز التقديم لكثرة الشواهد الشعرية التي تقدّم فيها الحال على صاحبها المجرور.

الخلاف في تقديم التمييز على عامله المتصرّف

يعدّ تقديم التمييز على عامله المتصرّف من الموضوعات التي وقع فيها الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين. فذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرّف وهو مذهبُ سيبويه[4]. ووافقه في ذلك من الكوفيين الفرّاء[5]،وأغلب النُحاة الذين جاؤوا بعدها منهم ابن السرّاج[6]، والزجّاجي[7]،

(1) البحر المُحيط : 8/ 550 .

(2) ينظر : تسهيل الفوائد : 110 .

(3) ينظر : حاشية الصبّان : 2/ 263 .

(4) ينظر : الكِتاب : 1/ 204 - 205 .

(5)ينظر : معاني القرآن : 1/ 79 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1634 ، وشرح الأشموني : 3/ 159 .

(6)ينظر : الأصول : 2/ 229 .

(7)ينظر الجُمَل : 242 .

وأبو علي الفارسي[1]، والفارقي[2]، وابن جني[3]، والثمانيني[4]، وابن بابشاذ[5]، والجرجاني[6]، والزمخشري[7]، وابن الخشاب[8]، واليمني[9] وابن الخباز[10]، وابن وابن يعيش[11]، وابن الحاجب[12]، وابن عصفور[13]، ورضي الدين الاستراباذي[14]، وابن هشام الأنصاري[15] وغيرهم من المتأخرين كابن النظام، وخالد الأزهري، وابن كمال باشا والفاكهي ... [16]. فلا يجوز عندهم القول: عَرَقاً تَصَبَّبَ زَيْدٌ، ولا شَحْماً تَفَقَّأ الكَبْشُ في: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وتَفَقَّأ الكَبْشُ شَحْماً.

قال سيبويه: ((... وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتَفَقَّأتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأتُهُ، ولا تَفَقَّأتُهُ، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول:

(1)ينظر : الإيضاح العضدي : 1/ 203 .
(2)ينظر : تفسير المسائل المُشكِلة : 139 .
(3)ينظر : الخصائص : 2/ 384 .
(4)ينظر : الفوائد والقواعد : 307 .
(5)ينظر : شرح المُقدّمة المُحَسَبَة : 2/ 317 .
(6)ينظر : المُقتصد : 2/ 694 - 695 .
(7)ينظر : المُفصَّل : 66 .
(8)ينظر : المُرتجل : 159 .
(9)ينظر : كشف المُشكِل : 1/ 492 - 493 .
(10)ينظر : الغُرَّة المخفية : 1/ 278 .
(11)ينظر : شرح المُفصَّل : 2/ 73 .
(12)ينظر : الإيضاح في شرح المُفصَّل : 1/ 356 .
(13)ينظر : المُقرَّب : 1/ 165 .
(14)ينظر : شرح الكافية : 2/ 108 .
(15)ينظر : مُغْنِي اللبيب : 2/ 11 .
(16)ينظر : شرح ابن الناظم : 138 - 139 ، وشرح التصريح : 1/ 400 ، وأسرار النحو : 144 ، والفواكه الجنيّة : 243 .

ماءً امتلأتْ كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة ولا في هذه الأسماء لأنّها ليست كالفاعل)) (1).

وذَهَبَ ابن السرّاج إلى أنّ القياس في هذا الباب عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف(2)، وإلى ذلك أيضاً ذَهَبَ ابن جني قال: ((ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإنْ كان الناصب فعلاً متصرفاً. فلا نجيز: شَحْمَاً تفقَّأتُ، ولا عَرَقَاً تَصَبَّبْتُ)) (3). وهذا النص واضح يصرّح فيه ابن جني بعدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف.

أمّا الكوفيّون فذَهَبَوا إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف ونُسِبَ الجواز إلى الكسائي(4)، ووافقهم في ذلك من البصريين الأخفش(5).

وأبو عُمر الجرمي (225) (6)، وأبو عثمان المازني (249) (7)، والمبرّد(8). ومن ومن المتأخرين وافقهم ابن مالك(9)، وأبو حيان في الارتشاف(10).

---

(1)الكتاب : 1/ 204 – 205 .

(2)ينظر : الأصول : 2/ 229 .

(3) الخصائص : 2/ 384 .

(4) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 4/ 1634 ، وأوضح المسالك : 2/ 116 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 248 ، وهمع الهوامع : 2/ 342 ، وشرح الأشموني : 3/ 168 ، والموفي : 42 .

(5) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب : 109 .

(6) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 4/ 1634 ، وهمع الهوامع : 2/ 343 ، وشرح الأشموني : 3/ 168 .

(7) ينظر : المُقتضب : 2/ 36 ، والأصول : 1/ 270 ، 2/ 229 ، وعلل النحو : 254 ، وتفسير وتفسير المسائل المُشكِلة : 139 ، والخصائص : 2/ 384 ، وشرح اللّمع : 1/ 141 ، والمُفصّل : 66 ، والمرتجل : 159 ، وشرح الجُمَل لابن عصفور : 2/ 283 .

(8) ينظر : المُقتضب : 2/ 36 .

(9) ينظر : تسهيل الفوائد : 115 ، وشرح التسهيل : 2/ 303 ، وشرح العمدة : 475 – 476. 476.

(10) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 4/ 1634 .

فأجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرّف نحو: "نفساً طابَ زَيْدٌ"، و "عَرَقاً تَصَبَّبْتُ"، و"شَحْماً تَفَقَّأتُ". قال المبرّد في جواز تقديم التمييز على عامله: ((واعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرّف الفعل فقلت: تَفَقَّأتُ شَحْماً، وتَصَبَّبْتُ عَرَقاً، فإنْ شئت قدّمت فقلت: شَحْماً تَفَقَّأتُ، وعَرَقاً تَصَبَّبْتُ)) (1). فالنصّ واضح يبيّن موقف المبرّد من هذه المسألة وموافقته للكوفيين. وقال ابن مالك من المتأخرين: ((والجواز مَذْهَب الكسائي والمازني والمبرّد، وبقولهم أقول))(2).

وقال: ((ولا يمنع تقديم المميّز على عامله إنْ كان فعلاً متصرّفاً وفاقاً للكسائي والمازني والمبرّد)) (3).

وقال أبو حيّان مبيناً موقفه من هذه المسألة بعد أنْ عرض مَذْهَبَ البصريين والكوفيين إذ وافق الكسائي بقوله: ((وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات)) (4).

وعرض ابن كمال باشا الخلاف في هذه المسألة مصرحاً لمنع تقديم التمييز متابعاً في ذلك البصريين قال: ((ولا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء أكان فعلاً أم غيره خلافاً للكوفيين والمازني والمبرّد فإنّهم جوّزوا تقديمه إنْ كان فعلاً)) (5).

احتجّ البصريون على منع تقديم التمييز على عامله المتصرّف، بأنّ التمييز في الأصل فاعل في المعنى، فكما أنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل فكذلك هاهنا لا يتقدّم التمييز على عامله، فإذا قلت: "تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً"، و "تَفَقَّأ الكَبْشُ شَحْماً" كان المُتَصَبِّبُ هو العرق، والمتفقيء هو الشحم من جهة المعنى، فافعل للعرق والشحم

(1) المُقتضب : 2/ 36 ، وينظر : الجُمَل : 242 .
(2) شرح التسهيل : 2/ 302 ، وينظر : شرح العُمدة : 476 ، وشفاء العليل : 2/ 559 .
(3) تسهيل الفوائد : 115 .
(4) ارتشاف الضَرَب : 4/ 1634 .
(5) أسرار النحو : 114 ، وينظر : شرح المكودي : 133 - 134 ، وكاشف الخصاصة : 158، 158، وشرح ابن طولون : 1/ 429 .

لا لـ"زَيْد" و"الكَبْش" فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً[1].

قال أبو علي: ((فما عمل فهي الفعل فنحو: تَفَقَّأ زَيْدٌ شَحْمَاً وتَصَبَّبَ بدنُ عمرو عَرَقاً، وامتلأ الإناءُ ماءً، فالمنصوب في هذا الموضع هو المرفوع في المعنى لأنّ المتَصَبَّب هو العرق والذي ملأ الإناء هو الماءُ، والذي تَفَقَّأ هو الشحم ...))[2].

وبيان أنّ التمييز هو الفاعل في المعنى أنّ الأصل في: "تَفَقَّأ زَيْدٌ شَحْمَاً": تَفَقَّأ شحمُ زَيْدٍ، ثمّ اتسعوا في الكلام فأزيل الفاعل عن موضعه، ونسب الفعل إلى "زَيْد" فأخَرَجَ الاسم الذي كان فاعلاً في الأصل مَخْرَجَ الفضلات فميّزوا به ليزول الإبهام الذي دخل الكلام، ومصدر هذا الإبهام هو حينما نُسِبَ الفعل إلى "زَيْد" أصبح الكلام: تفقّأ زَيْدٌ شحمٌ، والفعل لا يرفع فاعلين فلذلك نصب الشحم على التمييز لإزالة هذا الإبهام ولبطلان رفعه وجرِّه، فلمّا كان التمييز فاعلاً في الأصل لم يغيّر عمّا كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل. فلذلك منعوا تقديم التمييز على عامله المتصرّف[3].

وقال بعضهم إنّ التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدّم على عامله فكذلك ما أشبهه. وهذا مَذْهَب أبي علي الفارسي واستحسنه ابن خروف[4].

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 830 ، مسألة : 120 ، وأسرار العربية : 113 - 114 ، والغُرّة المخفية : 1/ 278 ، وشرح المُفصَّل : 2/ 74 ، والإيضاح في شرح المُفصَّل : 1/ 560 ، وشرح الكافية : 2/ 180 ، والإقليد : 2/ 560 ، وائتلاف النصرة : 38 مسألة 15 .

(2) الإيضاح العضدي : 1/ 203 .

(3) ينظر : تفسير المسائل المُشكِلة : 139 ، وشرح المقدّمة المُحَسَبَة : 2/ 317 - 318 ، والمُرتجل : 159 ، والتبيين : 316 مسألة : 47 ، وشرح ابن الناظم : 139 ، وشرح التصريح : 1/ 400 ، والمطالع السعيدة : 2/ 20 .

(4)نقلاً عن شرح التصريح : 1/ 400 ، وينظر : حاشية الخضري : 1/ 51 ، والكواكب الدريّة ، 2/ 385 ، وهداية السالك : 3/ 279 ، لم أجد الرأي لأبي علي في كتبه .

وذَهَبَ ابن الحاجب إلى أنّه لا يجوز تقديم التمييز ؛ لأنّ تقديم التمييز يخرجُهُ عن حقيقته وهو أنْ يميّز ما أبهم، فالتمييز في المعنى تفسير والتفسير لا بدّ في المعنى أنْ يكون مؤخّراً عن المفسّر، وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك فوجب تأخيره[1]، وما ذَهَبَ إليه ابن الحاجب هو مَذْهَب ابن النحاس والفارسي كما نَقَلَ السيوطي ذلك عنهم[2]. وتابعهم في ذلك اليمني[3].

وذَهَبَ ابن عصفور إلى أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله لأنّ الناصب له ليس الفعل وإنّما هي الجُملة بأسرها فنصب التمييز بعد تمام الكلام[4].

قال سيبويه موضحاً علّة منع تقديم التمييز على عامله: ((ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ ... وذلك لأنّه فعل لا يتعدّى إلى مفعول، وإنّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى على مفعول ... وإنّما أصله: امتلأتُ من الماءِ، تَفَقَّأتُ من الشحمِ، فحذف هذا استخفافاً وكان الفعل أجدر أنْ يتعدّى، إنْ كان هذا ينفذ -، وهو في أنّهم ضعّفوه - مثله)) [5].

والنُحاة الذي جاؤوا بعد سارَوا على نهجه موضحين ما احتجّ به في منع تقديم التمييز فمن هؤلاء نجد ابن الورّاق يبيّن ما احتجّ به سيبويه في منع التقديم قائلاً: ((فإنّ التمييز في هذه الأفعال فاعل في الحقيقة وذلك أنّك إذا قلت: تَصَبَّبَ عَرَقَاً، فالفاعل العرقُ في المعنى، ولكنه نقل عنه إلى الشخص، فلمّا كان فاعلاً في المعنى، وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه إلاّ على نية التأخير، كذلك لا يجوز أنْ يقدّم هذا، إذا كان فعلاً)) [6].

---

(1) ينظر : الإيضاح في شرح المُفصَّل : 1/ 356 ، وأمالي ابن الحاجب : 1/ 408 ، وشرح الكافية : 2/ 108 ، والكواكب الدريّة : 2/ 385 .

(2) ينظر : الأشباه والنظائر : 2/ 289 - 290 .

(3) ينظر : كشف المُشكِل : 1/ 493 .

(4) ينظر : شرح الجُمَل : 2/ 284 ، وهمع الهوامع : 2/ 343 .

(5) الكِتاب : 1/ 205 ، وينظر : الفوائد والقواعد : 308 .

(6) علل النحو : 254 - 255 ، وينظر : الأصول : 2/ 229 ، والخصائص : 2/ 384 .

وهذا النص لابن الوراق تعضيد لما ذكرنا بشأن ما احتج به البصريون لمنع تقديم التمييز على عامله.

أمّا الكوفيون ومن وافقهم فاحتجّوا بما ذَهَبُوا إليه من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف بالسماع والقياس. أمّا السماع فمنه قول المخبل السعدي:

أتهجُرُ سَلمَى بَالفِرَاقِ حَبِيبُهَا   وَمَا كَانَ نفسَاً بَالفِرَاقِ تَطِيبُ[1]

ووجه الاستدلال بالبيت أنّه نصب "نَفْسَاً" على التمييز، وقدّمه على العامل فيه وهو قوله: "تَطِيْبُ" والتقدير: "وَمَا كَانَ تَطِيْبُ سَلْمَى نَفْسَاً" على أنّ في كان ضمير القصة، وفي تطيب ضمير سلمى ثمّ قدّم نفساً[2].

وردّ جمهور البصريين ما احتجّوا به وذَهَبُوا إلى أنّ هذا البيت ضرورة لا يقاس عليه. وهذا ما ذَهَبَ إليه البطليوسي[3].

وذَهَبَ بعضهم إلى أنّ "نَفْسَاً" منصوب بفعل مضمر تقديره: "أعْنِي نَفْسَاً" وعلى هذا لا يكون لهم حجّة فيما ذَهَبُوا إليه[4].

وذَهَبَ ابن الخباز إلى أنّ "نَفْسَاً" خبر كان[5]، وذَهَبَ أبو علي الفارسي وابن جني ومن تابعهما إلى أنّ الرواية الصحيحة هي رواية الزجّاجي وإسماعيل ابن نظر وأبي إسحاق:

---

(1) المُخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره د. حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، مجلد (2) العدد (1) 1973 ص124 ونسب هذا البيت للأعشى همدان، ولقيس بن الملوح: ينظر: الدّرر: 4/ 37.

(2) ينظر: الجُمل: 243، والمُقتصد: 2/ 695، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 829، والإقليد: 2/ 561.

(3) ينظر: الحُلل في شرح أبيات الجُمَل: 167، والدُرر: 4/ 37.

(4) ينظر: علل النحو: 255، وأسرار العربية: 114، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 831.

(5) ينظر: الغُرّة المخفية: 1/ 278.

* وَمَا كَانَ نَفسِي بَالفِرَاقِ تَطِيبُ *[1]

وإذا صحّت هذه الرواية، فلا يكون للكوفيين حجّة فيما ذَهَبُوا إليه ؛ لأنّ "نفسي" حينئذ اسم كان، و "تطيبُ" خبرها، فكأنّه قال: "وَمَا كَانَ نَفْسِي طَيِّبَةً"[2].

وذكر الزجّاجي بأنّ هذا البيت يُنْشَدُ: "وَمَا كَانَ نَفْسٌ" بالرفع[3]، على أنّه اسم "كان". وربّما هذه الرواية هي التي قصدها النُحاة الذين جاؤوا بعد الزجّاجي على الرغم من اختلاف روايتهم لها لأنّ تخريج "نفس أو نفسي" واحد في الروايتين وهي اسم "كان".

واحتجّ ابن مالك لبيان صحة ما ذَهَبُوا إليه بطائفة من الشواهد الشعرية فمن ذلك قول ربيعة بن مقدوم الضبّي:

وَوَارِدةً كَأنَّهَا عُصُبَ القَطَا ... تُثِيرُ عَجَاجَاً بالسَّنابِكِ أَصهَبَا

رَدَدتُ بِمِثلِ السيدِ نَهدٍ مقلّصٍ ... كَمِيشٍ إذا عَطِفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا[4]

والشاهد فيه قوله: "ماءً تَحَلَّبَ" إذ قدّم التمييز وهو قوله: "ماءً" على عامله المتصرّف وهو قوله: "تحلّبَ"، ومثله قول بعض الطائيين:

أنفسَاً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى ... وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَاراً[5]

ووجه الاستدلال بالبيت جواز تقديم التمييز وهو قوله: "نَفْسَاً" على عامله المتصرّف وهو قوله: "تَطِيْبُ"، والمعنى: أتَطِيْبُ نَفْسَاً، ومثله قول الشاعر:

ضَيَّعتُ حَزمِي فِي إبعَاديَ الأَمَلاَ

وَمَا ارعَوَيتُ وَشَيْبَاً رَأسِي اشتَعَلاَ[6]

(1)الإيضاح العضدي : 1/ 203 ، والخصائص : 2/ 384 ، وينظر : هامش الكِتاب : 2/ 212، واللّمع : 1/ 142 ، وشرح المُقدّمة المُحَسَبة : 2/ 291 ، والمُقتصد : 2/ 695 ، والحُلل في شرح أبيات الجُمَل : 167 ، والإرشاد إلى علم الإعراب : 109 .

(2)ينظر : المُقتصد : 2/ 695 .

(3)ينظر : الجُمَل : 243 .

(4)شرح التسهيل : 2/ 302 .

(5) شرح العُمدة : 477 .

(6) شرح التسهيل : 2/ 303 .

ومثله أيضاً قول الشاعر:

ولستُ إذا ذرَعاً أضيقُ بضارعٍ ... ولا يائسٍ عِندَ التعسُّرِ مِن يُسرِ(1)

ووجه الاستدلال به كالشواهد السابقة وردّ ابن هشام ما استدلّ به ابن مالك فذَهَبَ إلى أنّ ابن مالك سها فيما استشهد به في البيت الأوّل لأنّ قوله: "عَطِفَاهُ" مرفوع بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف(2).

أمّا الأبيات الأخرى فذَهَبَ ابن الناظم ووافقه ابن هشام إلى أنّها مستباحة للضرورة كما استبيح لها تقديم التمييز على العامل غير المتصرّف(3).

أمّا القياس فلأنّ العامل فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرّفة. فقاسوا جواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف على المفعول به فكما يجوز تقديم المفعول به على الفعل المتصرّف نحو: "عمراً ضَرَبَ زَيْدٌ".

فكذلك يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرّف نحو: "نفساً طابَ زَيْدٌ"(4).

قال المازني كما نقله عنه ابن عصفور: ((وإذا كان العامل متصرفاً فلا مانع له من التصرّف في معموله))(5).

كما أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرّف قياساً على الحال فعلى الرغم من أنّهم منعوا تقديم الحال على عامله المتصرّف لوجود مانع وهو الإضمار قبل الذكر، عدّوا تقديم الحال على عامله المتصرّف قياساً.

(1) شرح الكافية الشافية : 2/ 277 .

(2) ينظر : مُغْني اللبيب : 2/ 112 .

(3) ينظر : شرح ابن الناظم : 139 ، ومُغْني اللبيب : 2/ 112 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 830 ، وأسرار العربية : 114 ، والتبيين : 396 ، ، وحاشية الخضري : 1/ 512 .

(5) شرح الجُمَل : 2/ 283 .

واحتجّوا على البصريين فيما ذَهَبوا إليه من جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف، فإذا كانوا يجوّزون تقديم الحال على عامله فمن الأولى أنْ يجوّزوا تقديم التمييز على عامله المتصرّف على الرغم من كون الحال هو الفاعل في المعنى في نحو: "راكباً جاءَ زَيْدٌ"[1].

وأجاب البصريون على ما ذَهَبَ إليه الكوفيون بأنّه لا ينبغي أنْ يقاس التمييز على الحال وعلى سائر الفضلات لأنّ هنالك فرقاً بين: "جاءَ زَيْدٌ راكباً"، و"طابَ زَيْدٌ نفساً"، فإذا قلنا: "جاءَ زَيْدٌ راكباً" فـ"زَيْدٌ" هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى صار "راكباً" بمنزلة المفعول فجاز تقديمه على عامله المتصرّف كالمفعول نحو: "عمراً ضَرَبَ زَيْدٌ" أمّا إذا قلنا: "طابَ زَيْدٌ نفساً" فـ"نفساً" هو الفاعل في المعنى فلم يكن "نفساً" بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأنّ الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل[2].

وابن يعيش من النحويين المتأخرين الذين ردّوا على ما ذَهَبَ إليه الكوفيّون معضداً ما ذَهَبَ إليه البصريون قال: ((نحن وإذا قلنا: جاءَ زَيْدٌ راكباً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنىً وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه، وأمّا إذا قلنا: طابَ زَيْدٌ نفساً، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع)) [3].

وردّ أبو البركات الأنباري ما ذَهَبَ إليه الكوفيّون من أنّ تقديم الحال على عامله هو القياس ولكن لم يتقدّم لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر قال: ((وكذا نقول ها هنا: كان القياس يقتضي أنْ يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إلاّ أنّه لم

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 830 ، والتبيين : 396 .

(2) ينظر : الخصائص : 2/ 384 ، والمُقتصد : 2/ 695 ، وأسرار العربية : 114 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 830 – 831 ، والغُرَّة المخفيّة : 1/ 278 ، وائتلاف النصرّة : 38 .

(3) شرح المُفصّل : 2/ 74 .

يجز عندنا لدليل دلّ عليه، وهو أنّ التمييز هو الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل)) [1].

وزاد: ((إذا جاز لكم أنْ تتركوا ما هناك لدليل جاز لنا أنْ نتركه هاهنا لدليل)) [2].

أمّا احتجاجهم بتقديم التمييز قياساً على تقديم الحال، فردّ عليهم أبو البركات الأنباري بأنّ لا حجّة لهم فيه ؛ لأنّهم لا يجيزون تقديم الحال ولا يعتقدون بصحته فكيف يحتجون علينا بما لا يعتقدون صحته[3].

وبعد هذا العرض في هذه المسألة الخلافية بين النحويين أجد نفسي متفقة مع ما ذَهَبَ إليه سيبويه ومن تابعه من البصريين من أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرّف. لأني أجد ما أحتجّوا به أقوى من حجّة الكوفيين وإن استدلّوا على ما ذَهَبُوا إليه بالسماع لأنّ ما احتجّوا به أوّل تأويلات أخْرَجَته من دائرة الاحتجاج، فضلاً عن ذلك أرى أنّ ما ذَهَبَ إليه البصريون أقرب إلى الصواب لأنّ قولنا: "طابَ زَيْدٌ نفساً" فنفساً هو الفاعل في المعنى، وكما لا يجوز تقديم الفاعل فكذلك لا يجوز تقديم التمييز ها هنا.

الخلاف في تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام

تعدّ مسألة تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام في المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحويين والبصريين. فذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام سواء أكانت الجمْلة مثبتة أم منفية فلا يقال: "إلاّ زيداً قامَ القومُ"، ولا "إلاّ طعامَكَ ما أكلَ زَيْدٌ"، ولا "ما إلاّ زيداً قامَ القومُ"[4].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 832 .

(2) المصدر نفسه : 2/ 832 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 2/ 832 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 273 مسألة : 36 ، والتبيين : 406 مسألة : 68 ، وشرح التسهيل : 2/ 211 ، وشرح الكافية : 2/ 118 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1517 ،

في حين ذَهَبَ الكوفيّون إلا أنّه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أوّل الكلام فيجوز القول: "إلاّ طعامَكَ ما أكلَ زَيْدٌ"، و "إلا زيداً قامَ القومُ"، على تقديم أداة الاستثناء والمستثنى في أوّل الكلام(1). نصَّ عليه الكسائي(2)، وإليه ذَهَبَ أبو إسحاق الزجّاج(3).

قال الكنغراوي: ((ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعامله نحو "إلاّ زيداً ما جاءَنِي أحدٌ")) (4). وهذا النص للكنغراوي يبيّن مَذْهَب الكوفيين في جواز تقديم المستثنى وأداة الاستثناء أوّل الكلام.

وأجاز الأخفش: "أين إلاّ زيداً قوْمُكَ"، وكيف "إلاّ زيداً قوْمُكَ" ؛ لأنّه بمنزلة: أهاهنا إلاّ زيداً قَوْمُكَ. فالمستثنى وقع بين شطري الجُمْلة(5).

وتبعه الرُمَّاني في ذلك قائلاً: ((تقول: أتَى إلاّ زيداً قَوْمُكَ على التقديم والتأخير)) (1).

= والكوكب الدري : 379 ، وائتلاف النصرة : 175 ، مسألة : 53 وهمع الهوامع : 2/ 260، والمطالع السعيدة : 1/ 443 ، والأشباه والنظائر : 2/ 195 ، وحاشية يس : 1/ 354 ، والرماني النحوي : 412 .

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 273 ، والتبيين : 406 ، وشرح الكافية : 2/ 119، وائتلاف النصرة : 175 ، وهمع الهوامع : 2/ 260 ، والدُرر : 3/ 165 .

(2) ينظر : تسهيل الفوائد : 102 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1517 ، وشفاء العليل : 1/ 504 ، والكوكب الدري : 379 ، وحاشية يس : 1/ 354 ، وحاشية الصبان : 2/ 218 ، وحاشية الخضري : 1/ 465 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 273 ، والاستغناء في الاستثناء : 131 ، وارتشاف الضَرَب : 3/ 1517 ، والكوكب الدري : 379 ، وهمع الهوامع : 2/ 260 ، والمطالع السعيدة : 1/ 443 .

(4) المُوفي في النحو : 72 .

(5) نقلاً عن الأصول : 1/ 302 ، وينظر : شرح التسهيل : 2/ 211 ، وارتشاف الضَرَب 3/ 1518 ، ولم أعثر على هذا الرأي في معاني القرآن للاخفش وربما ضمّن الأخفش هذا الرأي فيما ضاع من كتبه .

وقال بعضهم: لا يجوز هل إلاّ زيداً عندي، ولا أين إلاّ جلسَ القومُ، لأنّ هل، وأين في هذين التركيبين فضلة فلو حذفتا وقع المستثنى أولاً[2].

وذهَبَ ابن برهان في شرح الإيضاح إلى أنّه لا يجوز القول: 'أينَ إلاّ زيداً إخوتُكَ قِيَامٌ'؛ لأنّ العامل في 'زَيْدٌ' هو 'قيام' وقد تأخّر عنه، وإذا نصب 'قياماً' تابع الأخفش في جواز ذلك؛ لأنّ العامل في الاستثناء أين ولم يتقدّم عليه[3]. وأجاز الكسائي تقديم أداة الاستثناء والمستثنى على حرف النفي نحو: 'إلاّ زيداً ما أكلَ طعامَكَ أحدٌ'، وأجازه الفرّاء إلاّ مع المرفوع، ومنعه هشام إلاّ مع الدائم[4]. قال الرماني: ((ولا يجوز تقديم الاستثناء في أوّل الكلام)) [5].

قال ابن جني: ((ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. ولو قلت: 'إلاّ زيداً قامَ القومُ لم يجز)) [6].

فقد صرَّح ابن جني في هذا النص بمنع تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام وهذا مَذْهَب الجمهور وعليه سارَ أغلب المتأخرين ومنهم ابن عصفور إذ قال: ((ولا يجوز تقديم المستثنى أوّل الكلام ويجوز تقديمه على المستثنى منه ...))[7].

واحتجّ جمهور البصريين فيما ذَهَبُوا إليه من منع تقديم أداة الاستثناء والمستثنى في أوّل الكلام بعدد من الحجج منها أنّ أداة الاستثناء مشبّهة بـ'لا' العاطفة فمعنى: 'إلاّ زيداً لا زيداً، وتقديم المعطوف على المعطوف عليه ممتنع، فكذلك أداة

---

(1) نقلاً عن الاستغناء في الاستثناء : 135 .

(2) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1518 .

(3) نقلاً عن الاستغناء في الاستثناء : 135 .

(4) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1518 ، وهمع الهوامع : 2/ 261 .

(5) شرح كِتَاب سيبويه ، نصوص محققة منه ضمن كِتَابَ : الرُمَّاني النحوي : 412 .

(6) الخصائص : 2/ 382 ، وينظر : الفوائد والقواعد : 318 .

(7) المُقرَّب : 1/ 169 ، وينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 704 ، وتقريب المُقرَّب : 66 ، ورصف المباني : 88 ، وكاشف الخصاصة : 140 .

الاستثناء هاهنا[1]. وذَهَبَ الرُمَّاني إلى أنّ علّة التقديم هو أنّ الاستثناء تقييد لما قبله، ولا يصح التقييد لما لم يوجد، وذَهَبَ إلى أنّ ذلك لا يتعارض مع تقديم المستثنى منه ((لأنّ المستثنى منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه فتأخيره أجوز، وقد صار الكلام الذي يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم)) [2].

وذَهَبَ ابن جني وتبعه في ذلك بعض النحويين إلى أنّه لا يجوز تقديم أداة الاستثناء والمستثنى أوّل الكلام لمضارعه الاستثناء البدل، فقولك: "ما قامَ أحدٌ إلاّ زَيْدٌ وزيداً" المعنى واحد، فلمّا جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه[3]. في حين ذَهَبَ الثمانيني وتبعه العكبري إلى أنّ العامل ضعيف لذلك أتى بحرف الاستثناء وصلة للفعل وتقوية له، فلا يجوز أنْ يتقدّم على ما يوصله. قال الثمانيني: ((لا يجوز أنْ يتقدّم الاستثناء على ناصبه ؛ لأنّه ليس بمفعول صحيح فيجوز فيه ما جاءَ في المفعول، ألا ترى أنَّ العامل لم يعمل فيه إلاّ بعد أنْ قوّي بالاّ)) [4].

وذَهَبَ ابن الدهان إلى أنّ علّة امتناع تقديم "إلاّ" في أوّل الكلام عند النُحاة هي أنّ "إلاّ" في الاستثناء كـ واو "مع" فكما امتنع تقديم الواو في باب المفعول معه، امتنع كذلك تقديم "إلاّ" في الاستثناء أوّل الكلام[5].

وردّ عليه القرافي بأنّ ما ذَهَبَ إليه باطل لأنّهم أجازوا: "جاءَ إلاّ زيداً القومُ" ولم يجيزوا "استوى والخشبة الماءُ" فكان ينبغي أنْ يمنعوا ذلك في الاستثناء أيضاً[6].

---

(1) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 3/ 1518 ، والكواكب الدرية : 379 ، وهمع الهوامع : 2/ 260، والمطالع السعيدة : 1/ 443.

(2) شرح كِتَابَ سيبويه، نصوص محققه منه ضمن كِتَاب : الرُمَّاني النحوي : 412.

(3) ينظر: الخصائص: 2/ 382، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 276 ، والتبيين : 406.

(4) الفوائد والقواعد : 318 ، وينظر : التبيين : 406 ـ والاستغناء في الاستثناء : 135.

(5) نقلاً عن الاستغناء في الاستثناء : 134 ، لم أعثر على المصدر الأصلي الذي ورد فيه هذا الرأي سواء أكان الغُرّة أم شرح اللّمع أم غيرهما من كتب ابن الدهان.

(6) ينظر : الاستغناء في الاستثناء : 134 .

وذَهَبَ بعضهم الآخر إلى أنّه لا يجوز تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام ؛ لأنّه يؤدي إلى أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك غير جائز، لأنّ أداة الاستثناء فيما قبلها[1].

قال ابن السرّاج: ((ولا يجوز أنْ يعمل ما بعد "إلاّ" فيما قبلها، ولا يجوز: ما أنا زيداً إلاّ ضاربٌ، تريد: ما أنا إلاّ ضاربٌ زيداً)) [2].

أمّا رضي الدين الاسترباذي فذَهَبَ إلى أنّ علّة منع التقديم هي عدم السماع وأنّ القياس يمنع ذلك ؛ لأنّ المستثنى أخْرَجَ من المستثنى منه في الحقيقة، وهو في الظاهر مخْرَجَ من الفعل لأنّ الظاهر في قولنا: "جاءَني القومُ إلاّ زيداً" أنّنا أخْرَجْنَا "زيداً" من المجيء، وإنْ لم يكن في الحقيقة، مخْرَجاً منه ثمّ نسب الحكم إلى المجموع، ومرتبة المخْرَجَ أنْ يكون بعد المَخْرَجِ منه فلذلك لم يجز أنْ يتقدّم أداة الاستثناء في أوّل الكلام لأنّ حقه أنْ يكون بعد الفعل والمستثنى منه[3].

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بما ذَهَبوا إليه من جواز تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام بالقياس والسماع. أمّا القياس، فقياس على سائر الفضلات ؛ لأنّ العامل في الاستثناء هو الفعل، وتقديم المفعول على الفعل جائز، فكذلك المستثنى هاهنا[4].

كما ذهبُوا إلى أنّ تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز فلذلك يجوز تقديم أداة الاستثناء والمستثنى على العامل فيها - أي في أوّل الكلام - وشواهد تقديم المستثنى على المستثنى منه كثيرة في كلامهم[5].

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 276 ، والتبيين : 47 ، وائتلاف النصرة : 175 . وهامش شرح الأشموني : 2/ 493 .

(2) الأصول : 1/ 346 ، وينظر : المطالع السعيدة : 1/ 445 .

(3) ينظر : شرح الكافية : 2/ 119 .

(4) ينظر : التبيين : 408 ، وحاشية يس : 1/ 354 ، وهامش شرح الأشموني : 2/ 455 .

(5) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 275 ، والتبيين : 407 .

ومن ذلك قول الكميت:

فَمَـا لِـي إِلاَّ آل أَحْمَـدَ شِـيعَةٌ وَمَـالِي إِلاَّ مَشْـعَبَ الحَـقِ مَشْـعَبُ(1)

والشاهد فيه قوله: "فَمَا لِي إِلاَّ آلَ أَحْمَـدَ شِيْعَةٌ"، و "مَالِي إلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ" إذ قدّم المستثنى وهو آل أحمد" و "مشعب الحَقّ" على المستثنى منه وهو قوله: "شِيْعَةٌ" و "مَشْعَبُ" ومن ذلك أيضاً قول حسان بن ثابت الأنْصاري:

النَـاسُ أَلـبٌ عَلَيْنـا ثُـمَّ لَـيسَ لَنَـا إِلاَّ السُّـيُوفَ وَأَطْـرَافَ القَنَـا وَزْرُ(2)

فقدّم المستثنى وهو قوله: "السيوفَ" على المستثنى منه وهو قوله: "وَزْرٌ" أمّا ما احتجّوا به من السماع فمن ذلك قول الشاعر:

خَـلاَ اللّـه لاَ أَرجُـوَ سِـوَاكَ إِنَّمَـا عُـدُّ عِيَـالِي شُـعبَةٌ مِـن عِيَالِكَـا(3)

ووجه الاستدلال بالبيت تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام والتقدير: "لا أَرْجُوَ سِوَاكَ خَلاَ اللَّهَ" ومنه أيضاً قول أبو زُبَيْد:

خَـلاَ أَنَّ الْعِتَـاقَ مِـنَ الْمَطَايَـا حُسَيْنَ بِـهِ فَهُـنَّ إِلَيْـهِ شُـوْسُ(4)

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أداة الاستثناء في أوّل الكلام وهو جائز عند الكوفيين. ومن ذلك أيضاً قول العجاج:

وَبَلْـدَةٍ لَـيْسَ بِهَـا طُـوْرِيٌّ وَلَما خَلاَ الجِـنَّ بِهَـا إِنْسِـيٌّ(5)

والشاهد فيه قولـه: "ولا خَـلاَ الجِـنَّ" إذ قـدّم الاستثناء مع المستثنى في أوّل الكلام.

---

(1) شرح الهاشميات : 50 .

(2) ديوان حسان بن ثابت : 200 .

(3) شفاء العليل : 1/ 503 ، نسبَ عبد السلام هارون هذا البيت إلى الأعشى وليس في ديوانه .

(4) شعر أبي زبيد الطائي : 96 .

(5) ديوان العجاج : 253 .

وقد أورد البصريون ما احتجّ به الكوفيّون من الشواهد الشعرية في جواز تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام فذهبُوا إلى قول أبي زُبَيْد: خَلاَ أنَّ العِنَاقَ ..... إلخ لا يسلم أنّ الاستثناء وقع في أوّل الكلام لأنّه يسبقه قوله:

إِلَى أَنْ عَرَّسُوَا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ

قَرِيباً مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيْسُ

خَلاَ أَنَّ العِنَاقَ ...

فالكلام المستثنى منه قد تقدّم قبل خلا(1).

وأمّا قول العجّاج: "ولا خلا الجِنُّ بهَا إنْسِيٌّ" فالتقدير "لَيْسَ بِهَا طُورِيّ ولا أنسيّ خلصا الجِنُّ" فحذف "إنْسِيَّاً" وأضمر المستثنى منه وما أظهره تفصيل لما أضمره(2).

وذَهَبَ الآبذي إلى أنّه لم يقدمه على الكلام بجملته لأنّه قد تقدّم على الكلام "لا" النافية، والتقدير: "ولا بهَا إنْسِيّ خَلاَ الجِنُّ" فـ"بها" مقدرة بعد "لا" وتقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجّة(3).

وزعم الكعبري أنّه محمول على اسم ليس، والتقدير: "ليس بها إنسيّ إلاّ الجنّ"، والاستثناء في غير الجنس، فلا حجّة في البيت(4).

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 277، والتبيين: 408، والاستغناء في الاستثناء: 131.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 277، والاستغناء في الاستثناء: 131، وشرح الكافية: 2/ 118، وشفاء العليل: 1/ 504، وائتلاف النصرة: 176، والدُرر: 3/ 165

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 277، والاستغناء في الاستثناء: 131، وارتشاف الضَرَب: 3/ 1517، وهمع الهوامع: 2/ 161.

(4) التبيين: 408.

وذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّ قول البصريين: ((ولا يجوز تقـديم أداة الاسـتثناء في أوّل الكلام لمضارعته البدل)) غير جائز فلو كان صحيحاً لوجب أنْ لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه(1).

وقد ردّ على ذلك ابن جني بأنّه ((لما تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما: كونـه مفعولاً، والآخر كونه بدلاً خليّت له منزلةً وسيطة، فقدّم على المستثنى منه، وآخـر البتّة عن الفعل الناصبة)) (2).

على أنّ من العرب من يجوز البدل مع التقديم نحو: "ما جاءَ إلاّ زَيْدٌ أحدٌ" وهو ما رواه سيبوه من حديث يونس من أنّ بعض العرب الموثوق بهـم يقولـون: "مـالي إلاّ أبوكَ أحدٌ"(3). فيرفع على البدل مع تقديمـه علـى المبـدل منـه لأنّ هـذا التقـديم التقدير به التأخير وإن كانت اللغة الفصيحة النصب(4).

ومما تقدّم يتضح أنّ ما ذَهَبَ إليه البصريون هو الأجدر أن تأخذ به وهو منع تقديم أداة الاستثناء أوّل الكلام ؛ لأنّ حججهم وعللهم أكثر إقناعاً ممّـا احـتج بـه الكوفيّون من السماع والقياس كما أنهم فنّدوا ما احتجّ به الكوفيّون بإذ لم يبق لهـم شيء فيما استندوا إليه مـن الحجـج، فضـلاً عـن ذلـك فـإنّ القيـاس الـذي قاسـه الكوفيّون لا يمكن أن نأخذ به، لأنه إذا كان ما ذهبُوا إليهُ صـحيحاً لوجـب تقـديم كل معمول عمل فيه الفعل وذلك غير صحيح، فلذلك لا يمكن أن يقاس الاستثناء على المفعول في جواز التقديم بل الصحيح هـو مـا ذَهَـبَ إليـه البصـريون في منـع تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام.

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 277 .

(2) الخصائص : 2/ 382 ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 277 .

(3) ينظر : الكتاب : 2/ 337 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 277 .

الخلاف في تقديم معمول التابع على المتبوع

اختلف النحويون الكوفيّون والبصريون في جواز تقديم التابع على المتبوع، فذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز أنْ يتقدّم معمول التابع على المتبوع فلا يجوز القول في نحو: هذا رجلٌ يأكلُ طعامَكَ: "هذا طعامَكَ رجلٌ يأكلُ" ولا في نحو: قُمْتُ فضَرَبَتُ زيداً القول: "زيداً قُمْتُ فضَرَبَتُ"[1].

أمّا الكوفيّون فذَهَبَوا إلى جواز تقديم معمول التابع على المتبوع فيقولون: "هذا طعامَكَ رجلٌ يأكلُ"، "وزَيْداً قُمْتُ فضَرَبَتُ"، ووافقهم الزمخشري في جواز تقديم معمول التابع على المتبوع في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[النساء/63] فجعل قوله: "في أنْفُسِهِمْ" متعلقاً بقوله: "بَلِيْغَاً" وهو معمول الصفة - التابع - وقد تقدّم على الموصوف - المتبوع[2]، وهذا جائز عنده موافقاً في ذلك الكوفيين. قال: ((فإن قلت: بمَ تعلق قوله: "فِي أَنْفُسِهِمْ"؟ قلت: بقوله: "بَلِيْغَاً" أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم، مؤثراً في قلوبهم يغتنمون به اغتناما ...))[3].

ورجّح الزبيدي ما ذَهَبَ إليه الزمخشري من أنّ "في أنْفُسِهِمْ" متعلّق بقوله: "بَلِيْغَاً" قال: ((وما قاله الزمخشري أحسن وأرجح)) [4].

قال ابن السرّاج: ((فإذا قلت: "عبدُ اللّهِ رجلٌ يأكلُ طعامَكَ" لم يجز أنْ تقدّم "طعامَكَ" قبل "عبدُ اللّهِ" ولا قبل "رجلٌ" والكوفيّون يجيزون إلغاء "رجل" فيجعلونه بمنزلة ما ليس في الكلام فيقولون: "طعامَكَ عبدُ اللّهِ رجلٌ يأكلُ" لا يعتدون برجل،

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 1151، وارتشاف الضَرَب: 4/ 1936، الجامع الصغير: 182، وائتلاف النصرّة: 60 مسألة: 45، وهمع الهوامع: 3/ 144، ومسائل النحو الخلافية: 112.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 3/ 151، وشرح الكافية الشافية: 2/ 1152، وشفاء العليل: 2/ 374، وائتلاف النصرّة: 60، وهمع الهوامع: 3/ 144. وحاشية الصبّان: 3/ 84، ومسائل النحو الخلافية: 112.

(3) الكشاف: 1/ 241.

(4) ائتلاف النصرة: 60.

وتقديره عندهم: طعامَكَ عبدُ اللّهِ يأكلُ وإلغاء هذا غير معروف ... وليس شيء منصوب مما يعد بحرف النسق يجوز تقديمه إلاّ شيء أجازه الكوفيّون فقط وذلك قولهم: زيداً قُمْتُ فضَرَبْتُ، وزيداً أَقْبَلَ عبدُ اللّهِ فشَتَمَ. وقالوا الإقبال والقيام هنا لغو)) [1]. فما ذَهَبَ إليه ابن السرّاج هو مَذْهَب البصريين في منع تقديم معمول التابع على المتبوع كما وضّح ابن السرّاج ما ذَهَبَ إليه الكوفيّون في جواز التقديم.

وعرض أبو حيّان الخلاف في هذه المسألة موضحاً موقفه ومتابعته للبصريين ومخالفة الزمخشري للجمهور قال: ((ولا يجوز أنْ يتقدّم معمول الصفة على الموصوف فلا يجوز: هذا طعامَكَ رجلٌ يأكلُ، وأجاز ذلك الكوفيون.

وتبعهم الزمخشري في قوله: (وقل لهم في أنفسهم قولاً بَلِيْغَاً) جعل "في أنْفُسِهِمْ" متعلقاً بقوله: "بَلِيْغَاً"))[2].

وهذا النص تعضيد لما ذَهَبَ إليه البصريون من منع تقديم معمول التابع على المتبوع.

واحتجّ البصريون لما ذهَبُوا إليه بأنّ التابع كالجزء من المتبوع والجزء لا يجوز أنْ يتقدّم على الكلّ، ولذلك اتفقوا على منع تقديم التابع على المتبوع فكذا ما هو جزء منه[3].

واحتجّ بعضهم بأنّ المعمول لا يقع إلاّ في موضع يقع فيه العامل، وبما أنّ التابع لا يتقدّم على المتبوع فلا يجوز القول: "هذا يأكلُ رجلٌ طعامَكَ"، فكذلك لا يتقدّم معمول التابع على المتبوع ؛ لأنّ المعمول لا يقع في موضع لا يقع فيه العامل[4].

---

(1) الأصول : 2/ 225 - 226 .

(2) ارتشاف الضَرَب : 4/ 1936 ، وينظر : تسهيل الفوائد : 163 .

(3) ينظر : ائتلاف النصرّة : 60 .

(4) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 1152 ، وشرح التسهيل : 3/ 151 ، والبحر المُحيط : 3/ 691 ، وهمع الهوامع : 3/ 144 ، وحاشية الصبّان : 3/ 84 .

قال ابن جني: ((ألا ترى أنّك لا تجيز: هذا اليوم رجل ورد من موضع كـذا، لأنّك تريد: هذا رجلٌ وردَ اليومَ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا. وإنّما يجوز وقوع المعمول فيه بـإذ يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقـديم الصـفة علـى موصـوفها كـذلك لا يجـوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها...))[1]. وهذا النص لابن جني تعضد لما ذكرناه من علّة البصريين في منع تقـديم معمـول التـابع علـى المتبـوع، وعليـه سـارَ جميـع النحويين البصريين.

وردّ النحويون ما ذَهَبَ إليه الزمخشري من أنّ قوله تعالى: "في أَنْفُسِهِمْ" متعلقـاً بـ"بَلِيْغَاً"، فذهبُوا إلى أنّ "في" منع أَنْفُسِهِم قل بقوله: "قل" وليس بقولـه "بَلِيْغـاً" كمـا زعـم الزمخشري فهو ليس من باب التقديم والتأخير وعلى هذا لا يكون فيه حجّة[2].

وضعّف العكبري ما ذَهَبَ إليه الزمخشري بقوله: (("في أَنْفُسِهِمْ" يتعلّـق بـ"قـل لهمْ" فقيل" يتعلق بـ"بَلِيْغَاً" أي يبلغ في نفوسهم ؛ وهـو ضـعيف، لأنّ الصـفة لا تعمـل فيما قبلها)) [3].

ولم أجد في كتب النُحاة أيّة حجّة للكوفيين فيما ذَهَبُوا إليه من جـواز تقـديم معمول التابع على المتبوع. ولَمَّا كان البصـريون عللّـوا سـبب المنـع، والحجّـة الـتي احتجّوا بها يمكن تقبلها والأخذ بها فالراجح عندي ما ذَهَبُوا إليه؛ لأنّ الرأي الذي استند إلى العلل لإثبات صحته أرجح وأكثر قبـولاً مـن الـرأي الـذي لا يسـتند إلى شيء.

(1) الخصائص : 2/ 391 .

(2) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2/ 1152 ، والبحر المُحيط : 3/ 691 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 108 .

المبحث الثالث

((الخلاف في تقديم معمولات الأفعال المنصوبة على أداة النصب))

الخلاف في تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليها.

اختلف النُحاة في جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" المصدرية عليها. فذَهَبَ أغلب النُحاة إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليها فلا يقال في: يُعْجِبُنِي أنْ آكلَ طعامَكَ، وأُرِيْدُ أنْ تَضْرِبَ زيداً: "طعامَكَ يُعْجِبُنِي أنْ آكلَ"، ولا "زيداً أُرِيْدُ أنْ تَضْرِبَ"[1].

وخالف الفرّاء النحويين فأجاز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" المصدرية عليها فإذا قلت: "أُرِيْدُ أنْ أُكْرِمَ زَيداً"، يجوز عنده القول: "أُرِيْدُ زيداً أنْ أُكْرِمَ"، وفي يُعْجِبُنِي أنْ تَضْرِبَ زيداً: "زيداً يُعْجِبُنِي أنْ تَضْرِبَ"[2].

وذَهَبَ ابن كيسان إلى أنّ جواز التقديم مَذْهَب الكوفيين إذ أجازوا تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليها في بعض المواضع منها: "طعامَكَ أُرِيْدُ أنْ آكلَ"،

---

(1) ينظر : شرح الكافية : 2/ 33 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1641 ، وهمع الهوامع : 2/ 362 ، والأشباه والنظائر : 2/ 300 ، وحاشية الصبّان : 3/ 416 .

(2) ينظر : شرح الكافية : 4/ 33 ، ومُغْنِي اللبيب : 1/ 246 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1641، وشفاء العليل : 2/ 919 ، وهمع الهوامع : 2/ 362 ، والأشباه والنظائر : 2/ 300 ، وشرح الأشموني : 3/ 416 ، لم أجد رأي الفرّاء في تجويزه تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليها في معنى القرآن واعتمدت في هذا المبحث على كِتَابَ "شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبّان" لأني بحثت في الأجزاء الأربعة المطبوعة لشرح الأشموني ولم أجد فيه إعراب الفعل المضارع لذلك اضطررت إلى أخذ المادة من هذا الكِتاب .

و"طعامَكَ عسى أنْ آكلَ"، والتقدير عندهم: "طعامَكَ آكلَ فِيْمَا أرَى وَفِيْمَا أُرِيْدُ"، وذَهَبَ إلى أنّ ذلك غير جائز عند البصريين[1].

قال ابن مالك: ((ولا يتقدّم معمول معمولها عليها خلافاً للفراء)) [2].

واحتجّ جمهور النُحاة فيما ذَهَبُوا إليه في منع تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليها، بأنّ "أنْ" حرف مصدري موصول، ومعمولها صلةٌ له، ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا يجوز تقديم صلتها عليها، فكذلك لا يتقدّم معمول صلتها عليها[3].

قال المالقي: ((ولا يتقدّم عليها شيء من صلتها لأنّها مصدرية، وكلّ حرف مصدري فلا يصحّ أن يتقدّم عليه شيء من صلته لأنه كالدال من زَيْد، ولذلك لا يفصل بينهما)) [4]، وهذا النص للمالقي تعضيد لما ذَهَبَ إليه البصريون في علّة منع التقديم.

أمّا الفرّاء فاحتجّ بما ذَهَبَ إليه بالسماع كما نُقِلَ عنه، ومن السماع قول العجّاج:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعْدَدَا
كَانَ جَزَائِي بَالْعَصَا أنْ أُجْلَدَا[5]

---

(1) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 334 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1641 ، وهمع الهوامع : 2/ 362 .

(2) تسهيل الفوائد : 228 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : 1/ 334 ، وهمع الهوامع : 2/ 362 ، والأشباه والنظائر : 2/ 300، وحاشية الصبّان : 3/ 416 ، والخزانة : 8/ 429 .

(4) رصف المباني : 112 .

(5) ديوان العجاج : 395 .

ووجه الاستدلال بالبيت تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليها وهو جائز عند الفرّاء فقوله: "بالعصا" معمول "أجلد" المنصوب بـ"أنْ" وقد تقدّم عليه والتقدير: "وكان جزائي أنْ أجْلَدَ بالعصا" ومنه أيضاً قول ربيعة بن مقروم:

هَلاَّ سَأَلْتِ وَخَبَرُ قَومٍ عِنْدَهُمْ   وَشَفَاءُ غَيِّكِ خَابِراً أَنْ تَسْأَلِي[1]

والشاهد فيه قوله: "خابرا أنْ تسألي" إذ قدّم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليها.

ردّ البصريون ما احتجّ به الفرّاء فَذَهبُوا إلى أنّ التقديم في هذين الشاهدين يعدّ نادراً لا يقاس عليه، وأوّله بعضهم على إضمار فعل محذوف يفسره الظاهر، والتقدير: "كَانَ جَزَائِي أنْ أُجْلَدَ بالْعَصَا أنْ أجْلَدَا"، وكذا التقدير في الشاهد الثاني على إضمار فعل محذوف يفسره الظاهر والتقدير: "وَشَفَاءُ غَيِّكِ أنْ تَسْأَلِي خَابِراً أنْ تَسْأَلِي"[2].

قال ابن مالك: ((ولا حجّة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمر)) [3].

يتضح مما تقدّم أنّه لا يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليها، لأنّ الفرّاء وإنْ استدلّ فيما ذَهَبَ إليه على السماع من العرب إلاّ أنّ هنالك أمرين: الأوّل أنّ ما استشهد به فنّده البصريون. والآخر لم أجد أي نحوي آخر وافقه فيما ذَهَبَ إليه على السماع من العرب إلاّ أنّ هنالك أمرين: الأوّل أنّ ما استشهد به فنّده البصريون. والآخر لم أجد أي نحوي آخر وافقة فيما ذَهَبَ إليه، وربَّما يكون هذا دليلاً على فساد ما ذَهَبَ إليه.

---

(1) الخزانة : 8/ 436 .

(2) ينظر : شرح الكافية : 4/ 34 ، وشفاء العليل : 2/ 919 - 920 ، وهمع الهوامع : 2/ 362 ، وشرح الأشموني : 3/ 416 ، وحاشية الصبّان : 3/ 416 ، والخزانة : 8/ 249.

(3) تسهيل الفوائد : 228 - 229 .

الخلاف في تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لن" عليها

اتفق النحويون على جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لن" عليها فأجازوا القول في: "لنْ أضرِبَ زيداً، ولَنْ أخرُجَ مُسْرِعاً: "زيداً لَنْ أضرِبَ"، "ومُسْرِعاً لَنْ أخرُجَ"[1]. وهذا مَذْهَب سيبويه وحكى عن العرب: "أمَّا زَيْداً فلَنْ أضرِبَ"[2].

فقوله: "زيداً" معمول أضرِبَ المنصوب بـ"لَنْ" وقد تقدّم عليه وهو جائز عند سيبويه وتابعه جميع النحويين في ذلك.

ووَرَدَ في هذه المسألة اتفاق النحويين خلافاً للأخفش الصغير - علي بن سليمان - إذ ذَهَبَ إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لَنْ" عليها فلا يجوز عنده القول: "زيداً لَنْ أضرِبَ"[3].

وذكر أبو حيّان أنّ ابن فضال حكى في كِتابِهِ "العوامل والهوامل" عن الأخفش الصغير منع تقديم منصوب منصوبها عليها لأنّ المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فكما لا يجوز تقديم المضارع على "لَنْ" فكذلك لا يجوز تقديم معموله على "لَن"[4].

وذكر السيوطي بأنّ علّة المنع عند الأخفش الصغير هي أنّ "لَنْ" حرف نفي، وحرف النفي له صدر الكلام، فلا يقدّم معموله عليه كسائر حروف النفي[5].

أمّا جمهور النُحاة فعللّوا جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لَنْ" عليها بأنّ قولك: "لَنْ أضرِبَ" نفي لـ"سأضرِبُ" فكما جاز أنْ تقول: "زيداً سأضرِبُ" بتقديم

---

(1) ينظر: تسهيل الفوائد: 229، وأمالي ابن الحاجب: 2/ 701، وشرح الكافية: 4/ 35، والإرشاد: 201، وارتشاف الضَرَب: 4/ 1645، والنُكَت: 143، وهمع الهوامع: 2/ 367، والأشباه والنظائر: 2/ 300، وشرح الأشموني: 3/ 478.

(2) الكِتاب: 3/ 5.

(3) ينظر: ارتشاف الضَرَب: 4/ 1645، ومُغْنِي اللبيب: 1/ 246، وهمع الهوامع: 2/ 367، والأشباه والنظائر: 2/ 300، وشرح الأشموني: 3/ 278.

(4) ينظر: النُكَت الحِسان: 143.

(5) ينظر: همع الهوامع: 2/ 376، وحاشية الصبّان: 3/ 408.

معموله عليه، جاز أنْ تقول: "زيداً لَنْ أضرِبَ" على تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لَنْ" عليه(1).

وردّ جمهور النُحاة على ما ذهَبَ إليه الأخفش الصغير من أنّ علّة منع التقديم كون "لنْ" لها صدر الكلام، فذَهَبُوا إلى أنّ هذا الحكم مخصوص بـ"ما" النافية و "لَنْ" بخلاف ذلك(2).

والدليل على جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"لَنْ" عليها قول الشاعر:

مَـهْ عَـاذِلاً فَهَائِمَـاً لَـنْ أَبْرَحَـا ... بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُحَى(3)

فالشاهد فيه قوله: "هَائِمَاً لَنْ أَبْرَحَا" إذ قدّم معمول الفعل المنصوب بـ"لَنْ" عليها، وهذا جائز عند جميع النُحاة إلاّ الأخفش الصغير وفي هذا الشاهد دليل على فساد ما ذهَبَ إليه.

الخلاف في تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"كي" عليها

اتفق النحويون على أنّه لا يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"كي"، عليها نحو: "جِئْتُ كَي أتعلّمَ النحوَ" "وجِئْتُكَ كَي تَضرِبَ زيداً" فلا يقال: "جِئْتُ النحوَ كَي أتعلّمَ"، ولا "جِئْتُكَ زيداً كي تضْرِبَ"(4).

وخالف الكسائي النحويين في هذه المسألة فذهَبَ إلى أنّه يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"كَي" عليها فأجاز القول: "جِئتُ النحوَ كَي أتعلّمَ" في: جِئتُ كَي أتعلّمَ النحوَ(5).

---

(1) ينظر : النُكَت : 143 ، وهمع الهوامع : 2/ 367 .

(2) ينظر : حاشية الصبّان : 3/ 408 .

(3) شرح الأشموني : 1/ 353 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 341 ، وشرح الكافية : 4/ 51 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1649، وهمع الهوامع : 2/ 372 ، والأشباه والنظائر : 2/ 300 ، وحاشية يس : 2/ 232 .

(5) ينظر : الأصول : 2/ 188 ، وشرح التسهيل : 3/ 341 ، وشرح الكافية : 4/ 51 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1649 ، وشفاء العليل : 2/ 942 ، وهمع الهوامع : 2/ 372 ، وشرح الأشموني : 3/ 412 ، وحاشية يس : 2/ 232 ، لم أجد رأي الكسائي في كتابهِ "معاني القرآن" المجموع .

قال الكنغراوي: ((ويتقدّم معمول معمولها عليه نحو: النحوَ جِئتُ كَي أتعلَّمَ)) [1].

متابعاً الكسائي فيما ذهَبَ إليه من جواز تقديم معمول فعل المنصوب بـ"لَنْ" عليها" قال ابن مالك: ((ولا يتقدّم معمول معمولها .... خلافاً للكسائي)) [2].

وعللّ النحويون سبب منع تقديم الفعل المنصوب بـ"كي" عليها بأنّ كَي حرف مصدري، فكما لا يتقدّم معمول صلة الاسم فكذلك لا يتقدّم معمول صلة الحرف على الموصول[3].

ولم أجد في كتب النُحاة العلّة التي استند عليها الكسائي في تجويزه تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"كي" عليها لا من المسموع ولا من القياس سوى ذكرهم مخالفة الكسائي جمهور النحويين في هذه المسألة. ولذلك أرجح ما ذهَبَ إليه جمهور النُحاة في منع تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"كَي" عليها.

الخلاف في تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها

اختلف النحويون الكوفيّون والبصريون في جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها. فذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها نحو: "ما كَانَ زَيْدٌ دارَكَ لِيَدْخُلَ" في: "ما كان زَيْدٌ لِيَدْخُلَ دارَكَ". على أنْ يكون "دارَكَ" معمول الفعل "يدخلَ" المنصوب "بلام الجحود" وقد تقدّم عليه.

أمّا البصريون فذهَبُوا إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها فلا يقال: "ما كان زَيْدٌ دارَكَ لِيَدْخُلَ"، ولا "ما كَانَ عمرٌو طعامَكَ ليأكُلَ"[4].

---

(1) المُوفي في النحو الكوفي : 114 .

(2) تسهيل الفوائد : 230 .

(3) ينظر : همع الهوامع : 2/ 372 ، والأشباه والنظائر : 2/ 300 ، وحاشية الصبّان : 3/ 412.

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 593 ، مسألة : 82 ، وشرح الجُمَل لابن عصفور: 2/ 141 وشرح المُفصَّل : 7/ 29 ، وشرح التسهيل : 3/ 346 ، وشرح الكافية : 4/ 80 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1958 ، وائتلاف النصرة : 139 ، والأشباه والنظائر : 2/ 199 .

والخلاف في هذه المسألة قائم على الخلاف في العامل في الفعل المضارع المنصوب أهو "أنْ" المصدرية أم لام الجحود، فذَهَبَ البصريون إلى أنّ الفعل المضارع منصوب بـ"أنْ" مع الفعل بتأويل مصدر ؛ وما كان من صلة المصدر لا يتقدّم عليها. أمّا الكوفيّون فذهَبُوا إلى أنّ الفعل المضارع منصوب بـ"لام الجحود" نفسها، فلما كانت اللام هي الناصبة، كان الخبر في نحو: "ما كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ" هو الفعل نفسه، واللام زائدة لتأكيد النفي فلذلك جاز تقديم معمول الفعل المنصوب به عليه[1].

وردّ أبو البقاء العكبري ما ذَهَبَ إليه الكوفيّون بأنّه ضعيف ؛ لأنّ ما بعد "لام الجحود انتصب به. على مَذْهَب البصريين فليست زائدة[2].

وردَّ الكوفيون على ما ذَهَبَ إليه البصريون بأنّ الفعل لو كان منصوباً بـأنْ مضمرة، لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدّم عليه[3].

واحتجّ البصريون بما ذهَبُوا إليه من منع تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها بأنّ "أنْ" مع الفعل بتأويل المصدر - كما ذكرنا - فلا يتقدّم شيء من صلته عليه[4].

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا لما ذهَبُوا إليه من جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها بالسماع، ومن السماع قول الشاعر:

لَقَد عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لأَسْمَعَا[5]

---

(1) ينظر : شرح التسهيل : 346 ، وشرح الكافية : 4/ 80 ، وارتشاف الضَرَب / 4/ 4656 ، والنُكت الحِسان : 146 ، الجنى الداني : 159 ، وشرح التصريح : 2/ 235 ، والأشباه والنظائر : 2/ 199 ، وشرح الأشموني : 3/ 428 .

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 1/ 159 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 594 ، وشرح التصريح : 2/ 236 ، وحاشية الصبّان : 3/ 428 .

(4) ينظر : ائتلاف النصرة : 139 .

(5) الخزانة : 8/ 78 ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 593 ، وشرح الجُمَل لابن عصفور : 2/ 141 ، وشرح المُفصّل : 7/ 79 .

ووجه الاستدلال بالبيت قوله: "ولَمْ أكُنْ مَقَالَتَهَا ... لأَِسْمَعَا" إذ قدّم "مَقَالَتَهَا" وهو معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها وهو قوله: "أَسْمَعَا" والتقدير "وَلَمْ أَكُنْ لإِسْمَعَ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيّاً".

فنّد البصريون ما احتجّ به الكوفيّون من السماع، فَذَهَبُوا إلى أنّه لا حجّة في هذا البيت لأنّ قوله: "مَقَالَتَهَا" منصوب بفعل مضمر، يفسره الفعل المذكور، وتقدير الكلام، "وَلَمْ أكُنْ لِأَسْمَعَ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيّاً لأَسْمَعَا"[1].

قال ابن يعيش: ((ولا دليل في ذلك لأنّا نقول: أنّه منصوب بإضمار فعل كأنه قال: وَلَمْ أكُنْ لأَسْمَعَ مَقَالَتَهَا ثمّ بيّن ما أمضر بقوله: لأَسْمَعَ)) [2].

والذي يدلّ على صحة تقدير فعل مضمر قول الشاعر:

وَإِنِي امْرُؤٌ فِي عُصُبَةٍ خَنْدَفِيَّةٍ   أَبَتْ لِلأَعَادِي أنْ تَدِيْخَ رِقَابُهَا[3]

والشاهد فيه قوله: "أَبَتْ لِلأَعَادِي أنْ تَدِيْخَ رِقَابُهَا". فاللام في قوله: "لِلأَعَادِي" لا تكون من صلة "أنْ تَدِيْخَ" لأنّه يلزم على هذا تقديم معمول الفعل المنصوب بـ"أنْ" عليه، بل هو من صلة فعل مقدر قبله، وجعل هذا المظهر تفسيراً للفعل المضمر. والتقدير: "أَبَتْ أنْ تَدِيْخَ لِلأَعَادِي رِقَابُهَا"، ومثل هذا كثير في كلام العرب[4].

فدلَّ ذلك على فساد ما ذَهَبَ إليه الكوفيّون وأنّه لا يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها.

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 595، وشرح التسهيل: 3*346، وشرح الكافية: 4/ 80، وائتلاف النصرة: 139، وحاشية الصبّان: 3/ 428، والخزانة: 8/ 578.

(2) شرح المُفصَّل: 7/ 29.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 596، وينظر: شرح المُفصَّل: 7/ 29.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 597، وشرح المُفصَّل: 7/ 29، وائتلاف النصرة: 140.

الخلاف في تقديم الفعل المنصوب بعد الفاء على سببه

اختلف النحويّون الكوفيّون والبصريون في جواز تقديم الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء على سببه فَذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء على سببه نحو: ما زَيْدٌ يَأتِيْنَا فَنُكْرِمَهُ، و "مَتى تَخْرُجَ فَآتِيْكَ"، "وكَمْ تَسِيْرَ فأسِيْرَ"، فلا يجوز القول: "ما زَيْدٌ فَنُكْرِمَهُ يَأتِيْنَا"، "وَمَتَى فَآتِيكَ تَخْرُجَ"، "وكَمْ فأسِيْرَ تَسِيْرَ". في حين ذَهَبَ الكوفيّون إلى جواز تقديم الفعل المنصوب بعد الفاء على سببه فجازوا القول: "مَا فَتُحَدِثُنَا تَأتِيْنَا"[1]. قال ابن السرّاج ذاكراً مَذْهَبَ الكوفيين: ((وأجازوا: مَتَى فَآتِيْكَ تَخْرُجَ، وكَمْ فأسِيْرَ تَسِيْرَ)) [2].

قال أبو حيّان ((ولا يتقدّم هذا الجواب على سببه، وأجاز ذلك الكوفيّون، أجازوا: ما زَيْدٌ فَنُكْرِمَهُ، ومَتَى نَأتِيْكَ أخْرُجَ، وكَمْ فأسِيْرَ تَسِيْرَ)) [3].

والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في الأصل كما أوضحه السيوطي في كِتَابِه "الأشباه والنظائر"[4]، وهو أنّ مَذْهَب البصريين: أنّ الفعل المضارع منصوب بـ"أنْ" مضمرة، والفاء عاطفة عطفت المصدر من "أنْ" المضمرة والفعل المضارع على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه.

والتقدير: "لَمْ يَكُنْ مِنْ زَيْدٍ إتْيَان فَيَكُوْنَ مِنَّا إكْرَامٌ" وعلى هذا يمتنع تقديم الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء على سببه ؛ لأنّ المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه، أمّا الكوفيّون فَذَهَبوا إلى أنّ الفاء هي الناصبة للفعل المضارع،

(1) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 356 ، وشفاء العليل : 2/ 930 ، وهمع الهوامع : 2/ 391 ، والاشباه والنظائر : 2/ 199 .
(2) الأصول : 2/ 185 .
(3) ارتشاف الضَرَب : 3/ 1676 ، وينظر : تسهيل الفوائد : 231 .
(4) ينظر : الأشباه والنظائر : 2/ 199 .

وليست عاطفة،والفعل ليس معطوفاً بل هو جواب تقدّم على سببه مع تقدّم بعض الجُمْلة وهذا جائز عندهم[1].

ولم أجد في كتب النُحاة في أثناء استقرائي للمادة الحجج التي استندوا إليها لتأييد صحة ما ذهَبُوا إليه سواء أكان ذلك من السماع أم من القياس.

(1) ينظر : الأصول : 2/ 185 ، وشرح التسهيل : 3/ 356 ، وشفاء العليل : 2/ 930 ، والأشباه والنظائر : 2/ 199 .

3

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الخلاف النحوي في ترتيب بناء الجملة الشرطية

المبحث الأوّل

الخلاف في تقديم جواب الشرط على أداة الشرط

اتفق النحويون على أنّ الأصل في بناء الجُمْلة الشرطية أن تتكون من أداة الشرط، وفعل الشرط وفاعله، وجواب الشرط الذي يسمى أيضاً "الجزاء"، وقد يتغيّر هذا الترتيب للجملة الشرطية بأنْ يتقدّم جواب الشرط أو فعل الشرط أو معمولها على أداة الشرط، أو يتقدّم معمول فعل الشرط عليه أو يتقدّم معمول جواب الشرط عليها، وغيرها من التغيرات التي تطرأ على الجُمْلة الشرطية، واختلف النُحاة في تقديم هذه بعض المعمولات على بعض وعلى أداة الشرط ومن ذلك خلافهم في تقديم جواب الشرط على أداة الشرط.

اختلف النحويون الكوفيّون والبصريون في جواز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط فَذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط، فلا يقال في نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو، وإنْ ضَرَبْتَنِي أضْرِبْ، وإنْ أتَيْتَنِي آتِكَ: يَقُمْ عَمْرٌو إنْ قَامَ زَيْدٌ، ولا: أضْرِبُ إنْ ضَرَبْتَنِي، ولا آتِكَ إنْ تَأتِيْنِي[1]، لأنّ أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم شيء مما بعدها عليها، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها على أيّ حال، لأنّ مرتبة الجزاء عند البصريين بعد الشرط[2].

وإنّ تقدّم ما يوهم أنّه الجواب نحو: أنتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ، أنتِ طَالِقٌ إنْ دَخَلْتِ الدارَ، فالمتقدم ليس بجواب للشرط، إنما هو دليل على الجواب المحذوف لا

(1) ينظر شرح المُفصَّل : 9/ 7 ، ارتشاف الضَرَب : 4/ 4879 ، وهمع الهوامع : 2/ 559 ، والمطالع السعيدة : 2/ 117 ، والفرائد الجديدة : 2/ 615 ، وشرح الأشموني : 4/ 22 " اعتمدتُ في هذا الفصل على كتاب شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبّان لأني بحثت في الأجزاء الأربعة المطبوعة لشرح الأشموني ولم أجد فيه إعراب الفعل المضارع ، الجزم" .

(2) ينظر : المُرتجل : 272 ، وشرح التسهيل : 3/ 403 ، وشرح الكافية : 4/ 103 ، وشفاء العليل : 2/ 961 ، وشرح التصريح : 1/ 253 .

الجواب نفسه[1] قال ابن يعيش: ((ولم يكن ما تقدم جوابا وإنّما هو كلام مستقل عُقِبَ بالشرط والاعتماد على المبتدأ والخبر ثم علّق بالشرط كما يعلّق بالظرف في نحو: ... أنتِ طَالِقٌ يومَ السبتِ، والجواب محذوف وليس ما تقدم بجواب)) [2].

فالشرط في المثال الذي استشهد به ابن يعيش هو: إن دخلت الدار فالجواب عنده محذوف وما تقدم دليل عليه.

وذَهَبَ الكوفيون[3]، وأبو زَيْد الأنصاري[4]، والأخفش[5]، والمبرّد[6] من البصريين إلى جواز تقديم جواب الشرط على الأداة فيجوز عندهم القول: قُمْتُ، إنْ قَمْتَ، وآتِكَ إنْ أتَيْتَنِي، على أنّ "قُمْتُ"، و آتِكَ جواب الشرط تقدّم على لأداة، لأنّ أداة الشرط عند الكوفيين ليس لها صدر الكلام، ولأنّ الأصل في جواب الشرط أن يكون مقدَّماً، فنحو: "إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ" كان الأصل عندهم "أضْرِبْ إنْ تَضْرِبْ"[7].

وذَهَبَ المازني إلى أنّه لا يجوز تقديم جواب الشرط على الأداة إن كان ماضياً نحو: قُمْتُ إنْ قَامَ زَيْدٌ، وقُمْتُ إنْ يَقُمْ زَيْدٌ، وإن كان مضارعاً جاز التقديم نحو:

---

(1) ينظر: الخصائص: 1/ 283 ، وشرح التسهيل : 3/ 43 ، وشرح العُمدة : 336 ، وشرح ابن الناظم: 275 ، وشفاء العليل : 3/ 691 ، وشرح المكودي : 208 ، وحاشية الخُضري: 2/ 279 .

(2) شرح المُفصَّل : 9/ 7 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 403 ، وشرح الكافية : 4/ 103 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1879 ، وشفاء العليل : 3/ 961 ، والمطالع السعيدة : 2/ 117 ، والفرائد الجديدة : 2/ 651 ، وشرح الأشموني : 4/ 22 .

(4) ينظر : تسهيل الفوائد : 283 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1879 ، وشرح التصريح : 1/ 253 ، وشرح الأشموني : 4/ 22 .

(5) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 4/ 1879 ، وهمع الهوامع : 2/ 560 ، لم أجد ما نسب إلى الأخفش في كتابة معاني القرآن .

(6) ينظر : المُقتضب : 2/ 68 .

(7) ينظر : شرح الكافية : 4/ 101 ، والمُوفي في النحو الكوفي : 120 .

أقومُ إنْ قَامَ زَيْدٌ، وأقومُ إنْ يَقُمْ زَيْدٌ[1]، لأن المضارع هو الأصل، فلم يكثر فيه التجوّز بخلاف الماضي، فإنه يجوز فيه بأنْ عبّر بصيغته عن المستقبل فإنْ قُدِّمَ، وحقه التأخير كثر التجوّز[2].

والمَذْهَب الأوّل في منع تقديم الشرط على الأداة هو مَذْهَب سيبويه وتابعه في ذلك أغلب البصريين قال: ((وقبح في الكلام أنْ تعمل إن أو أي شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله، ألا ترى أنك تقول: آتِيْكَ إنْ أتَيْتَنِي، ولا تقول: آتِيْكَ إنْ تَأتِنِي، إلاَّ في الشعر، لأنّك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله)) [3] ونستنج من كلامه أنّ لـ'إنْ' الشرطية صدر الكلام فلا يجوز أنْ يتقدم عليه جواب الشرط وقال ابن جني في منع تقديم جواب الشرط على الأداة: ((ولا يجوز تقديم الجواب على المُجاب، شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما ألا تراك لا تقول: أقُمْ إنْ تَقُمْ، فأمّا: أقومُ إنْ قُمْتَ، فإنّ قولك: أقومُ ليس جواباً للشرط، لكنّه دالّ على الجواب، أي: إنْ قُمْتَ قُمْتَ، ودلَّت أقومُ على قُمْتَ ومثله أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ، أي: إنْ فَعَلْتَ ظَلَمْتَ، فحذف 'ظلمت' ودلّ قوله 'أنتَ ظَالِمٌ' عليه)) [4]. وهذا النصُّ لابن جني فيه فيه تفصيلٌ لِمَذْهَب البصريين، وفيه تصريح بمنع تقديم جواب الشرط على الأداة.

ونقل ابن السرّاج ما ذَهَبَ إليه الفرّاء في جواز التقديم فقال: ((والفرّاء يقول: إنّ نية الجزاء على تقديم الفعل نحو قولك: أقومُ إنْ تَقُمْ،وإن شرط للفعل))[5].

(1) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 4/ 1879 ، وهمع الهوامع : 2/ 560 .
(2) ينظر : همع الهوامع : 2/ 560 .
(3) الكِتَاب : 3/ 66 .
(4) الخصائص : 2/ 287 - 288 ، ينظر: الأصول : 2/ 161 رأي ابن السرّاج في منع التقديم. التقديم.
(5) الأصول : 2/ 187 .

فمَذْهَب الفرّاء وسائر الكوفيين ومن وافقهم أنّ "أقومُ" في: أقومُ إنْ تَقُمْ جواب شرط تقدم على الأداة.

وانتقد ابن السرّاج ما ذَهَبَ إليه الفرّاء وسائر الكوفيين من جواز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط حينما نَقَلَ ما ذَهَبَ إليه الفرّاء فذَهَبَ ابن السرّاج إلى أنّ ما ذكره الفرّاء مخالف لمعنى الكلام وما يجب من ترتيبه وللاستعمال فقال:

((وذلك أنّ كلّ شيء يكون سبباً لشيء أو علّة له فينبغي أنْ تقدّم فيه العلّة على المعلول، فإذا قلت: إنْ تأتِيْنِي أُعْطِكَ دِرْهَمَاً، فالإتيان سبب للعطيّة به يستوجبها، فينبغي أن يتقدم، وكذلك إذا قلت: إنْ تَعْصِ اللّهَ تَدْخُلْ النارَ، فالعصيان سبب لدخول النار فينبغي أنْ يتقدّم، فأمّا قولهم: أَجِيئُكَ إنْ جِئْتَنِي، وآتِكَ إنْ تأتِنِي، فالذي عندنا أنّ هذا الجواب محذوف كفى عن الفعل المقدّم)) [1].

وبيّن ابن اللسرّاج أنّ التراكيب التي تكون فيها الجواب متقدمة على وجهين: فإمّا أن يضطر الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير أو ((أن يذكر الجزاء بغير شرط ولا نيّة فيه، فتقول: أجيئُكَ، فيعدك بذلك على كلّ حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب فيقول: إنْ جِئْتَنِي، ويستغني عن الجواب بما قدّم، فيشبه الاستثناء))[2].

وقال المبرّد في جواز تقديم جواب الشرط على الأداة وفاقاً للكوفيّن: ((وأمّا ما يجوز في الكلام فنحو: آتِيكَ إنْ أتَيْتَنِي، وأَزُورُكَ إنْ زُرْتَنِي، ويقول القائل: أَتُعْطِينِي دِرْهَمَاً؟ فأقول: إنْ جَاءَ زَيْدٌ، وتقول: أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ)) [3]. وقال أيضاً:))فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب، لأنّ "إنْ" لا تعمل فيه لفظه شيئاً، وإنّما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء)) [4] فهذان النصّان للمبرد يوضحان مَذْهَبه في جواز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط موافقاً في ذلك الكوفيّن، ومخالفاً شيخه سيبويه، ومن المتأخرين

(1) المصدر نفسه : 2/ 187 .

(2) المصدر نفسه : 2/ 187 .

(3) المُقتضب : 2/ 68 .

(4) المصدر نفسه : 2/ 68 .

نجد ابن مالك عرض الخلاف في هذه المسألة موضحاً موقفه من المسألة إذ تابع سيبويه وجمهور النُحاة في منع تقديم جواب الشرط على الأداة معللاً ذلك بقوله: ((لأداة الشرط صدر الكلام فإنْ تقدّم عليها شبيه بالجواب معنىً فهو دليل عليه وليس إيّاه خلافاً للكوفيين والمبرّد وأبي زَيْد، ولا يكون الشرط حينئذ غير ماضٍ إلاّ في الشعر)) [1] وعلَّل بعض البصريين منع تقديم جواب الشرط على الأداة بأنّ أداة الشرط كالاستفهام فكما لا يجوز تقديم الجُمْلة ولا بعضها على الاستفهام فكذلك لا يجوز تقديم جواب الشرط على حرف الشرط.

وإنّ امتناع التقديم على أداة الشرط أولى ؛ لأنّ "إنْ" عامله بخلاف همزة الاستفهام، والعامل أقوى، فيكون امتناع التقديم هنا أولى[2].

وعلّل بعضهم الآخر بأنّ المتقدّم في نحو: أنت ظالم إن فعلت، وآتِيْكَ إنْ آتَيْتَنِي ليس جواب الشرط، وإنّما الجواب محذوف لدلالة المتقدّم عليه وأنّ المتقدّم لا يصلح كونه جواباً سواء أكان جملة اسمية أم فعليه.

أمّا الإسمية فلكونه خالياً من الفاء،وأمّا الفعلية فلكونه مضارعاً مرفوعاً فلو كان جواب الشرط للزم جزمه، وأجاب الكوفيون: بأنّ الفاء إنما لم تدخل لأنّها لا تناسب الصدور ولأنها خلف من العمل ولا عمل مع التقديم، وأجابوا عن الثاني: بأنّ رفع المضارع هو لضعف الحرف من أنْ يعمل مؤخراً. [3]

وذَهَبَ ابن الحاجب إلى أنّ المتقدّم في نحو: أنتِ طالقٌ إنْ دَخَلْتِ الدارَ. ليس بجواب للشرط وإنّما دليل عليه وعلّل ذلك بأنَّهُ لو كان جواباً لكان يلزمه أن يجيز: "عمراً إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ" على أنْ يكون "عمراً" معمولاً للجزاء مقدماً على الأداة ؛ لأنّ الجزاء يصحّ تقديمه في هذا الموضع فلصحّ تقديم معموله عليه.

---

(1) تسهيل الفوائد : 238 .

(2) ينظر: المُفصَّل : 322 ، والإقليد : 4/ 1832 .

(3) ينظر : شرح المُفصّل : 9/ 7 ، والإيضاح في شرح المُفصّل : 2/ 256 ، وشرح الكافية : 4/ 103 ، وشرح التصريح : 1/ 252 - 253 .

ومنها أيضاً أنّه يجوز القول: "زَيْداً أضْرِبْ إنْ تَقُمْ"، ولا يجوز القول: "إنْ تَقُمْ زَيْداً أضْرِبْ". ولو كان ما تقدم جاء لكان حكم الجزاء في امتناع تقديم معموله عليه على ما كان عليه فلمّا لم يكن كذلك دلّ على أنه ليس بالجزاء.

وذَهَبَ أيضاً إلى أنه لا يجوز أن يقال: أضْرِبْ غلامَهُ إنْ تضربْ زَيْداً، ولو كان غلامُهُ زَيْداً فلمّا لم يجز ذلك دلّ على أنه ليس بالجزاء. (1)

فأراد ابن الحاجب أن يثبت بأنّ المتقدّم على أداة الشطر ليس جواب الشرط نفسه، وإنما هو دليل عليه، لكون جواب الشرط محذوف، وهو بذلك متابعاً في تعليله علماء المَذْهَب البصري.

واحتجّ أبو زيدٍ الأنصاري على جواز تقديم جواب الشرط على الأداة بمجيئه مقرونا بالفاء كقول زهير بن مسعود:

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ ... فَطَعْنَةُ لاَ غُسٍّ ولا بِمُعَمَّرِ (2)

والشاهد فيه تقديم جواب الشرط وهو قوله: "فَلَمْ أَرْقِهِ" على الأداة والتقدير: "إنْ يَنْجُ فَلَمْ أرْقِهِ".

وفنّد ابن جني ما احتج به أبو زيدٍ فَذَهَبَ إلى أنّ ما ذكره غير جائز عند البصريين كافة وهو خلاف القياس وذَهَبَ إلى أنّ الجار الذي هو أقوى من الجازم لا يجوز تقديم المجرور عليه فالأولى أن لا يجوز تقديم المجزوم على جازم.

وأوّل ابن جني هذا البيت بأن الفاء في قوله: فلم أرْقِهِ" معلقة بما قبلها، أو زائدة، والتقدير، "لَمْ أرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا".

ومن المعلوم أن لم افعل نفي لفعلت، وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط وجعلوه دليلاً عليه في قول رؤبة بن العجّاج:

يَا حَكَ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ... أَوْدَيْتَ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ" (3)

(1) ينظر : الإيضاح في شرح المُفصّل : 2/ 256 .

(2) نوادر أبي زَيْدٌ : 283 ، وينظر : الخصائص : 2/ 238 ، وشرح التسهيل : 3/ 404 .

(3) ديوان رؤبة : 118 ، ورواية البيت في الديوان :

(37) يا حكم الوارث من عبد الملك   ميراث أحساب وجود منسفك

ووجه الاستشهاد قوله:"أَوْدَيْتُ إنْ لَمْ تَحْبُ" إذ جعل قوله: "أَوْدَيْتُ" دليلاً على جواب الشرط المحذوف والتقدير: أَوْدَيْتُ إنْ لَمْ تَحْبُ أَوْدَيْتُ.

فكما جاز أن تجعل فعلت دليلاً على جواب الشرط المحذوف، كـذلك جعـل نفيها الذي هو "لم افعل" دليلاً على جوابه. (1)

وما ذَهَبَ إليه ابن جني أقوى مما استدلّ به أبـو زَيْـد؛ لأنّ ابـن جـني اعتمـد القياس، والقياس الذي قاسه كثير في كلام العرب ؛ لأن العرب تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره، إذا كان كذلك فما ذَهَبَ إليـه ابـن جـني أدق وأكثـر صواباً، وبذلك لا يكون في البيت الذي استدلّ به أبو زَيْد أيّة حجّة.

وإذا كان فعل الشرط ماضياً وجواب الشرط مضارعاً نحو: إن قَامَ زَيْدٌ أقـومُ فيجوز في جواب الشرط الجزم والرفع. فالرفع عند سيبويه على التقديم والتـأخير، فأصل: إن قَامَ زَيْدٌ أقومُ: أقومُ إن قَامَ زَيْدٌ، وجواب الشـرط محـذوف لدلالـة "أقـومُ" المتأخّرة لفظاً المتقدّمة معنىً عليه. (2)

قال سيبويه: ((وقد تقول: إنْ أَتَيْتَنِي آتِيْـكَ، أي: آتِيْـكَ إنْ أَتَيْتَنـي)) (3) فهـو عنده على تقدير التقديم واستدلّ على ذلك بقول زهير بن أبي سلمى:

وَإِنْ أَتَـاهُ خَلِيْـلٌ يـوْمَ مَسْـأَلَةٍ   يَقُـوْلُ لاَ غَائِـبٌ مَـالِي وَلاَ حَـرِمُ (4)

---

(53) فربّما نجّيت من تلك الدول   أوديت إن لم تحب حبو المعتنك

(1) ينظر : الخصائص : 2/ 388 – 389 .

(2) ينظر : المُقتصد : 2/ 11047 ، كشف المشكل : 1/ 607 ، التوطئة : 151 ، شرح التسهيل: 3/ 403 ، الإرشـاد إلى علـم الإعـراب : 21 ، ومُغـني اللبيـب : 2/ 46 ، وشـرح شـذور الـذَهَب : 348 ، والنُكَـت الحِسـان : 153 ، وشـفاء العليـل 3/ 961 ، وهمـع الهوامـع : 2/ 558 ، وشرح الأشموني : 4/ 22 ، وحاشية الصـبَّان : 4/ 22 ، وحاشـية الخُضـري : 2/ 281 .

(3) الكِتَاب : 3/ 66 .

(4) شرح ديوان زهير : 153 .

والتقدير عند سيبويه: "يَقُوْلُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَإنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ ..." وجواب الشرط عنده محذوف. وذَهَبَ المبرّد والكوفيون إلى أنّه هو الجواب على تقدير الفاء[1].

قال المبرّد في قول زهير: ((فقوله: "يقولُ" على إرادة الفاء)). [2]

وذَهَبَ بعضهم إلى أنَّهُ هو الجواب حقيقة، لا على إضمار الفاء، لا على نيّة التقديم ؛ لأنّه لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضياً ضَعُفَ عن العمل في فعل الجواب، فيمتنع العطف والتفسير معاً. [3]

وذَهَبَ خالد الأزهري إلى أنّ ماخرّجه سيبويه والمبرّد ضعيف ؛ لأنَّ التقديم والتأخير - الذي هو مَذْهَب سيبويه - يحتاج إلى جواب، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليل عليه خلاف الأصل وفرضُ المسألة ؛ لأنَّ الفرض أنّه الجواب، وإضمار الفاء - وهو مَذْهَبَ الفرّاء - مع غير القول مختص بالضرورة[4]. أما إذا كان كل من فعل الشرط وجواب الشرط مضارعين نحو: إن يَقُمْ زَيْدٌ أقومُ، فَذَهَبَ النُحاة إلى أنّ رفعه قليل ولا يأتي إلاّ في ضرورة الشعر، واختلفوا في التقدير فَذَهَبَ سيبويه إلى أنّه على تقدير التقديم أي: أقومُ إن يَقُمْ زَيْدٌ، وذَهَبَ أيضاً إلى أنّه يجوز أن يكون على إضمار الفاء وتابعه في ذلك أغلب البصريين[5].

---

(1) ينظر : المُقتضب : 2/ 70 ، ومُغني اللبيب : 2/ 46 ، وشرح شذور الذَهَبَ : 348 ، وشرح التصريح : 2/ 249 ، وهمع الهوامع : 2/ 558 ، وشرح الأشموني : 4/ 22 ، وحاشية الصبّان : 4/ 22 ، وحاشية الخُضري : 2/ 281 .

(2) المُقتضب : 2/ 70 .

(3) ينظر : النُكت : 153 ، وشرح التصريح : 2/ 249 ، وهمع الهوامع : 2/ 558 ، وشرح الأشموني : 4/ 26 ، وحاشية الخُضري : 2/ 281 .

(4) ينظر : شرح التصريح : 2/ 249 .

(5) ينظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2/ 182 ، وهمع الهوامع : 2/ 558 ، وشرح الأشموني : 4/ 28 ، وحاشية الخُضري : 2/ 282 ، والمسائل البغداديات : 455 - 457.

قال سيبويه: ((ولا يَحْسُنُ: إنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، من قبل أنّ إنْ هي العاملة. وقد جاء في الشعر ... ولو أُرِيْدَ به حذف الفاء جاز)) [1] في حين ذَهَبَ المبرّد إلى إضمار الفاء مطلقاً قال: ((هو عندي على إرادة الفاء، والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم)). [2]

واستدل سيبويه على جواز مجيء جواب الشرط المضارع في الشعر مرفوعاً وهو عنده على تقدير التقديم أو إضمار الفاء بطائفة من الشواهد الشعرية منها قول جرير بن عبدالله البجلي:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ تُصْرَعُ[3]

والتقدير عنده: إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ، في حين التقدير عند المبرّد على إضمار الفاء أي: إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوْكَ فَتُصْرَعُ، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

هَذَا سُرَاقَةَ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ   والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقِهَا ذِيْبُ[4]

أي: المرءُ ذِيْبٌ إنْ يَلْقِهَا الرُّشَا، من ذلك أيضاً قول ذي الرّمة:

وَإنِّي مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي   بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاظِرِ[5]

أي: وَإنِّي نَاظِرٌ مَتَى أُشْرِفْ، أو يكون على إرادة الفاء فالتقدير حينئذ: وإنِّي مَتَى أُشْرِفْ فَنَاظِرٌ وهو كذلك عند المبرّد ومثل ذلك أيضاً قول أبي ذؤيب الذهلي:

فَقُلْتُ: تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا   مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يُضِيْرُهَا[6]

---

(1) الكِتَاب: 3/ 67، 71.

(2) المُقتضب: 2/ 72.

(3) الكِتَاب: 3/ 67، ونُسِبَ البيت لعمرو بن خثارم البجلي، ينظر: الخزانة: 3/ 396.

(4) الكِتَاب: 3/ 67، وينظر: الأصول 2/ 193، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: 222.

(5) ديوان ذي الرمّة: 241.

(6) ديوان الهذليين: 1/ 154، وفي الديوان روايته: فقيل تحمّل ....

يُرِيْدُ: لاَ يُضِيْرُهَا مَنْ يَأْتِيْهَا، والتقدير عند المبرّد على حذف الفاء قال: ((هو عندي على إرادة الفاء)) (1) وقدّره سيبويه أيضاً على حذف الفاء والتقدير: مَنْ يَأْتِيْهَا فَهُوَ لاَ يُضِيْرُهَا، فحذف الفاء والمبتدأ. (2).

وذَهَبَ الرُمَّاني إلى أنّ التقدير في هذه الشواهد يجوز أن يكون على حذف الفاء ويمكن أنْ يكون على التقديم والتأخير. قال بعد أن ذكر موقف سيبويه والمبرّد من هذه المسألة: ((والذي عندي في ذلك أنّ حذف الفاء أقوى، لتوجيهه في موضع قد جاءت في الشعر الفصيح لا يصلح فيها التقديم والذي ذكرَهُ سيبويه ويجوزُ لأنّ الكلام يقتضيه في مثل قوله: الْمَرْءُ ذِيْبٌ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقِهَا)) (3).

خالف المبرّد - كما ذكرنا - سيبويه في تخريج هذه الشواهد المذكورة آنفاً ومنع تقدير التقديم في قول الشاعر "وإنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَقُوْلُ" محتجّاً بأنّ الشيء إذا حلّ في موضعه لا ينوي به غيره، وإلاّ لجاز "ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً"(4). قال: ((والذي قاله لا يصلح عندي لأنّ الجواب في موضعه فلا يجب أنْ يقدّر لغيره)). (5)

وناقش المبرّد ما استشهد به سيبويه على تقدير التقديم فقال في قول الشاعر: "فَقُلْ تَحَمَّلْ ... مَنْ يَأْتِهَا لاَ يُضِيْرُهَا": ((وإنما قوله: "مَنْ يَأْتِيْهَا" فمحال أن يرتفع "مَنْ" بقولك: لا يُضِيْرُهَا، ومن مبتدأ كما لا تقول: زَيْدٌ يقومُ فترفعه بيقوم، وكلّ ما كان مثله فهذا قياسه،وهذه الأبيات التي أنشدت لا تصلح إلاّ على إرادة الفاء في الجواب. كقوله: "اللَّهُ يَشْكُرُهَا" لا يجوز إلاّ ذلك)) (6).

---

(1) المُقتضب : 2/ 72 .

(2) ينظر : الكِتاب : 3/ 71 ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : 2/ 82 ، والنُكَت في تفسير كتاب سيبويه : 1/ 735 .

(3) شرح كتاب سيبويه حقق نصوص منه ضمن كتاب الرُمَّاني النحوي : 264 .

(4) ينظر : المُقتضب : 2/ 69 ، الأصول : 2/ 194 ، مُغني اللبيب : 2/ 78 .

(5) المُقتضب : 2/ 69 ، وينظر : النُكَت في تفسير في كتاب سيبويه : 1/ 735 ،

(6) الأصول : 2/ 195 ، ولم أجد هذا القول للمبرد في المُقتضب وإنما رواه عنه ابن السرّاج .

فهو يرفض أن يتكون هذه الشواهد على تقدير التقديم، وإنما هي على إضمار الفاء. وقد ردّ السيرافي ما ذَهَبَ إليه المبرّد من أن تقدير التقديم يجعل من فاعله وهو في الحقيقة مبتدأ، فقال:))والجواب عمّا قال أبو العبّاس أنّ التقدير في "لا يضيرُهَا" أنْ يكون مقدّماً وفيه ضمير فاعل كأنّه قال: لا يُضِيْرُهَا ضَيْرٌ، أو لا يُضِيْرُهَا شَيْءٌ)). (1)

وذَهَبَ السيرافي إلى أنّها تقدير آخر وهو كون الفاعل في لا يضيرها التحمُّل،ويكون التحمّل قد دلّ على المصدر الذي هو فاعل يضيرها، وعلى هذا التقدير أيضاً يصلح أن تقدّر الفاء محذوفة، أو على تقدير التقديم. متبعاً في ذلك سيبويه. (2)

ومما تقدم أجد نفسي متفقة مع ما ذَهَبَ إليه البصريون في منع تقديم جواب الشرط على أداة الشرط لعدم توافر دليل قاطع يجيز التقديم لا من السماع ولا من القياس فضلاً عن ذلك أنَّ عِللَ البصريين في منع التقديم مقنعة ولا سيما ما ذَهبَ إليه ابن السرّاج حين ردّ على المبرّد لتجويزه تقديم جواب الشرط فالشرط هو السبب والجواب هو المسبب، وكما هو معلوم أنّ السبب يجب أن يسبق المسبب وكما قال النُحاة: محال أن يسبق المسبب السبب.

لذلك لا يجوز تقديم جواب الشرط على أداة الشطر وفعل الشرط فضلاً عن أنّ ابن جني ردّ ما احتجّ به أبو زَيْد من السماع فلم يبق له حجّة فيما ذَهَبَ إليه.

---

(1) شرح أبيات سيبويه : 2/ 182 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 2/ 182 .

المبحث الثاني

((الخلاف في تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط في الجُمَلة الشرطية))

الخلاف في تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على أداة الشرط

اختلف النحويون الكوفيون والبصريون في جواز تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على أداة الشرط. فَذَهَبَ البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط أو معمول جواب الشرط على أداة الشرط، فلا يجوز القول: زَيْداً إنْ جِئْتَنِي أضْرِبْ، ولا زَيْداً إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ، بالجزم في نحو: إن جِئْتَنِي أضْرِبْ زَيْداً، وإنْ تَضْرِبْ زَيْداً أضْرِبْ. (1)

وأجاز سيبويه أن تقول: "أضْرِبُ" والذي سوّغ ذلك أنّه ليس جواب الشرط بل هو دليل على الجواب في نيّة التقديم والجواب محذوف. (2)

وذَهَبَ البصريون إلى أنّه إذا تقدّم على أداة الشرط مفعول في المعنى لفعل الشرط أو الجزاء وجب رفعه بالابتداء، وشغل الفعل بضمير مذكور أو مقدر، نحو: زَيْدٌ إنْ زُرْتَهُ يُكْرِمْكَ. (3)

أمّا الكوفيون فذَهَبوا إلى أنّه يجوز تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على الأداة واختلفوا فيما بينهم في ذلك فذهب الكسائي إلى أنّهُ يجوز تقديم

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 623 ، مسألة : 87 ، وشرح التسهيل : 3/ 403 ، وشرح الكافية : 4/ 100 ، والإرشاد إلى علم الإعراب : 212 ، وارتشاف الضرب : 4/ 1877 ، 1878 ، وائتلاف النُصرة : 130 ، وهمع الهوامع : 2/ 559 .

(2) ينظر : الكِتَاب : 3/ 67 - 68 ، والخصائص : 1/ 309 ، وشرح الكافية : 4/ 100 ، ومُغني اللبيب : 2/ 46 ، وحاشية الصبَّان : 4/ 22 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 43 .

معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة فأجاز: طعامَكَ إنْ آكـلْ يُعْجِبْـكَ، وطعامَكَ إن تَذهَبْ تَأكُلْ.

في حين ذَهَبَ الفرّاء إلى أنّه يجوز تقـديم معمـول جـواب الشـرط علـى أداة الشرط، ومنع تقديم معمـول فعـل الشـرط علـى الأداة. فأجـاز القـول: خَيْـراً إنْ تُكْرِمْنِي تُصِبْ، على أن يكون "خيراً معمول "تُصِبْ" مُقَدَّمَاً على أداة الشرط.[1]

قال الكنغراوي: ((ويجوز تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط نحو: زَيْداً إنْ تَجِيء أضْرِبْ، وأمّا تقديم معمول الشرط عليها فجوّزه الشيخ دون الفـرّاء نحو: زَيْدٌ إن تجيء أضْرِبْ))[2] ويعني بالشيخ الكسائي.

وردّ أبو حيان أنَّ مذهَبَ الأخفش يقتضي جواز تقديم معمول فعل الشـرط على أداة الشرط ؛ لأنّه أجاز تقديم الجواب على أداة الشرط[3].

قال المبرّد موضحاً موقفـه في منـع تقـديم معمـول فعـل الشـرط أو جـواب الشرط على أداة الشرط: ((إن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله، كما لا يعمـل هـو فيمـا قبله، ألا ترى أنّك لا تقول: زَيْداً إنْ تَأتِ يُكْرِمْكَ، ولا زَيْداً مَتَى تَأتِ تُحْبِبْهُ))[4]

فمنع التقديم لدى المبرّد واضح إذ صرّح بذلك في هـذا الـنص، وسـار ابـن السرّاج على النهج نفسه إذ منع التقديم.

قال في باب الحروف التي يكـون لهـا صـدر الكـلام: ((ومـن ذلـك "إنْ" الـتي للجزاء، لا تكون إلاّ صدراً، ولا بدّ من شرط وجواب ... فلا يجـوز أن تقـدّم مـا بعدها على ما قبلها، ولا يجوز أنْ تقـول: "زَيْـداً إنْ تَضْـرِبْ أضْـرِبْ" بـأيّ الفعلـين

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 623 ، وشرح التسهيل : 3/ 403 ، وشرح الكافية الشافية : 3/ 1600 - 1601 ، وشـرح الكافيـة : 4/ 101/ 103 ، وارتشـاف الضَـرَب : 4/ 1878 ، وائتلاف النُصرة : 130 ، مسألة : 17 ، وهمع الهوامـع : 2/ 559 ، وحاشـية الصبّان : 4/ 22 .

(2) المُوفي في النحو الكوفي : 121 .

(3) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 4/ 1878 .

(4) المُقتضب : 2/ 68 .

نصبته فهو غير جائز ؛ لأنّه إذا لم يجز أن يتقدّم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول عليه)) [1]

فابن السرّاج مع تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على الأداة؛ لأنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العمل، فإذا لم يجز تقديم فعل الشرط أو جواب الشرط على الأداة فكذلك لا يجوز تقديم معمولها على أداة الشرط وتابعهما في ذلك أبو علي الفارسي وأكثر المتأخرين قال أبو علي: ((ولا يجوز: زَيْداً إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ، ولا يجوز أنْ تنصبه في قول البصريين بالشرط ولا بالجزاء)). [2]

ونقل ثعلب موقف الكسائي و الفرّاء من هذه المسألة قال: ((زَيْداً إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ، وإنْ نصبته بالثاني لم يختلفا فيه، وإنْ كان الأوّل أجاز الكسائي، وأبى الفرّاء ؛ لأن الشروط لا يتقدمها صلاتها)) [3]. ويعني ثعلب بقوله "يختلفا" أي: الكسائي والفرّاء، فقوله: إنْ نَصَبْتَهُ بالثاني أي: كان معمول جواب الشرط إذ اتفقا على جواز تقديم معمول الجواب على أداة الشرط، وعنى بقوله "وإنْ كان الأوّل" أي كان "زَيْداً" معمول فعل الشرط إذ أجاز الكسائي التقديم، ومنعه الفرّاء - كما ذكرنا ، ونقل مثل هذا القول ابن السرّاج إذ قال: ((وأجاز الكسائي إن تنصب بالفعل الأوّل، ولم يجزها أحد من النحويين، وأجاز هو والفرّاء أن يكون منصوباً بالفعل الثاني)) [4].

وذكر ابن السرّاج سبب تجويز الفرّاء تقديم معمول جواب الشرط على الأداة إذ نقل عنه قوله: ((قال الفرّاء: إنّما أجزتُ أنْ يكون منصوباً بالفعل الثاني، وإنْ كان مجزوماً ؛ لأنّه يصلح فيه الرفع وأنْ يكون مقدماً)) [5]

---

(1) الأصول : 2/ 236 .

(2) الإيضاح العضدي : 1/ 321 .

(3) مجالس ثعلب : 2/ 487 .

(4) الأصول : 2/ 236 .

(5) الأصول : 2/ 236 .

وعلة جواز تقديم معمول جواب الشرط على الأداة عند الفرّاء لأنّ الأصل في الجواب - كما ذكرنا - هو التقديم فلما أُخِّرَ جُزِمَ، ولَمَّا كان أصل جواب الشرط التقديم جاز تقديم معموله عليه ؛ لأنّ المعمول يجوز أن يقع حيث يقع العامل.

واحتج الكوفيون فيما ذَهَبُوا إليه بأنّ الأصل في الجزاء أنْ يكون مقدماً على أداة الشرط "إنْ" نحو: إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ فالأصل عندهم القول: أَضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ؛ إلاَّ أنّه لَمّا أخّر الجواب انجزم على الجوار. (1)

وردّ البصريون ما احتجّ به الكوفيون في جواز تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة، بأنّ ما ذَهَبُوا إليه غير ملزم ؛ لأنّ مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ؛ لأنّ الشرط سبب الجزاء، والجزاء مسبب، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب، ألا ترى أنّك تقول: "إن أشكرك تعطني" وأنت تريد: إنْ تعطني أشكرك، لاستحالة أنْ يتقدّم المسبب على السبب، وإذا ثبت أنْ مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، كان مرتبة معموله كذلك ؛ لانّ المعمول تابع للعامل، والمعمول لا يقع في موضع لا يقع فيه العامل فلذلك لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة. (2)

أمّا البصريون فاحتجوا بما ذَهَبُوا إليه من منع تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على أداة الشرط بأنّ: الشرط بمنزلة الاستفهام في أنّ له صدر الكلام، فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنّه لا يجوز أن يقال: "زَيْداً أَضْرِبْت؟" فكذلك لا يجوز أنْ يقال: "زَيْداً إنْ تضرب أَضْرِبْ" ويدلّ على ذلك: أنّ بين الاستفهام والشرط من المشابهة ما لا يخفى ألا ترى أنّك إذا قلت: أَضَرَبْتَ زَيْداً؟ كُنْتَ طالباً لما لم يستقر عندك، كما أنّك إذا قلت: إنْ تَضْرِبْ زَيْداً أَضْرِبْ، كان كلامُكَ معقوداً على الشكّ، فإذا ثبت المشابهة بين

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 623 ، وشرح الكافية : 4/ 101 .

(2) ينظر : المُقتصد : 3/ 1120 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 627 ، وشرح الكافية : 4/ 101 ، وائتلاف النُصرة : 131 .

الاستفهام والشرط من هذا الوجه ينبغي أنْ يَتحمَّلَ أحدهما على الآخر فكما لا يجوز أن يتقدّم مابعد الاستفهام عليه فكذلك الشرط فلا يجوز أنْ يتقدّم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على أداة الشرط.[1]

قال ابن الحاجب معلّلاً منع تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على الأداة: ((لا يجوز: ... زَيْداً إن تَضْرِبْ أضْرِبْ ... لأنّه لا يتقدّم على الحروف التي تدل على خصائص أقسام الكلام معمول ما في حيزّها، كما لا يتقدّم عليها ما في حيزّها))[2].

وعرض السيوطي هذا الموضوع وبيّن فيه مَذْهَب البصريين وهو من متابعيهم في منع تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة موضحاً ما احتجّوا به قال: ((مذهَبُ البصريين أنّ لأداة الشرط صدر الكلام، فلذلك لا يجيزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب على الأدوات ؛ لأنّها عندهم كأداة الاستفهام، وما النافية، ونحوها مما له الصدر، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وإنّما تقع مستأنفة، أو مبنية على ذي خبر، أو نحو)).[3]

ومما تقدّم أقول: لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط ولا جواب الشرط على أداة الشرط فكما توصلت في المبحث السابق إلى أنّه لا يجوز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط متفقة في ذلك مع البصريين فيما ذَهَبُوا إليه في منع تقدم جواب الشرط على أداة الشرط ؛ فلذلك لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط أو جواب الشرط على أداة الشرط لأن المعمول لا يقع إلاّ إذ يقع العامل، وهذا مبدأ بصري. فإذا لم يجز تقديم جواب الشرط على الأداة لم يجز أيضاً تقديم معمول الجواب على الأداة.

---

(1) ينظر : المُقتصد : 2/ 1120 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 627 .

(2) أمالي ابن الحاجب : 2/ 710 .

(3) المطالع السعيدة : 2/ 117 ، وينظر : شرح التسهيل : 3/ 403 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1879 ، وهمع الهوامع : 2/ 559 ، والفرائد الجديدة : 2/ 615 . ولابن مالك رأي مثل ما ذهَبَ إليه السيوطي وربَّما أخذ السيوطي هذا الرأي من ابن مالك ، إلا أنّني آثرت أنْ أذكر رأي السيوطي ؛ لأنه أكثر توسعاً .

الخلاف في تقديم معمول فعل الشرط عليه وما يترتب على ذلك من الخلاف في العامل

لم أجد خلافاً بين النحويين حول جواز تقديم معمول فعل الشرط عليه أو منعه بل وجدتهم متفقين على جواز التقديم، حسب ما اطلعت عليه من كُتُبِ النُحاة التي بحثت في هذا الموضوع، والذي دفعني إلى تناول هذا الموضوع في هذا الفصل على الرغم من عدم الخلاف في أصل المسألة، وهو تقديم معمول فعل الشرط عليه. لما يترتب على هذا التقديم من خلاف كبير بين النُحاة في العامل في الاسم المتقدّم ولمّا كانت دراستنا في هذا الفصل عن ترتيب الجُمْلة الشرطية، ونظراً لما يترتب على هذا التقديم من أثر كبير وجدل واسع بين النُحاة من شأنه أن يؤثر في ترتيب الجُمْلة أدخلته في هذا الفصل.

إذ ذَهَبَ النحويون إلى جواز تقديم معمول فعل الشرط عليه في الكلام إذا كان فعل الشرط غير مجزوم فيجزم عندهم القول: إن اللَّهَ أمْكَنَنِي مِنْ فُلان فَعَلتُ، وإنْ زَيْدٌ أتَانِي أكْرَمْتُهُ[1]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[التوبة/6] واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر:

* عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُوْرُهَا خَرِبَا) [2]

وهذا مَذْهَب سيبويه وتابعه في ذلك جميع النُحاة بعده قال: ((ويجوز الفرق في الكلام في إنْ إذا لم تجزم في اللفظ)). [3]

أمّا إذا كان فعل الشرط مجزوماً فلا يجوز التقديم إلاّ في الشعر فلا يجوز القول: "إنْ زَيْدٌ يَقُمْ يَقُمْ عَمْرو". [1] فذَهَبَ سيبويه إلى أنّ تقديم معمول فعل الشرط

(1) ينظر : الكتاب 3/ 112 ، والمُقتضب : 2/ 74 ، الأصول : 2/ 232 ، والأمالي الشجرية : 1/ 232 ، وتفتيح الألباب : 195 ، وشرح الجُمل لابن عصفور : 2/ 199 .

(2) الكِتَاب : 3/ 112 ، وينظر :معاني القرآن للأخفش : 1/ 455 ، 2/ 550 ، والمُقتضب : 2/ 74 ، والأصول : 2/ 232 .

(3) الكِتَاب : 3/ 112 .

عليه قبيح إلاَّ أنّه لم يمنع من التقديم وحصر جواز التقديم في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر أمّا الكلام فأجاز فيه تقديم معمول فعل الشرط عليه إذا كان فعل الشرط غير مجزوم.[2] - كما ذكرنا - قال: ((واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أنْ تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال)).[3]

إذن تقديم معمول فعل الشرط عليه أو كما يقول سيبويه - الفصل بين الأداة والفعل - قبيح في الكلام جائز في الشعر إلاَّ أنّه غير ممتنع.

ويشترط في الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي "إنْ" أن يكون ماضياً سواء أكان ذلك الاسم مرفوعاً أم منصوباً نحو: إن زَيْدٌ ذَهَبَ، وإنْ زَيْداً لقيتُ أو لقيتُهُ، أو يكون مضارعاً منفياً بـ لم[4] كقول لبيد:

فَإنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْلَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ   لَعَلَّكَ تَهْدِيْكَ الْقُرُوْنَ الأَوَائِلُ[5]

وكقول السموأل:

فَإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا   فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيْلُ[6]

وذكر أبو حيّان أنّ الكسائي والفرّاء - في نقل - وافقاهم في ذلك.[7]

كما ذكر بأنّ الكسائي أجاز تقديم معمول فعل الشرط عليه بعد "من" وأخواته نحو: من زَيْدٌ يضربه أضْرِبْه، وذكر أيضاً أنَّ من الكوفيّين من منع التقديم في المرفوع

=

(1) ينظر : الكِتَاب : 3/ 112 ، والمُقتضب : 2/ 232 ، والأمالي الشجرية : 1/ 232 ، وشرح الجُمَل لابن عصفور / 2/ 199 .

(2) ينظر : الجُمْلة الشرطية : 317 .

(3) الكِتَاب : 3/ 112 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 393 ، وشرح الكافية الشافية : 3/ 1599 ، وشرح الكافية : 4/ 97 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1869 ، وهمع الهوامع : 2/ 552 .

(5) ديوان لبيد : 131 .

(6) ديوان السموأل : 90 .

(7) ارتشاف الضَرَب : 4/ 1869 .

وأجاز في المنصوب والمجرور، فأجازوا: مَنْ زَيْداً يَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ، ومَنْ بزَيْدٍ يَمْرُرْ أكْرِمْهُ، وجوّز بعضهم التقديم في المرفوع إن لم يكن عود ضمير على الشرط نحو: مَتَى وأيْنَمَا، وأمّا ما يمكن فيه عود الضمير عليه لم يجز التقديم فلا تقول: مَنْ هُوَ يَضْرِبْ زَيْداً أضْرِبْهُ، ويجوز: مَتَى زَيْدٌ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ.

واختار هذا المذهبَ الأخير أبو علي صاحب المهذب، ونقل السيوطي في همع الهوامع ما ذكره أبو حيّان(1).

أمّا سائر أدوات الشرط فتقديم معمول فعل الشرط عليه ضعيف في الكلام، ولا يجوز إلاّ في الشعر فلا تقول: مَنْ زَيْداً يَضْرِبْهُ أضْرِبْهُ، ولا مَتَى رَجُلٌ يَخْرُجْ أخْرُجْ، ويجوز ذلك في ضرورة الشعر(2) كقول هشام المري:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لاَ نُجْرِهِ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا(3)

ووجه الاستشهاد بالبيت تقديم معمول فعل الشرط عليه في صدر البيت وهو ضرورة، ومنه أيضاً قول كعب بن جعيل:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ ... أَيْنمَا الرِيْحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ(4)

ووجه الاستدلال بالبيت قوله "أيْنَمَا الرِّيْحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ" إذ قدّم معمول فعل الشرط "متى" على الفعل وهو غير جائز إلاّ في ضرورة الشعر ومن ذلك أيضاً قول عدي بن زَيْدٌ العبادي:

وَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوْ ... هُ وَتَعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي(5)

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرَب : 4/ 1869 ، وهمع الهوامع : 2/ 554 .

(2) ينظر : الكِتاب 3/ 113 ، والمُقتضب : 2/ 75 ، والأصول : 2/ 232 ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : 3/ 97 ، والمُقتصد : 2/ 1122 ، وشرح التسهيل : 3/ 393 ، وشرح الكافية : 4/ 69 ، وهمع الهوامع : 2/ 553 .

(3) الكِتَاب : 3/ 113 .

(4) الكِتَاب : 3/ 113 .

(5) ديوان عدي بن زَيْد : 156 .

ووجه الاستدلال بالبيت الفصل بين متى وهي للشرط، وبين الفعل وهو قوله: يُنْبُهُمْ بقوله: "وَاغِلٌ"، وأصله "مَتَى يَنْبُهُمْ وَاغِلٌ" فقدّم معمول فعل الشرط عليه وذَهَبَ سيبويه إلى أنّ فعل الشرط لو كان ماضياً في هذه المواضع لكان تقديم معمول عليه أسهل، إذ كان ذلك جائزاً في الكلام في "إنْ" دون غيرها من حروف الجزاء[1]، قال: ((ولو كان فعل كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً في "إنْ" في الكلام))[2].

ويفترض سيبويه أنّ التقديم مع غير "إنْ" ممكن أن يكون أقوى في الكلام لو أنّ "إنْ" كان يجوز التقديم معها، والفعل مضارع مجزوم ؛ لأنّ التقديم جاز مع "إنْ" وفعلها ماضٍ[3]. قال: ((وأمّا سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام، لأنّها ليست كـ"إنْ"، فلو جاز في إن وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها فعَلَ)). [4] ويعني بـ"فَعَلَ" أي: الفعل الماضي وعلّل النحويّون جواز التقديم مع "إنْ" ومنعها مع سائر حروف الجزاء في الكلام ؛ لأنّ "إنْ" أمّ الجزاء ولأصالتها في الشرط قياساً على الاستفهام فكما تحتمل الألف في الاستفهام تقدم الاسم نحو: أزَيْدٌ قَامَ؟ لأنها أصل الاستفهام فكذلك "إنْ" الشرطية. وكما أنّ جميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يجوز معها تقديم الاسم إلاّ في الشعر، فالفعل في الجزاء أوجب في منع تقديم معموله عليه ؛ لأنّ الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل والاستفهام قد يكون من الأسماء بلا فعل، تقول: أزَيْدٌ أخوكَ ؟ أزَيْدٌ في الدارِ؟ ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى "إنْ"[5].

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 619 ، والجُملة الشرطية : 319 .

(2) الكِتَاب : 3/ 113 .

(3) ينظر : الجُمْلة الشرطية : 319 .

(4) الكِتَاب : 3/ 113 .

(5) ينظر: الكِتَاب : 3/ 112 - 113 ، والمُقتضب : 2/ 74 - 75 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 2/ 349 ، والأصول : 2/ 232 ، وشرح الكافيَة : 4/ 97 .

في حين علّل الجُرجاني جواز تقديم معمول فعل الشطر عليه في "إنْ" دون سائر حروف الجزاء لأنّ "إنْ" أمُّ الباب، والأصل في الجزم قال: ((وهذه الأسماء محمولة عليها وفروع لها، والأصل يتصرّف ما لا يتصرّف الفرع.

ألا ترى أنّ "ما" لّما كان فرعاً على ليس لم يتصرّف تصرّفه، فلذلك لم يجز أن تقول: مَنْ زَيْداً يَضْرِبْهُ أضرِبْهُ، ومَتَى زَيْداً تَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ، وأيْنَ زَيْداً يَكُنْ أكُنْ، إلاَّ ضرورة، وجاز ذلك في "إنْ" من غير اضطرار)). (1)

أمّا العامل في الاسم المتقدّم على فعل الشرط فقد اختلف فيه النحويون، فذَهَبَ البصريون إلى أنّ الاسم الذي بعد إنْ يرتفع بإضمار فعل يفسره ما بعده نحو: إنْ زَيْدٌ أتَانِي آتِهِ، فالتقدير: إنْ أتَانِي زَيْدٌ، فالفعل المظهرتفسير لذلك الفعل المقدّر.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة/6] تقديره: وإنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ. فالفعل الذي بعد "أحدٌ" تفسير للفعل المضمر. وكذلك قوله تعالى ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء/128] فقوله: "امرأةٌ" مرفوع بفعل مضمر والتقدير: إنْ خَافتْ امْرَأةٌ. واستغنى عنه بخافت المذكور. (2)

قال سيبويه: ((واعلم أنّ قولهم في الشعر: إن زَيْدٌ يَأْتِكَ كذلك، إنّما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زَيْداً رَأيْتَهُ يَكُنْ ذلك ؛ لأنّه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها)). (3)

---

(1) المُقتصد: 2/ 1132 .

(2) ينظر: هامش الكِتَاب : 3/ 111 ، والمُقتضب : 2/ 74 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 2/ 348، والأصول : 2/ 232 ، والمسائل البغداديات : 459 ، والمُقتصد : 2/ 1121 - 1122 ، والأمالي الشجرية : 1/ 332 والمُفصَّل : 21 - 22 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 616 ، والمُرتجل : 221 ، وتفتيح الألباب : 195 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 196 ، والنُكَت الحِسان : 152 .

(3)الكِتَاب : 3/ 113 - 114 .

في حين ذَهَبَ الكوفيون إلى أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية فإنّه يرتفع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل أي أنّه مرفوع بالفعل الظاهر. [1]

قال الفرّاء: ((وقوله: (وإنْ أحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ استَجَارَكَ) في موضوع جزم وإن فرق بين الجزم والمجزوم بـ"أحد". وذلك سهل في "إنْ" خاصّة دون حروف الجزاء؛ لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقي الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرّقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب فأمّا المنصوب فمثل قولك: إنْ أخَاكَ ضَرَبْتَ ظَلَمْتَ، والمرفوع مثل قوله: "إنْ امْرُوْءٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ...))[2]

وتفهم من هذا النص أنّ الاسم المرفوع بعد الأداة هو فاعل للفعل المظهر والكوفيّون يجيزون تقديم الفاعل على الفعل. [3] وإن كان النص غير صريح الدلالة ولكن الفرّاء أيضاً لم يكن ممن ذكروا رفع الاسم بفعل مضمر.

وذَهَبَ الأخفش إلى أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ قال: ((وقال: (وإنْ أحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ استَجَارَكَ) فابتدأ بعد إنْ"))[4] ونَسَبَ العكبري القول بأنّ الاسم المرفوع بعد "إنْ" مبتدأ إلى الكوفيين قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة/6]: ((ال الكوفيّون: هو مبتدأ، وما بعده خبر)).[5].

وتبعَهُ في ذلك رضي الدين الاستراباذي إذ نسب هذا لرأي أيضاً إلى الكوفيين. كما ذكر بأنّه نُقِلَ عن الأخفش مثل هذا القول. [6]

---

(1)ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 615 - 617 ، مسألة : 85 .

(2)معاني القرآن : 1/ 422 ، وينظر : هامش الكِتَاب : 3/ 111 ، رأي السيرافي في مذهبِ الكوفيّين .

(3) ينظر : الفصل الثاني : البيت الأوّل : "الخلاف في تقديم الفاعل على الفعل" .

(4) معاني القرآن : 2/ 550 .

(5) التبيان في إعراب القرآن : 1/ 196 .

(6) ينظر : شرح الكافية : 4/ 98 .

كما نَسَبَ أبو حيّان هذا الرأي إلى الكوفييّن عامة في النُكَت، في حين نَسَبَهُ في الارتشافإلى الكسائي، قال في النُكَت: ((وقد أجاز الكوفيّون الابتداء بعد إنْ في نحو: إنْ زَيْدٌ قَامَ يَقُمْ عَمْرٌو)). (1)

وقال في الارتشاف: ((وأجاز الكسائي ارتفاعه على الابتداء)). (2)

ومما يُلاحَظُ في كُتُبِ النُحاة(3) أنّهم نَسَبُوا إلى الأخفش القول بأنّ الاسم الذي بعد إنْ مرفوع على الابتداء،والآخر: وهو الذي اختاره وعدّه من القياس، وهو ما ذكرناه من مَذْهَب البصريين بأنْ يكون الاسم المرفوع فاعلاً لفعل مضمر يفسره المذكور إذ قال: ((وقال: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ) فابتداء بعد إنْ وأنْ يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين ؛ لأنّ حروف المجازة لا يبتدأ بعدها إلاّ أنَّهُمْ قد قالوا ذلك في إنْ لتمكنها وحسنها إذا وليها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ كما قال الشاعر:

* عَاوِدْ هُرَاةَ وَإِنْ مَعْمُوْرُهَا خَرِبَا* ...))(4)

أمّا إذا كان الاسم المتقدّم منصوباً فإنْ كان فعل الشرط مشتغلاً بضميره نحو: وإنْ زَيْداً تَضْرِبْهُ أضْرِبْ، كان الاسم منصوباً بفعل مضمر يفسره ما بعده. في حين ذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّه منصوب بالفعل الظاهر. (5)

واستدلّ البصريون فيما ذَهَبُوا إليه بقول النمر بن تولب:

لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسَاً أهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتِ فَعِنْدَ ذَاكَ فَاجْزَعِي(6)

---

(1) النُكَت : 152 .

(2) ارتشاف الضَرَب : 4/ 1870 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 616 ، وشرح الكافية : 4/ 98 .

(4) معاني القرآن : 2/ 550 .

(5) ينظر : المُقتضب : 2/ 76 ، والمُقتصد : 1/ 1121 ، وتفتيح الألباب : 195 ، وشرح الكافية الكافية : 4/ 98 ، والخزانة : 1/ 314 .

(6) شعر النمر بن تولب : 72 .

ووجه الاستدلال بالبيت قوله:"مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ" إذ نُصِبَ "نَفْساً" بفعل مضمر يفسره المذكور وهو قوله: "أَهْلَكْتُهُ" والتقدير: إنْ أَهْلَكْتَ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ، فأَهْلَكْتُهُ المذكور مفسّر للمحذوف، والجُمْلة في موضع جزم.

وإلى مثل ذلك ذَهَبَ ابن السرّاج كما أنّه ذَهَبَ إلى أنّ الفعل المضمر والمظهر مجزومان، وإنّ انجزام الثاني ليس على البديلة ؛ لأنّه لم يثبت حذف المبدل منه، بل هو على تكرار "إنْ"، والتقدير: "لاَ تَجْزَعِي إنْ أَهْلَكْتَ مُنْفِساً إنْ أَهْلَكْتُهُ". وجواب "إنْ" الأولى محذوف، استغنى عنه بجواب الثانية.(1)

وبعض الكوفيّين رووا "منفسٌ" بالرفع على إضمار فعل أي: "هَلَكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ".

وذكر أبو حيّان أنَّ الكسائي أجاز رفع "منفس" على الابتداء، والجُمَلة في موضع جزم كما كان ذلك في جملة الجزاء.(2)

ونَقَلَ الجُرجاني ردّ المازني على ذلك في قوله: ((إنّ رواية من روى: إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ، بالرفع خطأ. وذاك أنّك إذا رفعت كان الظاهر الابتداء وذاك لا يجوز))(3). وذَهَبَ المبرّد إلى أنّ "منفسٌ" مرفوع بفعل مضمر تفسيره "هَلَكَ".(4)

---

(1) نقلاً عن المسائل البغداديات : 463 – 464 ، وينظر : الخزانة: 1/ 314 ، ولم أجد هذا الرأي في الأصول وإنّما نقلهُ عنه أبو علي في البغداديات ، ونَسَبَ البغدادي هذا الرأي في الخزانة إلى أبو علي ، وذلك غير صحيح لأنّ أبا علي نقلَ هذا الرأي عن ابن السرّاج عن طريق السؤال والجواب .

(2) ينظر : شرح الكافية : 1/ 176 – 974 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1870 ، والخِزانة : 1/ 314 .

(3) نقلاً عن المُقتصد : 2/ 1121 .

(4) ينظر : المُقتضب : 2/ 78 .

أمّا إذا كان فعل الشرط غير مشتمل على ضميره ولا متعلقه نحو: إنْ زَيْداً ضَرَبْتَ أضْرِبُ فهو عند البصريين منصوب بالمقدّر، وذلك لمّا ثَبَتَ عندهم من قوّة طلب أداة الشرط للفعل حتّى لم يجز الفصل بينهما لفظاً إلاّ في لفظة "إنْ" لكونها أمّ الباب. في حين ذَهَبَ الكوفيوّن إلى أنّه منصوب بالفعل الظاهر على أنّه مفعول به مقدّم. (1)

ووافق أبو علي الفارسي الكوفيّن فذَهَبَ إلى أنه منصوب بفعل الشرط قال: ((فإنّ قُلْتَ: إنْ زَيْداً تَضْرِبْ أضْرِبْ، كان "زَيْداً" منتصباً بالفعل الذي هو الشرط، فإن شغلت الشرط بالضمير فَقُلْتَ: إنْ زَيْداً تَضْرِبْهُ أضْرِبْ عمراً، كان "زَيْداً" منصوباً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر، كما أنّ قولك: أزَيْداً أضْرِبْتَهُ كذلك)). (2)

وتَبِعَهُ في ذلك الجُرجاني فذَهَبَ إلى أنّ "زَيْداً" في نحو: إن زَيْداً تَضْرَبْ أضْرِبْ عمراً مفعولاً مقدماً على الفعل، وجاز تقديمه عليه بعد حرف الشطر لأجل أنّك لم توقعه إلاّ إذ يقع عامله. (3)

وردّ البصريون ما ذَهَبَ إليه الكوفيّون من تقدير الاسم المقدّم المرفوع مبتدأ فذَهَبَ الزجّاج إلى أنّ رفع الاسم المقدّم على الابتداء خطأ قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة/6]: ((ومن زعم أنه رفع "أحدٌ" بالابتداء فخطأ ؛ لأن الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده)). (4)

يريد أنّ "إنْ" الشرطية عملت في موضع "أجارَكَ" في "فأجِرْهُ" فلوكان "أحدٌ" مبتدأ ما تخطته للعمل فيما بعده.

(1) ينظر : شرح الكافية : 4/ 97 .

(2) الإيضاح العضدي : 1/ 322 .

(3) ينظر : المُقتصد : 2/ 1121 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 2/ 348 .

وذهبَ الجُرجاني إلى أنّ قولك: إنْ زَيْدٌ تَضْرِبْهُ غير جائز لأمرين: أحدهما: أنّك إذا رفعت لم يكن قبله إضمار فعل، وقد ابتدأت الاسم بعد "إنْ" مختصّة بالأفعال. والآخر: إذا رفعت "زَيْدٌ" على الابتداء كان جزم "تَضْرِبْهُ" محالاً ؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يكون إلاّ مرفوعاً لأنّه قائم مقامَ الاسم.[1]

وزاد الجُرجاني أنّ الدليل على ذلك أنّ أحداً لا يقول: إنْ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ، برفع "زَيْدٌ" و "تَضْرِبُهُ"، وذَهَبَ إلى أنّ "إنْ" الشرطية لو كان يبتدأ بما بعدها كما يبتدأ بعد همزة الاستفهام لجاز القول: إنْ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ على أنّه مبتدأ، كما جاز: أَزَيْدٌ تَضْرِبُهُ، فإذا كان هذا غير جائز علمت أنّ الاسم المبتدأ لا يقع بعد أنْ، على هذا يكون تقدير الاسم المرفوع بعد "إنْ" في نحو: إنْ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ، وإنْ زَيْدٌ خَرَجَ، وإنِ اللَّهَ أمْكَنَنِي مِنْ فُلاَنٍ، على إضمار فعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير. إنْ ضَرَبَ زَيْدٌ، وإنْ خَرَجَ زَيْدٌ، وإنْ أمْكَنَنِي اللَّهِ.[2]

في حين علل أبو البركات الأنباري سبب مع تقدير الاسم الواقع بعد "إنْ" الشرطية مبتدأ بأنّ قال: ((لأنّ حرف الشرط يقتضي الفعل ويختصّ به دون غيره ولهذا كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل، ولا بُدَّ له منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأنَّ الابتداء إنّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأنّ حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدّرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم)).[3]

أمّا العكبري فعلَّل منع ذلك بقوله: ((وهذا خطأ لأنّ حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل، ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوماً)).[4]

(1) ينظر : المُقتصد : 2/ 1121 .

(2) ينظر : المُقتصد : 2/ 1121 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 620 .

(4) التبيان في إعراب القرآن : 1/ 196 .

الخلاف في تقديم معمول جواب الشرط عليه وما يترتب على ذلك التقديم

اختلف النحويون كوفيين وبصريين في جواز تقديم معمول جواب الشرط عليه، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً فذَهَبَ البصريون إلى أنّه يجوز تقديم معمول جواب الشرط عليه سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً نحو: إذا قُمْتَ زَيْدٌ يَقُمْ، وإنْ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ، وإنْ تَأتِنِي زَيْداً تَضْرِبْ، وإنْ تَنْطَلِقْ خَيْراً تُصِبْ.

والأصل إذ قُمْتَ يَقُمْ زَيْدٌ، وإنْ تَفْعَلْ يَفْعَلْ زَيْدٌ، وإنْ تَأتِنِي تَضْرِبْ زَيْداً، وإنْ تَنْطَلِقْ تُصِبْ خَيْرَاً. (1) وتابعهم الكسائي في جواز تقديم معمول جواب الشرط المنصوب عليه. (2)

أمّا الكوفيوّن فذهبُوا إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط عليه سواء أكان الاسم مرفوعاً أم منصوباً فلا يجوز عندهم القول: إنْ تَأتِنِي زَيْدٌ يُكْرِمْكَ،وإنْ تُكْرِمْنَا طَعَامَكَ نَأكُلْ على أنْ يكون "زَيْدٌ" و "طعامَكَ" معمول جواب الشرط وقد تقدم عليه. (3)

ويترتب على هذا التقديم مسألة: أيكون جواب الشرط مجزوماً أم مرفوعاً؟ فذَهَبَ البصريون إلى أنّه إذا تقدّم معمول جواب الشرط المرفوع أو المنصوب عليه

---

(1) ينظر : الكتاب : 3/ 114 ، والمُقتضب : 2/ 62 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 620 مسألة : 86 ، وشرح التسهيل : 3/ 402 ، وشرح الكافية : 4/ 99 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1878 ، وشفاء العليل : 3/ 960 ، وهمع الهوامع : 2/ 560 .

(2) ينظر : ومعاني القرآن للفرّاء : 1/ 422 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 620 ، وشرح التسهيل : 3/ 402 ، وهمع الهوامع : 2/ 560 ، ومدرسة الكوفة : 288 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : 1/ 422 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 620 ، وشرح التسهيل : 3/ 402 ، وشرح الكافية الشافية : 3/ 1600 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 4/ 99 ، وهمع الهوامع : 2/ 560 .

يكون الجواب مجزوماً والاسم المقدّم معمولاً لفعل مقدّر يفسره جواب الشرط،وهذا مَذْهَب سيبويه. (1)

في حين ذَهَبَ الفرّاء إلى أنّه إذا تقدّم جواب الشرط عليه يرفع الفعل المضارع "جواب الشرط"، ويصدر الاسم المقدّم بالفاء نحو: إنْ قُمْتَ فَزَيْدٌ يقومُ، وإنْ ضَرَبْتَنِي فَزَيْداً أضْرِبُ. (2)

وأجاز الكسائي جزم جواب الشرط إذا كان الفاصل ظرفاً ؛ لأنّه كأنما لم يفصل بشيء نحو: إنْ تَأتِنِي إليْكَ أقْصِدْ. (3)

وذهبَ الفرّاء والكسائي إلى أنّه لا يجوز تقدير الاسم المتقدّم معمولاً لفعل يفسره الظاهر فأمّا الفرّاء فمنعه لذلك لأنَّهُ لَمّا منع عمل الجواب المجزوم فيما قبله، وجب عليه أن يمنع تفسيره عاملاً فيما قبله. (4)

أمّا الكسائي - فكما ذكرنا - فيجيز عمل جواب الشرط المجزوم فيما قبله وكان ينبغي له أنْ يُجِيْزَ تفسير جواب الشرط المجزوم عاملاً فيما قبله إلاَّ أنّه منع ذلك وربّما يكون تفسير ذلك كما ذكره ابن مالك: ((اللهُم إلاَّ أن يكون مَذْهَب الكسائي المُرَجَّع ... فحينئذ يكون نحو: لَوْ تَنْطِلقْ زَيْدٌ يَفْعَلْ ممتنعاً عند الكسائي لوجوب كون زَيْد مبتدأ، وكون الفعل خبره، وامتناع جزم الخبر)). (5)

ولتوضيح مَذْهَب سيبويه في جواز تقديم معمول جواب الشرط عليه نُوردُ ما قاله: ((فإنْ قلت: إنْ تَأْتِنِي زَيْدٌ يَقُلْ ذَاكَ، جاز على قول من قال: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وهذا موضع ابتداء. ألا ترى أنّك لو جئت بالفاء فقلت: إنْ

(1) ينظر : الكتاب : 3/ 113 - 114 ، والأصول : 2/ 236 ، وشرح التسهيل : 3/ 402 ، وشرح الكافية : 4/ 99 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1878 ، وشفاء العليل : 3/ 960 .

(2) معاني القرآن : 1/ 423 ، وشرح التسهيل : 3/ 402 ، وشرح الكافية : 4/ 99 - 100 ، ومدرسة الكوفة / 289 .

(3) ينظر : الأصول : 2/ 236 ، وشرح الكافية : 4/ 99 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 402.

(5) المصدر نفسه : 3/ 402 .

ثأتِنِي فأنا خَيْرٌ لَكَ، كان حسناً، وإنْ لم يحمله على ذلك رفع وجاز في الشعر كقوله: اللَّهَ يَشْكُرُهَا)). [1]

فقوله: "هذا موضع ابتداء" يعني أنّ جملة الجواب يجوز كونها اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، لذلك قال: "ألا ترى أنّك لو جئت بالفاء ....".

أمّا قوله: "زَيْداً ضَرَبْتُهُ" فالمتقدّم ليس فاعلاً للفعل المذكور لأنه - كما ذكرنا سابقاً - أنّه لا يجيز تقديم الفاعل على الفعل، وإنّما هو مفعول لفعل يفسره المذكور - وهذا تعضيد لما ذكرنا في الفقرة السابقة - ومما نُلاحِظُهُ من خلال هذا النص أنّ سيبويه لم يشر إلى تقديم المفعول به على فعل الجواب بشيء ولعل مرجع ذلك إلى أنّه لا يحدث إشكالاً كما يحدث الفاعل، فضلاً عن أنّ المفعول فضلة وليس بعمدة كالفاعل. [2]

وذكر الفرّاء مَذْهَب الكسائي في هذه المسألة في إجازته تقديم معمول الجواب المنصوب ومنع تقديم الاسم المرفوع على جواب الشرط كما ذكر حجّته في ذلك قائلاً: ((وكان الكسائي يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء، ولا يجوز تقدّمه المرفوع، ويحتجّ بأنّ الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأوّل، فلم يستقم إلغاء الأوّل، وأجازه في النصب لأنّ المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه، فقال: كأنَّ المنصوب لم يَكُنْ في الكلام)). [3]

وقال الفرّاء موضحاً مَذْهَبه في منع تقديم معمول جواب الشرط عليه سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً: ((ومن فرَّق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمه المنصوب أو المرفوع

---

(1) الكِتَاب : 3/ 114 .

(2) ينظر : الجُمَلة العربية عند النُحاة العرب : 331 - 332 .

(3) معاني القرآن : 1/ 422 .

تقول: إنْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُمْ يَقُمْ أَبُوْهُ، ولا يجوز أبُوْهُ يَقُمْ، ولا أنْ تجعل مكان الأب منصوباً بجواب الجزاء. فخطأ أنْ تقول: إنْ تأتِنِي زَيْداً تَضْرِبْ)).[1]

وهذا النص واضح إذ صرّح الفرّاء بمنع تقديم معمول جواب الشرط سواء أكان الاسم مرفوعاً أم منصوباً.

وعرض ابن مالك في "تسهيل الفوائد" الخلاف في هذه المسألة بعبارات قليلة وبأسلوب وجيز وواضح قال: ((ويجوز نحو: إنْ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ، وفاقاً لسيبويه، ونحو: إنْ تَنْطَلِقْ خَيْراً تُصِبْ، خلافاً للفراء)).[2]

فهو إذن يكون قد تابع سيبويه وجمهور البصريين في جواز التقديم.

واحتجّ البصريون والكسائي فيما ذَهَبوا إليه من جواز تقديم معمول جواب الشرط عليه بالسماع. ومن ذلك قول طفيل الغنوي:

وَلِلْخَيْلِ أيّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبِ[3]

ووجه الاستدلال بالشاهد جواز تقديم معمول جواب الشرط عليه وهو قوله: "الْخَيْرَ" وهو مفعول به لقوله: "تُعْقِبِ" الذي هو جواب الشرط، وتقديره: تُعْقِبِ الْخَيْرَ. و "تُعْقِبِ" مجزوم، وإنما كسرت الباء لأنّ القصيدة مجرورة، وإنّما كان هذا في المجرور دون المرفوع والمنصوب لأمرين: أحدهما: أنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلمّا وجب تحريكه حرّكوه بحركة نظيره، والآخر: أنّ الرفع والنصب هما من الحالات الإعرابية الداخلة على الفعل، في حين أنّ الجر لا يدخله، فلو حرّكوه بالضم أو الفتح لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، لذلك حرّكوه بالكسر لعدم اللبس[4].

---

(1) معاني القرآن : 1/ 422 .

(2) تسهيل الفوائد : 237 ، وينظر همع الهوامع : 2/ 560 .

(3) ديوان طفيل الغنوي : 49 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 622 - 623 ،

وذَهَبَ أبو البركات الأنباري إلى أنّ الذي يدلّ على فساد ما ذَهَبَ إليه الفرّاء من امتناع جواز تقديم معمول جواب الشرط المنصوب بأنّ الإجماع منعقد على أنّ المنصوب فضلة في الجُمْلة، بخلاف المرفوع، فينبغي: أن لا يعتدّ بتقديمه، كتقديم المرفوع. [1]

وردَّ الفرّاء ما احتجَ به البصريون والكسائي، بأنّ قولهُ "الْخَيْرَ" في البيت نَعْتٌ للأيام قال: ((كأنه قال: ويعرف لها أيامَهَا الصالحةَ تُعْقِبُ، ولو أراد أن يجعل "الخير" منصوباً بـ"تعقب" لرفع تعقب لأنّه يريد: فَالْخَيْرَ تُعْقِبُهُ)). [2]

واحتجّ الفرّاء بما ذَهَبَ إليه من منع تقديم معمول جواب الشطر عليه سواء أكان الاسم مرفوعاً أم منصوباً بقوله في ردِّهِ على الكسائي فيما جوّز تقديم المعمول المنصوب: ((وليس كما قال: لأنّ الجزاء له جواب بالفاء، فإنْ لم يستقبل بالفاء استقبل بجزمٍ مثله، ولم يلق باسم إلاّ أنْ يضمر في ذلك الاسم الفاء، فإذا أضْمَرْتَ الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير)). [3]

وذكَرَ أبو البركات الأنباري قولاً آخر في ما احتجّ به الكوفيّون في منع التقديم، وذلك أنّ جزم جواب الشرط عندهم لمجاورة فعل الشرط، فإذا فارقه بتقديم الاسم بَطُلَتْ المجاورة الموجبة للجزم فبطل الجزم، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع[4]. وتابعه في ذكر هذه الحجّة للكوفيين رضي الدين الاستراباذي في شرح الكافية. [5]

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 2/ 623 .

(2) معاني القرآن : 1/ 423 ، وينظر : شرح التسهيل : 3/ 42 .

(3) معاني القرآن : 1/ 422 - 423 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2/ 621 .

(5) ينظر : شرح الكافية : 4/ 99 .

وما ذكراه من حجّة الكوفيّن في منعهم تقديم معمول جواب الشرط عليه غير صحيح، لأنّ الكوفييّن لم يصرحوا بذلك، كما أنّنا وجدنا أنّ الفرّاء ذكر علّة أخرى في منع تقديم معمول عليه. ولم نجد لدى الفرّاء ما نسباه للكوفيين. وربَّما لم يطّلع أبو البركات على رأي الفرّاء هذا، مما دعاه إلى أن يستنتج من خلال آرائهم في الموضوعات الأخرى بكون ما ذكره هو حجتهم.

والغريب في هذه المسألة أنّ المشهور لدى النُحاة ما ذكره أبو البركات الأنباري على أنّه حجّة الكوفييّن في منع التقديم لذلك نجد أنّ النُحاة تبعوه في ذكر هذه العلّة.

ومهما يكن فإنّي أرى أنّ ما ذَهَبَ إليه سيبويه ومن تبعه من البصريين هو الصواب لأنهم استدلّوا فيما ذَهَبوا إليه بالسماع.

المبحث الثالث

((اجتماع الشرط والقسم والخلاف في كون الجواب للشرط أو القسم))

اجتماع الشرط والقسم وكون الجواب للشرط أو للقسم من الموضوعات التي دار حولها خلاف بين النُحاة. والخلاف في هذا الموضوع قائم على أساس تقديم الشرط على القسم أو تقديم القسم على الشرط ويترتب على هذا التقديم كون الجواب للشرط أو للقسم.

فذَهَبَ النحويّون إلى أنّه إذا اجتمع الشرط والقسم فإمّا أنْ يتقدم عليها ما يطلب الخبر أو لا، فإنْ لم يتقدّم عليهما ما يطلب الخبر، فالجواب يكون للمتقدّم منهما، فذَهَبوا إلى أنّه إذا تقدّم الشرط على القسم اعتبر الشرط، واستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم، فيحذف جواب القسم، فيحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه نحو: إنْ جِئْتَنِي واللّهِ أُكْرِمْكَ، وإنْ قَامَ زَيْدٌ واللّهِ يَقُمْ عَمْرٌو، وإنْ تَزُرْنِي واللّهِ أُكْرِمْكَ، وإنْ قَامَ زَيْدٌ واللّهِ أُكْرِمْهُ، وإنْ أتَيْتَنِي واللّهِ آتِكَ.[1]

قال ابن الشجري: ((وإن تقدّم الشرط كان القسم معترضاً والجواب للشرط مثل: إن قُمْتَ - والله قُمْتُ)).[2]

---

(1) ينظر : شرح الجُمَل لابن عصفور : 1/ 529 ، المُقرَّب : 1/ 208 ، وشرح التسهيل : 3/ 82 ، وشرح الكافية الشافية : 3/ 1415 ، وشرح كافية ابن الحاجب : 4/ 470 - 471 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 783 ، وأوضح المسالك : 3/ 198 ، وشرح شذور الذَهَب: 430 ، وشرح ابن عقيل : 4/ 36 ، وشرح المكودي : 263 ، وشرح التصريح : 2/ 253 ، وهمع الهوامع : 2/ 491 ، وشرح الأشموني : 4/ 4039 .

(2) الأمالي الشجرية : 1/ 240 .

وإذا تأخر القسم عن الشرط واقترن الجواب بالفاء ذَهَبَ النُحاة إلى جواز جعل الجواب له أي: للقسم وتكون الجُمَلة الاسمية حينئذ جواب الشرط نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ فواللّهِ لأضْرِبَنَّهُ[1]، قال ابن مالك: ((وقد يقترن القسم المؤخر بفاء فيجب الاستغناء بجوابه لأنّ الفاء تقتضي الاستئناف وعدم تأثير ما بعدها بما قبلها)). [2]

وممن ذَهَبَ هذا المَذْهَب ابن الحاجب إذ أجاز عد الجواب للقسم مع عدّه للشرط، إذا تقدّم الشرط على القسم، وكان القسم مقروناً بالفاء، فيجوز عنده الاستغناء عن جواب الشرط بجواب القسم نحو: إنْ أَتَيْتَنِي فَوَاللّهِ لآتِيَنَّكَ،وإنْ جِئْتَنِي فَوَاللّهِ لأُكْرِمَنَّكَ، فالقسم وجوابه جواب الشرط، وتابعه في ذلك رضي الدين الاسترباذي. [3] وأجاز ابن السرّاج اعتبار القسم بأنْ يكون الجواب له إذا نُوِي الفاء فأجاز أن يقال: إنْ تَقُمْ يَعْلَمُ اللّهُ لأَزُوْرَنَّكَ، على تقدير: فيَعْلَمُ اللّهُ لأَزُوْرَنَّكَ. [4]. قال: ((وتقول: إنْ تَقُمْ - يَعْلَمُ اللّهُ - أَزُرْكَ، تعترض باليمين ويكون بمنزلة ما لم يذكر، أعني قولك: يَعْلَمُ اللّهُ، وإنْ جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقتل: إنْ تَقُمْ يَعْلَمُ اللّهُ لأَزُورَنَّكَ، وتضمر الفاء، وكذلك: إنْ تَقُمْ يَعْلَمُ اللّهُ لآتِيَنَّكَ تُرِيْدُ: فَيَعْلَمُ اللّهُ لأَزُورَنَّكَ، ويعلم اللّهُ لآتِيَنَّكَ)). [5]

وذَهَبَ ابن مالك إلى أنّهُ لو لم يَنْوِ الفاء لألغي القسم فقيل: إنْ تَقُمْ يَعْلَمَ اللّهُ أَزُرْكَ. [6]

(1) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 82 ، وشرح الأشموني : 4/ 43 ، وحاشية الخُضري : 2/ 289.

(2) شرح التسهيل : 3/ 82 ، وينظر : همع الهوامع : 2/ 492 .

(3) ينظر : شرح الكافية : 4/ 470 - 471 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 82 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1785 ، وشرح الأشموني : 4/ 43 ، وحاشية الخُضري : 2/ 289 .

(5) الأصول : 2/ 189 ، وينظر : شرح الكافية الشافية : 3/ 1617 .

(6) شرح التسهيل : 3/ 82 ، وينظر : ارتشاف الضَرَب : 4/ 1785 .

وردّ الأشموني ما ذَهَبَ إليه ابن السرّاج فقال: ((وينبغي أن لا يجوز ذلك لأنّ حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلاّ في الضرورة)). (1)

أمّا إذا تقدّم القسم على الشرط فَذَهَبَ أغلب النُحاة إلى جواز عدّ الجواب للقسم، والاستغناء بجواب القسم عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامَه نحو: واللّهِ إنْ أتيْتَنِي لا أفْعَلُ، وَاللّهِ إنْ زُرْتَنِي لأُكْرِمُكَ، وَاللّهِ إنْ قَامَ زَيْدٌ لأَقُومَنَّ.(2) وكقوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر/12] وكقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ﴾ [الحشر/12] على أنْ يكون قوله: لَيُوَلُّنَّ جواب القسم، وكقوله تعالى: ﴿ لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾ [الإسراء/88].

على أن يكون قوله: "لاَ يَأْتُونَ" جواب قسم تقدّم على الشرط ودلّ على تقدّم القسم تقدّم اللام في "لَئِنْ" لأنّها موطئة للقسم، وجواب الشرط محذوف وجوباً استغناء عنه بجواب القسم. (3)

قال الأخفش: ((فرفع الآخر لأنّه معتمد لليمين لأنّ هذه اللام في أوّل الكلام إنّما تكون لليمين كقول الشاعر:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهِ وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيلُهَا(4)))(5).

(1) شرح الأشموني : 4/ 43 – 44 ، وينظر : حاشية الخُضري : 2/ 289 .

(2)ينظر : شرح كتاب سيبويه نصوص منه محقق ضمن كتاب الرُمَّاني النحوي : 258 ، والأمالي الشجرية : 1/ 240 ، والمُفصَّل : 256 ، وشرح الجُمَل : 1/ 2529 ، والإيضاح في شرح المُفصَّل : 2/ 44 ، وشرح الكافية الشافية : 3/ 197 ، وشرح التسهيل : 3/ 82 ، وشرح الكافية : 4/ 467 ، وارتشاف الضَرَب : 4/ 1783 ، وأوضح المسالك : 3/ 197 ، وشرح شذور الذَهَب : 340، وشرح ابن عقيل : 4/ 36 ، وشرح المكودي : 263 ، وشرح التصريح : 2/ 253 ، وهمع الهوامع : 2/ 491 ، وشرح الأشموني : 4/ 40 ، وإعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل : 105 .

(3) ينظر : شرح التصريح : 2/ 253 .

(4) البيت لكُثَيِّر عزّة ديوانه : 305 .

(5) معاني القرآن : 2/ 707 .

وذَهَبَ ابن عصفور: إلى أنّ فعل الشرط إذا تقدّم القسم يجب أن يكون ماضياً لأنّ جواب الشرط لا يحذف إلاَّ إذا كان فعله ماضياً نحو: واللّهِ إنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُوْمَنَّ عَمْرٌو. [1] وإلى هذا الأمر ذَهَبَ ابن الحاجب[2]، وتابعه رضي الدين[3]، ونبَّهَ على ذلك الأمر أبو حيّان[4]، وكذلك فعل السيوطي[5]، كما أشار الأشموني[6] إلى ما ذَهَبَ إليه ابن عصفور.

كَوْنُ الجواب للقسم إذا تقدّم القسم على الشرط مَذهَب سيبويه وتابعه في ذلك أغلب النُحاة قال: ((هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله وذلك قولك: واللّهِ إنْ أتَيْتَنِي لا أفْعَلْ،ولا يكون إلاَّ معتمداً على اليمين، ألا ترى أنّ قولك: واللّهِ إنْ تَأْتِنِي آتِكَ، لم يجز. ولو قلت: واللّهِ مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ، كان محالاً، واليمين لا تكون لغواً كـ"لا" والألف لأنّ اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أنْ يكون على اليمين ... فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلاَّ أن يكون عليه. ألا ترى أنّكَ تقول: لَئِنْ أتَيْتَنِي لا أفْعَلْ ذلك، لأنها لام قسم. لا يحسن في الكلام: لئن تأتني لا أفعل، لأنّ الخبر لا يكون جزماً)). [7]

وكلام سيبويه واضح وصريح في كون الجواب للقسم إذا كان القسم في أوّلِ الكلام. وخالف الفرّاء سيبويه وجمهور النُحاة وتبعه ابن مالك إذ ذَهَبَا إلى جواز كون الجواب للشرط وإلغاء القسم مع تقدّم القسم على الشرط نحو: واللّهِ إنْ قَامَ

(1) ينظر : المُقرَّب : 1/ 208 ، وشرح الجُمَل : 1/ 529 .
(2) ينظر : شرح الكافية : 4/ 467 .
(3) ينظر : المصدر نفسه : 4/ 475 .
(4) ينظر : ارتشاف الضَرَب : 4/ 1783 .
(5) ينظر : همع الهوامع : 2/ 492
(6) ينظر : شرح الأشموني : 4/ 41 .
(7) الكتاب : 3/ 84 ، 3/ 66 ، وينظر : النُكَت في تفسير كتاب سيبويه : 2/ 743 .

زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو، استغناءً بجواب الشرط عن جواب القسم وجواب القسم هنا محذوف لدلالة جواب الشرط عليه. (1)

قال الفرّاء: ((وإنْ أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته، فقلت: لَئِنْ تَقُمْ لاَ يَقُمْ إليكَ)). (2) والجواب في المثال الذي ضربه الفرّاء للشرط إذ فأجاز ذلك مع تقدّم القسم على الشرط. وقال ابن مالك: ((وقد يغني حينئذ جواب الأداة مسبوقة بقسم)) (3)، وقال أيضاً: ((وليمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره)) (4).

وقال في الألفية:

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلاَ ذِيْ خَبَرٍ مُقَدَّمِ(5)

وهذه النصوص واضحة بيّن فيها ابن مالك موقفه إذ أجاز كون الجواب للشرط على الرغم من تقدّم القسم عليه. ووافقهما رضي الدين الاستراباذي ويمكن مُلاحظة تصدره)) (6) ومما يُلاحظ أنَّهُ قصر ذلك على الشعر.

واستدلّ الفرّاء وابن مالك بما ذَهَبَ إليه من جواز عدِّ الشرط إذا تقدّم القسم أوّل الكلام بالسماع قول الكميت بن معروف:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بيوتُكُمْ   لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ(7)

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرَب : 4/ 1783 ، وأوضح المسالك : 3/ 198 ، وشرح ابن عقيل : 4/ 36 ، وشرح المكودي : 263 ، وهمع الهوامع : 2/ 491 .

(2) معاني القرآن : 1/ 66 ، وينظر : 2/ 130 .

(3) تسهيل الفوائد : 153 .

(4) شرح التسهيل : 3/ 82 ، وينظر : شرح الكافية : 3/ 1616 .

(5) ألفية ابن مالك : 48 .

(6) شرح الكافية : 4/ 468 .

(7) معاني القرآن : 1/ 66 ، 2/ 131 .

إذ استغنى بجواب الشرط عن جواب القسم على الرغم من أنّ القسم مقدّم على الشرط، إذ اعتبر الشرط وألغى القسم. واستدلوا أيضاً بقول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً   أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلْشَمْسِ بَادِيَا[1]

ووجه الاستدلال بالبيت قوله "لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ .... أَصُمْ" إذ جعل قوله "أصُمْ" جواب الشرط مع تقدّم القسم على الشرط قال الفرّاء: ((فألْقَ جواب اليمين من الفعل، وكان الوجه في الكلام أنْ يقول: لَئِنْ كَانَ كَذَا لآتِيَنَّكَ)). [2]

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لاَ تَلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَقِلُ[3]

ووجه الاستشهاد بالبيت قوله: ((لَئِنْ مُنِيْتَ ... لاَ تَلْفِنَا)) إذ جزم جواب الشرط وعدّ الجواب للشرط وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه قال الفرّاء: ((فجزم "لاتَلْفِنَا" والوجه الرفع كما قال الله: (لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُوْنَ مَعَهُمْ) ولكنَّهُ لمّا جاء بعد حروفٍ يُنْوَى به الجزم صُيِّرَ جزماً جواباً للمجزوم وهو في معنى رفع)) [4]. واستدلوا أيضاً بقول الشاعر:

حَلِفْتُ لَهُ إِنْ تَدْلِجِ الْلَيْلَ لاَ يَزَلْ   أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرُ[5]

والشاهد فيه قوله: "حَلِفْتُ لَهُ إِنْ تَدْلِجْ ... لاَ يَزَلْ" إذ عدّ الجواب للشرط على الرغم من تقديم القسم على الشرط. وذلك جائز عندهم استدلالاً بهذه الشواهد الشعرية.

وردّ النُحاة البصريون على ما احتجوا به فذهَبُوا إلى أنّها من الضرورة أو اللام في "لَئِنْ" في هذه الشواهد الثلاثة الأولى. زائدة، لا موطئة للقسم. [6]

---

(1) معاني القرآن : 1/ 66 ، وينظر : شرح الكافية الشافية : 3/ 1616 .

(2) معاني القرآن : 1/ 67 .

(3) ديوان الأعشى : 150 .

(4) معاني القرآن : 1/ 68 .

(5) معاني القرآن : 1/ 69 ، وينظر : شرح الكافية : 4/ 469 .

(6) ينظر : أوضح المسالك : 3/ 199 ، وشرح التصريح : 2/ 254 ، وشرح الأشموني : 4/ 43 .

إلى أنّه لم يضمن حلفت معنى القسم لذلك جزمه قال: ((فإنَّمَا بُنِيَ على الشرط لأنَّهُ جعل حَلِفْتُ غير مضمن معنى القسم بل هو خبر محض ولو ضمنه القسم لبنى "لا يزال" عليه لتقدّمِهِ، وكأنه قال: حَلِفْتُ وتمّ الكلام، ثم أراد أن يبني بعد ذلك ما الذي حلفت عليه)) [1]

أمّا إذاتقدم على الشرط والقسم طالب خبر فذَهَبَ النحويون إلى أنّه يجوز الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم فيكون الجواب للشرط مطلقاً،سواء أتقدم الشرط على القسم أم تقدّم القسم على الشرط نحو: أنا إنْ أتَيْتَني واللّهِ آتِكَ، وزَيْدٌ واللّهِ إنْ يَقُمْ أقُمْ، وأنا واللّهِ إنْ تأتِنِي لأ آتِكَ، وزَيْدٌ واللّهِ إنْ يَزُرْنا نَزُرْهُ، وزَيْدٌ إنْ يَزُرْنا واللّهِ نَزُرْهُ، وزَيْدٌ إنْ قَامَ واللّهِ أُكْرِمْهُ. وزَيْدٌ واللّهِ إنْ قَامَ يُكْرِمْكَ، وإنْ زَيْداً إنْ يَقُمْ واللّهِ يُكْرِمْكَ،وإنْ زَيْدٌ واللّهِ إنْ يَقُمْ يُكْرِمْكَ. فالشرط وجوابه في جميع هذه الأمثلة خبر. [2]

وعدُّ الجواب للشرط إذا تقدّم عليها طالب خبر هو مَذْهَب سيبويه إذ ذَهَبَ إلى أنه إذا تقدم على القسم ذو خبر يكون الجواب للشرط وجواب القسم محذوف قال: ((وتقول: أنَا واللّهِ إنْ تأتِنِي لأَ آتِيْكَ، لأنّ هذا الكلام مبني على أنا ألا ترى أنّه حَسَنٌ أنْ تقول: أنَا واللّهِ إنْ تأتِنِي آتِكَ فالقسم ها هنا لغو)) [3].

ولم يعرض سيبويه هنا إلى تقدّم الشرط على القسم إذا كانا مسبوقين بطالب خبر فذَهَبَ من جاء بعده إلى أنّ الجواب للشرط سواء أتقدّم الشرط على القسم أم تقدّم القسم على الشرط ومن هؤلاء: الأعلم الشنتمري[4] (476هـ) وابن خروف

---

(1) شرح الجُمَل : 1/ 259 ، 2/ 199 ، وينظر : المُقرَّب : 1/ 208 .

(2) ينظر: المُفصّل: 256 ، وشرح التسهيل : 3/ 82 ، وشرح الكافية : 4/ 472 ، وارتشاف الضرَب : 4/ 1783 – 1784 ، وشرح ابن عقيل : 4/ 36 ، وشرح المكودي : 263 ، وشرح التصريح: 2/ 253 ، وهمع الهوامع : 2/ 491 ، وشرح الأشموني : 4/ 41 – 42.

(3) الكِتَاب : 3/ 84 .

(4) ينظر : النُكَت في تفسير كتاب سيبويه : 2/ 743 .

الاشبيلي[1] (609هـ)، وابن مالك [2]، وابن حيان[3] وابن هشام الأنصاري[4]، وابن عقيل[5]، والمكودي[6]، والسيوطي[7] والأشموني[8].

قال ابن مالك: ((فإنْ توالى الشرط والقسم بعد مبتدأ استغنى بجواب الشرط مطلقاً نحو: ﴿زَيْدٌ واللّهِ إنْ تَقُمْ يَقُمْ﴾ و ﴿زَيْدٌ إنْ تَقُمْ واللّهِ يَقُمْ﴾)).[9]

وقال ابن هشام: ((وأنّه إذا تقدَّم عليهما ما يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدّم أو تأخرّ)). [10]

وأجاز ابن خروف جعل الجواب للقسم إذا تقدّم طالب خبر على القسم وكان القسم متقدماً على الشرط فيكون القسم وجوابه خبر المبتدأ نحو: أنا واللّهِ إنْ تأتِني لآتِيَنَّكَ. [11]

وذَهَبَ ابن الحاجب هذا المَذْهَب نفسه وتابعه في ذلك رضي الدين الاستراباذي إذ ذَهَبَ إلى جواز اعتبار القسم وإلغائه إذا تقدّم على القسم طالب خبر وكان القسم متقدماً على الشرط نحو: أنا واللّهِ إنْ أتَيْتَنِي لآتِيَنَّكَ. [12]

(1) ينظر : تفتيح الألباب : 170 .
(2)ينظر : شرح التسهيل : 3/ 82 ، وشرح الكافية الشافية : 3/ 1616 .
(3)ينظر : ارتشاف الضرَب : 4/ 1783 - 1784 .
(4)ينظر : أوضح المسالك : 3/ 198 ، وشرح شذور الذهَبَ : 340 .
(5)ينظر : شرح ابن عقيل : 4/ 36 .
(6) ينظر شرح المكودي : 263 .
(7)ينظر : همع الهوامع : 2/ 491 .
(8)ينظر : شرح الأشموني : 4/ 41 - 42 .
(9)شرح الكافية الشافية : 3/ 1616 .
(10)شرح شذور الذهَبَ : 340 .
(11)ينظر : تفتيح الألباب : 170 - 171 .
(12)ينظر : الإيضاح في شرح المُفصّل : 2/ 45 ، وشرح الكافية : 4/ 467 - 472 .

وأجاز خالد الأزهري أيضاً جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو: زَيْدٌ واللّهِ إنْ يَقُمْ لأَقُومَنَّ. إلاَّ أنّه رجّح مراعاة الشرط تقدّم أو تأخر. تبعاً لجمهور البصريين. (1)

وذكر أبو حيان جواز ذلك عند بعضهم دون أن يذكر منهم أحدا فذَهَبَ إلى أنهم أجازوا: زَيْدٌ واللّهِ إنْ قَامَ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو. على أنْ يكون الجواب للقسم وجواب الشرط محذوف. (2)

وتبعه السيوطي في ذكر ذلك. (3)

وذَهَبَ رضي الدين إلى جواز اعتبار القسم وجعل الجواب له وذلك إذا كان متصلاً بالفاء، وكان مسبوقاً بطالب خبر وشرط نحو: "أنا إنْ أتَيْتَنِي فوَاللّهِ لآتِيَنَّكَ" فالجُمْلَةُ القسمية مع جوابها خبر لمبتدأ "أنا" وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم. (4)

وذكر أبو حيان أنَ بعض النحويين أجازوا أنْ يحذف الشرط والقسم، ويكون الفعل مرفوعاً على أنّه خبر المبتدأ نحو: زَيْدٌ واللّهِ إنْ أكْرَمْتَهُ يُكْرِمُكَ، وزَيْدٌ إنْ أكْرَمْتَهُ واللّهِ يُكْرِمُكَ. (5) وتبعه السيوطي في ذكر هذا الأمر. (6)

وعلّل النحويون سبب جعل الجواب للشرط مطلقاً إذا سبق بذي خبر لأنّ سقوط الشرط يُخِلُّ بمعنى الجُمْلَة التي هو منها. بخلاف القسم فإنّه مَسُوقٌ لمجرد التوكيد وتقدير سقوطه غيرُ مخلٍّ بمعنى الجُمْلة لأنّ الاستغناء عن التوكيد سائغ. فلذلك فُضِّلَ الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقاً إذا تقدّم عليه وعلى القسم ذو خبر. (7)

---

(1)ينظر : شرح التصريح : 2/ 253 .

(2)ينظر : ارتشاف الضرَب : 4/ 1784 .

(3) ينظر : همع الهوامع : 2/ 491 .

(4) ينظر : شرح الكافية : 4/ 472 .

(5) ينظر : ارتشاف الضرَب : 4/ 1784 .

(6) ينظر : همع الهوامع : 2/ 491 .

(7) ينظر : شرح التسهيل : 3/ 82 ، وشرح المكودي : 263 ، وشرح التصريح : 2/ 253 ، وشرح الأشموني : 4/ 42 .

4

الفصل الرابع

الفصل الرابع

تقويم الآراء في ترتيب الجملة في ضوء الخلاف النحوي

المبحث الأوّل

((نظرة المتأخرين إلى الخلاف النحوي في ترتيب الجُملة))

لم يكن الخلاف النحوي حادّاً في أوّل ظهوره إذ لم يكن خلافاً مذهبياً بل كان لا يعدو أنْ يكون اجتهادات فردية لهذا النحوي أو ذاك، واستنتاجات مبنية على استقراء النصوص وفهمها كما أنّ الخلاف لم يظهر بصورة واضحة في المؤلفات النحوية التي ألفت في القرن الثاني، أو في بدء القرن الثالث، ولم يكن الصراع حاداً بين العلماء في تلك الحقبة اذكر منهم: سيبويه، والفرّاء والأخفش وغيرهم، كما كان في كتب النُحاة الذين جاؤوا بعدهم، وغاية ما عندهم هو اجتهاد في تفسير نص أو اختلاف في إيضاح وظيفة أداة، أو بيان موضع إعراب أو اختلاف في بعض المصطلحات والعوامل، وكلها اجتهادات وآراء فردية.

فما يذكره سيبويه قد يتفق فيه مع الفرّاء أو الكسائي، ويختلف فيه مع الأخفش أو المازني أو الجرمي.

وما يذكره الكسائي قد يتفق مع رأي الأخفش في بعض المسائل، ويختلف فيه مع الفرّاء، أي أنّ الاجتهاد كان فردياً في بدء نشوئه، وبدأ الخلاف يشتدّ حدّة بين النُحاة الذين جاؤوا بعدهم في القرن الثالث وما تلاه من القرون،وظهر الخلاف بصورة واضحة في مؤلفاتهم: كالمُقتضَب، والأصول، ومؤلفات الزجّاجي، وأبي علي الفارسي، وابن جني وغيرهم من المتأخرين إذ كانوا يشيرون إلى الخلاف بين النُحاة ويؤيدون هذا ويتعصبون لذلك، وأدّى هذا الأمر إلى تأليف كتب خاصّة في الخلاف النحوي بين النحويين الكوفيين والبصريين، ومن أبرز هذه المؤلفات: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري. [1]

(1) ينظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 127 - 138 .

وما يهمُّنا في هذا المبحث هو نظرة المتأخرين للخلاف النحوي في ترتيب الجُملة وذلك بذكر آرائهم التي تفرّدوا بها، أو ما خالفوا فيه سابقيهم، أو بزياداتهم الجديدة على ما كان موجوداً عند النُحاة الذين سبقوهم أو توسعهم في إجازة بعض المسائل.

أو تحليلهم للنصوص بصورة معكوسة نتيجة لفهمهم غير الصحيح للنصوص أو غيرها من الأمور التي سأذكرها في هذا المبحث.

ومن النُحاة المتميزين في هذا المجال أبو علي الفارسي الذي تميّز بعلمه الواسع بين النُحاة في عصره وكانت له آراء في مختلف المسائل اللغوية تنمّ عن غزارة علمِه فقد كان موسوعياً في عصره فمن آرائه الجديدة في ترتيب الجُملة ما ذهب إليه من أنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل.

ولهذا الرأي أهمية كبيرة في تقرير جواز التقديم أو منع التقديم في كثير من المسائل النحوية وأصبح رأيه هذا مبدأ مهماً من مبادئ التابعين للمدرسة البصرية وتبعه في تبني هذا الأمر أغلب النُحاة في تجويزهم كثيراً من المسائل لتقديم معموله ونص على هذا المذهب حين قال: ((والمعمول إنّما يقع حيث يجوز وقوع العامل))[1]

وهذا الأمر لم يسبق أنْ ذكره أحد من النُحاة قبله. وكذلك أقرّ هذا المبدأ حين جوّز تقديم الخبر على المبتدأ محتجاً بقول الشمّاخ:

كِلاَ يَوْمَي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ[2]

فذهب أبو علي إلى أنّه لولا جواز تقديم الخبر وهو قوله: "الظَّنُوْنُ" لما جاز تقديم معموله وهو: "كِلاَ يَوْمَي طُوَالَةَ" لأنّ المعمول لا يقع في موضع إلاّ حيث يقع العامل.

---

(1) المسائل الحلبيات : 281 .

(2) ديوان الشمّاخ : 319 ، وسبق الاستشهاد بهذا البيت في الفصل الأول، المبحث الأوّل .

واستدلّ بهذا الأمر أيضاً في تجويزه تقديم خبر ليس عليها لتقدّم معموله عليه مستدّلاً بقوله تعالى: {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ}[هود/8] إذ جاز تقديم خبر "ليس" عليها لتقديم معموله عليه وهو قوله: "يوم يأتيهم" ؛ لأنّ المعمول لا يقع إلاّ إذ يقع العامل.

وتبعه في تبني هذا المبدأ - كما ذكرنا - أغلب النُحاة المتأخرين الذين جاؤوا بعده مستندين إلى هذا المبدأ في تجويز بعض المسائل ومن هؤلاء النُحاة: العُكبري الذي استند إلى هذا المبدأ لتجويزه تقديم الخبر على المبتدأ محتجاً بقوله تعالى: {وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ}[البقرة/4] إذ ذهب إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ لجواز تقديم معموله وهو قوله: "بالآخرة" قائلاً: ((وهذا يدلّ على أنّ تقديم الخبر على المبتدأ جائز إذ المعمول لا يقع في موضع لا يقع فيه العامل)). (1)

ونجد لهذا الأمر جذوراً عند سيبويه وذلك حين منع القول: "القِتَالُ زَيْداً حِيْنَ تَأْتِي"(2) إلاّ أنَ سيبويه لم يصرح بهذا الأمر كما نجده عند أبي علي الذي جعل منه قاعدة مهمة من قواعد جواز التقديم والتأخير في الكثير من المسائل التي لها علاقة بترتيب الجُملة الذي سبق أنْ ذكرته في الفصول السابقة، مما يغني عن ذكره لتجنب التكرار.

ولأبي علي الفارسي رأي مهم في تقديم المفعول به على الفاعل حينما عدّ تقديم المفعول به على الفاعل باباً مستقلاً كما نقل عنه ذلك ابن جني، حين نظر إلى المادة اللغوية المدوّنة المجموعة من كلام العرب ولاحظ كثرة تقدّم المفعول به على الفاعل وكأنّه أسلوب شائع. مطّرد عند العرب فضلاً عن القرآن الكريم الذي ورد فيه آيات كثيرة تقدم فيها المفعول به على الفاعل هذا الأمر أدّى به إلى التوصل إلى أنْ يقول: ((تقدّم المفعول به على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدّم الفاعل أيضاً)). (3)

(1) التبيان في إعراب القرآن : 1/ 13 .
(2) الكِتاب : 1/ 195 .
(3) الخصائص : 1/ 195 .

أي: أنّ تقديم الفاعل هو الأصل في ترتيب الجُملة وكذلك تقديم المفعول به على الفاعل أصل من أصول ترتيب الجُملة فإذا تأخرّ فإنّ النيّة به التقديم، وإذا تقدم فهو في مرتبته فلا مانع إذن من تقديم المفعول به على الفاعل سواء أكان الفاعل مشتملاً على ضمير المفعول به أم غير مشتمل. وكما ذكرت أنّ هذا الرأي لأبي علي كما نقل عنه ابن جني، ولم يدونه أبو علي في كتبه المطبوعة التي وصلت إلينا بحسب ما اطلعت عليه، وربّما يكون قد ذكره في كتبه الأخرى التي ضاعت ولم تصل إلينا أنَّ ابن جني تابع أبا علي الفارسي فيما ذهب إليه واستشهد بكلام الله وبكلام العرب من الشواهد الشعرية ليثبت أنّ العرب استعملوا هذا الأسلوب استعمالاً واسعاً فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[الفاطر/28] وقوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر/1] وغيره الكثير من الآيات القرآنية. ومن الشواهد الشعرية التي استشهد بها قول ذي الرمّة:

اسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا   أَمْ عَاوَدَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ. (1)

وقول معقر بن حمار البارقي:

أَجِدُّ الرَّكْبَ بَعْدَغَدٍ خُفُوْق   وَأَمْسَتْ مِنْ لُبَانَتِكَ الْأُلُوْفُ. (2)

وقول دُرْنَى بنت عبعبة:

إِذَا هَبَطَا الْأَرْضَ وَالْمُخَوِّفِ بِهَا الرَّدَى   يُخَفِّضَ مِنْ جَأْشَيْهِمَا مُنْصَلاَهُمَا. (3)

وقول لَبِيْد:

فَمُدَافِعُ الرَّيَّانِ عُرِيْ رَسْمُهَا   خَلْقَاً كَمَا ضَمِنَ الْوَحْيَّ سِلاَمُهَا. (4)

وقول الشاعر:

أَعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدَهُ   وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ الْمَكْنُوْنَةَ الطَّلَلُ. (5)

---

(1) ديوان ذو الرّمة: 1 وروايته في الديوان : استحدث الركب عن ... أم راجع ....

(2) الخزانة : 2/ 293 ، وينظر : الخصائص : 1/ 295 .

(3) الخصائص : 1/ 295 .

(4) ديوان لبيد : 205 .

(5) الكتاب : 1/ 281 .

وقول لبيد:

فَمُــدَافِعُ الرُّيَّــانِ عُــرِيَ رَسْــمُهَا خَلْقــاً كَمَــا ضَــمِنَ الــوَحِيَّ سِــلاَمُهَا

وقول الشاعر:

أَعْتَــادَ قَلْبَــكِ مِــنْ سَــلْمَى عَوَائِــدَهُ وَهَــاجَ أَهْــوَاءَكَ الْمَكْنُونَــةَ الطَّلَــلُ

وقول لَبِيْد:

رُزِقَــتْ مَرَابِيْــعَ النُّجُــوْمِ وَصَــابَهَا وَدْقُ الرَّوَاعِــدِ جُودُهــا فَرِهَامُهَــا. (1)

وله أيضاً:

لِمُعَفَّــرٍ فَهْــدٍ تَنَــازَعَ شَــلْوَهُ غُــبْسٌ كَوَاسِــبُ مَــا يُمَــنُّ طَعَامُهَــا(2)

أَبْعَدَكَ اللَّهُ مِــنْ قَلْــبٍ نَصَــحْتَ لَــهُ فِيْ حُبِّ جَمْلٍ وَيَأْبَى غَيْرَ عِصْيَانِي (3)

وقال المُرَقِّش الأكبر:

لَــمْ يَشْــجُ قَلْبِــي مِلْحَــوَادِثِ إِلْــ لاَ صَــاحِبِي الْمَتْــرُوْكُ فِــي تَغْلَــمْ. (4)

وله أيضاً:

فِــــي بَاذِخَــــاتٍ مِــــنْ عِمَايَــــةٍ أَوْ يَرْفَعُــــهُ دُوْنَ السَّــــمَاءِ خِــــيَمْ(5)

وغيره كثير من الشواهد الشعرية التي تدلّ على أنّ العرب استعملوا بكثرة في كلامهم تقديم المفعول به على الفاعل.

ويبدو أنّ ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ينمّ عن عقليتِهِ الكبيرة وعلمه الغزير إذ استطاع أنْ يُلاحِظَ استعمال العرب بكثرة تقديم المفعول به على الفاعل مما أدّى به إلى القول بأنّ التقديم هنا قسم قائم برأسه.

---

(1) ديوان لبيد : 206 .

(2) المصدر نفسه : 207

(3)الخصائص : 1/ 296 .

(4)المفضليات : 486 .

(5)المصدر نفسه : 487 ، وينظر : الخصائص : 1/ 297 .

ولَّما كان هناك الكثير من الشواهد الشعرية والآيات القرآنية التي تؤيد ما ذهب إليه أقول: بأنّ رأيه هذا الذي نقله عنه ابن جني يعدّ من الآراء الجديدة التي أعطت للنحو العربي المزيد من المرونة والاتساع.

وفضلاً عن الشواهد القرآنية والشعرية التي ذكرها ابن جني لتكون حجّة على صحة ما ذهبا إليه من جواز التقديم ذكر ابن جني حجّة أخرى وقاس بها جواز التقديم في هذه المسألة إذ ذكر ابن جني أنّ العرب أجازوا تشبيه الأصل بالفرع وعدّه الأصل في بابه ليكون دليلاً على صحة ما ذهب إليه أبو علي في عدّة تقديم المفعول به على الفاعل قسماً قائماً برأسه.

قال: ((ولا تستنكر هذا الذي صوّرته لك، ولا يَجْفُ عليك، فإنّه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتشبّعه، ألا ترى أنّ سيبويه أجاز في جرّ الوجه من قولك: هذا الحَسَنُ الوجهِ أنْ يكون من موضعين: أحدهما بإضافة الحسن إليه، والآخر: تشبيهاً له بالضاربِ الرجلِ،هذا مع إنّا قد أحطنا علماً بأنّ الجر في الرجل من قولك هذا الضاربُ الرجلُ، إنّما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إيّاه بالحسن الوجهِ، لكن لمّا أطّرد، الجر في نحو: هذا الضاربُ الرجلِ، والشاتمُ الغلام، صار كأنّه أصل في بابه، حتّى دعا ذلك سيبويه إلى أنْ عاد فشبّه: الحسنُ الوجهِ بالضاربِ الرجلِ من الجهة التي إنّما صحَت للضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجهِ، وهذا يدّلك على تمكن الفروع عندهم، حتى أنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها، وجعلته عطيّة منها لها، فكذلك يصير تقديم المفعول لمّا اشتهر وكثر كأنّه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنّه أيضاً هو الأصل ...))[1]

ولابن درستويه موقف تفرد به سبق أنْ ذكرته في الفصل الأوّل / المبحث الثاني، وهو منعه تقديم خبر ليس على اسمها وما ذهب إليه لم يسبقه إليه أحد ولم

(1) الخصائص : 1/ 297 - 298 ، استشهدت بهذا النص الطويل لابن جني لأهميته في تعضيد ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ، وبأن تجيزه لذلك جاء على وفق أساليب اللغة العربية وهو مما يقبله متن اللغة .

يتبعه في منعه أيّ نحوي من المتأخرين الذين جاؤوا بعده إذ أجمع النُحاة على جواز تقديم خبر ليس على اسمها، واستدلّوا بشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب.

ولو كان ما ذهب إليه ابن درستويه صحيحاً لما أجمع النُحاة على جواز تقديم خبر ليس على اسمها وللتثبيت من ذلك أذكر قول أبي علي في ذلك إذ قال: ((ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها نحو: لَيْسَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ)). (1)

وقال ابن فلاح: ((وخبرها يجوز تقديه على اسمها اتفاقاً ...)).(2)

ومن المتأخرين أيضاً ابن معطٍ وجدتُ له موقفاً تفرَّد بـه أيضـاً لم يسـبقه إليـه أحد كما لم يتّبعه فيما ذهب إليه أي نحوي وذلك ما ذهب إليه في كتابه "الفصـول" في منع تقديم خبر ما دام على اسمها. قائلاً: ((وأمّا ما دام فلا يجوز تقدّم خبرها عليها ولا على اسمها)) (3) ولم يذكر ابن معطٍ علّة منـع التقـديم. ولم يكـن مصـيباً فيمـا ذهب إليه لأنّ النحويين أجمعوا على جواز تقديم خبر ما دام على اسمها.

ما يدلّ على فساد ما ذهب إليه ابن معطٍ ما حكاه ابن الخبَّاز قـال: ((وسـافر بعض من يختلف إلى دمشق فعرض عليه ذلك فقال له: أفكر في هذه فذكر له ذلـك مرّة أخرى بعد مدّة، فقال: لا تنقل عني فيه شيئاً)) (4) وما قاله ابن إيـاز في شـرحه للفصول كما نقله عنه السيوطي: ((وما وقفت في تصانيف أهل العربيـة متقـدّميهم ومتأخريهم على نص يمنع من ذلـك، وقـد أكثـرت السـؤال والـتفحص عنـه فمـا أخبرت بأنّ أحداً يوافق هذا المصنف في عدم جوازه)). (5)

وأنا أيضاً اتفق مع ابن إياز فيما ذهب إليه لأنني لم أجد في أثناء البحث وجمع المادة أيّ نحوي منع تقديم خبر ما دام على اسمها بل اتفقوا بالإجماع على جواز تقديم خبر ما دام على اسمها. إذن فمن أين جاء كل من ابن درستويه وابن معطٍ بمثل هنا المذهب؟.

---

(1) الإيضاح العضدي : 1/ 101 .

(2) المني في النحـو : 3/ 78 – 79 ، وينظـر : شـرح المُقدّمَـة المُحسَـبة : 2/ 355 ، والمُقتصـد : 1/ 409 ، وارتشاف الضَرَبَ : 31169 ، وشرح ابن عقيل : 1/ 245 .

(3) الفصول : 181 .

(4) الغرّة المخفيّة : 2/ 422 .

(5) نقلاً عن الأشباه النظائر : 3/ 5 .

وإنْ كان ما جاءا به من آراء فيما ذهبا إليه يعدَ شَيئاً جديداً لم يسبق إلى ما ذهبا إليه أحد وتفرّدا بهذين الرأيين فقد عارضهما الكثير من النُحاة إذ ذكروا أنّ الإجماع قائم على جواز التقديم في المسألتين وإنّ ما ذهبا إليه يعدّ مخالفة للسماع والقياس. لذا ادعوا إلى عدم الالتفات إلى ما ذهب إليه كلّ من ابن درستويه وابن معطٍ في منع التقديم في المسألتين.

ولابن الطراوة رأي في جواز تقديم الخبر على المبتدأ في موضع ومنعه في موضع آخر تفرّد به إذ لم يسبقه إليه أحد ولم يتبعه أحد من النحويين فيما ذهب إليه إذ ذهب إلى جواز تقديم الخبر في مثل: "زَيْدٌ أخوكَ" ومنع تقديم الخبر في مثل:"قائمٌ زَيدٌ" على وفق مذهب غريب في العربية وذلك حين تكلم عن تقسيم الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز. وسأذكر مذهبه كاملاً وإنْ كان النصّ طويلاً لأهميته في توضيح مذهبه في جواز التقديم ومنعه،قال - كما نقله عنه السيوطي - ((فالجواب" رجل، وقائم" ونحوهما مما يجب أنْ يكون في الوجود ولا ينفكّ الوجود عنه، والممتنع "لا قائم، ولا رجل" إذ ممتنع أنْ يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم، والجائز "زَيْدٌ، وعَمْرٌو" ؛ لأنّه جائز أنْ يكون وأن لا يكون. قال: فكلام مركب من واجبين لا يجوز نحو: "رجلٌ قائمٌ" ؛ لأنّه لا فائدة فيه. وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز نحو: "لا رجلٌ لا قائمٌ" ؛ لأنّه كذب ولا فائدة منه، وكلام مركب من واجب وجائز صحيح نحو: "زَيْدٌ قائمٌ" وكلام مركب.

من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع نحو: "زَيْدٌ قائمٌ"[1]

و"رجلٌ لا قائمٌ" ؛ لأنّه كذب إذ معناه لا قائم في الوجود ؛ وكلام مركب من جائزين لا يجوز نحو: "زَيْدٌ أخوكَ" ؛ لأنّه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً فصحّ الإخبار لأنّه مجهول في حق المُخَاطب،فالجائز يصير بتأخيره واجباً ولو قلت: "زَيْدٌ قائمٌ" صحّ ؛ لأنّه مركب من جائز وواجب. فلو قدّمت وقلت: "قائمٌ زَيْدٌ" لم يجز ؛ لأنّ "زيد" صار بتأخيره واجباً فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة "قائمٌ رجلٌ"...))[2]

(1) أرى انّ الأصح "زَيْدٌ لا قائمٌ" ؛ لأنه الممتنع عنده "لا قائمٌ" وليس "قائمٌ" بل "قائم عنده واجب ، وربّما حدث سقط ولم ينتبه إليه المحقق .

(2) نقلاً عن الاقتراح في علم أصول النحو : 34 - 35 .

وملخص مذهبه أنّه يجوز تقديم الخبر في نحو: "زَيْدٌ أخوكَ" فيجوز القول "أخوكَ زَيْدٌ" لتركبه من جائز وواجب ؛ لأنّ الجائز "زَيْدٌ" صار بتأخيره واجباً في حين منع تقديم الخبر نحو: "زَيْدٌ قائمٌ" فلا يجوز عنده القول: "قائمٌ زَيْدٌ" لتركبه من واجبين ؛ لأنّ "زيد صار بتأخيره واجباً.

وهذا الذي ذهب إليه ابن الطراوة مذهب مرفوع لأنّه خارج عن قانون العربية ولست أنا من تقرر ذلك بل هو كلام النُحاة إذ قالوا: بأنّ ما ذهب إليه هو مذهب غريب. قال أبو حيان: ((وهذا مذهب غريب)) [1] في حين نعته السيوطي بالسخافة. قال: ((وذهب ابن الطراوة إلى جواز: زَيْدٌ أخوكَ دون قائمٌ زَيْدٌ، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية. وقد أشرت إليه في كتاب: "الاقتراح في أصول النحو" وتركته هنا لسخافته)). [2]

كما أنّ أبا حيّان ردّ على ابن الطراوة بأنّ قوله: الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع ؛ لأنّ معناه مقدماً ومؤخراً واحد. [3]

ولم أجد في أثناء البحث وجمع المادة أنّ أي نحوي أشار إلى مثل هذا المذهب ولو بإشارة عابرة فما ذهب إليه خارج عن قانون العربية ولا يتفق مع نظامه، ولعلّه توصل إلى هذا المذهب نتيجة لتأثره بالفلسفة والمنطق أو تأثره بنحو اللغات الأخرى فأراد أنْ يطبق شيئاً منها على النحو العربي فجاء بهذا المذهب الغريب وبهذا الرأي الجديد الذي لم يلق أيّ صدى لدى النُحاة سوى نقده والتهجم عليه ورفضه.

---

(1) نقلاً عن الاقتراح : 35 ، ولم اجد هذا الكلام لأبي حيّان في الارتشاف ولا في كتبه الأخرى.

(2) همع الهامع : 1/ 389 .

(3) نقلاً عن الاقتراح : 35 ، لم أجد رأيه هذا في ارتشاف الضَرَبَ ولا في كتبه الأخرى المطبوعة، ولعله ذكره في كتبه التي لم تصل إلينا . إلا أنه أشار في الارتشاف إلى مذهب ابن الطراوة ولم يورد ردّه وقال : تقدير مذهبه موضح في الشرح . ولا اعرف أيّ شرح يقصد .

في مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرّف الذي تناولته في الفصل الثاني.

وما ذكرته من اختلاف النُحاة في جواز التقديم وعلّة كل فريق في سبب جواز التقديم أو منعه نجد أنّ ابن عصفور جاء بفكرة جديدة في تعليل منع تقديم التمييز على عامله المتصرّف إذ ابتعد عن فكرة العامل التي تمسك بها غيره من النُحاة وذهب إلى أنّ سبب منع تقديم التمييز على عامله هو أنّ العامل في التمييز ليس الفعل وإنّما هي الجُملة بأسرها.

قال: ((أنّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً، فإذا كان فعلاً فإنما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في عشرين أنْ تنصبه فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام)) (1)

فما ذهب إليه ابن عصفور فيه استيعاب للمعنى، وابتعاد عن فكرة الفعل الناصب. ويمكن أنْ نعدّه نقلةً في الفكر النحوي إذ التفت إلى أهمية المعنى في دراسة المسائل النحوية وتحرّر من قيود العمل وما سمي بـ'نظرية العامل' الذي أرجع إليه أغلب النُحاة فضل العمل في أغلب الأبواب النحوية.

فجميع النُحاةالبصريين الذين منعوا تقديم التمييز على عامله كان تعليلهم لمنع التقديم ينطلق من أنّ العامل في التمييز هو الفعل. ومن هنا يظهر الجديد الذي جاء بن ابن عصفور إذ ذهب إلى أن العامل في التمييز هو الجُملة بأسرها كما ذكرنا.

وربّما توصّل ابن عصفور إلى هذه النظرة متأثراً بما ذهب إليه ابن مضَاء القرطبي (592هـ) في دعوته إلى إلغاء نظرة العامل، ومهما يكن من أمر فهذه الآراء هي البذرة الأولى لالتفات النُحاة إلى أهمية المعنى في الدرس النحوي.

---

(1) شرح الجُمَل : 2/ 284 .

وذكرنا في الفصل الثاني / المبحث الثاني في المسألة جواز تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها موقف البصريين في منع التقديم سواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غيرهما.

ونجد هنا أنّ لابن عصفور موقفاً أقلّ حدّة عما ذهب إليه البصريون إذ جوّز تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها إذا كان ظرفاً أوجاراً ومجروراً. [1]

وهو في رأيه هذا قد خالف البصريين في تجويزه التقديم، وموقفه هذا يعطي مرونة واتساعاً أكثر للغة ؛ لأنّ العرب يتوسعون في الظروف والجار والمجرور أكثر مما يتوسعون في غيرهما. فلا ضير في جواز تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً.

وفي المضمار نفسه أي: في دائرة التوسع في اللغة وجدنا أنّ ابن برهان أجاز تقديم الحال إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الجُملة بأسرها إذا كان العامل فيها ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فأجاز القول: "عندكَ زَيْدٌ في الدارِ"[2] على أنْ يكون "عندكَ" حالاً متقدماً و"في الدار" الذي هو الخبر عامل فيه وهو عامل معنوي.

واستند إلى كلام الله وكلام العرب - كما ذكرتُ -. ويعد ابن برهان أوّل من أجاز التقديم في هذه الحالة إذ لم يسبقه إليه أحد من القدماء والمتأخرين. وهو يصّب في دائرة التوسع في اللغة. فهو بهذا الرأي يكون قد زاد رأياً جديداً إلى آراء القدامى في هذه المسألة. ومن الجديد الذي جاء به ابن برهان أيضاً في خدمة النحو العربي استدلاله بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ/28] على جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي. [3]

---

(1) شرح الجُمَل : 2/ 595 ، ولم أذكر نص ابن عصفور في تجويزه للتقديم لأنني سبق وإنْ ذكرته الفصل الثاني / المبحث الثاني ولأتجنب التكرار الممل .

(2) ينظر : شرح اللَمَع : 1/ 134 – 136 ، ولم أذكر قوله في تجويزه لهذه المسألة لتجنب التكرار .

(3) ينظر : شرح 1/ 137 – 138 .

فعلى الرغم من أنّه تابع ابن كيسان وأبا علي الفارسي في جواز التقديم لم يستدل أي منهما بالسماع ولا بالقياس على صحة ما ذهبا إليه، فلذلك يعّد ابن برهان أوّل من استند إلى هذه الآية للاستشهاد بها لإثبات صحة ما ذهبا إليه من جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور، وتابعه النُحاة الذي جاؤوا بعده في الاستدلال بهذه الآية دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه من جواز التقديم. ويدّل هذا على أنّ لابن برهان آراء كثيرة - فضلاً عن الرأيين السابقين الذين ذكرتهما - في مجال ترتيب الجُملة زادهما على آراء النحويين السابقين له وأفاد منها النُحاة الذين جاؤوا بعده في خدمة العربية وأهلها.

وفي مسألة تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها ذكرت أنّ البصريين منعوا تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها إذا كان منفيّاً بـ"ما" ونجد هنا من المتأخرين رضي الدين الاستراباذي الذي زاد على "ما" النافية "إنْ" النافية في منع تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليها[1]، وذهب درود إلى زيادة "لَمْ،ولَنْ" أيضاً إلى "ما" النافية في منع تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها[2]، وما زاداه يمكنني أنْ أصنف في ما زاده المتأخرين من زيادات على آراء سابقيهم فهذه الزيادات لا تقدح في القاعدة الأساسية التي وضعها النُحاة بل أنّها توسع من نطاق هذه القواعد.

ذكرت في الفصل الثالث / المبحث الأوّل موقف المبرّد من تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط، وأنّهُ ذهب إلى جواز تقديم جواب الشرط على الأداة متفقاً مع الكوفيّن في جواز التقديم مخالفاً سيبويه وجمهور البصريين فيما ذهبوا إليه من منع تقديم الجواب على أداة الشرط إذ أجاز في: إنْ تَأتِنِي آتِكِ: آتِيكَ إنْ تَأْتِنِي. قال: "((أمّا ما يجوز في الكلام فنحو: آتِيكَ إنْ تَأْتِنِي، أزُورُكَ إنْ زُرْتَنِي...))[3].

(1) ينظر : شرح اللّمَع الكافية : 4/ 194 .

(2) ينظر : ارتشاف الضَرَبَ : 3/ 1171 ، وهمع الهوامع : 1/ 430 .

(3) المُقتضَب : 2/ 68 ، وينظر : الفصل الثالث / المبحث الأوّل ص(137) من هذه الرسالة .

في حين ذكرت في المبحث الثاني في مسألة تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على أداة الشرط: أنّ المبرّد منع تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة متفقاً في ذلك مع البصريين إذ منع القول: زَيْداً إنْ تأْتِنِي يُكْرِمْكَ، وَزَيْداً إنْ جِئْتَنِي أضْرِبَ. قال: ((ألا ترى أنّك لا تقول: زَيْداً إنْ تَأْتِ يُكْرِمْكَ، ولا زَيْداً مَتى تَأْتِ تُحْبِبْهُ)). (1)

وما ابتغيه من سرد هذين الموقفين للمبرد هو: لماذا أجاز المبرّد تقديم جواب الشطر على الأداة، ومنع تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة ؟

وسبق أنْ ذكرت أنّ من مبادئ البصريين هو أنّ المعمول لا يقع في موضع إلاّ حيث يقع العامل فإذا أجاز المبرّد تقديم جواب الشرط على أداة الشرط كان من الأول أنْ يجوّز تقديم معمول جواب الشرط على الأداة.

وإن كُنَّا قد أكدنا فيما سبق أنّ هذا الرأي هو لأبي علي الفارسي وهو أوّل من قال به، وهذا الأمر لم يكن معروفاً في زمن المبرّد، أقول: إنّ ما ذهب المبرّد إليه إذا طبقنا عليه هذا المبدأ لكان من الأصح جواز تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط لأنّ المبرّد جوّز تقديم جواب الشرط على الأداة لأنّ المعمول لا يقع في موضع إلاّ حيث يجوز وقوع العامل فيه.

وقد ذكرت علّة المبرّد في منع تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة وكان في ذالك متفقاً مع البصريين. إلاّ أنني أردت أنْ أُبَيِّنَ وجهة نظري فيما ذهب إليه المبرّد في ضوء هذا المبدأ الذي أقرّه أبو علي الفارسي إذ منع أبو علي تقديم جواب الشرط على الأداة وهذا ينطبق على المبدأ الذي أقرّه. في حين كان للمبرّد موقفان مختلفان في المسألتين فلذلك رغبت أنْ أبدي رأيي فيه وهذا الأمر يؤكد مسألة أخرى وهي ما سبق أنْ أثبتناه أنّ هذا المبدأ الذي أقرّه أبو علي الفارسي لم يكن معروفاً قبله ولو كان معروفاً لوجدنا للمبرد رأياً آخر غير ما ذهب إليه وربَّما أُصِبْتُ فيما ذهبت إليه وربَّما أكون قد أخطأت.

---

(1) المُقتضب : 2/ 68 .

ومن الأمور الأخرى التي لاحظتها لدى المتأخرين ومواقفهم من الخلاف عدم الدِّقة في نقل نصوص سابقيهم وآرائهم ومن ذلك ما وجدته في مسألة تقديم خبر ليس عليها فقد ذكرت النُحاة الذين منعوا التقديم والذين أجازوا التقديم وذكرت أنّ أبا علي الفارسي من الذين أجازوا تقديم خبر ليس عليها في المشهور أي: الإيضاح العضدي وفي المسائل الحلبيات. ويعنينا من هذه المسألةأنّ بعض النُحاة المتأخرين نسبوا إلى أبي علي الفارسي منع تقديم خبر "ليس" عليها، إذ ذهب ابن الخباز إلى أنّ أبا علي قد اضطرب قوله في تقديم خبر ليس عليها. في حين نسب أبو حيّان الأندلسي، والأشموني إلى أبي علي منع التقديم في المسائل الحلبيات، ونسب إليه السيوطي المنع مطلقاً ... سأذكر نصوصاً لهم فيما نسبوه إلى أبي علي قال ابن الخباز: ((واختلف البصريون، فذهب قدماؤهم إلى جوازه، واضطرب قول الفارسي في ذلك)). [1]

وقال أبو حيّان: ((وأمّا تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيّين، والمبرّد ... وأبو علي في الحلبيات ... وأكثر المتأخرين إلى أنّه لا يجوز)) [2]

وقال السيوطي: ((وأمّا ليس فجمهور الكوفيّين، والمبرّد ... والفارسي ... على المنع)). [3] وقال الأشموني بعد أنْ ذكر أنّ منع التقديم هو اختيار ابن مالك: ((وهو رأي الكوفيّين، والمبرّد، والسيرافي، ... وأبي علي في الحلبيات)) [4]

وما ذهبوا إليه من أنّ أبا علي منع تقديم خبر "ليس" عليها في المسائل الحلبيات غير صحيح مطلقاً ؛ لأنني قد اطلعت على كتب أبي علي الفارسي المطبوعة وبالأخص الإيضاح العضدي، والمسائل الحلبيات وتثبتت من أنّ أبا علي أجاز تقديم خبر ليس عليها، وقد ذكر مذهبه في جواز التقديم في كتابيه الإيضاح العضدي،والمسائل الحلبيات ففي الإيضاح العضدي اكتفى بالإشارة إلى جواز

---

(1) الغرّة المخفيّة : 2/ 423 - 424 .

(2) ارتشاف الضَرَبَ : 3/ 1171 .

(3) همع الهوامع : 1/ 429 .

(4) شرح الأشموني : 1/ 355 .

التقديم. وسبق أنْ ذكرت قوله الـذي في الإيضـاح. [1] في حـين فصّـل في المسـائل الحلبيات في حديثه عن هذه المسألة.

فذكر ما نعي التقديم وبعد ذلك ذكر حجّته في جواز تقديم خبر "ليس" عليهـا محتجاً بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود/8] وسأذكر رأيه الـذي جاء في المسائل الحلبيات ليكون دليلاً على تجويزه تقديم خـبر لـيس عليهـا في هـذا الكتاب مما يدحض ما ذهب إليه ابن الخبّاز، وأبو حيّان، والسـيوطي، والأشمـوني حين نسبوا إليه منع التقديم.

قال: ((فذهب أبو الحسن إلى جواز تقديم خبرها عليها وحكى أنّ الكـوفيّين لا يجيزونه. ولم يجز تقديمه محمد بن يزيد. ومن الدليل على جواز تقديمه أنّ العوامل في المبتدأ أو خبره على ضَرْبَيْنِ: فعل، ومشبه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فعلاً وكان مشبهاً به لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جـاز فيـه هـذا الـذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه، فلمّا وجدنا "ليس" قد جـاز فيـه مـا امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جـاز ذلـك في الفعـل، وجـب أن يجـوز تقـديم خبرها عليها من إذ جاز تقديم خبرها على أسمها، فكما جاز "لَيْسَ قائمـاً زَيْـدٌ" بـلا خلاف، كذلك جاز "قائماً لَيسَ زَيْدٌ"، كما جاز "قائماً كُنْتُ" لّما جاز "كَانَ قائماً زَيْدٌ" ولّما لم يجز تقديم أخبار "إنّ" وأخواتها على أسمائها، كذلك لم يجز تقـديمها عليهـا ويؤكـد ذلك قوله: (ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَـنْهُمْ)؛ ألا تـرى أنّ المعنـى: لا يصـرف عنهم يوم يأتيهم، فإذا كان هذا الظاهر كان "يوم" معمول الخبر، والمعمول إنّمـا يقـع حيث يجوز وقوع العامل)). [2]

فإذن هذا النص واضح تمام الواضوح إذ صرّح أبو علـي بجـواز التقـديم بمـا يمنع أي شكٌ من أنْ نقول: من المحتمل أنهم أساؤوا فهم قول أبي علي هذا لأنّه من المستحيل أنْ يكونوا قد أساؤوا فهم هذا القول الذي ذكرته.

(1) ينظر : الفصل الثاني مسألة الخلاف في تقديم خبر ليس عليها .

(2) المسائل الحلبيات : 280 - 281 .

وهذا ما يدفعني إلى القول أنّه يمكن تفسير هذا الأمر أنّ النسخة التي كانت بين أيديهم من كتاب "المسائل الحلبيات" ليست هي النسخة التي وصلت إلينا، أو أنّها مختلفة اختلافاً قليلاً عن النسخة التي بين أيدينا.

وربَّما يكون قد اختلط عليهم متن الكتاب الأصلي مع حواشي الكتاب التي تعود لنحاة آخرين فنقلوا ما كان موجوداً في ذيل الحواشي على أنّه رأي أبي علي الفارسي.

وربَّما تكون هناك أسباب أخرى أدّت بهم إلى نسبة منع التقديم لأبي علي خفيت عليّ والله أعلم بما خَفِيَ.

وفي مسألة تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها نسب ابن مالك إلى سيبويه أنّه أجاز تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها مع بقاء عمل "ما" وذكرت فيما سبق حين عرضتُ الخلاف في هذه المسألة أنّ مذهب سيبويه هو منع التقديم مطلقاً سواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً أم مجروراً أم غيرهما.

قال ابن مالك: ((وقد تعمل متوسطاً خبرها وفاقاً لسيبويه في الأوّل)) [(1)] يعني نصب خبر "ما" متوسطاً وما ذهب إليه فيما نسبه إلى سيبويه غير صحيح لأنّ سيبويه منع تقديم خبر "ما الحجازية" على اسمها وذهب إلى أنّه إذا تقدم الخبر على الاسم بطل عمل "ما"، قال: ((إذ قلت: مَا مُنْطَلِقٌ عبدُ اللّهِ، ومَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ، رفعت ولا يجوز أنْ يكون مقدّماً مثله مؤخراً، كما أنّه لا يجوز أنْ تقول إنّ أخوكَ عبدُ اللّهِ على حدّ قولك: إنّ عبدَ اللّهِ أخوكَ، لأنّها ليست بفعل، وإنّما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف إنّ كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تَقْوَ قوّته فكذلك ما ....

وزعموا أنّ بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فَأَصْبَحُوَا قَدْ أَعَادَ اللّهَ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [(2)]

---

(1) تسهيل الفوائد : 57 .

(2) ديوان الفرزدق : 1/ 316 .

وهذا لا يكاد يعرف)) [1]

قول سيبويه واضح في منع التقديم قياساً على "إنّ وأخواتها فكما أنّ "إنّ" وأخواتها لا يتقدّم خبرها على اسمها لضعفها في العمل فكذلك "ما" الحجازية لا يتقدّم خبرها على اسمها. أمّا الشاهد الذي أنشده للفرزدق فلم يستشهد به على جواز التقديم خبر "ما" على اسمها، وإنّما ذكره على أنّ بعض العرب نصبوا الخبر مع تقدّمه على اسم "ما" وذهب إلى أنّ ذلك من الشواذ قائلاً: "وهذا لا يكاد يعرف".

فالثابت منع سيبويه تقديم خبر "ما" الحجازية على اسمها ودليل ذلك ما ذكرته من قوله. فلماذا نسب إليه ابن مالك جواز التقديم ؟

ربَّما يكون سبب ذلك أنّ ابن مالك أساء فهم قول سيبويه على الرغم من وضوحه وهذا أمر مشكوك فيه لأنّه من غير المعقول أنْ يكون ابن مالك مع غزارة علمه أساء فهم هذا النص الواضح لسيبويه.

وربَّما يكون البيت الذي أنشده سيبويه للفرزدق هو الذي جعل ابن مالك يتوهم أنّ سيبويه جوّز تقديم خبر "ما" الحجازية على اسمها. ومهما يكن السبب الذي جعل ابن مالك ينسب إلى سيبويه جواز التقديم فإنّنا أثبتنا أنّ سيبويه منع التقديم وأنّ ابن مالك كان غير دقيق فيما نقله عن سيبويه.

في المضمار نفسه نجد في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ أنّ ابن هشام الأنصاري نسب إلى الخليل منع تقديم الخبر على المبتدأ على الرغم من أنّنا ذكرنا أنّ جواز التقديم هو مذهب سيبويه والبصريين وكان ابن هشام من ضمن مجيزي التقديم من البصريين. إلاّ أنّه نسب منع التقديم إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي قائلاً: ((وقد يتأخر جوازاً خلافاً للخليل)). [2]

وربَّما توهم ابن هشام أنّ الخليل منع تقديم الخبر على المبتدأ أو أنّه فهم كلام الخليل الذي نقله عنه سيبويه بصورة خاطئة فاعتقد أنّ الخليل ذهب إلى منع

(1) الكتاب : 1/ 95 - 60 .

(2) شرح اللمحة البدرية : 1/ 364 .

تقديم الخبر على المبتدأ. والصحيح أنّ الخليل لم يمنع تقديم الخبر وأنّ كلامه قد يجعل القارئ له في أوّل وهلة أنّه يمنع التقديم ولكن إذا قرأنا النص بدقة وإمعان نظر نستنتج أنّ الخليل لا يمنع التقديم بل العكس يجوّز تقديم الخبر على المبتدأ، قال سيبويه: ((وزعم الخليل - رحمه الله - أنّه يستقبح أنْ يقول: قائمٌ زَيْدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ، كما تُؤَخِّرُ وتقدّم فتقول: ضَرَبَ زَيْداً عَمْرٌو، وعَمْرٌو على ضَرَبَ مرتفع. وكان الحدّ أنْ يكون الابتداء فيه مقدّماً)).[1]

نستنتجُ من قوله أنّ الخليل يستقبح أنْ يكون "قائم" في قوله: "قائمٌ زَيْدٌ" مبتدأ "وزَيْدٌ" خبره أي أنّه يستقبح إذا لم يعرب "قائمٌ" خبراً مقدماً وهذا يعني أنّه يجيز تقديم الخبر على المبتدأ كما أجاز تقديم المفعول به على الفاعل وقاس عليه جواز تقديم الخبر فكما يجوز أنْ تقول: "ضَرَبَ زَيْداً عَمْرٌو" فكذلك يجوز أنْ تقول: "قَائمٌ زَيْدٌ" وذهب أيضاً إلى أنّه الأصل في "ضَرَبَ زَيْداً عَمْرٌو" تقديم الفاعل على المفعول فكذلك الأصل في "قائمٌ زَيْدٌ" تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ويجوز فيه التقديم والتأخير.

وهذا التفسير الذي ذكرته استنتاجاً من قول الخليل المنقول عنه يدحض ما نسبه ابن هشام إلى الخليل من أنّه منع تقديم الخبر على المبتدأ فضلاً عن ذلك لو كان الخليل قد منع تقديم الخبر على المبتدأ لوجدنا أنّ سيبويه ردّ عليه لأنّه أجاز التقديم. كعادته في بعض المسائل التي كان يذكر فيها رأي الخليل ويرد عليه ويدحضه ويذكر رأيه ودليل ما ذهب إليه.

بل العكس وجدنا أنّ سيبويه قد استحسن ما ذهب إليه الخليل بقوله: ((هذا عربيٌّ جيد)) وما يؤكدّ ذلك أمثلة تقدّم فيها الخبر على المبتدأ نحو: تَمِيْمِيٌّ أنا، وَمَشْنُوْءٌ مَنْ يَشْنُؤُكَ.

وهذا دليل قوي على أنّ مذهب الخليل هو جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

ونَجِدُ في المجال نفسه ما نقله السيوطي عن ابن عصفور في جواز تقديم خبر كان إذا كان فعلاً فاعله مضمر على اسمها إذ ذهب إلى أنّ موقف النُحاة من تقديم

(1) الكتاب: 2/ 127 .

خبر كان إذا كان جملة على اسمها فيها أقوال ناسباً منع التقديم إلى ابن عصفور. وقال في الثالث: ((المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم، والجواز في غيرها، وصححه ابن عصفور، وقال: لأنّ الذي استقر في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر لو أسقطتها من: كَانَ يَقومُ زَيْدٌ، على أنّ يقوم خبر مقدم، فقلت: يقومُ زيدٌ، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر)) [1] وما ذهب إليه السيوطي غير دقيق وفيه نظر ودليل ذلك عدّة أمور.

الأوّل: أنّ ابن عصفور لم يمنع تقديم خبر كان على اسمها إذا كان الخبر فعلاً فاعله مستتر بل أجاز ابن عصفور تقديم خبر كان على اسمها إذا كان فعلاً وذلك حينما ناقش مسألة تقديم خبر كان على اسمها إذا كان فعلاً فذهب إلى أنّ النُحاة اختلفوا في ذلك فمنهم من أجاز التقديم ومنهم من منع التقديم وذكر حجّة كل فريق فيما ذهبوا إليه وقال بعد ذلك: ((والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم)) [2]

والأمر الثاني: أنّ ماذكره السيوطي من أنّه مذهب ابن عصفور في منع التقديم ذكره ابن عصفور على أنّه مذهب من منع التقديم كما أنّ ابن عصفور لم يذكر هذه العلّة بالصيغة التي ذكرها السيوطي إذ قال ابن عصفور: ((فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أنْ يقال: يقومُ زَيْدٌ، على أنّ يقوم خبراً مقدّما فكذلك هنا، لأنّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر)). [3]

وبعد ذلك ذكر حجّة من أجاز التقديم ذاهباً إلى أنّه هو الصحيح قال: ((ومنهم من أجاز وحجّته أنّ المانع من ذلك من باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدّم عاملاً لفظياً، والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.

(1) همع الهوامع : 1/ 431 .
(2) شرح الجُمَل : 1/ 392 .
(3) المصدر نفسه : 1/ 391 .

وأمّا كان وأخواتها فعوامل لفظية، فإذا تقدّم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن أعمالها فيه لازماً ؛ لأنّ العرب إذا قدّمت عاملين لفظيين قبل معمول ربَّما أعملت الأوّل وربَّما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الأعمال، والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم)). [1]

وسردتُ قول ابن عصفور نصّاً ليكون ما ذهب إليه واضحاً وليتبين الفرق بين ما نسبه إليه السيوطي من منع التقديم وما ذهب إليه ابن عصفور في جواز التقديم.

والأمر الثالث والأهم: أنّ ما ذكره السيوطي من أنّ ابن عصفور صححه. وأثبتنا أنّه ليس مذهب ابن عصفور. هو مذهب ابن جني ولكن ليس مذهبه في منع تقديم خبر كان على اسمها إذا كان فعلاً، وإنما ذكر ابن جني هذا الأمر على أنّه حجّةٌ للمانعين من التقديم وردّ عليه بما يثبت صحّة مذهبه في جواز التقديم.

قال في باب "في عكس التقدير": ((ومن ذلك قولنا: كَانَ يقومُ زَيْدٌ،ونحن نعتقد رفع "زيد" بـ"كان" ويكون "يقوم" خبراً مقدماً عليه فإنْ قيل: ألا تعلم أنّ "كان" إنّما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً، وأنت إذا قلت: "يقومُ زَيْدٌ" فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك ؟

فالجواب أنّه لا يمتنع أنْ يعتقد مع "كان" في قولنا: كَانَ يقومُ زَيْدٌ، أنّ "زَيْداً" مرتفع بكان، وأنّ "يقوم" مقدّم عن موضعه، فإذا حذفت "كان" زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو "يقوم" فصار بعد "زيد")). [2]

ونستنتج مما عرضناه أنّ ما نسبه السيوطي لابن عصفور من منع التقديم ليس مذهب ابن عصفور وإنّما علّة من منع التقديم وابن عصفور من النحويين الذين أجازوا تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها إذا كان الخبر فعلاً رافعاً لضمير الفاعل. وربَّما يكون السيوطي قد فهم أنّ هذا النص لابن عصفور بصورة غير صحيحه معتقداً بأنّه مذهبه. أو أنّ النسخة التي كانت بين يديه من كتاب "شرح الجُمَل" كان فيها نقص مما أدّى به إلى أنْ يعتقد أنّ ذلك هو مذهب ابن عصفور.

---

(1) شرح الجُمَل : 1/ 392 .

(2) الخصائص : 1/ 273 - 274 .

المبحث الثاني
نظرة المحدثين إلى ترتيب بناء الجُملة

للمحدثين نظرات وآراء في ترتيب بناء الجُملة إلاَّ أنهم لم يأتوا بـآراء تفـردوا بها في هذا المجال تختلف عمّا كان عند القدماء والمتأخرين بل سايروا فيما ذهبوا إليه البصريين أو الكوفيين في جواز التقديم أو منعه. فكل ما لديهم من الآراء هي أنّهم يعطون رأيهم في المسألة متبعين القدماء والمتأخرين دون التوسع في الحجـج أو ذكـر الخلاف بين النُحاة كما كان يفعل المتأخرون. إلاَّ أنّ قلـيلاً مـنهم طـوّروا في العلـل والأسباب التي احتجّوا بها في بعض المسـائل وكـان لبعضـهم آراء متميـزة في هـذا المجال.

لذلك سأكتفي بعرض المادة عرضاً سريعاً من دون ذكر الآراء عند كلّ محدث لأتجنب التكرار. وسأشير إلى شيء مما تميّزوا به بعد الانتهاء مـن عرضـي لمـواقفهم من المسائل النحوية التي وجدتها عندهم.

تقديم الفاعل على الفعل:

نجد في هذه المسألة أنّ المحدثين اختلفواأيضـاً في تقـديم الفاعـل علـى الفعـل فمنهم من تـابع البصـريين في منـع تقـديم الفاعـل علـى الفعـل. ومـنهم مـن تبـع الكوفييّن في جواز تقديم الفاعل علـة الفعـل. فمـن المحـدثين الـذين منعـوا تقـديم الفاعل على الفعل د. تمام حسان[1]، د. أحمد عبـد السـتار الجـواري[2]، ود. شـوقي

(1) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 207 .

(2) ينظر : نحو الفعل : 20 .

ضيف[1]، و د. أمين علي السيّد[2]، ود. محمد حماسة عبد اللطيف[3]، وعباس حسن[4]، و د. فاضل صالح السامرائي[5].

أمّا المحدثون الذي سايرواالكوفييّن في جواز تقديم الفاعل على الفعل فمنهم: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي[6]، ود. مهدي المخزومي[7] و د. عفيف دمشقية[8]، و د. سناء البياتي[9]، و د. كريم حسين ناصح الخالدي[10].

تقديم جواب الشرط على الأداة:

للمحدثين آراء في جواز تقديم جواب الشرط على الأداة أو منع التقديم إذ اتفق بعضهم مع الكوفييّن في جواز التقديم، واتفق بعضهم الآخر مع البصريين في منع تقديم جواب الشرط على الأداة فمن الذين سايروا الكوفيين في جواز التقديم الدكتور مهدي المخزومي[11]، الدكتور عفيف دمشقية[12]، والدكتورة سناء البياتي[13]، والدكتور صالح الظالمي[14].

---

(1) ينظر : تجديد النحو : 153 .

(2) ينظر : في علم النحو : 1/ 348 - 349 .

(3) ينظر في بناء الجُملة العربية : 49 - 50 .

(4) ينظر : النحو الوافي : 2/ 62 .

(5) ينظر : الجُملة العربية تاليفها وأقسامها : 181 .

(6) ينظر : الاتجاهات الحديثة في النحو : 85 .

(7) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 42 - 42 ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق : 88 .

(8) ينظر : المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي : 218 .

(9) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : 35 - 36 ، 133 .

(10)ينظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 332 .

(11) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 289 - 290 .

(12) ينظر :خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي : 100 - 101 .

(13) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : 386 - 388 .

(14) ينظر: تطور دراسة الجُملة العربية بين النحويين والأصوليين : 171 .

أمّا من المحدثين الذين تبعوا قدماء البصريين ومتأخريهم في منع تقديم جواب الشرط على أداة الشرط عباس حسن[1].

تقديم معمول فعل الشرط عليه:

اختلفت مواقف المحدثين كما اختلف القدماءُ والمتأخرون في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فتبع بعضهم الكوفيين في إعراب هذا الاسم فاعلاً لفعل الشرط وقد تقدّم عليه ومن هؤلاء الدكتور مهدي المخزومي[2]، والدكتور صالح الظالمي[3] وتابع عباس حسن البصريين في منع تقديم[4] معمول فعل الشرط عليه وإعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً لفعل مضمر يفسره المذكور وتابع الدكتور أحمد مكي الأنصاري[5] الأخفش في أحد رأييه في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ وما بعده خبر له.

تقديم المفعول به على الفاعل:

اتفق أغلب المحدثين مع جمهور البصريين في جواز تقديم المفعول به على الفاعل ومنهم الدكتور تمام حسّان[6].

وإذا كان الفاعل مشتملاً على ضمير المفعول به سايروا قدماء البصريين ومتأخريهم في وجوب تقديم المفعول به على الفاعل ومنهم: الدكتور مهدي المخزومي[7]، والدكتور شوقي ضيف[8]، والدكتور أمين علي السيّد[9] وعباس

(1) ينظر : النحو الوافي : 4/ 323 ، 340 - 355 .
(2) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 216 - 218 .
(3) ينظر : تطور دراسة الجملة العربية : 172 .
(4) ينظر : النحو الوافي : 2/ 122 - 123 .
(5) ينظر : نظرية النحو القرآن : 59 .
(6) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 207 .
(7) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : 94 .
(8) ينظر : تجديد النحو : 248 .
(9) ينظر : في علوم النحو : 1/ 356 - 358 .

حسن[1]. أمّا إذا كان الفاعل محصوراً أو المفعول به محصوراً فتابع المحدثين المتأخرين المتأخرين من البصريين في وجوب تقديم المفعول به على الفاعل إذا أكان الفاعل محصوراً وإلى وجوب تقديم الفاعل إذا كان المفعول به محصوراً سواء أكان الحصر بـ'إلاّ' أو 'إنّما' ومن هؤلاء المحدثين: الدكتور مهدي المخزومي[2]، والدكتور شوقي ضيف[3]، والدكتور أمين علي السيد[4]، وعباس حسن[5]، وتابع عباس حسن جمهور البصريين والكسائي والفرّاء وابن الأنباري في جواز تقديم المفعول به المحصور بإلاّ مع إلاّ على الفاعل، كما تابع الكسائي في جواز تقديم الفاعل المحصور بـ'إلاّ' على المفعول به.[6]

تقديم المفعول معه:

تابع عبد الله درويش[7] من المحدثين ابن جني في جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه، وبحسب ما اطلعت عليه من مصادر القدماء والمتأخرين والمحدثين يعدّ عبدالله درويش الوحيد الذي اتبع ابن جني في جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه، ولا أجزم بذلك ؛ لأنّه ربّما كان هناك نحاة آخرون سواء من المتأخرين أم المحدثين تابعوا ابن جني فيما ذهب إليه، ولكنني لم أطلع على مؤلفاتهم أو أنّ مؤلفاتهم لم تصل إلينا، وتابع عباس حسن جمهور البصريين منع تقديم المفعول معه على مصاحبه.[8]

---

(1) ينظر : النحو الوافي : 2/ 74 - 75 .

(2) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : 92 - 94 .

(3) ينظر : تجديد النحو : 248 .

(4) ينظر: في علم النحو : 1/ 356 - 359 .

(5) ينظر : النحو الوافي : 2/ 74 - 75 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 2/ 74 - 75 .

(7) ينظر : تهذيب النحو : 106 .

(8) ينظر : النحو الوافي : 2/ 230 .

تقديم المفعول له:

من المحدثين الذين تناولوا التقديم في هذه المسألة عباس حسن[1] إذ تابع قدماء البصريين ومتأخريهم في جواز تقديم المفعول له على عامله.

تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها:

تابع عباس حسن جمهور البصريين ومتأخريهم في منع تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها[2]. ولم أجد غيره من المحدثين قد درس هذا الموضوع بحسب ما اطلعت عليه من كتب المحدثين.

تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها:

اختلف موقف المحدثين من مسألة تقديم الحال على عامله كما اختلف القدماءُ والمتأخرون من البصريين والكوفيين فتابع بعضهم البصريين في جواز التقديم وتابع بعضهم الآخر الكوفيين في منع تقديم الحال على عامله ومن المحدثين الذين تابعوا الكوفيين في منع التقديم الدكتور إبراهيم أنيس[3].

في حين تابع الدكتور مهدي المخزومي[4]، والدكتور تمام حسان[5]، والدكتور والدكتور أمين علي السيد[6]، وعباس حسن[7] قدماء البصريين ومتأخريهم في جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف وتابع عباس حسن[8] الفرّاء والأخفش ومن تابعهما في جواز تقديم الحال على عامله الجار والمجرور. أمّا تقديم الحال على

(1) ينظر : النحو الوافي : 2*196 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 4/ 122 .

(3) ينظر : من أسرار اللغة : 281 - 282 .

(4) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق: 113 .

(5) ينظر : في اللغة العربية معناها ومبناها : 207 .

(6) ينظر ك في علم النحو : 1/ 422 .

(7) ينظر : النحو الوافي : 2/ 284 - 285 .

(8) ينظر : اللغه والنحويين القديم والحديث : 101 .

صاحبها فتابع د. إبراهيم أنيس[1] الكوفيين في منع تقديم الحال على صاحبها مطلقاً. أمّا إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي فتابع الدكتور هادي نهر[2]، والدكتور أمين علي السيد[3]. جمهور البصريين في منع تقديم الحال على صاحبها المجرور في حين تابع، الدكتور مهدي المخزومي[4]، وعباس حسن[5] ابن كيسان وأبا علي الفارسي وابن برهان وغيرهم من النُحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

تقديم التمييز على عامله المتصرّف:

تابع الدكتور عفيف دمشقية[6]، والدكتور أمين علي السيد[7] الكوفيّين، والأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرّد وغيرهم من البصريين والكوفيين في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف.

تقديم الخبر على المبتدأ:

تابع عدد من المحدثين قدماء البصريين ومتأخريهم في جواز تقديم الخبر على المبتدأ ومن هؤلاء: الدكتور تمّام حسان[8]، والدكتور أمين علي السيّد[9] والدكتور عباس حسن[10].

---

(1) ينظر : من أسرار اللغة : 281 - 282 .

(2) ينظر : الحال في القرآن الكريم أنماطه ودلالاته : 41 - 42 .

(3) ينظر : في علم النحو : 1/ 420 - 422 .

(4) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : 113 .

(5) ينظر : النحو الوافي : 2/ 281 ، واللغة والنحو بين القديم والحديث : 100 - 101 ، وما بعده .

(6) ينظر : خطى متعثرة على طريق تجديد النحو : 192 .

(7) ينظر : في علم النحو : 1/ 437 .

(8) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 207 .

(9) ينظر : في علم النحو : 1/ 235 .

(10) ينظر : النحو الوافي : 1/ 448 .

تقديم خبر كان وأخواتها:

تابع الدكتور أمين[1] علي السيد جمهور البصريين في جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها وعلى اسمها.

وتابع عباس حسن[2] قدماء البصريين ومتأخريهم في منع تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليها، وتابعهم أيضاً في جواز تقديم خبر "ما زال" على "زال" وحدها وفي تقديم خبر "ما زال" وأخواتها مع سائر حروف النفي الأخر "لا، ولم، ولن". وتابع عباس حسن[3] الكوفيين في منع تقديم خبر "ليس" عليها كما تابع الدكتور أمين علي علي السيد[4]، وعباس حسن[5].

جمهور البصريين في منع تقديم خبر "ما دام" عليها وجواز تقديم الخبر على "دام" وحدها وتابع أيضاً الدكتور أمين علي السيد[6]، وعباس حسن[7] قدماء البصريين ومتأخريهم في منع تقديم خبر "ما" الحجازية على اسمها وبطلان عمل "ما" الحجازية إذا تقدّم عليها.

تقديم معمول الخبر المنصوب بلام الجحود عليها:

تابع الدكتور عفيف دمشقية[8] الكوفيين في جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها، ولم أجد غيره من المحدثين قد تناول هذه المسألة حسب ما اطلعت عليه.

---

(1) ينظر : في علم النحو : 1/ 266 - 267 .

(2) ينظر : النحو الوافي : 1/ 518 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1/ 519 .

(4) ينظر : في علم النحو : 1/ 268 .

(5) ينظر : النحو الوافي : 1/ 518 - 519 .

(6) ينظر : في علم النحو : 1/ 280 .

(7) ينظر : النحو الوافي : 1/ 138 ، 139 .

(8) ينظر : خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي : 179 .

أمّا الآراء التي تميّز بها المحدثون والتي فيها زيادة على ما كان لدى القدماء والمتأخرين وما جاؤوابه من العِلَل والأسباب الجديدة التي لم تكن موجودة عند القدماء والمتأخرين أو كانت موجودة ولكنهم طوروها فأهمها ما ذهب إليه الدكتور فاضل صالح السامرائي في تعليله لمنع تقديم الفاعل على الفعل تبعاً للبصريين إذ ذهب إلى أنّ نحو: "مُحَمَّدٌ يحضرُ" جملة اسمية لا فعلية ذلك لجواز تقديم النواسخ عليها وهي لا تدخل إلاّ على الجُمَل الاسمية ولو كانت الجُملة فعلية لم تدخل عليها النواسخ. [1] وربّ قائل يقول أنّ هذا الذي جاء به الدكتور فاضل السامرائي من علّة منع تقديم الفاعل على الفعل وعد الجُملة فعلية هو ما ذهب إليه المبرّد حين علّل منع التقديم. أقول: إنّ العلتين مختلفتان فما ذهب إليه المبرّد حين علّل منع تقديم الفاعل على الفعل رادّاً بذلك على الكوفيين الذي أجازوا التقديم هو أنّه حاول أنْ يثبت أنّ المتقدم في نحو: "زَيْدٌ قَامَ" مبتدأ وفاعل الفعل ضمير مستتر وذهب إلى أنّ الدليل على ذلك: إذا أدخلت على هذه الجملة عاملاً ينتصب الاسم المتقدم بالعامل وهذا يدل أنّ الفعل قد رفع ضميراً مستتراً هو الفاعل فالجُملة إذن اسمية. وما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي شيء آخر فهو يرى أنّ النواسخ تدخل على الجُملة الاسمية فلو كانت جملة "مُحَمَّدٌ يحضرُ" جملة فعلية لما جاز دخول النواسخ عليها وبهذه العلّة استند إلى منع تقديم الفاعل على الفعل وربّما يكون الدكتور فاضل السامرائي قد استفاد من رأي المبرد هذا وطوّره إلى هذه العلّة التي استند إليها فيمنع تقديم الفاعل تبعاً للبصريين.

ومن التعليلات الجديدة التي جاء بها المحدثون في جواز تقديم الفاعل على الفعل تبعا للكوفيين ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي إذ اتبع الكوفيين - كما ذكرنا - في جواز تقديم الفاعل على الفعل وعلّل سبب الجواز بأنّ الأساس في تقسيم الجُملة إلى اسمية أو فعلية هو الإسناد فالجُملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً أو التي يدل المسند فيها على التجدد.

---

(1) ينظر : الجُملة العربية تأليفها وأقسامها : 181 .

والجُملة الاسمية عنده ما كان المسند منها اسماً أو التي يدل المسند منها على الدوام والثبوت فلذلك يرى أنّ جملة "ظهر الحقّ" و "الحق ظهر" جملة فعلية لأنّ المسند منها فعل يدلّ على التجدد ولم يطرأ على الجُملة أي تفسير سوى تقديم المسند إليه.

ويرى أنّ تقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجُملة وهو كونها فعلية لأنّه - كما ذكرنا - يعتمد الإسناد أساساً في تقسيم الجُملة. [1] فالجُملة عنده فعلية سواء تقدم الفاعل أم تأخر. وتابعت الدكتورة سناء حميد البياتي الدكتور مهدي المخزومي في تبني هذه الفكرة واعتماد الإسناد أساس تقسيم الجُملة وعلّلت جواز تقديم الفاعل على الفعل بالعلّة نفسها[2].

ومن التعليلات الجديدة التي جاءت بها الدكتورة سناء البياتي في جواز تقديم الفاعل على الفعل تبعاً للكوفيين والتي تعدّ من الزيادات التي تزاد على آراء القدماء في هذه المسألة تعليلها جواز تقديم الفاعل على الفعل بكون اللغة العربية لغة معربة تتخذ من العلامات الإعرابية دليلاً على المعاني النحوية ولا يكون لموقع الكلمة مهمة التعريف بوظيفتها النحوية في الجُملة، لذلك فالكلمة يمكن أنْ تغيّر موقعها وتبقى محافظة على معناها النحوي، فالفاعل قد يتأخر عن الفعل وقد يتقدّم عليها أيضاً وهو متعلق به على أنّه فاعل، وحين يتقدّم الفاعل على الفعل فذلك لا يعني أنّه يفارق معناه النحوي أي صفته النحوية إلى صفة أخرى. [3] ومن هنا انطلقت في جواز تقديم الفاعل على الفعل ولا نجد مثل هذا الرأي ولا الرأي الذي سبقه لدى القدماء من الكوفيين في تعليلهم جواز تقديم الفاعل على الفعل فلذلك تعدّ مثل هذه الآراء من الزيادات على ما قاله القدماء.

وللدكتور مهدي المخزومي رأي متميز في تعليله لجواز تقديم جواب الشرط على الأداة تبعاً للكوفيين وذلك حين التفت إلى الجانب المعنوي للجملة الشرطية إذ

---

(1) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 41 – 44 .

(2) قوعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : 36 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 133 .

لاحظ أنّ دلالة الجُملة الشرطية باقية بتقدّم جواب الشرط على الأداة وأنّ الأسلوب ما زال أسلوب الشرط[1].

وهذا التعليل يعدّ من الآراء الجديدة التي يزاد على ما قاله القدماء لأنّ القدماء لم يلتفتوا إلى دلالة الجُملة الشرطية فهذه الالتفاته للدكتور مهدي المخزومي تعدّ من زيادات المحدثين على ما قاله القدماء ونجد من المحدثين الدكتورة سناء حميد البياتي[2] والدكتور صالح الظالمي[3].

قد اقتبسا هذه الفكرة من الدكتور المخزمي وهو بقاء الدلالة مع التقديم على الشرط تبعاً للكوفيين في جواز تقديم جواب الشرط على الأداة.

من الآراء الجديدة التي جاء بها المحدثون ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من منع تقديم المفعول به على ركني الإسناد أي الفعل والفاعل ولم أجد على حدّ اطلاعي أنّ نحوياً منع تقديم المفعول على الفعل من القدماء والمتأخرين.

والمحدثين عدا إبراهيم أنيس الذي منع التقديم في هذا الموضع إذ قال : ((ولَسْتُ أُغالي حين أُقرِّرُ هنا أنّ المفعول لا يصح أنْ يسبق ركني الإسناد في الجُملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: زَيْداً ضَرَبَت...))[4]

فهذا الرأي للدكتور إبراهيم أنيس يعدّ من الآراء المتميزة للمحدثين - بغض النظر عن قبولنا أو رفضنا ما ذهب إليه - فرأيه يعدّ زيادةً على ما قاله القدماء وهو من الزيادات الجديدة على النحو.

ومن الآراء المتميزة أيضاً لدى المحدثين ماذهب إليه الدكتور عبد الرحمن أيوب منتقداً النحويين في منع تقديم الخبر في نحو: "زَيْدٌ أخوكَ" إذ كان كلّ من المبتدأ

(1) ينظر : النحو العربي نقد وتوجيه : 289 .

(2) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : 388 .

(3) ينظر : تطور دراسة الجُملة العربية : 171 .

(4) من أسرار اللغة : 280 .

أو الخبر معرفة ولا مبين للمبتدأ من الخبر فمنعوا القول: "أخوكَ زَيْدٌ" على أنْ يكون "أخوكَ" خبراً مقدماً بدعوى التباس المبتدأ بالخبر، قال: "((خبِّرني بعقلك أيّها المتكلم هل تعرب الكلمة مبتدأ أو خبرا حين تنطق بها، وهل كونها هذا أو ذاك بمانع لك من صياغة عبارتك على هذا النحو أو على غيره؟! إنّ ما يخشاه النحوي من التباس المبتدأ بالخبر ليس أمراً ذا بال لدى المتكلم الذي لا يشعر حتّى بفكرة إسناد المبتدأ للخبر أو الخبر للمبتدأ، وقد يدرك المتفلسف الفرق بين إسناد الأخوّة لـ"زيد" في المثال "زيد أخوكَ" وبين إسناد "زيد" لـ"أخوكَ" في المثال "أخوك زيد" ولكنني أشك في إدراك المتكلم، أو عنايته على الأصل بمثل هذا الفرق)). (1)

وما استنتجه من كلامه هذا أنّه يدعو إلى عدم الخوض في مثل هذه المسائل البعدية عن الاستعمال اللغوي وعدم إخضاع اللغة والنصوص إلى القواعد التي وضعوها، وكأنّه أراد القول: على القواعد أنْ تكون في خدمة اللغة لا أنْ تكون اللغة في خدمة هذه القواعد. وهذا رأي جميل جداً ومنطقي ولو أعطي له عناية ودرس هذا الرأي بجد لربَّما يحدث نقلة في قواعد النحو.

(1) دراسات نقدية في النحو العربي : 1/ 157 .

المبحث الثالث

تقويم آراء العلماء في ضوء علاقة الترتيب بالمُخَاطَب

للمُخَاطَب أثرٌ كبير في ترتيب الجُملة فقد يتقدّم ركن من أركان الجُملة لمراعاة المُخَاطَب. فالمعروف في ترتيب الجُملة الفعلية كما ذكرنا. أنْ يتقدّم الفعل ثم يأتي الفاعل ثم المفعول به ... إلخ، كما أنّ الأصل في ترتيب الجُملة الاسمية أنْ يتقدّم المبتدأ على الخبر، وإذا تقدّم الفاعل على الفعل، والمفعول على الفعل والفاعل أو الحال والتمييز على الفعل، أو الخبر على المبتدأ ينظر في سبب هذا التقديم وهو كما ذكرت له علاقة كبيرة بالمُخَاطَب فإذا قلنا: "قَامَ زَيْدٌ"، و "زَيْدٌ قَامَ" فالفرق بينهما أنا إذا قلنا: "قَامَ زَيْدٌ" فلا يكون ذلك إلاّ لغرض[1].

ومن أغراض التقديم:-

1. العناية والاهتمام: فقد يتقدّم المفعول به على الفاعل في الغالب للعناية والاهتمام به ومثال ذلك قولنا: "أَعَانَ مُحَمَّدٌ خَالِدَاً" و "أَعَانَ خَالِدَاً مُحَمَّدٌ" فالتعبير الأوّل: "أَعَانَ مُحَمَّدٌ خَالِدَاً" يقال إذا كان المُخَاطِب خالي الذهن فأخبرته إخباراً ابتدائياً. أمّا التعبير الآخر: "أَعَانَ خَالِدَاً مُحَمَّدٌ" يقال إذا كان المُخَاطَب يعنيه أمر خالد، كأن يكون أخاه أو صديقه فيهمّه أمر المعان لا المعين، إذ المهم عند المُخَاطَب أنْ يكون "خالد" هو المعان لا من أعانه فأخّر الفاعل وقدّم المفعول به لعناية المُخَاطَب واهتمامه به.[2]

(1) ينظر : معاني النحو : 2/ 40 ، 48 ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 332 ، 348 .

(2) ينظر : معاني النحو ، وينظر : 1/ 225 ، 2/ 254 .

2. التخصيص: ويقصد به تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي، وهو غرض مهم من أغراض التقديم، ويتحقق الاختصاص بتقديم المفعول به أو الظرف أو الجار والمجرور على الفعل، أو الخبر على المبتدأ، ومثال ذلك قولنا: "حَضَرَ سَعْدٌ" فهذا إخبار أولي والمُخَاطَب خالي الذهن، أمّا إذا قلنا: "سَعْدٌ حَضَرَ" فقد خصصنا "سعد" بالحضور وذلك إذا كان المُخَاطَب يظن بأنّ الذي حضر هو "خالد" مثلاً، فنردّ عليه بتقديم الفاعل لإزالة الوهم في ذهن المُخَاطَب.

ولتخصيصه بالحضور، ومثل ذلك نحو: "زَيْدٌ في الدارِ" فهذا إخبار أولي والمُخَاطَب خالي الذهن من أي حدث، فإذا قلنا: "في الدارِ زَيْدٌ" كان المعنى أنّ المُخَاطَب ينكر أنْ يكون "زيد" هو الذي في الدار، أو يظن أنّه في المكتب مثلاً فنقول له: "في الدارِ زَيْدٌ" أي ليس في المكتب من باب الاختصاص، ومن ذلك أيضاً قولنا: "زَيْدٌ قائمٌ" و "مُحَمَّدٌ منطلقٌ" فهذا إخبار أولي إذا كان المُخَاطَب خالي الذهن، أو كان يظن أنّ "زَيْداً" قاعد لا قائم فتقدّم الخبر لإزالة الوهم في ذهن المُخَاطَب فنقول: "قائمٌ زَيْدٌ" ولتخصيصه بالقيام دون غيره.[1]

3. تحقيق الأمر وإزالة الشك في ذهن المُخَاطَب: كقولنا: "هو يُغِيْثُ المَلْهُوْفَ" لِمَنْ ظَنَّ أنّه لا يفعل ذلك، فإنّنا لا نريد قصر إغاثة الملهوف عليه ونحصرها فيه وإنّما أردنا أنْ نزيل الشك في ذهن المُخَاطَب لذلك قدمنا الفاعل على الفعل.

4. قصد الجنس.

5. تعجيل المسرّة أو المساءة.

6. التعجب والغرابة من حال المذكور نحو: المقعد مشى، الأخرسُ نطقَ، فقدّم المسند إليه متعجباً.

7. التعظيم والتصغير.

8. الافتخار[2] وغير ذلك من أغراض التقديم.

---

(1) ينظر : معاني النحو : 1/ 137 ، 140 ، 144 ، 225 ، 2/ 40 ، التعبير القرآني : 48 .

(2) ينظر : معاني النحو : 1/ 125 ، 139 ، 146 ، 2/ 41 .

ورُبَّ سائل يسأل: هل راعى المختلفون من أصحاب المذاهب هذه الأغراض في بيان أسباب تجويز التقديم أو منعه ؟

وهل وضعوا أمام أعينهم مراعاة المُخاطَب أثناء تعليلهم ؟

أقول نعم، فقد كان للمُخَاطَب لدى النُحاة أثرٌ كبير في ترتيب بناء الجُملة كما أنّهم اعتمدوا في بعض المسائل النحوية على المُخَاطَب لاحتجاجهم أو تعليلهم لمنع التقديم أو جوازه وهذا يعني أنهم لم يعتمدوا السماع أو القياس فقط في احتجاجهم وتعليلاتهم وإنّما كانوا يضعون المُخَاطَب أمام أعينهم في وضعهم للأحكام النحوية وتجويزهم أو منعهم للتقديم والتأخير والدليل على ذلك ما سأذكره من مسائل كان الأساس في جواز التقديم والتأخير أو منعه لمراعاة المُخَاطَب.

فمن ذلك تعليل سيبويه جواز تقديم المفعول به على الفاعل للعناية والاهتمام به، قال: ((فإنْ قدمّت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل وذلك قولك: ضَرَبَ زَيْدَاً عبدُ اللّهِ، لأنك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أنْ تشغل الفعل بأوّل منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ.

فمن ثم كان حدّ اللفظ أنْ يكون فيه مقدّماً وهو عربي جيِّد كثير، كأنهم إنّما يقدّمون الذي ببيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))(1).

وكلام سيبويه واضح فقد علَّل جواز التقديم للعناية والاهتمام، أي أنّ المُخَاطَب يعنيه أمر "زيد" ويهمّه فلذلك يقدم له المفعول به "زَيْدَاً" ويؤخر الفاعل "عبدالله" لمراعاة المُخَاطَب. ويعدّ سيبويه أوّل من التفت إلى الجانب المعنوي للجملة في تعليلاته وذلك حينما التفت إلى أهمية المُخَاطَب ومن هنا بدأوا يأخذون المُخَاطَب بنظر الحسبان أثناء تعليلاتهم لجواز أو منع التقديم.

(1) الكتاب : 1/ 34 .

ومن النُحاة الذين علَّلوا جواز تقديم المفعول به على الفعل لمراعاة المُخَاطَب واهتمامه بالمتقدّم الفارقي إذ ذهب إلى أنّ المفعول به يقدّم على الفعل في نحو، "زَيْداً ضَرَبَ عَمْرٌو أخاكَ" للاهتمام قال: ((ولكنّك حين قدّمت المفعول كنت قد اهتممت به اهتماماً منعك من تقديره ملغىً)). (1)

وأمر مراعاة المُخَاطَب واضح في قول الفارقي في جواز التقديم في هذه المسألة. ونجد هذا الأمر واضحاً أكثر لدى البطليوسي إذ صرّح أنّ المفعول به يقدّم على الفاعل لمراعاة المُخَاطَب إذ ذهب إلى تعليل جواز تقديم المفعول به على الفاعل لأن عناية المُخَاطَب بالمتقدّم أشدّ من عنايته بالفاعل لذلك قدّم المفعول به قال بعد أنْ ذكر مواضع تقديم المفعول به على الفاعل: ((.. والرابع أنْ تكون عناية المخبر أو المخاطَب بالمفعول أشدّ من عنايته بالفاعل، كقولك: ضَرَبَ أخي زَيْدٌ، وشَتَمَ أبَاكَ عَمْرٌو)). (2)

وكذلك يعلّل ابن يعيش جواز تقديم المفعول به لاهتمام المُخَاطَب بالمتقدّم فلذلك يجوز التقديم قال: ((ورتبة الفعل أن يكون أوّلاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون أخراً وقد تقدّم المفعول لضَرَبَ من التوسعة والنّية به التأخير)). (3)

وواضح أنّ مراعاة المُخَاطَب كان لها أثر كبير في تعليلاتهم لجواز التقديم فضلاً عن السماع والقياس اللذين احتجّوا بهما في جواز التقديم أو منعه.

وكذلك علَّل ابن فلاح جواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل للعناية والاهتمام من لدن المُخَاطَب إذ صرّح بجواز تقديم المفعول به للعناية والاهتمام به قائلاً: ((إذا اجتمع الفاعل والمفعول فالأصل تقديم الفاعل ... ويجوز تقديم

(1) تفسير المسائل المشكلة في أوّل المُقتضب : 182 .

(2) الحُلل : 99 .

(3) شرح المُفصّل : 1/ 76 .

المفعول عليه وعلى الفعل المتصرّف، للعناية، والاهتمام به ولذلك قال سيبويه: "وإنّما يقدّمون ماهم ببيانه أهم وأعنى" ....)).(1)

وذهب الأسنوي إلى أنّ تقديم المفعول به على الفعل هو للاهتمام به وليس للحصر قال: ((تقديم المعمول نحو: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}[الفاتحة/5]، وزَيْداً ضَرَبْتُ، وبعمرو مررتُ، لا يفيد الحصر عند سيبويه والجمهور بل تقديمه للاهتمام به)).. (2)

ولا يعنينا إذا كان تقديم المفعول به يفيد الحصر أو الاهتمام والخلاف في هذه المسائل الذي حصل بين النُحاة وإنّما المهم أنّ النُحاة وضعوا المُخَاطَب أمام أعينهم وعلّلوا جواز التقديم أو منعه نظراً لمراعاة المُخَاطَب وحاله فالأسنوي هنا يرى أنّ سبب جواز تقديم المفعول به هو للاهتمام به ولولا عنايته بالمُخَاطَب لما قال هذا الكلام وجعل له أهمية كبرى فجعله حجّة لجواز التقديم في هذه المسألة وكذلك أشار السيوطي إلى أهمية المُخَاطَب في جواز تقديم المفعول به على الفعل إذ ذهب إلى أنّ التقديم يفيد الاختصاص عند الجمهور قائلاً: ((وإذا قدّم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة/5] أي لا غيرك، ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر/66] أي لا غيره)). (3)

ومراعاة المُخَاطَب واضحة هنا في جواز تقديم المفعول به على الفعل بتخصيص العبادة والاستعانة بالله ؛ لأنّه لو أخر المفعول فمن الممكن أنْ يفهم المُخَاطَب أنّ العبادة والاستعانة يمكن أن يتكون لغير الله فلذلك يقدّم المفعول به "الله" على الفعل. ومراعاة المُخَاطَب في تعليل جواز التقديم واضحة وعلّل النُحاة جواز تقديم الخبر على المبتدأ نظراً لمراعاة المُخَاطَب ويظهر ذلك جلياً في مذهب ابن الحاجب الذي يعضد ما ذكرناه من أنّ الخبر قد يقدّم على المبتدأ لإزالة الشك والوهم في ذهن المُخَاطَب وذلك في قوله: ((إنّما حَسُنَ تقديم الخبر على المبتدأ ؛

(1) المُغني في النحو : 2/ 174 .

(2) الكوكب الدريّ : 476 .

(3) همع الهوامع : 2/ 10 .

لأنّ المتكلم إذا قال: "زَيْدٌ قائمٌ" تعلّق بنفس السامع احتمالات شتّى، منه أنّه قائم أو قاعد، إلى مالا تحصى كثرة، فإذا قدّم الخبر ارتفع هذا الإشكال)). [1]

إذ علَّل ابن الحاجب جواز تقديم الخبر على المبتدأ بهذه العلّة ليكون حجّة على الكوفيين فيما ذهبوا إليه من منع تقديم الخبر على المبتدأ. وواضح من خلال هذا النص أنّ ابن الحاجب التفت إلى المُخَاطَب وبنى حجتَهُ في جواز التقديم نظراً لمراعاة المُخَاطَب فضلاً عمّا احتجّوا به من السماع والقياس على صحة ما ذهبوا إليه من جواز تقديم الخبر على المبتدأ. وفي المضمار نفسه أيضاً علَّل ابن فلاح جواز تقديم الخبر على المبتدأ لأهميته عند المُخَاطَب ولإزالة الوهم من ذهنه قال: ((أمّا القسم الثالث وهو: قائمٌ زَيْدٌ، فإنّه يجوز عند البصريين تقديم الخبر اهتماماً به، ليستفيد السامع الحكم من أوّل وهلة؛ لأنّه لو قدّم المبتدأ لبقي ذهن السامع متردّداً بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود)) [2]. وهذا النص واضح تمام الوضوح في أنّ النُحاة ولا سيما المتأخرين عنوا بالجانب المعنوي وبنوا عليهم عللهم وحججهم فيما ذهبوا إليه من جواز أو منع التقديم واضعين المُخَاطَب في كلّ ذلك أمام أعينهم وكذلك ذهب عبد الباري الأهدل المذهب نفسه جاعلاً مراعاة المُخَاطَب سبباً رئيساً في جواز تقديم الخبر "الظرف" على المبتدأ إذ علَّل جواز التقديم قائلاً في جواز تقديم الخبر على لمبتدأ:

((وإنّما قُدِّمَ على خلاف الأصل لغرض التخصيص لأنّ غرض المتكلم الإخبار بأنّه ليس في الدارِ غيره ولو قال: "زَيْدٌ في الدارِ" لما أفاد أنّه ليس فيها غيره)) [3].

فَمُرَاعاة المُخَاطَب في سبب جواز التقديم هنا واضح. واتفق النحويون على منع تقديم المفعول به المحصور بـ"إنّما" على الفاعل والفاعل المحصور بـ"إنّما" على

(1) الإيضاح في شرح المُفصَّل : 1/ 190 .
(2) المغني في النحو : 2/ 334 .
(3) الوكب الدريّة: 1/ 190 .

المفعول لأنّه يؤدي إلى الإلباس فذهبوا إلى أنّه لا يجوز القول: "إنّما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً" في الفاعل المحصور ولا: "إنّما ضَرَبَ عَمْرَاً زَيْدٌ" إذا كان المفعول محصوراً لأنّ المحصور بـ"إنّما" لا يظهر إلاّ بتأخيره فإذا قدّم حصل الإلباس. [1] قال السيوطي: ((ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بـ"إنّما" إجماعاً خوف الإلباس)) [2]

نفهم من هذا الحكم أنّ النحويين أجمعوا على منع التقديم في هذه المسألة نظراً لمراعاة المُخاطَب، لأنّ الإلباس يحصل للمُخاطَب وليس للمتكلم، فالمتكلم هو الذي يخبر والمُخاطَب هنا متلق فإذا قدّم المحصور حصل للمُخاطَب لَبْسٌ في فهْم العبارة هل المحصور هو الفاعل أم المفعول لذلك منع النُحاة تقديم المحصور بـ"إنّما" فاعلاً كان أم مفعولاً. فإذن علّة منع التقديم - بحسب تقديري - هنا هو مراعاة المُخاطَب. وكذلك نفهم أنّ العلّة التي اعتل بها المتأخرون في منع تقديم المفعول به المحصور بـ"إلاّ" على الفاعل: وهو أنّ التقديم يؤدي إلى قلب معنى الحصر المطلوب نحو: ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عَمْرَاً، إذ ذهبوا إلى أنّ ضاربية "زيد" هنا محصورة في "عمرو" وتكون "مضروبية" عمرو" على الاحتمال أي: يمكن أنْ يكون مضروباً لشخص آخر فذهبوا إلى أنّ تقديم المفعول به المحصور يؤدي إلى قلب معنى الحصر المطلوب نحو: ما ضَرَبَ عَمْرَاً إلاّ زيد فيكون المعنى بالعكس أي أنّ المضروبية محصورة في زيد والضاربية على الاحتمال[3].

---

(1) ينظر : شرح الكافية الثاقبة: 2/ 59 ، وارتشاف الضَرَبَ : 3/ 1349 ، وتخليص الشواهد : 485 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 83 – 84 ، وشرح التصريح : 1/ 282 .

(2) همع الهوامع : 1/ 581 .

(3) ينظر : شرح الوافية : 158 ، وشرح الكافية : 1/ 168 – 169 ، وسبق أنْ ذكرتُ هذه المسألةفي الفصل الثاني / المبحث الثاني مسألة تقديم "المفعول المحصور بـ"إلاّ" أو "إنّما" على الفاعل" .

ويفهم أنهم بنوا الحكم في هذه المسألة على منع التقديم نظراً لمراعاة المُخَاطَب وأرى أنّهم وضعوا المُخَاطَب في ذهنهم والتفتوا إليه حين تناولوا هذه المسألة لذلك منعوا التقديم هنا.

وقد بنى رضي الدين الاسترباذي موقفه في جواز تقديم الخبر على المبتدأ على مراعاة المُخَاطَب إذ ذهب إلى أنّه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المراد التفاخر قال:))وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنىً لا يفهم بتأخيره وجب التقديم، نحو قولك: "تَمِيْمِيٌّ أنَا" إذا كان المراد التفاخر "بتميم" أو غير ذلك مما يقدّم له الخبر)). [1]

فالفرق بين "أنَا تَمِيْمِيٌّ" و "تَمِيْمِيٌّ أنَا" أنّ العبارة الأولى تقال للإخبار فقط أمّا العبارة الثانية: "تَمِيْمِيٌّ أنَا" فقدّم فيه الخبر للتفاخر على أنّه من تميم وهذا فيه جانب مما ذكرناه من مراعاة المُخَاطَب لأنّه يتفاخر بذلك أمام المُخَاطَب بذلك فلذلك يقدّم الخبر. وبهذا الأمر احتجّ رضي الدين على جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

ومن المحدثين الذي تناولوا هذا الأمر وبنوا موقفهم على جواز التقديم على مراعاة المُخَاطَب الدكتور مهدي المخزومي إذ ذهب إلى أنّه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ للاهتمام به - كما ذكرنا - أنّ الاهتمام يتعلق بالمُخَاطَب مما يعني أنّه بَنَى حُكْمَهُ في جواز التقديم مراعياً المُخَاطَب قال: ((يتقدّم الخبر على المبتدأ إذا اقتضت الضرورة تقدمه أو حظي باهتمام المتكلم نحو: تَمِيْمِيٌّ أنَا، وَقَيْسِيٌّ خَالِدٌ)). [2] وقال أيضاً: ((وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجُملة لأنّه إنّما قدّم للاهتمام به)).[3]

وهذا يدلّ على اهتمام النُحاة القدماء والمتأخرين والمحدثين في بناء حكمهم في جواز التقديم أو منع التقديم على الاهتمام بالمُخَاطَب، ونستنتج مما تقدّم أنّ النُحاة المختلفين من أصحاب المذاهب النحوية اهتموا بالجانب المعنوي في الجُملة وكانت مواقفهم مبنية على الغرض المعنوي وجعلوا مراعاة المُخَاطَب إحدى علل جواز التقديم أو منع التقديم، فضلاً عن الاستناد إلى أصلي القياس والسماع.

(1) شرح الكافية : 1/ 235 .

(2) في النحو العربي قواعد وتطبيق : 150 .

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه : 42 .

الخاتمة

بعد انتهاء هذه المرحلة الطويلة والمضنية من البحث والاستقصاء لآراءِ النُحاة، وما واجهتُهُ من صعوباتٍ تتعلّقُ بالدراسةِ واحتياجاتِها أحمدُ اللَّه على نعمَهِ التي أسْبَغَهَا عَلَيَّ فِي إنْجَازِ هَذِا الكتاب الذي خَاضَ فِي مَوْضُوْعَاتِ الْخِلاَف في ترتيب بِنْيَةِ الجُمْلَةِ العربيةِ، وقد تَمَخَّضَ البحث عن عدد من النتائج:

1. أَسْفَرَ البحث أنّ بنية الجملة العربية تتألّف من اسم واسم، أو اسم وفعل، وأحياناً اسم وحرف، وأنّ أساس الجملة والدعامة الرئيسة لها هو المسند والمسند إليه، وقد تزاد عليهما عناصر أخرى تكميلية تسمى بـ"الفضلات" أو "المعمولات".
2. تنقسم الجملةُ العربيةِ إلى أربعةِ أقسامٍ: جملةٌ اسميةٌ، وجملةٌ فعليةٌ، وجملةٌ شرطيةٌ، وجملةٌ ظرفيةٌ، وزادَ عددٌ من المحدثين أنواعاً أخرى من الجملِ هي الاستفهاميةُ، والقسميةُ، وجملةُ النداءِ، وجملةُ التعجبِ، وغيرها.
3. الأصلُ في بناءِ الجملةِ الاسميةِ أنْ يتقدّم المبتدأ ويتأخرَ الخبرُ، والأصلُ في بناءِ الجملةِ الفعليةِ أنْ يتقدّم الفعلُ ثُمَّ الفاعلُ ثُمَّ بقيّة المعمولات، والأصلُ في بناءِ الجملةِ الشرطيةِ أنْ تتقدّم أداة الشرط ويليها فعل الشرط ثم جواب الشرط،وقد تتقدّم بعضُ عناصرَ هذه الجمل على بعضٍ مِمَّا أدَّى إلى اختلاف النُحَاة في تجويز التقديم هنا أو هناك ومنعه في موضعٍ آخر.
4. كان للمتأخرينَ آراءٌ متميزةٌ في ترتيبِ الجملةِ بعضُهَا لاقى استحساناً لدى النُحَاة وأخذوا بها، وسارَ عليها من جاءَ بعدَهُمْ، وعُدَّ مبدأً من المبادئِ المهمةِ لديهِم، وبعضُهَا عُدّ من بابِ التوسُعِ في اللُّغةِ زيادةً على آراءِ الذين سبقوهُم، كآراءِ أبي علي الفارسي، وابنِ بُرهان، وابنِ عُصْفُور وغيرهم، وقد تفرّد آخرون بآراءٍ عارضَهَا عددٌ من النُحَاةِ معارضةً شديدةً.

ولم يَكُنْ لَهُمْ أَتْبَاعٌ فيما ذهبوا إليه من ذلك ما جاءَ به ابن الطراوة من مذهبٍ غريبٍ على قانونِ العربيةِ في جوازِ تقديمِ الخبرِ في موضعٍ ومنعِهِ في موضعٍ آخرٍ، وما ذهبَ إليه ابنُ مُعْطٍ في منعِهِ تقديم خبر ما دام على اسمها وغير ذلك من الآراء التي تميَّزَ بهِ المتأخرون.

5. أسْفَرَ البحث عن أنّ المحدثين لم يَكُنْ لهم آراءٌ متفردةٌ جديدةٌ تختلفُ عمّا جاءَ بِهِ سابقوهم من قدماءِ البصريينَ أو الكوفيينَ ومتأخريهِمْ، وإنّما كانوا متابعين فيما يرجِّحون من الآراءِ في جوازِ التقديمِ أو منعه للبصريين الكوفيين، إلاّ أنّهم جاؤوا بِعِلَلٍ جديدةٍ في الاحتجاج بجوازِ التقديمِ أو المنعِ في بعض المسائلِ تختلفُ عمّا كان عندَ القدماءِ والمتأخرينَ ويُعَدُّ زيادةً على ما قاله القدماءُ والمتأخرون.

6. أسْفَرَ البحث أيضاً أنّ للمخاطب أثراً كبيراً في ترتيبِ الجملةِ من حَيْثُ جوازِ التقديمِ أو منعه، وهو من الأمورِ التي احتجَّ بها المختلفونَ مِنَ أصحابِ المذاهب جَنْبَاً إلى جَنْبٍ مع السماع والقياس فكما احتجّوا بجواز التقديم أو المنع في بعض المسائل بالسماع والقياس، ذهبوا في مواطنِ أُخْرَى إلى أنّ التقديم أو التأخير حصل لِمُرَاعَاةِ الْمُخَاطَبِ محتجِّيْنَ بِذَلِكَ على جوازِ التقديم أو منعه.

شيماء زنكَنة

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نُحَاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (802هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، د.ت.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، علي مزهر الياسري، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.
- الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة المحاضرات التي أُلقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، يونيه - 1957، دار المعارف، مصر، 1958 م.
- الأحاجي النحوية، الزمخشري جار الله محمود بن عُمَر (538هـ)، تحقيق: مصطفى الحدري، منشورات مكتبة الغزالي، د.ت.
- أدب الكاتب، أبو مُحَمَّد عبدالله بن سليم بن قتيبة (279هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط/4، 1963 م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي أثير الدين مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف (745هـ)، تحقيق د. رجب عُثْمَان مُحَمَّد، مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، مطبعة المدني، مصر، ط1/ 1418هـ - 1989 م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي شمس الدين (695)، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ - 2004م.

- الاستغناء في الاستثناء، القَرَافي شهاب الدين أحْمَد بن إدريس بن عبد الرحمن (684هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1406/1هـ - 1986م.

- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد (577هـ)، تحقيق: مُحَمَّد حسين شمس الدين، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1418هـ - 1997م.

- أسرار النحو، ابن كمال باشا شمس الدين أحْمَد بن سليمان (940هـ) تحقيق: د. أحْمَد حسن حامد، دار الفكر، عمّان، د.ت.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال أبو البكر (911هـ)، تحقيق: د.فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1/ 1404هـ - 1984م.

- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج مُحَمَّد بن سُهَيْل (316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ج1، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1973، ج2، ج3، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1407/2هـ، 1987 م.

- إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديد، بيروت، ط3/ 1401هـ - 1981م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، قدّم له وضبطه وحققه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه: د. أحْمَد سليم الحمصي، د. مُحَمَّد أحْمَد قاسم، طباعة: جروس برس، 1988م.

- الإقليد شرح المُفَصَّل، تاج الدين أحْمَد بن محمود بن عُمَر الجندي (700هـ)، تحقيق: د. محمود أحْمَد علي أبو كتة الدرويش، مطبعة جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1423هـ - 2002م.

- ألفية ابن مالك، مُحَمَّد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (672هـ)، مكتبة النهضة - بغداد، د.ت.

- أمالي ابن الحاجب، أبوعُمَر عُثْمَان بن الحاجب (646هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، الأردن، 1409 هـ - 1989.
- أمالي الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (337هـ) تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع، القاهرة، مصر، ط1982/1م.
- أمالي السُهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، أبو القاسم عبد الرحمن عبد الله الأندلسي (581هـ)، تحقيق: مُحَمَّد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة، مصر، 1970م.
- الأمالي الشجريّة، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشرجي (542هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د.ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري كمال الدين بن عبد الرحمن بن حمد بن أبي سعيد (577هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري أبو مُحَمَّد عبدالله جمال الدين بن أحْمَد بن عبدالله (761هـ) ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1406/8هـ - 1986م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي الحسن بن أحْمَد بن عبد الغفار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان (377هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط1389/1هـ - 1969م.
- الإيضاح في علل النحو، الزجّاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ) تحقيق: د. مازن مبارك، مطبعة المدني، مصر، 1378هـ - 1959م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجل، أبو بكر الأنباري (328هـ)، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية (العلمي العربي سابقاً) دمشق، 1390هـ - 1971م.

- البحث النحوي عند الأصوليين، د.مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، دار الرشيد، 1980م.
- البحر المُحيط في التفسير، أبو حيّان الأندلسي أثير الدين مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف (745)، بعناية الشيخ: زهير جعير، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1412هـ - 1992م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكبَري محيي الدين أبو البقاء عبدالله بن الحسين (616هـ)، إعداد فريق بيت الأفكار الدولية، طباعة بيت الأفكار الدولية، الأردن والسعودية، 1998م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكبَري (616هـ)، عبد الله بن الحسين بن عبدالله (616هـ)، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1399هـ - 1979م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري (616هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار المغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1/ 1406هـ - 1986م.
- تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر. د.ت.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق د.عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت - لبنان، ط1/ 1406هـ = 1986م.
- التدريب في تمثيل التقريب، أبو حيَّان الأندلسي (745هـ)، تحقيق: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1987م.
- تذكرة النُحَاة، أبو حيَّان الأُندلسي (745هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1/1406هـ - 1986م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك جمال الدين مُحَمَّد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني الأندلسي (672هـ)، تحقيق: مُحَمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة - مصر، 1387هـ - 1967م.

- تطور دراسة الجُمَلة العربية بين النحويين والأصوليين، د. صالح الظالمي، مكتبة المواهب، النجف الأشرف - العراق، ط2/ 1426هـ - 2005م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتر آسر، أخرجه وصححه وعلّق عليه، د. رمضان عبد التوّاب، مطبعة المجد، 1402هـ - 1982م.
- التعبير القرآني، أ.د. فاضل صالح السامرائي، بيت الحكمة، بغداد، د.ت.
- تفتيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (شرح كتاب سيبويه)، ابن خروف الأشبيلي أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي الحضرمي (609هـ) تحقيق: خليفة مُحَمَّد خليفة بربري، كلية الدعوة الإسلامية، الجماهيرية العظمى - طرابلس، ط1/ 1995.
-تفسير المسائل المشكلة في أوّل المقتضيب، الفارقي أبو القاسم سعيد بن سعيد (391هـ)، تحقيق: د. سمير أحْمَد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1414هـ - 1993م.
- تقريب المُقَرَّب، أبو حيَّان الأندلسي أثير أبو حيَّان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف (745هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت - لبنان، ط1/ 1402هـ - 1982م.
- تهذيب النحو (الجزء الثاني)، د. عبدالله درويش، مطبعة الرسالة، مصر، ط2/ 1966م.
- التوطئة،أبو علي الشلوبيني عُمَر بن مُحَمَّد بن عُمَر بن عبدالله الأشبيلي الأزدي الأندلسي (645هـ)، تحقيق: د. يوسف أحْمَد المطوّع، ط1/ 1401هـ - 1981م.
- الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري (7612هـ)، تحقيق: د. أحْمَد محمود الهرميل، دار التأليف، القاهرة، 1400هـ - 1980م.
- الجُمَل في النحو، الزجّاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط4/ 1408هـ - 1988م.

- الجمْلة الشرطية عند النُحَاة العرب، إبراهيم سُليمان الرشيد الشمسان، مطابع الدجوي - عابدين، القاهرة - مصر، ط1/ 1401هـ - 1981م.
- الجمْلة العربية تأليفها وأقسامها، أ.د. فاضل صالح السامرائي، المجمع العلمي، بغداد، د.ت.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (749هـ)، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكُتُب، جامعة الموصل، 1396هـ 1976م.
- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مُحَمَّد الخضري الشافعي (1870م)، شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1419هـ - 1998م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مُحَمَّد بن علي الصبّان أبو العرفان (1206هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، مصر، ط1/ 1423هـ - 2002م.
- الحال في القرآن الكريم أنماطه ودلالاته، د. هادي نهر، مركز عبادي للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية- صنعاء، ط1/ 1423هـ - 2002.
- الحجّة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي الحسن بن أحْمَد (377هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود.عبد الفتاح شلبي، مراجعة: مُحَمَّد علي النجّار، دار الكتاب العربي، مصر 1965م.
- الحُلَل في إصلاح الخَلَل من كتاب الجُمَل، ابن سيد البطليوسي أبو مُحَمَّد بن عبدالله بن مُحَمَّد (521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت - لبنان، 1980م.
- - خزانة الأدب ولبُّ لُبَاب لِسان العرب، البغدادي عبد القادر بن عُمَر، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ط3/ 1409هـ - 1989م.

- الخصائص، أبو الفتح عُثْمَان بن جني (392هـ)، تحقيق: مُحَمَّد علي النجّار، دار الهدى، ط2/ د.ت.

- خُطَى مُتعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيين)، د.عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط1/ 1980م.

- دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبدالرحمن أيُّوب، مطبعة مخيمر، القاهرة، 1957م.

- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء، د. المختار أحْمَد الديرة، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس - ليبيا، ط2/ 1424هـ - 2003م.

- الدُرَر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحْمَد الأمين الشنقيطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم، ج2، 3 دار البحوث العلمية الكويت، ط1، 1403هـ - 1983م. ج4، 5، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1/ 1405هـ - 1985م.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2/ 1407هـ - 1987م.

- ديوان ابن مُقْبل العجلاني، تحقيق: د. عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، 1416هـ - 1995م.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: عبد الكريم الجيلي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، ط1373/1هـ - 1954م.

- ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري، شرح وتحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، مصر، ط1348/1هـ - 1929م.

- ديوان السموأل، جمع وشرح: كرم البستاني، دار صادر - بيروت، د.ت.

- ديوان شعر ذي الرّمّة غيلان بن عقبة العدوي، عني بتصحيحه وتنقيحه، كارليل هنري هيس مكارتي، طبع على نفقة كلية كمبرج في مبطعة الكلية، 1337هـ - 1919م.

- ديوان الشمّاخ بن ضِرَار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968م.
- ديوان طَرْفَة بن العبد، تحقيق: فوزي عطوي، مطبعة الأمان، بيروت - لبنان، ط1/ 1969م.
- ديوان طُفَيْل الغنوي شرح الأصمعي، تحقيق: حسّان فلاح أو غلي، دار صادر، بيروت - لبنان، ط1/ 1997م.
- ديوان العجّاج رواية عبد الملك بن الأصمعي، تحقيق: د. سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت - لبنان، 1997م.
- ديوان عَدِي بن زيد العِبَادِي، حقّقه وجمعه: مُحَمَّد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965م.
- ديوان كثيّر عزّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1391هـ - 1971م.
- ديوان لَبِيْد بن ربيعة العامري، شرحه: إبراهيم جزيني، منشورات دار القاموس الحديث، بيروت، مكتبة النهضة - بغداد، د.ت.
- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح)، شرح: عدنان زكي درويش، دار الصادر، بيروت - لبنان، د.ت.
- ديوان المُزْرِد بن ضِرَار الغطفاني برواية ابن السكيت وغيره وشرح ثعلب، تحقيق: خليل إبراهيم العطيّة، قدّم له، الشيخ مُحَمَّد رضا الشبيبي، مطبعة أسعد، بغداد، ط1/1382هـ - 1962م.
- ديوان النابغة الذبيان صنعة ابن السكيت أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (244هـ)، تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر، 1968م.
- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1385هـ - 1965م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحْمَد بن عبد النور المالقي (702هـ)، تحقيق: أحْمَد مُحَمَّد الخرّاط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق - سورية، 1395هـ - 1975م.
- الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن مبارك، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ط1/ 1383هـ - 1963م.
- السَّبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف / مصر، ط2/ د.ت.
- شرح ابن طولون علي ألفية ابن مالك، ابن طُوُلُون الدمشقي الصالحي أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن علي (953هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم مُحَمَّد الفيّاض الكبيسي، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1423هـ - 2002م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري بهاء الدين عبدالله (769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر، القاهرة، مصر، طبع بمطابع العبور الحديثة، القاهرة، 2004م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس أحْمَد بن مُحَمَّد (338هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغربي الحديثة، النجف - العراق، ط1/ 1974م.
- شرح الأزهرية في علم العربية، الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (905هـ)، وحاشية العلامة الأديب الشيخ حسن العطار (1205هـ) وتقريرات للعّلامة: شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد الأنباري (1313هـ)، مطبعة مصطفى الباب الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1374هـ - 1955م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى بالمنهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني أبو الحسن علي نور الدين بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عيسى (929هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى باب الحلبي وأولاده، مصر، ط2/ 1358هـ - 1939م.

- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدين مُحَمَّد بن الإمام جمال الدين بن مالك (686هـ)، منشورات: ناصر خسرو، بيروت - لبنان، د.ت.
- شرح التُّحفة الوردية، ابن الوردي زين الدين أبو حفص عُمَر بن مظفر بن عُمَر (759هـ)، تحقيق: د. عبد الله علي شلال، مكتبة الرشيد، الرياض، 1409 هـ - 1989م.
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ابن مالك جمال الدين مُحَمّد ابن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني الأندلسي (672هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1422هـ - 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، دار إحياء الكُتُب العربية، وعيسى الباب الحلبي وشركاؤه، مصر، د.ت.
- شرح جُمَل الزجّاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الاشبيلي علي بن مؤمن (669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكُتُب للطباعة، جامعة الموصل، ج1/ 1400هـ - 1980م،ج2/ 1402هـ - 1982م.
- شرح جُمَل الزجّاجي، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكُتُب، بيروت - لبنان، ط1/ 1405هـ - 1985م.
- شرح ديوان الأعشى، شرحه: إبراهيم جزيني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1/ 1388خ، 1968م.
- شرح ديوان جرير، مُحَمَّد إسماعيل عبد الله الصاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، د.ت.
- شرح ديوان الحماسة، شرح العلاّمة التبريزي، دار القلم، بيروت - لبنان، د.ت.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس أحْمَد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1384هـ - 1964م.

- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه إيليا الحاوي، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت - بنان، 1983.
- شرح ديوان الفرزدق، تحقيق، تحقيق: عبدالله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، ط1/ 1354هـ - 1963م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط1/ 1385هـ - 1965م.
- شرح عُمْدَة الحافظ وعدّة اللافظ، ابن مالك جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي (672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ - 1977م.
- شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضّال المُجاشعي (479هـ) تحقيق حنّا جميل حدّاد، مكتب المنار، الأردن - الزرقاء، ط/1، 1406هـ - 1985م.
- شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر مُحَمَّد بن قاسم الأنباري (328هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط2/ 1969م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط2/ 1386هـ - 1966م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترباذي (686هـ)، تحقيق: أحْمَد السيد أحْمَد، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- شرح الكافية الشافيّة، ابن مالك (672هـ)، تحقيق: د. عبد المُنعِم أحْمَد هريري، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1/ 1402هـ - 1982م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري (671هـ)، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، 1397هـ - 1977م.

- شرح اللُّمع، ابن برهان العُكبَري أبو القاسم عبد الواحد علي الأسدي (456هـ)، تحقيق: فائز فارس، مطابع كويت تايمز التجارية، الكويت، ط1/ 1404هـ - 1984م.
- شرح اللُّمع، الباقولي نور الدين جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (543هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد خليل مراد الحربي، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، 2002م.
- شرح المُعلقات السبع، الزوزني، مطبعة العارف، بيروت - لبنان، د.ت.
- شرح المُفصَّل، ابن يعيش (643هـ)، عالم الكُتُب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- شرح المُقدّمة المُحَسِبَة، طاهر بن أحْمَد بن بابشاذ (469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1/ 1976م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، المكودي أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (907هـ)، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية، إبراهيم شمس الدين، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1417هـ - 1996م.
- شرح مُلْحَة الإعراب، الحريري أبو مُحَمَّد القاسم بن علي (516هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط/1، 1412هـ - 1991م.
- شرح هاشميات الكُمَيْت ابن زيد الأسدي، بتفسير: أبي رياض أحْمَد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، و د. نوري حمودي القيسي، عالم الكُتُب، بيروت - لبنان، ط1/ 1404هـ - 1984م.
- شرح الوافية نظم الكافية، أبو عُمَر عُثْمَان بن الحاجب النحوي (646هـ) تحقيق: موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1400هـ - 1980م.

- شعر أبي زيد الطائي، جَمَعَهُ: د. نوري الحمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م.
- شعر دعبل بن علي الخُزَاعِي، صنعة: د. عبد الكريم الأشتر، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1964.
- شعر النمر بن تَوْلَب، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد، د.ت.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السُليلي أبو عبدالله مُحَمّد بن عيسى (770هـ) تحقيق: عبدالله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت - لبنان، ط1/ 1406هـ - 1986م.
- العلامة الإعرابية في الجمْلة بين القديم والحديث، د. مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، الكويت، 1983م.
- عِلَل النحو، ابن الورّاق أبو الحسن مُحَمَّد بن عبدالله (381هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، العراق - بغداد، 2002م.
- الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفية، ابن الخباز (639هـ)، تحقيق: حامد مُحَمَّد العبدلي، مطبعة العاني - بغداد، 1411هـ - 1991م.
- الفرائد الجديدة تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخ: عبد الكريم المدرس، مطبعة الإرشاد - بغداد، 1397هـ - 1977م.
- الفصول الخمسون، ابن معطي زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي (682هـ)، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطنّاحي، عيسى الباب الحلبي وشركاؤه، مصر، 1392هـ - 1972م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (898هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1403هـ - 1983م.

- الفوائد والقواعد، عُمَر بن ثابت الثمانيني (442هـ)، تحقيق: د. عبد الوهاب مُحَمَّد الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1/ 1424هـ - 2003م.

- الفواكه الجنيّة على متممّة الأجرومية لأبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الحطاب الرعيني، تأليف الفاكهي جمال الدين أبي علي عبد الله بن أَحْمَد (972هـ)، تحقيق: محمود نصّار، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1425/1هـ - 2004م.

- في بناء الجُمَلة العربية، د.مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، ط1/ 1402هـ - 1982م.

- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995م.

- في علم النحو (الجزء الأول)، د. أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ط1/ 1972م.

-في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى الباب الحلبي وأولاده، مصر، ط1/ 1386هـ - 1966م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1/ د.ت.

- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، د. سناء حميد البياتي، دار وائل، عمّان - الأردن، ط1/ 2003م.

- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، ابن الجزري شمس الدين أبي الخير مُحَمَّد بن الخطيب (833هـ)، تحقيق: د. مصطفى أَحْمَد النماس، 1403هـ - 1983م.

- الكِتَاب، سيبويه أبو البشر عُمَر بن عُثْمَان بن قنبر (180هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مطبعة المدني، مصر، ط3/ 1416هـ - 1966م.

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عُمر (538هـ) صححه: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1/ 1424هـ - 2003م.
- كشف المُشْكِل في النحو، علي بن سليمان اليمني (559هـ)، تحقيق: د. هادي عطيّة مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1404هـ - 1984م.
- الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية، حمدي علي المهدي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، د.ت.
- الكواكب الدُرِّيَّة، شرح الشيخ مُحَمَّد بن أحْمَد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية تأليف الشيخ مُحَمَّد بن أحْمَد الرّعيني الحطّاب، ويليه منحة الواهب العليّة شرح شواهد الكواكب الدّرية، تأليف: عبد الله يحيى الشعبي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1/ 1422هـ - 2002م.
- الكوكب الدريّ في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، الأسنوي جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن (772هـ)، تحقيق: د. عبد الرزّاق السعدي، مراجعة د. عبد الستار أبو غدّة، وزارة الأوقاف الإسلامية، بغداد، ط1/ 1404هـ - 1984م.
- اللاّمات، الزجّاج أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ)، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق - سورية، ط2/ 1405هـ - 1985م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسان، عالم الكُتُب، القاهرة - مصر، ط1425/4هـ - 2004م.
- اللغة والنحويين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط/2، 1971م.
- لُمع الأدّلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري (577هـ)، تحقيق: د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان، 1963م.

- الُلمع في العربية، أبو الفتح عُثْمَان بن جني (392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط1411/2هـ - 1990م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس أَحْمَد بن يحيى ثعلب (291هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، مصر، د.ت.
- مجالس العُلماء، الزجّاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (337هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، الكويت، 1962م.
- مجمع الأمثال، الميداني أبو الفضل أَحْمَد بن مُحَمَّد بن إبراهيم، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط2/ 1407هـ - 1987م.
- مجموع أشعار العرب (ديوان رؤية بن العجّاج)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1/ 1979م.
- المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عُثْمَان ابن جني (392هـ)، تحقيق، علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1386هـ.
- المُخبّل السعدي حياته وما تبقى من شعره، د. حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، المجلد الثاني، العدد الأول، 1973م.
- مُخْتَصَر في شواذ القراءت من كتاب البديع، ابن خالويه (370هـ)، عالم الكُتُب، بيروت - لبنان، د.ت.
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، د. محمود حسيني محمود، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1/ 1407هـ - 1986م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط3/ 1406هـ - 1986م.

- المُرتجل، ابن الخشاب أبو مُحَمَّد عبد الله بن أحْمَد بن أحْمَد (567هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ - 1972م.
- المسائل الحلبيات، أبو عي الفارسي (377هـ)، تحقيق: د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق - سورية، دار المنارة، بيروت - لبنان، ط1/ 1407 هـ - 1987م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة - بغداد، ط1/ 1982م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق ودراسة، صلاح الدين عبد الله الشكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك، د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة، القاهرة، 1985م.
- المُشكاة الفتحيّة على الشمعة المضيّة للسيوطي، الدمياطي مُحَمّد بن مُحَمّد بن أحْمَد بن أبي حامد البديري (1140هـ)، تحقيق: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. 1403هـ - 1983م.
- المُصباح في علم النحو، المطرّزي أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي (610هـ)، تحقيق، د. عبد الحميد السيد طلب، الناشر مكتبة الشباب بالمنبرة، ط1/ د.ت.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: نبهان يس حسين، دار الرسالة، بغداد، 1397هـ - 1977.
- معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشي (215هـ) تحقيق: د. عبد الأمير مُحَمَّد أمين الورد، عالم الكُتُب، ط1/ 1405هـ - 1985م.
- معاني القرآن، الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ)، تحقيق:
ج1: أحْمَد يوسف نجاتي، مُحَمَّد علي النجار.
ج2: مُحَمَّد علي النجّار.
ج3: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، علي النجدي ناصف.

مطبعة دار الكُتُب المصرية، القاهرة، ط3/ 1422هـ - 2001م.
- معاني القرآن، الكسائي علي بن حمزة (189هـ)، أعاد بناءه وقدّم له: د. عيسى شحاته عيسى، الناشر: دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1998م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: علي جمال الدين مُحَمَّد، دار الحديث، القاهرة - مصر، 1426هـ - 2005م.
- معاني النحو، أ. د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمّان - الأردن، ط2/ 1423هـ - 2003م.
- المُعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط3/ 1412هـ - 1992م.
- المُغْنِي في النحو، ابن فلاح تقي الدين أبي الخير منصور (680هـ)، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط1/ ج1، ج2، 1999م، ج2000/3م.
- مُغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (762هـ)، خرّج آياته وعلّق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، ط1/ 1421هـ - 2001م.
- المُفَصَّل في علم العربية، الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عُمَر (538هـ)، وبذيله كتاب المفصّل في شرح أبيات المُفَصَّل، السيد مُحَمّد بدر الدين أبي الفراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط2/ 1323هـ.
- المُفضليات، أبو العباس المفضل بن مُحَمَّد الضبي (300هـ)، تحقيق: أحْمَد مُحَمَّد شاكر، وعبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، مصر، 1964م.
- المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم، د. شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر - الأسكندرية 1989م.
- المُقْتَصَد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المُرجان، المطبعة الوطنية، عمّان - الأردن، 1982م.

- المُقْتَضَب، المبّرد أبو العباس مُحَمّد بن يزيد (285م)، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكُتُب - بيروت، د.ت
- المُقرَّب، ابن عصفور الاشبيلي علي بن مؤمن (669هـ)، تحقيق: أحْمَد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1391 هـ - 1971م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2003/8م.
- المُنْطَلَقَات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، الجماهيرية العربية الليبية، فرع لبنان - بيروت، ط1/ 1978م.
- المُوَفَّقي في النحو ابن كيسان (299هـ) / تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، و د. هاشم طه شلاش، مجلة المورد، العدد الثاني، المجلد الرابع، 1975م.
- المُوْفِي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي (1349هـ)، شرحه: مُحَمَّد بهجت البيطار، مطبعة المجمع العلمي العربي، د.ت.
- نتائج الفكر في النحو، السُهيلي أبو القاسم عبد الرحمن عبدالله (581هـ)، تحقيق: عادل أحْمَد عبد الموجود، علي مُحَمَّد معوّض، دار الكُتُب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1412هـ - 1992م.
- نحو التيسير، د. أحْمَد عبد الستّار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ - 1984م.
- النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، الناشر: دار الفكر العربي، د.ت.
- نحو الفِعْل، د. أحْمَد عبد الستّار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ - 1974م.
- نحو المَعَانِي، د. أحْمَد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ - 1987م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3/ 1966م.

- نِظَام الجمْلة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، د. مصطفى حطبل، مطبعة كلية الآداب جامعة حلب 1960م، مديرية الكُتُب والمطبوعات الجامعية، 1981 - 1982م.
- نَظَرَات في الجمْلة العربية، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمّان - الأردن، ط1/ 1426هـ - 2005م.
- نَظَرِية المعنى في الدراسات النحوية، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمّان - الأردن، ط1/ 1427هـ - 2006م.
- نَظَرِية النحو القرآني: أَحْمَد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط/1، 1405هـ - 1984م.
- نَظْمُ الفرائد وحَصْرُ الشرائد، المُهلَّبي مهذب الدين مهلّب بن حسين بن بركات ابن علي (583هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مطبعة المدني، مصر، ط1/ 1406هـ - 1986م.
- النُكت الحِسَان في شرح غاية الإِحْسَان، أبو حيَّان الأندلسي (745هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1/ 1405هـ - 1985م.
- النُكَت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري أبو العجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (476هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، منشورات: معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1/ 1407هـ - 1987م.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت بن بشر (215هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر أَحْمَد، دار الشروق، القاهرة - مصر، ط1/ 1401هـ - 1981م.
- النواسخ في كتاب سيبويه، حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة، بغداد، 1397 هـ - 1977م.

- هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، د. صبيح التميمي، إدارة المطبوعات ومالنشر جامعة الفاتح، طرابلس، ط1/ 1998م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- الواضح في علم العربية، الزبيدي أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن (379هـ)، تحقيق: د. أمين علي السيّد،دار المعارف، مصر، 1975م.

الرسالة الجامعية.

- شرح جُمَل الزجّاجي لابن بابشاذ (469هـ)، تحقيق: عبد الكريم سيّد رمضان، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، 2005م.
- نحو أبي بكر بن الأنباري الكوفي في كتبهِ، علاء حسين علي الخالدي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 1425هـ - 2004م.